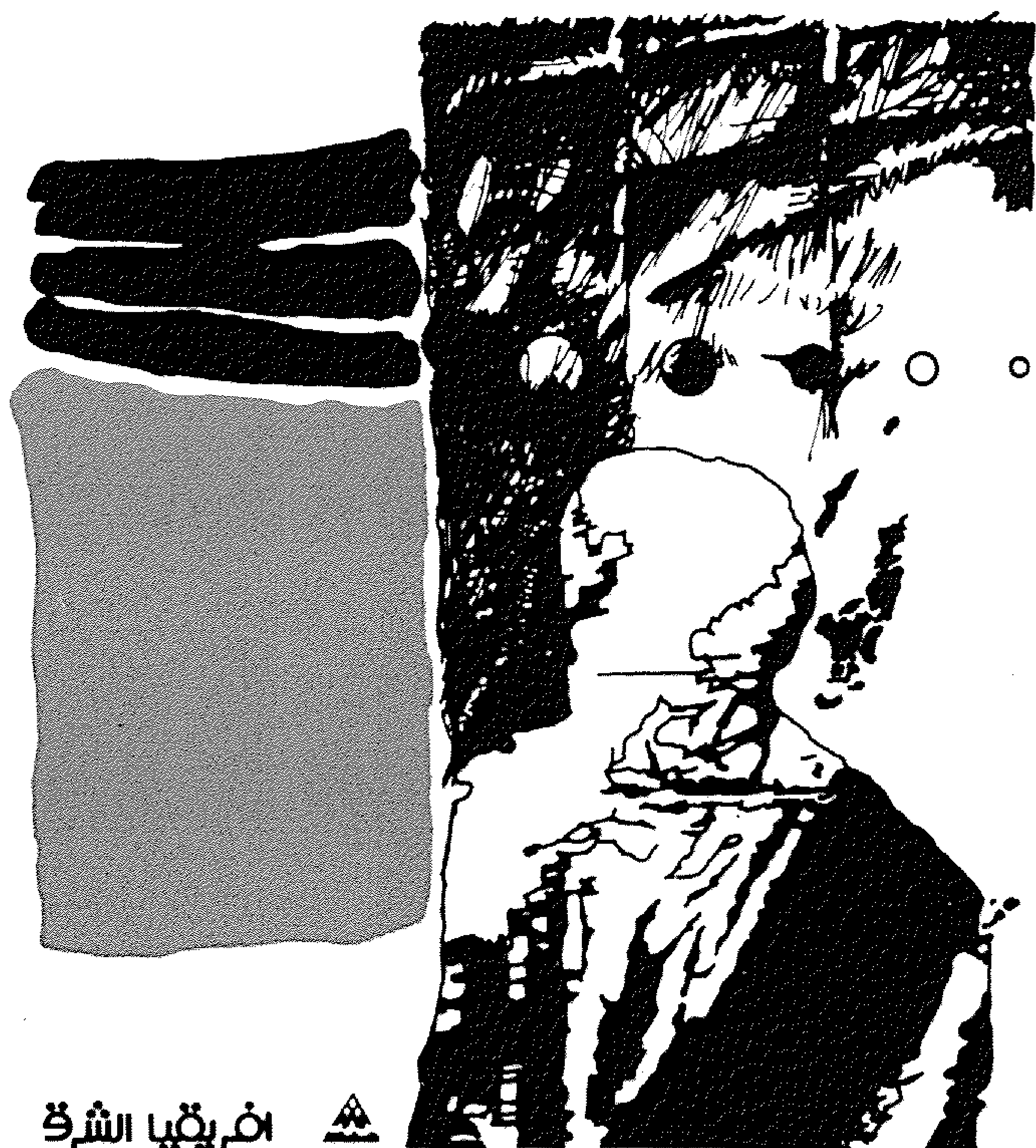
جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب



بيير سلامة

برهان غليون

أحمد الحارثي

محمد المباركي

يش

شاوي

لي

وة

اعف



افريقيا الشرق

جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب

بيير سلامة

برهان غليون

أحمد الحارثي

محمد المباركي

سالم حميش

عبد القادر الشاوي

إدريس بنعلي

خالد عليوة

عبد الله ساعف

أفريقيا الشرق

الطبعة الأولى
رقم الإيداع القانوني 282 /1992

تعتبر إشكالية الدولة في علاقتها بالمجتمع معضلة نظرية وسياسية بالغة الأهمية في المجتمعات المعاصرة. ويصبح هذا الهم مضاعفا في المجتمعات التابعة بفعل عدة عوامل داخلية وخارجية سواء تعلق الأمر بتاريخ البنيات الداخلية المركبة لهذه المجتمعات أو بمضمومنها المعاصر الناتج عن التدخل الكولونيالي في شكليه القديم والجديد. وبالنظر لهذا التداخل وهذا التعقيد الذي يميز البنية السياسية في المجتمعات ذات الرأسمالية المتأخرة والتابعة، فيمكن الجزم بغياب دراسات جادة في هذا المجال، هذا على الرغم من بعض المحاولات القليلة التي لم ترتق إلى المستوى النظري المطلوب، كما أنها لم تجابه بشكل صريح الواقع الملموس بهدف إثارة نقاش واسع حوال متطلباته الراهنة.

ولعل حجم التحدي النظري والعملي الذي تطرحه علينا هذه الاشكالية يتبدى جليا بالنظر إلى الحضور المتصاعد والكاسح للدولة بآلياتها وأجهزتها المتنوعة الاشكال في المجتمع المغربي، مقابل تنامي المطالب من أجل العدالة الاجتماعية والتحديث والدمقرطة، إلى جانب «الضغط» الذي يبدو أن النظام الدولي يمارسه على هذه المستويات. من هنا تبرز أهمية التملك النظري لاشكالية الدولة في علاقتها بالمجتمع، وذلك في إطار فهم التحولات العميقة التي تعيشها مجتمعاتنا المعاصرة.

في هذا السياق تندرج المساهمات التي يتضمنها هذا المؤلف الجماعي، والتي ترتكز اهتماماتها بشكل عام حول المحاور التالية :

- طرح بعض المقاربات النظرية للدولة المجردة، وذلك بالنظر الى العلاقة الجدلية التي تربط العام بالخاص أو الكوني بالخصوصي.
- محاولة تحديد بدايات بروز الدولة في المغرب القديم والوسيطي، وابراز بعض العناصر التي تأسست عليها.
- موضعة اشكالية الدولة في المغرب المعاصر، من خلال رصد المراحل والتقلبات التي ميزت سيرورة الهيكلة السياسية والدولتية للمجتمع المغربي.

والجدير بالذكر أن هذه المساهمات، التي ترمي إلى فهم حقيقة التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع المغربي، تخترق أزمنة مختلفة من تاريخه، وتهم عدة مستويات من بنياته. ولقد تم الحرص على أن تتضمن هذه المساهمات قدر الامكان وجهات نظر مختلفة من حيث الاختصاصات الاكاديمية ومن حيث المشارب والقناعات الايديولوجية والسياسية.

ويلزم الاشارة هنا إلى أن هذه المساهمات، ليست إلا منطلقا لتأسيس نقاش أوسع وتعميقه على أسس علمية بهدف خلق دينامية جديدة على مستوى البحث لاستيعاب ميكانيزمات المجتمع وتطوره.

تدخل الدولة وإضفاء المشروعية
في إطار الأزمة المالية بالبلدان نصف المصنعة

- بيير سلامة (Pierre SALAMA) -

منـذ عقـد من السنين، تغير الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بأمريكا الـلاتينية بشكـل كلي. فالأنـظمة السياسية أصبحت أكثر ديمقراطية، ويبدو تدخل الدولة هناك وكأنه يجتاز منعطفا حاسما.

فبالأمس، كانت الأنظمة السياسية تتميز على الأكثر بمشروعية محدودة. فبعضها كانت ديكتاتوريات عسكرية والأخرى ديكتاتوريات مدنية، والقليل منها كانت تعلن نفسها ديمقراطية، وإذا كانت الحالة كذلك، فإن هذه الديمقراطية لا تتجاوز حدود المدن، وتهم بالأساس العمال المرتبطين بالقطاع المنظم من الاقتصاد. أما الآن، بعد الاخفـاقـات الاقتصـادية والمـالية والسياسية لهذه الأنـظمة القمعية، وبعد التعبئات الشعبية، فإن هذه الأنظمة تتراجع لكي تترك المكان لأنظمة أخرى أكثر ديمقراطية.

وهذه الأنظمة الجديدة تبقى هشة. فهي تجابه أوضاعا تبدو وكأنها دون مخرج. فإن هي عملت على تطبيق السياسات التقشفية التي يدعو إليها صندوق النقد الدولي، خاطرت بفقدان المشروعية الحديثة العهد التي اكتسبتها، علاوة على انها تقوم بتدبير إرث لامسؤولية لها عنه. وإن هي أصرت على عدم تطبيق هذه التوجيهات أو التوصيات الخارجية فإنها ستعرض نفسها - إذا كانت في حالة عزلة - إلى إجراءات إنتقامية دون أن

تكون بالضرورة مهيأة لمقاومتها أو تحملها (ومن ثم فإنها سوف تجد نفسها منخرطة في دينامية لا يمكن لها التحكم فيها) وستفقد أيضا الدعم الشعبي لها. فالدمقرطة المستعادة والمشروعية المهددة بهذه الضغوطات، تشكل عنصري المعضلة.

والمخرج يمكن أن يتمثل في تحديد سياسات تقشفية أصيلة، المسماة ابتداعية (Hétérodoxes) ، إلا أن هذه السياسات تبقى إشكالية مع أنها قد تضمن الحفاظ على المشروعية في مرحلة أولى، بل وقد تدعمها. وهذه المشروعية المهددة تشكل إحدى محاور التفكير التي ينصب عليها هذا المقال.

أما المحور الثاني فيتعلق بحجم تدخل الدولة. ويميل هذا التدخل نحو التقلص مع نمو الأزمة المالية. إن تخفيض عجز الميزانية وضغط النفقات العمومية، وتعديل الوزن النسبي لكل منهما، يتعارض والتطور المسجل سابقا، وإذا كان تدخل الدولة هذا، سواء من حيث حجمه أو من حيث بنيته، ضروريا، وإذا كان يشكل شرطا ضروريا (وإن غير كاف) لتجاوز التناقضات الخاصة بحالة التخلف وضعف التصنيع، فإن السياسة الموعز بها من طرف صندوق النقد الدولي ستزيد من صعوبة إعادة إنتاج الرأسمال، وبالتالي فإن الصعوبات سوف تتراكم أكثر، وعلى العكس من ذلك، إذا كان هذا التدخل، ومن نفس المنظور، مبالغا فيه ومتجاوزاً لحدوده «الطبيعية» فإن السياسة الاقتصادية التي يدعو إليها الصندوق ستمكن من إزالة العراقيل التي راكمتها سياسة تدخلية مفرطة، وسيؤدي ذلك إلى توفير أسس أفضل لاعادة إنتاج الرأسمال انطلاقا من حدود مثلى ما بين القطاعين العام والخاص. إن هذا الخيار يضع إذن مشكل حدود تدخل الدولة.

ويعرف تدخل الدولة أيضا تطوراً على مستوى بنيته. لقد كان ـ وما يزال ـ أكثر أهمية، نسبياً، في قطاع التجهيزات الأساسية، والطاقة وحتى في القطاع الصناعي (Ma-nifacturier) ، وكان ـ وما يزال ـ أقل أهمية في تدبير قوة العمل في الاقتصاديات نصف المصنعة مقارنة لما هو عليه في الاقتصاديات المسماة متطورة. ويبدو أن الأزمة المالية تسرّع من وتيرة التطورات، وإن التدخل المباشر للدولة يتقلص في القطاع الأول ويترافق مع سياسة صناعية أكثر حيوية. ويعرف هذا التدخل تزايداً خفيفاً فيما يخص إعادة إنتاج قوة العمل، إلا أن هذا التزايد يبدو معاقاً من طرف الأزمة المالية.

يشكل هذان الموضوعان، أي التغيرات في أشكال الدولة وفي دورها التدخلي، موضوع هذا المقال. هذه التغيرات يتم تأويلها بالرجوع إلى نظرية ما يسمى بالاشتقاق (Théorie de la dérivation). فالتغيرات المشار إليها تسائل هذه النظرية وتغذيها ولكنها أيضا لا تتلاءم مع بعض اجتهادات هذه النظرية. وقبل مباشرة هذه الدراسة يبدو محبذاً أن نذكّر، ولو بإيجاز كبير، ببعض النقط الأكثر أهمية في هذا التوجه النظري، وذلك لتفادي السقوط في بعض الالتباسات التي ينتجها النقاش بصدد هذه النظرية.

تستنبط مدرسة الاشتقاق [1] الطبيعة الطبقية للدولة من الرأسمال ولقد سبق لنا أن أثبتنا أنه لا يمكن فيما يخص البلدان المتخلفة، الانطلاق من فرضية تعميم السلعة، وهي الفرضية التي تسمح بهذا الاستنباط. وهذا الأخير يجب أن يتم انطلاقا من الاقتصاد العالمي المكوَّن (Economie mondiale constituée) وبذلك يصبح ممكنا تفسير وجود حالات تدخل مهم للدولة على المستوى الاقتصادي وذلك على الرغم من شبه انعدام طبقة رأسمالية.

يقوم هذا المنهج باستنباط منطقي لمقولة من مقولة أخرى، وبتعبير آخر يتم تصور الدولة الرأسمالية كمقولة مجردة مستنبطة من مقولة مجردة ثانية وهي الرأسمال [2]. وهذا ما يميز أساساً هذا المنهج عن منهج غرامشي أو بولنتزاس على سبيل المثال، والذي يحدد الدولة في علاقتها مع التشكلة الاجتماعية والطبقات الاجتماعية التي تكونها، أما هنا فالدولة (وطبيعتها) تشكل ـ مرة أخرى ـ مقولة، تجريداً واقعيا، إنها على حد تعبير أنجلز «الرأسمالي الجماعي بالفكر» (Capitaliste collectif en idée). ويعود أصل هذا التصور الى الفصل الأول من كتاب «الرأسمال» حيث يقوم ماركس بتعريف مقولات السلعة ـ القيمة ـ النقد، وفيما بعد بتعريف الرأسمال. ويتعلق الأمر هنا بتوسيع هذا التصور وتبيان أن مقولة الرأسمال لا يمكن أن تكون في غياب مقولة الدولة التي تتبعها.

إن نتائج هذا التصور لهامة، فهي تسمح بالمعالجة المباشرة لمشكل حدود تدخل الدولة وفهم إمكانية أن الدولة يمكن أن تظهر بما ليست هي عليه، أي محايدة، كما أنها ـ أي نتائج هذا التصور ـ تغير المقاربة النظرية لقانون القيمة. فالرأسمال والدولة، في هذا التصور مقولتان منفصلتان ولكن مرتبطتان، بعبارة أخرى لا يمكن تصور قانون القيمة إلا والدولة تخرقه، فقانون القيمة لا يوجد إلا مخروقا، وهذا ما يضيء النقاش بين بريو براجينسكي وبوخارين بمنظار جديد تماماً.

ولا يتعارض الاستنباط المنطقي بالضرورة مع الاستنباط التاريخي، فالمفترض هو أن تكون المقولات مؤرخنة ويمكنها تفسير تطور التاريخ، أو هذا هو على الأقل تصور ماركس لها، ومع ذلك فنعتها بالمؤرخنة لا يهبها أوتوماتيكيا هذه الميزة، وإن احدى الصعوبات الكبرى للمدرسة المسماة بالاشتقاقية تكمن في قدرتها على تفادي عثرات البنيوية، وسنعود الى هذه المسألة عند مناقشة أسس إضفاء المشروعية للدولة، ويبقى أن أهمية هذه المدرسة تأتي تحديداً في قدرتها على السير أبعد من مجرد تسجيل الملاحظات المبتدلة (وإن الاساسية) مثل «الوحدة العضوية بين الرأسمال والدولة» وتأويل القوانين المتعلقة بالتراكم في أبعادها التاريخية. فهل نسير نحو رسوخ أكثر قوة لبنية الدولة في عملية التراكم، نحو تدبير دولتي لقوة العمل أكثر أهمية ؟ وإن قدرة هذا الاتجاه النظري على الاتيان بعناصر جواب أكثر سداداً من تلك التي تقترحها التأويلات الأخرى للدولة، هو معيار صحته واجرائيته.

أحيانا تميز مدرسة الاشتقاق، الدولة عن شكل وجودها : أي النظام السياسي، وهذا ما نتبناه من جانبنا، إن النظام السياسي هو شكل وجود الدولة تماما كما أن سعر السوق هو شكل القيمة، فكما أن السعر يقره السوق ولكن يحدده مقدار القيمة، فإن تدخل الدولة تقره مجموعة من الحيثيات وتحدده قوانين اقتصادية يلزمنا الكشف عنها، وهذا التميز المنهجي يقوم على تمفصل مستويين مختلفين من التجريد، ويسمح بفهم كيف أن «البشر يصنعون بحرية تاريخهم، في شروط ليست محددة بحرية من طرفهم». وهكذا يمكن تفادي العثرة المزدوجة أي المثالية والحتمية، فالدولة (الرأسمالية) ستتمتع باستقلالية نسبية عن الرأسمال، بما أنها المقولة التي تتبع مقولة الرأسمال، في حين سيتمتع النظام السياسي باستقلالية نسبية في علاقته مع التشكلة الاجتماعية ومع الأنظمة السياسية الأخرى.

هناك نتيجتان مباشرتان لهذه المقاربة : فالدولة، أولا في محيط النظام الرأسمالي هي مجال وعامل انتشار العلاقات السلعية أو / والرأسمالية وضامن دوامها. والسياسة الاقتصادية تخضع للتقسيم الدولي للعمل وتحاول تغييره (3) ، وفي هذا الاتجاه لا يمكن أن تكون الدولة أداة للمركز الرأسمالي كما حاولت عدة نظريات اثباته في عهد غير بعيد، والنظام السياسي، ثانيا، هو شكل وجود الدولة، بعبارة أخرى تتمظهر الدولة في أشكال لا متناهية من الأنظمة السياسية، مثلما يمكن لمقدار القيمة أن يظهر في شكل أسعار سوق مختلفة. لكن هذا التعدد ليس محايداً. فبعض الأنظمة السياسية تعكس الدولة بشكل مشوه وهذه وضعية لا يمكن استمرارها، فإما أن النظام السياسي يتغير (بشكل

مقنع أو انقلابات، الخ . . .) وإما أن الطبيعة الطبقية للدولة تصبح موضع تساؤل وهو ما يمكن أن يحصل عندما تنتصب حكومات تمثل مباشرة مصالح المستغلين (بفتح الغين). فهناك إذن علاقة فضفاضة ولكن واقعية بين الدولة وأشكال وجودها، أي الأنظمة السياسية. ويمكّن التمييز بين مستويات التجريد هنا من تأسيس المستوى المادي في تعريف الأشكال التي تأخذها الدولة دون السقوط في هاوية الحتمية.

بعد هذا التذكير الموجز، يمكننا الآن الدخول في صلب الموضوع.

1 ـ يتميز تدخل الدولة بكثافة في قطاعات الطاقة والتجهيزات الأساسية والصناعة. في حين أنه ضعيف تجاه عملية إعادة إنتاج قوة العمل ويتغير هذا التبنين في نفس الوقت الذي يميل فيه الى التقلص، وكان هذا التدخل يتم إما بشكل مباشر أو/وبشكل غير مباشر. ويقود البحث عن القوانين التي تؤسس هذا التدخل إلى إجراء تمييزات مرتبطة بمستوى التجريد النظري الذي نحن بصدده. فالتدخل الدولتي يطابق مستوى التجريد الذي تحتله الدولة. أما التدخل العمومي فيرتبط بالنظام السياسي. وتدخل الدولة هو التعبير الشامل عن هذا وذاك.

وكما أن النظام السياسي هو شكل وجود الدولة، فإن التدخل العمومي هو شكل التدخل الدولتي. ومع كون كل منهما مرتبط بعوامل مختلفة، فإن احدهما يعبر بدرجة معينة من الحرية عن وجود الآخر، كما هو الشأن بالنسبة لسعر السوق الذي يرتبط بدالتي العرض والطلب والذي تحدده القيمة المرتبطة هي بدورها بكمية العمل المجرد. وتسمح هذه المقاربة، بتجاوز الجانب المظهري للأشياء وحصر القوانين التي تفسر هذه التطورات، ولكنها تمكن أيضا من تحليل تأثير الأحداث في تشكل هذه القوانين نفسها.

لقد أظهرنا في مكان آخر، وبتفصيل، أن التدخل الدولتي يرتبط بثلاثة عوامل : الفارق بين معدلات الربح، ميل معدل الربح إلى الانخفاض، والمستوى الذي بلغته القوى المنتجة. ويعبر العاملان الأولان عن الفكرة التي أشرنا إليها بكون قانون القيمة لا يعمل إلا مخروقا. فالرساميل تجتذبها الفوارق بين معدلات الربح. ولا يمكن للمنافسة أن تخلق هذه الفوارق بشكل عفوي في الأمكنة المناسبة. وبصيغة أخرى فإن بروز القطاعات الأساسية لاقتصاد المستقبل ليس ناتجا عن المنافسة ولكنه ناتج عن سياسة صناعية واعية تجعل الاستثمار منجذباً لهذه القطاعات، في حالة ما إذا لم تتول

الدولة نفسها مباشرة أمر هذه القطاعات (لقد اثبتت دراسة تحول القيم إلى أسعار الانتاج تدخل الدولة في فوارق معدلات الربح) [4]. ويبقى بالطبع، أن لزوم تدخل الدولة بكثافة في قطاعي الطاقة والتجهيزات الأساسية ليس كافيا لكي يحصل هذا التدخل. فالتدخل العمومي، شكل وجود التدخل الدولتي، مرتبط في الواقع بعوامل أخرى. وكيفما كان الحال، فالتدخل الكثيف للدولة يسمح بهذه الدرجة أو تلك بإقامة جسر بين المستويات المختلفة لنمو القوى المنتجة في المركز وفي المحيط وبتقريب هذه المستويات في أجزاء العمليات الانتاجية الموجهة نحو التصدير [5].

وهكذا كانت الدولة مجال وعنصر انتشار العلاقات السلعية أولا، ثم العلاقات الرأسمالية في مرحلة ثانية. وهذه الوضعية الأصيلة هي التي تعطي تفسيراً في نفس الوقت لحجم تدخل الدولة ولبنيتها.

يجد هذا الصنف من التدخل أساسه في العلاقات التي كان لزاما على هذه الدول أن تقيمها في إطار الاقتصاد العالمي. ويفسر هذا الدور المنوط بالدولة، ونمط التشكلة الاجتماعية التي كانت قائمة، العنف الدولتي في عناصره الجوهرية، بعبارة أخرى كان هناك طلاق بين المستوى المتدني للقوى المنتجة وأهمية هذا التدخل إلى حد أن هذا التدخل كان يتم عبر العنف وإقامة أنظمة مرتكزة على الزوج : سلطوية ـ أبوية. وبصيغة أخرى فإن ضعف مستوى القوى المنتجة والانتشار شبه الهامشي للعلاقات السلعية لم يكن يسمح، بالتعريف، من إثارة تشيوء كافي للعلاقات الاجتماعية لكي يتم التراكم الدولتي بذون عنف. ويميل هذا الطلاق إلى التقلص في جل الاقتصاديات شبه المصنعة، لكنه ما يزال قائما. وتندرج في هذا الاطار الدمقرطة التي تعرفها حاليا بعض البلدان، وهو ما يفسر هشاشة هذه الدمقرطة أيضاً. إلا أن هذا الطلاق يتضاءل، والعلاقات السلعية تنتشر، وتدريجيا أصبح العنف الدولتي المباشر موضوعيا أقل ضرورة بالنسبة لعملية إعادة إنتاج الرأسمال في إطار التخصص الدولي أولا، والاندماج التابع في قسمة العمل الدولية ثانيا. ويميل العنف إلى مجاراة العنف الذي يمكن وصفه «بالعادي» والمتواجد في البلدان الرأسمالية المتقدمة. فالدولة، المشيأة بانتشار العلاقات الانتاجية، تمارس عنفاً مشروعا بظهورها في غير ماهيتها الحقيقية، بجانب وفوق المجتمع المدني. إلا أن الطابع الجد إقصائي للمجتمع، والذي يتمثل خاصة في اللامساواة الحادة في توزيع المداخيل، يجعل هذه الرؤية للدولة جد صعبة، ويحل الحفاظ على هذه الامتيازات محل الطلاق بين مستوى تطور القوى المنتجة وحجم تدخل الدولة (الذي أشرنا إليه سابقا وإلى ميله نحو التقلص)، وذلك من أجل تسهيل إقامة

دول قوية وبالتالي أنظمة سياسية ذات مشروعية محدودة. وبهذا المقياس فالأنظمة السياسية ذات إضفاء المشروعية الأوسع تضل هشة ومهددة.

2 ـ نجد أنفسنا، منذ بداية الثمانينات مع تطور الأزمة المالية، أمام تحول في السياسة الاقتصادية في أغلب هذه البلدان. فتدخل الدولة يتناقص مع تقليص عجز الميزانية العامة والبحث عن مردودية متزايدة للمقاولات العمومية، وأصبح القطاع العام موضوع سياسة مقصودة للخوصصة (مثلا في المكسيك ولكن أيضا في الأرجنتين وفي حدود أقل البرازيل). أما تدخل الدولة اتجاه إعادة إنتاج قوة العمل، ضعيفة الحجم أصلا، فإنه يعرف وثيرة نمو متناقصة إذا لم يمل إلى الانخفاض، وتضل أنظمة الضمان الاجتماعي هزيلة، تعيد إنتاج اللامساواة بل وتعمقها أحيانا وخصوصا في ميدان الصحة. أما الدعم الممنوح لبعض سلع الاستهلاك الأساسية فقد تقلص في بعض البلدان. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو معرفة ما إذا كان هذا التوجه الجديد يوافق، من حيث الأساس، تطوراً في نفس الاتجاه للتدخل الدولتي، وفي هذه الحالة فإن الاجراءات المتخذة سوف تمكن من إعادة إنتاج الرأسمال في شروط أفضل، أو على النقيض من ذلك، أن من طبيعة هذه الاجراءات إعاقة عملية إعادة الانتاج هذه ودائما من منظور الرأسمال. والجواب أو الأجوبة التي سوف يمكننا إعطاؤها تختلف تبعا لكون تدخل الدولة يتعلق بشروط إنتاج وإعادة إنتاج الرأسمال، أو شروط إعادة إنتاج قوة العمل.

يميل تدخل الدولة في قطاعات الطاقة والتجهيزات الأساسية والصناعة الى الانخفاض في المرحلة الراهنة، وإن معرفة ما إذا كانت هذه الحركة ظرفية، كنتاج لميزان قوى مختل لصالح صندوق النقد الدولي، أم أنها بالعكس ترجمة لاتجاهات عميقة مرتبطة بالمستوى الذي بلغه التصنيع ونمو سوق مالية وطنية، لهو أمر جوهري. ففي البلدان الأقل تصنيعا، يعتبر دور الدولة، كعنصر ووسيلة لنشر العلاقات السلعية أو / والرأسمالية، أساسيا باعتبار أن هذه البلدان المدمجة في قسمة العمل الدولية، والتي تخضع لها أكثر مما تؤثر فيها، يلزمها العمل على جعل بنياتها الانتاجية تنسجم مع بنيات المركز. وهنا يصبح دور الدولة كجسر، أساسيا كما أسلفنا، وقد يكون تقلص دورها على حساب نمو قطاع التصدير، وبعبارة أخرى فإنه من الممكن تقليص التدخل العمومي في القطاعات التي تمكن من مزاولة الأنشطة التصديرية، وهذا الاجراء هو ما يحبذه بل يفرضه صندوق النقد الدولي، لكنه في حالة ما إذا أصبح هذا التقلص للتدخل العمومي قويا فسيكون لذلك نتائج سلبية على اندماج هذه البلدان في قسمة العمل الدولية.

باعتبار التدخل العمومي، غالبا، ليس سوى انعكاس لتبقرط كثيف (bureaucrati-sation Massive)، يبقى هنا توضيح أمر آخر. فإذا كان تخفيض النفقات العمومية يمس فقط تسيير قوة العمل في القطاع العمومي، ويستهدف تقليص حجم سوق العمل ذي النمط «البيروقراطي ـ القبلي» ـ على حد تعبير هوك بيرتراند [7] ـ وفي فعله هذا ينتهي إلى تخفيض الحجم المبالغ فيه لنفقات المستخدمين في القيمة المضافة، فإن هذا الاجراء سيكون آنذاك إيجابيا بالنظر إلى فعالية الرأسمال بالمعنى الحصري للكلمة [8]. أما إذا ذهب هذا التخفيض أبعد من ذلك وأصبح الأمر يتعلق بالخوصصة، فإنه يلزم الاقرار بأنه في غياب رأسماليين محليين ذوي وزن كاف وضعف الأسواق المالية المحلية، فإن هذه القطاعات سوف لن تجد من يشتريها عدا الشركات متعددة الجنسيات التي قد تهتم ببعض العمليات الانتاجية ذات الامكانية العالية لدرء الربح، وبالتالي، فإن اندماج هذه الاقتصاديات في الاقتصاد العالمي سوف يصبح أكثر إشكالية. ولهذا، فبالنسبة لهذه البلدان فإن نصائح صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تستهدف تغيير طرائق تدخل الدولة (قليل من البيروقراطية) أكثر من الحد من عدد القطاعات التي تتدخل فيها الدولة.

وإذا كان نمو القطاع التصديرى أولا، والصناعة ثانيا، لم يتم تحقيقه إلا لأن الدولة لعبت دوراً هاما في نشر العلاقات السلعية أو / والرأسمالية، وفي تكوين بنية تحتية واجزاء كاملة من الصناعة الثقيلة، فإن تطور التصنيع نفسه وظهور أسواق مالية قوية، تنزع من الدولة هذا الدور. وهكذا يصبح تدريجيا تدخل الدولة مرافقا بعد أن كان شرطا لتحقيق إمكانية التراكم. وبعبارة أخرى فإن تدخل الدولة المباشر أصبح أقل ضرورة باستثناء في القطاعات التي تتسم باقتصاد التكاليف المترتبة عن حجم الانتاج (Economies d'echelle) والتي تتطلب امكانيات مالية عالية تفوق طاقات البورجوازية المحلية الناشئة، وباستثناء كذلك أجزاء من القطاعات الاقتصادية التي لازالت تستلزم سياسة إضفاء الطابع الاجتماعي على الخسارات (Politique de socialisation des per-tes) الضرورية لتحسين شروط تقويم الرأسمال الخاص في مراحل الانتاج السفلى المرتبطة بهذه الأجزاء. وهذا معناه أن دور العامل الثالث ـ أي المستوى المقارن للقوى المنتجة ـ أصبح أقل أهمية، وأنه بالعكس من ذلك، وبمقدار نمو التصنيع والأسواق المالية، يزداد دور العاملين الآخرين ـ فارق معدلات الربح والأزمة ـ ولكننا نعرف أن تدخل الدولة الذي يمليه هذين العاملين يمكن أن يتم بشكل غير مباشر بدلا من شكله المباشر. والأمر هنا لا يتعلق بإقامة تعارض بين الدولة والسوق. فالتدخل غير المباشر للدولة، بعيداً عن أن يعني غياب التدخل، يترجم تغيراً في الشكل أكثر مما هو

تعديل لمضمون علاقات الدولة والرأسمال. ونحن نعرف أنه في غياب هذا التدخل فإن أجزاء كاملة من الصناعات الدقيقة (في القطاع الخاص) بالولايات المتحدة الأمريكية ماكان بإمكانها أن تنبثق. ويتم هذا التدخل غير المباشر عبر إرساء سياسة صناعية (الحماية المؤقتة : حماية السوق من الواردات، إعانات مختلفة. . . . الخ)

يمكننا إذن القول أنه بمقدار نمو التصنيع والأسواق المالية يتغير تدخل الدولة ويميل بقدرما إلى اتخاذ الشكل الذي هو عليه في البلدان الرأسمالية المتطورة. فسياسة خوصصة جزئية في القطاع الصناعي يمكن لها، بالمطلق، ألا تشكل عرقلة لنمو أفضل لتراكم الرأسمال ؛ وهذا شريطة أن تتزاوج مع سياسة صناعية أكثر أهمية.

ومع ذلك فإن سياسات الخوصصة هذه تتم في إطار جد مغاير لذلك الذي تعرفه البلدان الرأسمالية المتطورة، ويمكن أن تكون لهذه السياسات نتائج عكسية لما تتوخاه وأن تعيق بالتالي عملية إعادة إنتاج الرأسمال. ولعل مفارقة كهذه تستحق بعض التوقف.

تشكل الخوصصة، في البلدان الرأسمالية المتطورة، ترجمة قانونية لمحاولة تقليص التكاليف حينما تعتبر هذه الأخيرة جد مرتفعة، ويتم ذلك ولو على حساب المرافق العمومية. كما يمكن أن تكون هذه الخوصصة ترجمة سياسية لدوغما (عقيدة) ليبرالية لما تكون المقاولات العمومية جيدة التدبير وذات قدرة تنافسية. وأساساً، وبشكل أكثر دقة وشمولا، تندرج حركة الخوصصة في إطار العلاقة مع الأزمة الكبرى التي تجتازها هذه البلدان. فتغير علاقة الدولة بالرأسمال، بما في ذلك المستوى القانوني لهذه العلاقة، يمكن أن يشكل وسيلة لتجاوز الأزمة. وبعبارة أدق، فإن تقويما مستمراً لمعدل الربح لا يمكن أن يتم إلا على قواعد جرى تطهيرها. تترجم الأزمة في آن واحد ضرورة تخلص الرأسمال مما علق به من شوائب واستحالة القيام بذلك خارج علاقة وثيقة بين الرأسمال والدولة. فاقصاء القطاعات المتخلفة، وظهور قطاعات ذات تكنولوجيا عالية الدقة يمر عبر إعادة تحديد لعلاقات الرأسمال والعمل. وإعادة التحديد هذه، هي التي تمكن من إقامة شروط جديدة للعمل (ليونة متزايدة لقوة العمل مثلا) ويمكن بالتالي من استعمال طرائق جديدة في الانتاج. ويمكن أن تتم هذه التحولات عن طريق خوصصة جزئية للقطاع العام.

في البلدان شبه المصنعة، تكتسي الأزمة الآن طابعاً مختلفا، فوزن المديونية وخدماتها يعطيها أولا طابعا ماليا وإن كان غير كاملا، واستعملت المقاولات العمومية غالبا كوسيط من طرف الدولة للاقتراض من الأسواق المالية الدولية. وتدولر (نسبة للدولار) خصوم (Passif - ديون) هذه المقاولات. وأدت إجراءات تخفيض العملة، في الحدود التي تجاوزت فيها فوارق الأسعار، إلى إثقال نفقات المديونية، معمقة الآثار السلبية لارتفاع المعدلات الفعلية للفائدة على مردودية هذه المقاولات. فالمديونية لها ثقل هائل، فهي تحدُّ جديا من إمكانيات الاستثمار لدى هذه المقاولات وتمكنت من جعل بعض منها تعرف عجزاً في حساباتها. إن أصالة هذه الوضعية هي أن جزءاً هاماً من نمو خصوم المقاولات العمومية لم يعد له ارتباط بالقرارات المحلية. فالتدولر (Dollarisa-tion) يعني أن التكاليف المالية تتغير تبعا لما يقع في الأسواق المالية (معدلات الفائدة) وأسواق الصرف. ولا يمكن للأزمة أن تقوم بحل لهذه المشاكل. ان تأجيل التسديد أو دولرة رقم المعاملات (Chiffre d'affaire) (بتصدير متزايد) أو / والأصول (Actifs) (عبر شراء سندات الخزينة بالدولار أو قياسها على قيمة هذه العملة) يمكن أن تسمح بإزالة هذا الضغط وبالتالي استعادة مردودية عانت كثيراً من هذه العوامل حتى بالنسبة للمقاولات الأكثر عصرية. (وسوف نعود إلى تأجيل التسديد الذي يعتبر موقفا يندرج مباشرة في إطار سياسي). وتعني دولرة رقم المعاملات رفع حجم الصادرات في وضع يتسم بتقلص التجارة الدولية. أما دولرة جزء من الأصول فإنه يؤدي إلى تقوية المضاربة وبالتالي الابتعاد عن الأنشطة المنتجة وهو ما سوف يكون ثمنه فقدان القدرة التنافسية. إن الخوصصة لا تحل مشاكل هذه المقاولات لأن هذه المشاكل مالية أكثر منها صناعية. إن الخوصصة على النقيض من ذلك، قد تؤدي إلى استفحال هذه المشاكل.

وفعلا، فالخوصصة أصبحت صعبة لأنها تتم في إطار تقليص النفقات العمومية وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على مردودية هذه المقاولات التي ما تزال متوجهة بالأساس، وكما هو الأمر بالنسبة للعديد من الشركات متعددة الجنسيات، نحو تلبية السوق الداخلية. فتقليص حجم الطلب الكلي، الناجم عن تطبيق السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي تؤثر مباشرة على القطاعات الأكثر دينامية، وبالتالي على القطاعات التي تتموقع في الأعلى في تسلسل العمليات الانتاجية وحيث توجد أغلب الشركات العمومية، هذا دون أن تتوفر دائما إمكانية تعويض هذه السوق عبر غزو أسواق خارجية. فالتدويل المحدود لهذه الاقتصاديات يجعل عنصر الطلب يكتسي دوراً أساسيا يتجاوز من حيث وزنه الربح الذي يمكن أن يترتب عن تقليص التكاليف الناتج عن تطبيق سياسة اقتصادية تدعي ليبرالية. فانكماش السوق الداخلية يرفع

التكاليف الموحّدة (Côuts unitaires) بتضخيم طاقات الانتاج العاطلة أو غير المستثمرة، وهو ما يترتب عنه انتعاش موجة التضخم، ولا يمكن في شروط كهذه تحسين المردودية.

وتعود صعوبة الخوصصة أخيراً الى تقلص معدل الادخار الذي نلاحظه في وقت تتزايد فيه المضاربة. وقد نميل الى الاعتقاد إلى أنه إذا كان لزاما خوصصة عدد مهم من الشركات العمومية فإن ذلك من الممكن أن يحُدَّ من عجز الميزانية العامة برفع المداخيل، ولكن ذلك يعني أيضا تخفيضا للموارد من أجل الاستثمار. وبذلك فإن الطابع المضارباتي للاقتصاد سيزداد قوة. وهو ما سوف يعيق إعادة انتاج الرأسمال في الشروط الراهنة.

وإجمالا فإن سيرورة استبدال التدخل المباشر بالتدخل غير المباشر يلزمها أن تزداد تطوراً إلا أن الأزمة المالية تجعل من الصعب تحقيق هذا التطور بوثيرة سريعة لكونها تنزع عنها موضوعها، بخلقها لمفاعل إقصاء تجاه الاستثمارات في القطاع الخاص، وهو ما يبدو مفارقة إذا تذكرنا أن إحدى حجج الليبراليين لتقليص حجم الدولة في النشاط الاقتصادي ترتكز على مفعول الاقصاء...

3 ـ عموما، يتسم التدبير الدولتي لقوة العمل بالضعف في الاقتصاديات شبه المصنعة، وخصوصا إذا قارناه بما هو عليه الأمر في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة، وكان هذا التدبير يميل الى الازدياد مع تعقد الجهاز الصناعي. وقد تقلصت وثيرة نموه، بل أصبح سالبا في بعض البلدان، مع تفاقم الأزمة المالية، ويمكن التساؤل فيما إذا كان نمو الرأسمال، في شروط التصنيع الجزئي (Semi-industrialisation)، لا يمر الآن عبر تدبير دولتي أكثر دلالة لقوة العمل، وحول ما إذا كانت الأزمة المالية لا تعاكس حركة أصبحت الآن ضرورية.

أ ـ للجواب على هذا السؤال، يجب التذكير بشكل موجز ببعض الاعتبارات حول الأجر ووظيفته، فتاريخيا لم يتم تأسيس الأجرة لتمكين قوة العمل من إعادة إنتاج نفسها، فقوة العمل تمكنت من إعادة إنتاج ذاتها طبعا بفضل الأجر، ولكن أيضا وخصوصا بفضل إنتاج مجموعة من الخيرات والخدمات التي خلافا للبضائع لم تنتج من أجل أن تتداول في السوق، وتأتي هذه الخيرات والخدمات من وجود علاقات إنتاج غير رأسمالية لم يتم تدميرها. وهذه العلاقات تميز العمل على قطع أرضية تمكن من إنتاج

موجه نحو الاستهلاك الذاتي أو في إطار العائلة، تسمح بالمحافظة على القدرة على العمل وإعادة إنتاجها. وتتطور قوة العمل في إطار هذا الترابط بين العلاقات الرأسمالية والعلاقات غير الرأسمالية الضروريتين معا لاعادة إنتاجها. وبعبارة أخرى فقوة العمل هي في نفس الوقت سلعية وغير سلعية (من حيث إعادة إنتاجها)، ويتغلب الطابع الثاني على الأول لما تتشكل كبضاعة. فالأجر لم يكن، في الأصل، وسيلة لاعادة إنتاجها، بل بالعكس إنه وسيلة يخضع بها الانسان لعلاقات الانتاج الرأسمالية، وبفعله هذا، وسيلة تحويل قوة العمل إلى بضاعة.

إن اقتحام قوة العمل لعالم السلع يتم عبر العنف، ويعطي التاريخ أمثلة عديدة على ذلك، فإننا نعرف مثلا أن فرض ضرائب مرتفعة كانت نتيجته (ولأجل أي هدف ؟) إجبار الأفراد على بيع قوة عملهم وبنتاج هذا البيع يؤدون الضرائب المترتبة عليهم ويتم إعادة إنتاج أنفسهم عبر أنشطة الاستهلاك الذاتي.

من هذا التذكير يمكننا الخروج بخلاصتين : تتعلق أولاهما بالجانب البضاعي وغير البضاعي في عملية إنتاج قوة العمل وتتعلق الأخرى بالترابط القائم بين الاستنباط المنطقي والاستنباط التاريخي. فقوة العمل تكتسي دائما هذه الثنائية (Dualité) . مع نمو الرأسمالية تطور الجانب السلعي لكنه لم يلغ كلية الجانب غير السلعي، لقد استمر هذا الجانب الأخير في بعض الميادين وانقرض في أخرى كنتيجة لتقلص الأسرة وللاضمحلال شبه التام للاستهلاك الذاتي، إلا أن تضاؤل دور إعادة الانتاج غير السلعية لقوة العمل ليس معناه اضعاف الثنائية المشار إليها بل تحولا في عناصرها، فالدولة قد حلت محل الأسرة الموسّعة في العديد من المجالات، إن إعادة إنتاج قوة العمل تتحكم فيها ثلاثة اقطاب : الأجر، الأنشطة الخصوصية غير السلعية والتدبير الدولتي. إن اضفاء الطابع الاجتماعي لعملية إعادة إنتاج قوة العمل والذي كان يتم عبر السوق والعائلة قد اكتسى شكلا ثالثا عبر الدولة. وهذه الأخيرة قد حلت جزئيا محل العائلة الموسّعة ؛ إلا أن تدخلها يهم أيضا ميادين أخرى نشأت تبعا لتطور الحاجيات الأساسية. وبصيغة أخرى، فهناك مجموعة من الحاجيات تصبح ضرورية مع تطور الرأسمالية وتحوُّل طرق العمل وتمر تلبية هذه الحاجيات عبر إضفاء الطابع الاجتماعي الدولتي (Socialisation étatique) على قوة العمل (ولنشر هنا أن إضفاء الطابع الاجتماعي يمكن أن لا يجري عبر الدولة). وهذا ما سوف نراه لاحقا.

إن الادعاء بأن الأجر يمثل بالضبط ماهو ضروري لاعادة إنتاج قوة العمل يبين عدم فهم الترابط بين الاستنباط المنطقي والاستنباط التاريخي ويقود إلى جدالات خاطئة، إن الاستنباط المنطقي يمكّن من بناء مقولات مجردة هدفها السماح بفهم تطور التاريخ. فمقولات السلعة، القيمة، النقد... الخ تم بناؤها على أساس فرضيات قوية: كغياب الأمم، وتعميم البضاعة. فلو كان كل شيء بضاعة لأمكننا اعتبار ماركس أول منظر لـ «الرأسمالية الانسانية»... [9]. وهذا ما تم التدليل عليه دون أن يكون ذلك انجازا نظريا، إن هذه الفرضية كانت ضرورية لماركس لازالة الوهم عن علاقة التبادل بين قيم متساوية، وبعد تحقيقه لهذا الهدف، يفترض ماركس سيطرة البضاعة وليس تعميمها ويلجأ إلى أدوات التحليل التي صاغها للتدليل على الكيفية التي تتم بها السيطرة المتزايدة للرأسمال (ومن هنا تحاليله التي تميز بين الخضوع الشكلي والخضوع الفعلي).

إن النقد يلزمه، ليكون صائبا، أن يُسائل صحة فرضية تعميم البضاعة وتحولها بدل الاستمرار في افتراض هذا التعميم للتدليل بعد ذلك على عدم وجوده، وفي نفس السياق، فإن الانتقاد القائل بأن قوة العمل لا يمكن أن تكون قيمة، باعتبار أن السلع التي تدخل في إعادة إنتاجها لا يمكن اثبات قيمتها مرتين، الأولى كبضاعة والثانية كقياس للقيمة المفترضة لقوة العمل، نقول أن هذا الانتقاد لا يقوم على أساس صحيح، فقوة العمل بضاعة خاصة والقول بذلك يعني انها ليست سلعة يمكن مقارنتها بأية سلعة أخرى، هذه الخصوصية تأتي من كونها لا تنقل فقط قيمتها بل تخلق قيمة إضافية. فقوة العمل نقد أي أجْر (إذا اعتبرنا فرضية تعميم البضاعة)، قبل أن يقوم النقد بعملية تداولها كأي بضاعة. إلا أنه على عكس السلع الأخرى، فتحويلها الى نقد لا يستهدف إعادة إنتاجها بل انتاجها، فالاجر يُنتج قوة العمل كبضاعة (بناءً على هذه الفرضية وبشكل حصري) ويمكّن من تعويض الجزء المستعمل في طريقة الانتاج بحيث تضل طاقة العمل محافظ عليها. ويأخذ الأجر تعبيره في قيمة الخيرات الضرورية لاعادة إنتاج القدرة على العمل ويعطي بالاستنتاج لقوة العمل هذه القيمة، فتتابع حلقات الاستدلال هنا مختلفة عن تلك التي تتعلق بالسلع. ولا يتعلق الأمر إذن بتحديد مزدوج اللهم إذا اعتبرنا قوة العمل كأية بضاعة أخرى أي إذا أغفلنا خصوصيتها [10]

ب ـ هناك عاملان يدفعان في اتجاه تدبير دولتي متزايد لقوة العمل: المستوى الذي بلغه التصنيع من جهة والبحث من جهة أخرى عن مشروعية أكثر اتساعاً، وهناك

عامل يعترض هذا الاتجاه : الأزمة المالية، وقد يكون المخرج هنا هو تحديد نمط جديد للاقصاء، لقد رأينا أنه كلما تطور التصنيع كلما بدا ضروريا تدبير دولتي متزايد لقوة العمل، فتطور طرائق الانتاج يُترجَم بتقلص المسامية (التوقيت الميت)، وتسارع وتيرة العمل وتزايد الطابع الشاق لطرائق الانتاج، وإن ما ينتج عن ذلك هو الانهاك المبكر لقـوة العمـل ولا يمكن تهدئـة مفعوله إلا بنمو النفقات الصحية. وهنا يقود تلاشي العلاقات العائلية وتناقص علاقات التضامن المترتب عن تطور التمدين (Urbanisation) إلى القيام بخلق ميكانزمات مالية بديلة تمكن العامل من الاستمرار في الحياة بعد فترة العمل (التقاعد). إن نمو نفقات العلاج، ومختلف التعويضات والمعاشات، لا تؤديها عمـومـا المقـاولات بشكل مباشر، فالعمال يساهمون وكذا أصحاب المنشآت وأحيانا الدولة. فعملية إعادة إنتاج قوة العمل تمر إذن بشكل مباشر عبر الأجر ولكنها تمر أيضا بشكل غير مباشر عبر ميكانزمات إضفاء الطابع الاجتماعي تتولى الدولة تدبيرها غالبا أو مراقبتها عن قرب، ولذلك نتحدث عن تدبير دولتي لقوة العمل، وقد نما هذا التدبير كثيراً في الستينات والسبعينات، إلا أننا نلاحظ مع ذلك انه مازال جد ضعيف وموزع بشكل غير متكافيء، ويهم بشكل شبه حصري القطاع المنظم لذا فإنه يُقصي من مجاله جزءا جد هام من السكان النشيطين ويهتم بهم بشكل غير عادل، ونلاحظ أن المأجورين الحاصلين على حد أدنى من الدخل هم الذين يستفيدون أكثر من هذه التعويضات، ولعل مثال نفقات التطبيب لجد صارخ في هذا الصدد، فالاستفادة من التعويضات تتركز في يد أقلية قليلة بحيث أن التحويلات تتم من الأكثر حرماناً للأكثر يسراً وهذا ما يفاقم اللامساواة، إلا أن هذا الاتجاه اللامساواتي لأقل فداحة في حال الاعانات والتعويضات الأخرى (كالتقاعد مثلا حيث أن أكثر الفئات استفادة في البرازيل هي التي يتحدد دخلها في 3 أو 4 أضعاف الأجر الأدنى) [11].

مع الـدمقـرطة، كانت نفقات الصحة والنقل وكذا نفقات السكن والتمدرس موضـوع نقـاشـات عنيفـة وحـادة. فالبحث عن مشروعية متـزايدة، مع نهاية الدكتاتوريات، كان يمر عبر الزيادة في هذه النفقات والحد من الفوارق، فكان يلزم أن يزداد عدد المستفيدين وتتقلص حدة الفوارق في التعويضات، ودون السير الى حد تبني الاطـروحـات الوظيفية لأوكونور O'Connor ، فإنه يمكن الاعتقاد أن تلك النفقات ستشكل التجسيد المادي لوظيفة إضفاء المشروعية وأن متابعة الدمقرطة سوف يقود إلى تدبير دولتي لقوة العمل أكثر أهمية وأكثر عدلا.

إلا أن الأزمة المالية تقود إلى التقليص من عجز الحسابات العامة للدولة ومحاولة المقاولات التقليص من تقل المساهمات الاجتماعية (Cotisations sociales) وهي عوامل تشكل عرقلة لنمو هذه النفقات، بل إنه قد لاحظنا في حالة البرازيل سنتي 85 و86، أنه بالرغم من الدمقرطة لم تتزايد النفقات المباشرة للدولة إلا بنسبة قليلة، ولاحظنا أن مساهمتها في تمويل التعويضات الاجتماعية قد تقلصت بالنسبة لمساهمة المقاولات والعمال وفي الأخير أسفرت الميزانية عن قدرة على التمويل بدل الحاجة إلى التمويل [12].

هذا التناقض بين ضرورة إضفاء الطابع الاجتماعي على إعادة إنتاج قوة العمل لأسباب اقتصادية وسياسية من جهة والأزمة المالية الحادة الداخلية والخارجية من جهة أخرى قد يؤدي إلى إقصاء مخفف لجزء من السكان.

إننا نعرف أن النمو الصناعي النشيط، قد ارتكز على قدرة النظام السياسي على فرض توزيع للمداخيل ليس جد متسما باللامساواة فحسب بل أيضا بتزايد الفوارق. لقد كان هناك تطابق بين البنية الانتاجية وبنية المداخيل منذ نهاية الستينات إلى حدود منتصف السبعينات، إن نظام التراكم كان يوصف هنا بـ «الطلب الثالث» : فنهوض قطاع مواد الاستهلاك المستمر (Biens durables) ومواد التجهيز كان مرتبطا مباشرة بنهوض الفئات «المتوسطة» الدخل. تعتمد دينامية نظام التراكم هذا على قدرته لاقصاء متزايد لأولئك الذين جرى إقصاؤهم من قبل، أي لأغلبية السكان. أما بعد هذه الفترة فالعلاقة أصبحت فضفاضة أكثر والتطابق أقل وضوحاً. استمرت اللامساواة في التزايد بكل تأكيد إلا أن الفئات المتوسطة الدنيا أيضا قد بدأت تعرف التقهقر. إن نمو الانتاج قد ارتكز أكثر على دينامية القطاع الوسيط لمواد الانتاج ومواد التجهيز أي على قدرة الدولة على إيجاد موارد تمويل للمشاريع الاستثمارية الكبرى، أكثر مما قام على نمو الفئات الوسطى ونمو طلبها الخاص.

إن التعقد الذي بلغه الجهاز الانتاجي كان من الممكن أن يسمح بنمو فروع مثل الكيمياء الدقيقة والالكترونيك الطبي . . . الخ لو تم توجيه طلب هام لها، ونمو تدبير دولتي لقوة العمل وبشكل خاص نفقات الصحة كان من اللازم أن يسمح بتوسيع مجالات التسويق لهذه الفروع. ويمكن افتراض طلب أكثر انسجاما في ميدان الصحة دون أن يكون أكثر أهمية من حيث الحجم. فالحد من الفوارق بين المستفيدين قد يشكل ارتفاعا في حجم مجالات التسويق لمجموعة من المنتوجات، وعلى حساب منتوجات أخرى في حالة ارتفاع غير سريع لنفقات الصحة، وإن تغييراً مثل هذا كان يمكنه أن يوفر «مجالات التسويق مسبقة» للشروع في إنجاز هذه الصناعات الدقيقة.

تدل مثل هذه الاعتبارات على أن التدبير الدولتي لقوة العمل قلّما يتزايد ولكنه سوف يتسم بتوزيع أفضل في السنوات المقبلة، وهكذا سوف نتجه نحو تشكيل نظام لتوزيع المداخيل يحتوي على نواة قوية لا تتكون فقط من الفئات «المتوسطة» بل من الفئات المتوسطة الدنيا و«الارستقراطية العمالية» وسيصبح المجتمع أقل اقصاءً. ويمكن لجزء من الطبقة العاملة أن تستفيد من النمو الاقتصادي في حالة استمراره ؛ أما الجزء المهمش، المقصي فسيكون أقل حجما مما كان. وسوف تبقى عملية تجزيء المجتمع في حين تتطور أشكال السيطرة : فبالنسبة للفئات التي سيتم إقصاؤها سيتم التعامل معها على أساس علاقات سلطوية ـ الأبوية الصناعية ـ، أما الفئات الأخرى فسوف تتمتع بأشكال أكثر تقدما من الديمقراطية. وفرضية البحث هذا تقودنا إلى التساؤل عما يؤسس المشروعية ولمراجعة الطريقة التي تطور بها النقاش في السنوات الأخيرة.

II

إن مسألة إضفاء المشروعية لمن أشد الأمور تعقيداً، وقد كانت موضوع العديد من الدراسات في السنوات الأخيرة، فظهور أنظمة أكثر ديمقراطية مما كان عليه الأمر في الماضي، ونهاية «دولة الرفاه Welfare state» ونمو الايديولوجيات الليبرالية كلها عوامل أثارت الاهتمام بهذه المسألة. إلا أن إعادة طرح المسألة في الظروف الراهنة قد ولّد أيضا تشويشا من حيث المفاهيم المستعملة والمنهج المتبع ويمكننا القول أنه في الغالب الأعم قد تم إنتاج دراسات «وصْفية منظّرة»، شبه صحفية وفي الجوانب الأقرب منالا والأكثر مباشرة.

وسوف نحاول تفادي هذه السهولة، وسنناقش مسألة المشروعية في إطار المناقشة التي أثارها الاشتقاقيون وذلك لسببين : أولهما أن هؤلاء كانوا سباقين للبحث عن أسس المشروعية في تشييء العلاقات الاجتماعية للانتاج ولكونهم استنبطوا الحياد الظاهري للدولة وثاني الأسباب لأن هذا التيار عرف تطوراً كبيراً والتحق جزء مهم ممن ارتبطوا به بمدرسة فرانكفورت حول هابرماس Habermas وأوف Offe هذا إن لم يكن حول ماكس فيبر Max Weber.

سنتناول في قسم أول أسس سياسات إضفاء المشروعية على مستوى نظري وفي قسم ثان الآفاق التي يمكن استشفافها من هذه النقاشات حول هشاشة الأنظمة السياسية الحالية.

1 ـ لقـد استنبطنا الطبيعة الطبقية للدولة من مقولة : الرأسمال أو الاقتصاد العالمي المكوَّن. الدولة كمقولة مجردة تتمظهر في شكل نظام سياسي، هي «الرأسمال الجماعي بالفكر». هذا التحليل هو الذي يمكننا من فهم كيف أن الدولة بتدخلها الضخم في نشر وإنتاج العلاقات الرأسمالية، تظهر كأنها تحل محل طبقة عاجزة (الرأسمالية) يُفترض أنها تمثلها، فالدولة «طليعة الرأسماليين» لا تختزل إلى رأسمالية دولة ملائمة، فطبيعتها الـطبقية تكتسبها من العلاقات التي كان عليها أن تقيمها مع المركز، وما يصبح هنا جديراً بالتحليل هو هذا الطلاق بين طبيعة الدولة ومستوى تطور التشكلة الاجتماعية. من هذا الطلاق، وبشكل أصح من هذه الخصوصية نستنبط أسس إضفاء الشرعية المحدودة.

وبنفس الشكـل فإن نمو العلاقات الأجرية في القطاع المنظم وغير المنظم يفرز تشييئاً لعلاقات الانتاج الرأسمالية وهو ما تتلاشى معه مبررات أنظمة سياسية قمعية اللهم للحفاظ على توزيع جد لا متساو للمداخيل.

لا يكفي إذن دراسة تتابع المقولات وهو أمر ضروري لفهم أهمية تدخل الدولة وخصوصيته. يجب استعمال خلاصات هذه المقاربة لدراسة كيف تتشكل الدولة وكيف يُترجم هذا التشكل في عملية إضفاء المشروعية.

قد نجد أسس إضفاء المشروعية في انتشار السلع، أو الثرات الثقافي و/أو ديمومة الدولة، وعلى هذه الأسس يمكن أن تمارس سياسة إضفاء المشروعية. لذا يلزمنا في البدء تحليل هذه الأسس.

إن إحدى الخاصيات المميزة لتيار الاشتقاقيين هي تدليله على أن تعميم البضاعة يحجب الطابع الطبقي للدولة الرأسمالية، ودون العودة الى عناصر هذا التحليل سوف نذكر بأن تبادل قيم متساوية يقود إلى اعتبار هذا التبادل علاقة بين شيئين يمثل احدهما الآخـر بصفـة شبه طبيعية كما لو أنه صفة طبيعية للعنصر الثاني في التبادل. وهكذا يحجب تبادل كمية من العمل بقدر من المال ميكانزمات إنتاج فائض العمل في دائرة الانتاج. فالأجر يساوي كذا ساعات عمل لا أقل ولا أكثر. يقود هذا التشيء للعلاقات الاجتماعية للانتاج بشكل طبيعي إلى اعتبار الدولة ضامنا للتبادل المتكافىء لا غير، أو كدركي كما يقول الحديون (Néoclassiques) أو «كحارس ليلي» على حد تعبير غرامشي. وبظهورها بجانب وفوق المجتمع المدني ينحل طابع الدولة الطبقي لكي لا يعود للظهور

وأحيانا بعنف، إلا خلال الأزمات الخطيرة. يمكننا إذن القول أن تشيء العلاقات الاجتماعية للانتاج تُنقل الى الدولة وتنسحب عليها وأن نظام المساواة (قيم متساوية) يصبح أساس الديمقراطية [13].

إن التطور المتناقض لسيرورة التراكم تهدم أسس المشروعية. فانكشاف التشيوء (Défitichisation) ينمو مفعوله بفعل تناقضات عملية التراكم. لذا فالتشيوء لا يمكن أن يكـون كامـلا. ومع ذلك فمن الخطأ وضع التشيوء في علاقة متساوية مع انكشاف التشيوء. فالتشيوء يضـل مسيطراً. فعنـدمـا لا تظهـر علاقات التبادل متساوية، أو بالأصح عندما تبدو غير مقبولة تظهر الحركات الاضرابية. ومن الخطأ مع ذلك استنتاج أن رفض التبـادل بالشروط المفروضة يعني بالضرورة اكتشاف فائض القيمة وبالتالي الطابع المتسم في عمقه باللامساواة لعملية التبادل التي تتمظهر كتبادل لقيم متساوية. فالطبيعة الطبقية للدولة لا تتضح بدقة للعديد من العمال إلا عندما تحتد الاضرابات وتنمو كفاحيتها لتتحول إلى وعي طبقي. أما في الحالات الأخرى، في المراحل الوسيطة - الأكثر تمييزاً لحياة الرأسمال - فإن تدخل الدولة في الاضرابات لا يترجم على شكل استيعاب لطبيعتها الطبقية من طرف العمال، بل في أحسن الحالات ينعكس على شكل حكم على جدوى هذا التدخل وبخلاصات حول ضرورة تغيير الخط السياسي.

يمكن تصور أن تشيوء العلاقات الاجتماعية، في حالة تعميم البضاعة، يكفي لتأسيس المشروعية. لكن، وكما سبق أن رأينا، فإن هذه الفرضية لا تفيد إلا في بناء مقـولات وأنـه يتـوجب استبـدالها بفرضية سيطرة السلع. ونعرف أيضا أنه في حالة الأقتصاديات التي أصبحت متخلفة فإن هذه الفرضية غير مقبولة أيضا لان ما يميز التخلف بالتحديد هو التدخل العنيف في زمكان جد محدود للبظاعة في عالم غير بضاعي وذلك باخضاعه عبر تشويهه. فاضفاء المشروعية هنا لا يمكن أن تكون سلعية فقط. إنها تجد أساسها في المخزون الثقافي الخاص بكل مجتمع.

وهـذه الثنـائية في مصـادر إضفـاء المشروعية لا تكتسي طابع السلبية. فاضفاء المشروعية المبنية على أساس سلعي تتوسع كلما تطورت العلاقات البضاعية وهي تشوه الرصيد الثقافي دون إلغائه. فالبضاعة قد تبدو إذ ذاك كحامل عنصر تفكك ثقافة ما وترفض بالتالي باعتبارها كذلك. وبالمقابل فالرصيد الثقافي ليس معطى جامداً. إنه نتاج تاريخ وهو ما يعني أنه نتاج أيضا لسياسات اضفاء المشروعية. إنه بالتالي، وفي نفس الوقت، ثرات ماض - ويصلح باعتباره ذاك كأساس لسياسات اضفاء المشروعية

ـ وصيرورة. إنه إذن ترجمة لمفعول انتشار العلاقات السلعية و/أو الرأسمالية وسياسات اضفاء المشروعية على الذهنيات. لهذا يمكننا اعتبار أن النشر العنيف للعلاقات السلعية و/أو الرأسمالية من طرف الدولة، في غياب سناد السلع في وعي الأفراد، ما كان يمكنه أن يتم إلا عبر استعمال الرصيد الثقافي المسيطر في هذه الفترة والعنف.

إن الاجر ليس فقط تبادلا للقيمة بل أيضا تبادل للامتيازات (Echange de faveur) كما أكد على ذلك جيلبرتو ماتياس Gilberto Mathias (14) . هذه الثنائية في تحديد مستوى الأجر وفي إمكانية اكتساب صفة المأجور تترجم الأشكال الباترياركالية لسيطرة الرأسمالية. فاللامساواة في التبادل يتم إذن القبول بها لأنها التعبير عن الخضوع الشخصي للباحث عن شغل تجاه المشغل. فالسيطرة مشرعة إذن بهذا الرصيد الثقافي وبتشيوء البضاعة. ومع هذا لا يمكننا الاستنباط، بالتعميم، أنه يمكن تعريف الدولة باحتكار العنف المشرّع كما تدعونا إلى ذلك مقاربة فيبيرية. إن الدور الخاص المنوط بها في الاقتصاديات التي أصبحت متخلفة، من شأنه أن يجعلها غير قادرة على الحصول على اضفاء مشروعية واسعة ولو كانت تعبيراً عن عنف مقبول. فهذا التدخل هو بالفعل خاص : إنه يستهدف اندماجاً فعالاً في قسمة العمل الدولية. إنه ليس انعكاسا للمشاكل التي قد تعرفها التشكلة الاجتماعية في الأصل. فالتدخل يعتمد على هذا الرصيد الثقافي ـ ويمكن التفكير مثلا في استعمال التراتبات الأبوية لفرض العلاقة الأجرية ـ وتشوهه. فباعتبار حجمه الهام لا يمكن لتدخل الدولة أن يأمل في الحصول على إضفاء مشروعية سلعية وبالأخص على اضفاء مشروعية غير سلعية كافية، فالاغتصاب العنيف لهذا الرصيد الثقافي يصبح من الأهمية بحيث يصبح عاجزاً عن افراز ما يمكن من المشروعية لهذا التدخل (15) . لذا تلجأ الدولة الى استعمال عنف الدولة وتتسم الأنظمة السياسية بمشروعية محدودة.

إذا افترضنا ـ خطأ كما سجلنا ذلك ـ أن لا قيمة لقوة العمل يصبح التحليل المبني على التشيوء غير صائب ولا يصبح في الامكان إذ ذاك أن تظهر الدولة كأداة محايدة فوق الطبقات الاجتماعية لهذا السبب. وإذا اعتبرنا أن تبادل بضاعتين، كيفما كانت هاتين البضاعتين، ليس تبادلا لقيم متساوية (16) تصبح الدولة العنصر الذي يجعل هذا التبادل اللامتكافيء ممكنا. فتصبح الدولة هي ما يمكن من جعل المساواة بين قيم لا متساوية ممكنا. تتكفل الدولة بالعنف وعبر ذلك يتم تخفيف مفعول هذا العنف. فالتوسط، الملازم للدولة، يجعل التبادل ممكنا، ويحافظ على التناقض بين المصالح الفئوية (Corpo-ratifs) بحيث أن اضفاء المشروعية تنبثق من الدولة وليس العكس. بعبارة أخرى توفر

الدولة امكانية التبادل اللامتكافيء باحلال عنفها محل عنف أطراف هذا التبادل. وبفعل ذلك تضفي الدولة طابعاً مؤسسيا على هذا التبادل اللامتكافيء عبر جعلها للافراد متساوين في لا مساواتهم في علاقتهم بها. هذه القدرة على التوسط في علاقات اللاتكافؤ هو الذي يضفي المشروعية على عملها.

ويتم قبول الدولة اذ ذاك لأنها الدولة. فهي ليست دولة طبقية لأنها مستنبطة من البضاعة وليس من الرأسمال. تبرر وجودها بقدرتها على جعل التبادل ممكنا. وتكمن مشروعيتها في هذه القدرة. فاضفاء المشروعية لا يأتي إذن من البضاعة والتشيوء ولكن مباشرة من الدولة.

دون أن يشاطروا بالضرورة فرضية لا قيمة قوة العمل أو فرضية التبادل اللامتكافيء المُحوَّل إلى تبادل متكافيء، فهناك العديد الذين يعتبرون أن مسألة الطبيعة الطبقية للدولة قد فقدت صوابيتها ومن تم فإن موضوع التحليل يتحول، فلم يعد الأمر يتعلق بتحليل أسباب الحياد الظاهري للدولة بل تبيان أن الدولة أضفي عليها مشروعية التدخل في الاقتصاد بسبب التناقضات الخاصة لعملية التراكم. فاضفاء المشروعية نتاج الانسجام المفقود لعملية التراكم، وقدرة الدولة على ضبط هذه التناقضات. يكتب هابرماس أن «مشكلة اضفاء المشروعية على الدولة لم تعد الآن تتعلق بالتساؤل، إلى أي حدود يمكن اخفاء العلاقات الوظيفية التي تربط الدولة بالاقتصاد الرأسمالي لحساب بعض التعريفات الاديولوجية للخير العام. . . بل ان المشكلة هي، ومن منظور مقارنة بين الأنظمة، اظهار منجزات الاقتصاد الرأسمالي كأحسن طريقة ممكنة لتلبية مصالح قابلة لاكتساب طابع الكونية» (17).

لكن تشيوء البضاعة لم يعد يلعب دورا هاماً كمصدر لاضفاء المشروعية على الدولة كما يذكر بذلك أوف Offe . فتدخل الدولة لا يتمشرع عبر مظهر حيادها بالنسبة للطبقات الاجتماعية، وقدرتها على الظهور بمظهر الحياد هذا. يمكننا القول إذن أن الدولة تحاكم بناء على حجج الاثبات فلا يهم أن تكون على نقيض مظهرها، المهم هو فعاليتها. وهذه الفعالية ضرورية. فلا يمكن أن يكون تراكم الرأسمال منسجما. بل مسلسلا تتقطعه الأزمات. فالتراكم يولد أزمات والدولة لا يمكن أن تحل محل الأزمات، وبهذا المعنى يختلف تصوُّر هابرماس وبشكل رئيسي تصور أوف عن الدولة الكينيزية. فإذا اتبعنا السياق النظري لأوف يتم تعريف الدولة باقصائها من عملية التراكم، فهي في علاقة تبعية للتراكم ولها وظيفة التراكم. والصعوبة تأتي من كون «الدولة لا يمكنها

أن تتوفق في الجمع، في نفس الوقت وعلى المدى الطويل، بين هذه الوظائف الثلاث التي تعرفها»[19].

إذا أعدنا صياغة منطق هذا التصور فسنقول أن الأزمات «مولدة لمخاطر» حسب تعبير هابرماس. تتولى الدولة الرد على المخاطر التي تهدد الاستقرار. «فاضفاء المشروعية تكمن في كون الـدولـة يلزمهـا القيام بهذه المهمات دون الاستفادة من الافتراضيات الوظيفية للاقتصاد الرأسمالي أي دون المساس بعلاقة التكامل الذي يقصي الدولة من النظام الاقتصادي ويجعلها في ذات الوقت تبعية لديناميكية النظام»[20]. لا يمكن أن تحل الـدولة محل قانون القيمة. تتدخل في الأزمة، تؤجلها، تحد من مفعولها مؤقتا، وتعدل من مظاهرها، لكن لا يمكنها إلغاؤها بصفة دائمة. «. . . ينتج عن ذلك أننا نحمل الدولة المسؤولية العامة للنواقص عبر افتراضها قادرة على تجاوز هذه النواقص وهذا ما يضعها أمام مفارقة»[21].

تبعا لذلك يمكن اعتبار أن تناقضات عملية التراكم المُزدوجة بـ «انتشار متزايد للطرق الاقتصـادية الـرأسـمالية في العـديد من ميادين الحياة الاجتماعية»[22] تؤسس مشروعية تدخل الدولة، ولكن وعلى النقيض من ذلك، فإن عجزها الدائم عن حل المشاكل يؤدي إلى عجز في إضفاء المشروعية.

تتسم هذه المنهجية بالأصالة، لكنها هشة. يكفي اثبات أن الأزمة تحدث بالضبط لأن الدولة تتدخل «لازاحة المشروعية عن هذا التدخل، وهذا ما فعله الليبراليون عبر مفهوم «دولة أقل» (Etat moins). يقود تدخل الدولة إلى مفاعل إقصاء، وهو أقل نجاعة من قوانين السوق، ويحصر ميكانزمات رجوع التوازن بعرقلته لعمل هذه الميكانزمنات؛ فيتماثل مع الأزمة التي يسببها. فالخوصصة تقود إلى خلق امكانية تجاوز الأزمة وبهذا تكتسب صفـة مشروعـة. ويكـون تنصل الدولة هذا وسيلة لتخفيف الوزن المتزايد «لمسيري الدولة» (Managers d'Etat) وبالتالي تقليص التهديد الذي قد يشكلونه على الـرأسماليين كما يؤكد على ذلك بلوك Block. هذا التهديد قد يكون أساس المعارضة الاديولوجية للبورجوازية ضد «ظهور دولة طاغوت تبتلع المجتمع المدني»[23].

مع ذلك فالانتقال من وضعية معالين إلى المبادرة الحرة يتم عبر إغلاق المقاولات، والتسريحات دون ضمانات، وإعادة نظر أحيانا عنيفة في المكتسبات، وهي إجراءات تشكـل مصـدر فقدان للمشروعية بغض النظر عن فعاليتها المفترضة. إن مشروعية

تقليص قوي المفعول لتدخل الدولة يبدو مرتكزاً أكثر على استبعاد خيبة أمل ـ ضعف نجاعة قانون الغاب، وهذا ما يفسر هشاشتها عند التطبيق.

إذا ذهبنا أبعد من ذلك، يمكننا ملاحظة أن تدخل الدولة خصوصا وبالأخص في تدبير قوة العمل، له أسس مادية تضفي عليه المشروعية. فهو ليس نتاج سياسة اقتصادية مفصولة عن أسسها المادية. إنها تطابق تحولات عميقة في الجهاز الصناعي للبلدان الرأسمالية المتقدمة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهي تحولات تجعلنا نتساءل عما إذا كانت أزمة الدولة ـ الرعاية Etat-Providence الآن لا يطابق نمطاً لاعادة إنتاجها أكثر مما تشكل إعلانا بنهايتها كما يبين ذلك ف. إوالد (24) F. Ewald .

تصبح ضرورة تدخل الدولة هذه موعى بها. (Conscientisée) . تضفي عليها المشروعية، وتسير أبعد من ذلك، إذ تتغلغل في الرصيد الثقافي وتتأرخن (S'historicise) . وهكذا فإن التقليص الكبير لتدخل الدولة في تدبير قوة العمل، ولكن أيضاً في تدبير الأزمة، ولو بصفة غير مباشرة، لا يمكنه أن يلاقي إلا قبولا مؤقتا، وبعدياً. وبهذا المعنى يمكننا القول أن البحث عن أساس المشروعية في التبادل البضاعي والرصيد الثقافي لا يتناقض مع مفهوم للمشروعية صادرة عن الدولة. وبعبارة أدق، كان هذا التناقض ممكنا إذا أقصى هذا التصور الأخير كل أساس آخر للمشروعية وهو ما ليس حاصلا باعتبار أنه يتموضع في إطار تكاملي.

تُسائل هذه المحاولات للتفكير في قضية إضفاء المشروعية مسألة العنف. فالامساك بالزوج (إضفاء المشروعية ـ قمع) أساسي طبعا لتصنيف الأنظمة السياسية ولكن أيضا وبالخصوص على أغلب الضن لاقامة العلاقات بين أشكال التراكم وأشكال السيطرة.

والصعوبة تأتي من كون العنف لا يشكل عكس اضفاء المشروعية. فالدراسات التاريخية أثبتت أن العنف قد يكون عامل اضفاء المشروعية. ودون الرجوع الى الدراسات والتنظيرات حول السلطوية الأبوية، أظهر جلبيرتو ماثياس مؤخراً أن الزوج قيمة ـ امتياز (Valeur-Faveur) في إطار تحديد مستوى الأجر والنفاذ إلى وضعية الأجير ليس عديم الأثر على أشكال السيطرة السياسية للدولة (25) . وعنف ـ قمع الدولة لا يشكل عكس اضفاء المشروعية الا في مجتمع بضاعي بصفة كلية، وهو ما لا يمكن

تصوره كما رأينا ذلك. فاضفاء المشروعية ليست بضاعية فقط، إن له أسسا أخرى. لذا يمكن للعنف ـ قمع أن يضفي المشروعية إذا كان مندرجا في إطار نظام قيم مقبول. ويصبح هذا العنف ـ قمع لا يضفي المشروعية إذا اخترق هذا النظام القيمي. كما يمكن للعنف/القمع أن يكون مقبولا إذا اندرج في إطار نظام قيم Code de valeur، ومبادىء، في المجتمعات التي توصف بالمتقدمة [26]. ولهذا، فمن المبالغة أن نعرف الدولة بكونها تحتكر العنف المشروع كما يفعل ذلك الفيبيريون. إن الدولة أكثر من ذلك. فوجودها، عبر الأنظمة السياسية التي تمثلها، تتحقق أيضا بواسطة العنف ـ القمع الذي يتعارض مع المشروعية، بالضبط، لكونه يخترق منظومات القيم [27]، والمبادىء التي يضعها المجتمع المدني لنفسه. فتنضاف إلى العنف الدولتي المشروع عنف دولتي لا مشروع [28] هذه الثنائية هي التي تميز مستوى ديمقراطية الأنظمة السياسية.

2 ـ رأينا أن الأنظمة السياسية «ذات المشروعية المحدودة»، مدنية أو عسكرية قد انتشرت في أمريكا اللاتينية. وحتى إذا كانت مدعمة بدساتير ديمقراطية، فتطبيق القوانين ينحصر غالبا في المدن، وخصوصا في القطاع المنظم، وبالتالي يكون إضفاء المشروعية محصوراً في اجزاء من الطبقات الاجتماعية. لقد ذكرنا بذلك في بداية دراستنا هذه مستعيدين تحليلات سبق أن قمنا بتفصيلها في دراسات أخرى [29].

إن المصدرين الممكنين لاضفاء المشروعية لم يكونا كافيين لمشرعة تدخل الدولة، الذي ظهر اتساع حجمه بالاندماج في الاقتصاد العالمي. وكانت الاشكال التي اتخذها التراكم تؤدي إلى أشكال للسيطرة جد اضطهادية؛ وهذا هو ما دفع بنا إلى الكتابة أن الأشكال الخاصة التي يتخدها تدخل الدولة، في مرحلة تكوين اقتصاد التصدير، كانت مشجعة على قيام أنظمة سياسية ذات مشروعية محدودة لا يكفي طابعها «السلطوي ـ الأبوي» لتبرير ومشرعة كل العنف الممارس.

مع توسع العلاقات السلعية وتعقد الجهاز الصناعي، كان من اللازم أن يصطف عنف الدولة مع مثيله في البلدان الرأسمالية المتطورة حيث يكتسب العنف مشروعية من طرف الدولة وكان يلزم بالتالي أن تتقارب أشكال السيطرة السياسية مع مثيلاتها في البلدان الرأسمالية المتطورة.

هذا التطور يهدده فعل عناصر عديدة. فاللامساواة الحادة في توزيع المداخيل تشجع على قيام أشكال قمعية للسيطرة. والحفاظ على إعادة انتاج الامتيازات الضخمة

يمر عبر وجود إمكانية اقصاء أغلبية السكان من ثمار النمو. فإعادة إنتاج اللامساواة في توزيع المداخيل يشجع قيام أنظمة سياسية ذات مشروعية محدودة [30]. وإن كان صحيحاً أن سرعة انتشار العلاقات السلعية والرأسمالية يترك مكانة جد هامة للرصيد الثقافي كمصدر لاضفاء المشروعية وخصوصاً في البوادي والمناطق الأقل تصنيعا. ولو أن الرصيد الثقافي شوّه واصطدم بتوسع العلاقات السلعية، فتغير رؤية الأفراد للعنف يترجم اللاتزامن والانقطاع الممكن أن يحدث بين انتشار العلاقات السلعية وغلبة العناصر غير السلعية فيما يؤسس المشروعية. لذلك يمكن مشرعة العنف في المناطق الأقل تصنيعا كما يمكن فيها إعادة إنتاج اللامساواة في توزيع الدخل. إن ذلك هو الذي يفسر كون سكان هذه المناطق أكثر قابلية للتأثر بالايديولوجية الشعبوية والتصويت على القوات المحافظة. ويمكن أن ينطبق هذا التحليل أيضا، مع بعض الفوارق الدقيقة، على سكان مدن الصفيح الأكثر بؤسا، المفقرين والخاضعين لاستغلال وحشي في أعمال للبقاء في الحياة بالقطاع غير المنظم.

إن إعادة اللامساواة، لا تشكل العامل الوحيد الذي يساعد على عودة أنظمة سياسية قوية وبالتالي عامل هشاشة الأنظمة السياسية الأكثر ديمقراطية التي تم قيامها منذ مدة قصيرة. إن طبيعة الوضعية الاقتصادية لهذه البلدان تثير «عودة اللهب» إذا لم توضع موضع التطبيق حلول تكتسي المصداقية ويتوفر لها الدعم الشعبي. وهذا ما سنحلله الآن.

لقد أصابت هذه البلدان منذ العديد من السنوات، أزمة مالية بسبب المديونية المرتفعة التي تعرفها وانقلاب ميكانزمات سير النظام المالي الدولي. وقد حدّت هذه الأزمة المالية كثيراً من السيادة النقدية والسيادة في وضع وتنفيد ميزانياتها بل والسيادة الغذائية لهذه البلدان. ولقد سبق لنا تحليل ذلك باسهاب في موضع آخر [31]. وكانت الأجوبة على هذه الوضعية تأخذ نموذجين. فإما أن البلد يأخذ، أو يحاول الأخذ، بالحلول التي يقترحها صندوق النقد الدولي. وإما أنه يحاول تطبيق مخططات تقشفية تتميز عمّا يوعز به الصندوق، بأخدها بخيار إعادة التوزيع، وتصنف لذلك ابتداعية (Hétérodoxes).

ليست الحلول الأولى ذات فعالية. انها تسرع الأزمة وتؤدي الى انكفاء التصنيع (Désindustrialisation)، وتزيد من تدهور الوضعية الاجتماعية. انها تقلص سيادة البلاد ليس لأنها تعبير عن الخضوع لصندوق النقد الدولي في تحديد السياسة

الاقتصادية بل أيضا لأنها بذلك تترك المجال مفتوحا أمام قوى تزايد المديونية ونمو التضخم وتزايد حدة الأزمة الاقتصادية. ويؤدي تخفيض العملة عندما يتجاوز فارق الاسعار بين البلاد والخارج الى ارتفاع التكاليف المالية لقروض المقاولات والدولة على السواء، التي تتم في جزء هام منها بالدولار. ويؤدي التقليص من عجز الميزانية العامة بالتالي إلى تخفيض أكبر لنفقات الاستثمار العمومية وجود إن لم يكن انخفاض نفقات تسيير الدولة. إنها اجراءات تفضي إذن إلى المساس بسيادة وضع الميزانية بالنسبة للحكومات. أما المقاولات فانها تنقاد الى دولرة أصولها Actifs لموازنة مفعول دولرة خصومها Passif أو للاستفادة من فارق المردودية في الأنشطة المالية. وهنا تزداد المضاربة، ويتم تطور السوق المالية على أسس غير سليمة لأنها تترجم مفعول اقصاء: فالأموال التي تم توظيفها لا يتم استعمالها لتمويل الاستثمار هذا في وقت يزداد فيه حجم جزء فائض القيمة الموجه لتسديد فوائد الدين. تنمو المضاربة، يترك التصنيع المكان لانكفاء التصنيع وحيث أن المداخيل لا تتبع حركة الانخفاض بنفس الوثيرة فإن التضخم يزداد ويتحول الى تضخم مفرط (Hyperinflation).

على مستوى الاقتصاد الكلي، يمكن اعتبار تحويل الرأسمال الناتج عن مصلحة الدين هروبا (انفلاتا) بالمفهوم الكينيزي أي ارتفاعاً للادخار بالنسبة للاستثمار وله بالتالي مفعول انكماشي Depressif، أما تمويل هذا التحويل فيتحقق عبر جزء من فائض - القيمة المنتج. ولئلا يتقلص الحجم المخصص للاستثمار بنفس القدر يلزم اما أن ترتفع مردودية الرأسمال بنسبة كافية لرفع حجم فائض - القيمة المنتج (ويقال بالتالي أن النمو تكفل بتسديد الدين) وهذا صعب، إما أن تتقلص مداخيل العمال، ويؤدي رفضهم لتقليص أجورهم بشكل كبير إلى انعاش السيرورة التضخمية.

من الصعب وضع سياسات تقويم ابتداعية موضع التطبيق. ويكتسي نجاحها طابعاً إشكاليا [32]. دون الدخول في التفاصيل، يتعلق الأمر أولا بتحويل النمو - بله توقيف انكفاء التصنيع - وتسديد مصلحة الدين وهو ما يبدو متناقضا باعتبار أن تمويل احدهما يمكن أن يتم على حساب الآخر. ويتعلق الأمر بعد ذلك برفع الانتاج عبر الطلب بتشجيع توزيع للمداخيل أقل لا مساواة وموازاة لذلك بحصر ارتفاع عنيف للطلب لتلافي ظهور اختناقات قد تسبب ضغوطات تضخمية قوية جداً. ويعتبر، في هذه الشروط، رفع الاستثمار مع إزالة التضخم المفرط انجازاً خارقاً بمثابة تربيع الدائرة، فيكفي ألاّ يمتاز الجهاز الانتاجي بما يكفي من الليونة ليتسبب في فائض تجاري، أو أن تنتعش السياسات الحمائية أو ألاّ تكون الثقة في النجاح المستمر للمخطط

كبيرة لكي لا يتم بلوغ هذه الأهداف. يصبح ارتفاع الطلب عنيفا، وهذا، تأكيدا، بفضل تزايد التشغيل وتوزيع متساو أكثر للدخل ولكن بالخصوص بسبب استعمال المدخرات ويتحقق هذا التزايد للطلب بتحويل الصادرات نحو السوق الداخلية وهو ما يؤدي إلى تقليص للفائض التجاري وبالتالي لقدرة تحويل خدمة الدين.

يعود التضخم للظهور ويغذي ـ عن حق ـ الحركة المطلبية. فيعود المشكل الحاد لخدمة الدين للظهور بكل عنفه. إن الاخفاق أو شبه الاخفاق الذي يصيب السياسات الابتداعية يقتلع المشروعية المستعادة.

يمكن التساؤل حول ما إذا كانت هشاشة الديمقراطية الحالية ترجمة لعنف بنيوي للدولة وحول ما إذا كانت عودة الدكتاتوريات ليس قائما على أساس هذه الهشاشة. يمكن التساؤل عن العنف الأصم للدولة والنظر إليها كمظهر لماض قريب.

في الماضي، عندما كان الأمر يتعلق بنشر العلاقات السلعية و/أو الرأسمالية كان عنف الدولة في الارتفاع بشكل يتناسب عكسيا مع درجة افتقاد دعائم اضفاء المشروعية: فإضفاء مشروعية سلعية كان ضعيفا في غياب تبادل سلعي هام، وكان اضفاء المشروعية الدولتية شبه منعدم إلى حين مشرعت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية CEPAL تدخل الدولة لتجاوز الميل نحو الركود الاقتصادي؛ وكان اضفاء المشروعية غير السلعية غالبا غير كافي لأن تدخل الدولة يخرق نظام القيم الذي كانت تحاول استعمالة. ومن تم كان العنف الدولتي يكتسي مظهراً بنيويا. فسواء عندما مشرعته إلى هذه الدرجة أو تلك الأنظمة الشعبوية، أو عندما يكون أقل مشروعية في ظل أنظمة أخرى فإن العنف يظهر بشكل مجزء ـ تبعا للفئات الاجتماعية ـ ولكنه كان ذا طابع بنيوي ناتج عن ادماج الاقتصاد في قسمة العمل الدولية.

تتغير الوضعية بنمو العلاقات السلعية و/أو الرأسمالية وتعقد الجهاز الصناعي. يغدو من اللازم أن يميل عنف الدولة الى التماثل مع وضعه بالبلدان الرأسمالية المتطورة ويتلاشى طابعه البنيوي المميِّز له. ويعود من الضروري أن تصبح الأنظمة السياسية أكثر ديمقراطية وأن تصبح الأسس المادية لمشروعية أكثر اتساعا متينة. وبعبارة أخرى، إذا كانت القاعدة التي قامت عليها الدكتاتوريات هي عجز البورجوازية ـ لغيابها في معظم الحالات ـ عن إدماج الاقتصاد في القسمة الدولية للعمل والقيام بتراكم بدائي، فإنه تبعا لذلك لا يعود هناك مبرر لبقاء هذه الدكتاتوريات باستكمال هذا التراكم.

لقد نما اضفاء المشروعية السلعية وتزايد اضفاء المشروعية الدولتية : مشرعت الأزمة ـ وخصوصا المالية ـ تدخل الدولة في الشروط التي رأيناها، وكما نعرف، فاضفاء المشروعية غير السلعية فما يزال جد مرتفع وبالاضافة الى هذه الجوانب البنيوية، يجب أن نضيف ما ترسخ بهذه الدرجة أو تلك من القوة في وعي السكان حول الاخفاق الكلي للعسكريين سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي. هذا الاخفاق الموعي به يشكل في الوقت الراهن، عرقلة أمام عودة لاشكال دكتاتورية للسلطة. إلا أن حجم هذه العرقلة يتحدد بدرجة الوعي به، ويرتبط هذا الوعي بمدى إدراك الطبقات الاجتماعية لهذا الاخفاق الاقتصادي في علاقة ذلك مع المصاعب الراهنة التي تعرفها الديمقراطيات ؛ والوضعية الراهنة للعسكريين ومثولهم أو عدم مثولهم أمام المحاكم. فعلى الصعيدين الاقتصادي والسياسي تختلف وضعية البرازيل عن مثيلتها في الأرجنتين مثلا.

وهكذا نرى من جهة أن التدخل المباشر للدولة في قطاع التجهيزات الأساسية والطاقة والصناعة التحويلية يمكن أن تصبح أقل أهمية ومن جهة أخرى أن أسس اضفاء مشروعية أوسع أصبحت أكثر بروزاً. يمكن أن ينتج عن ذلك تثبيت للديمقراطيات. يتغير العنف البنيوي للدولة : يصبح ضرورة أقل حدة ويصبح مختلفا. أقل ضرورة لأن دور الدولة يتغير بنمو الجهاز الصناعي، ومختلفا لأن وضعية الاقتصاديات شبه المصنعة مختلف، مع كل ذلك، وبشكل مايزال عميقا عن وضعية الاقتصاديات المسماة المتقدمة.

فاللامساواة بين المداخيل جد مرتفعة. والتدبير الدولتي لقوة العمل ضعيف ولا يتناسب مع الدرجة التي بلغها نمو القوى المنتجة. ويجب أن يقود البحث عن مشروعية أكثر اتساعا وتثبيتها إلى إقامة نظام تراكم أقل اقصاءً. لقد تم القيام بمحاولات ما تزال خجولة في هذا الاتجاه، في إطار المخططات التقشفية الابتداعية، ولكن، كما لاحظنا ذلك، فإضفاء الطابع الاجتماعي الدولتي على إعادة إنتاج قوة العمل لم تعرف أي توسع ولم تتطور علاقات التضامن. وينزل الضغط الخارجي مجسداً في مصلحة خدمة الدين بكل ثقله على الاختيارات الاقتصادية.

يمكن أن يقود إنهاك أنظمة التراكم السابقة والأزمة المالية وانعكاساتها والبحث عن اضفاء مشروعية متزايدة أو تثبيتها إلى قيام نظام تراكم يتمحور حول تلبية حاجيات الفئات التي تتبع مباشرة الفئات المتوسطة في الهرم الاجتماعي. وإذ ذاك تصبح

اللامساواة في المداخيل أقل حدة. أما ديناميكية نظام التراكم فسوف ترتكز على نمو هذه الفئات وولوجها لميدان اقتناء مجموعة من أدوات الاستهلاك الدائم (أدوات التجهيز المنزلي...) والرعاية الصحية وسكن لائق.

إن تطوراً مثل هذا سوف يحد من اللامساواة بين المداخيل إلا أن هذه اللامساواة سوف تضل مع ذلك جد هامة. وسوف يحافض المجتمع على طابعه الاقصائي ومن المحتمل أن تكون هذه الخاصية هي التي تشكل تهديدا للديمقراطية. وقد تمر إعادة إنتاج اللامساواة، وإن كانت أقل حدة، بعنف دولتي غير مشروع متزايد يمارس تجاه المهمشين و/أو عبر إقامة أنظمة سياسية تعيد ارتباطها مع الشعبوية.

إلا أن هناك عراقيل عدة تقف أمام تطور من هذا النوع. لا يمكن تحقيق إقامة بنية إنتاجية جديدة تتناسب مع التوزيع الجديد للمداخيل إن بقيت التحويلات إلى الخارج في نفس الحجم الذي هي عليه الآن. ومعنى ذلك أن هذا التطور قد يلاقي صعوبات كثيرة من طرف الأبناك الدولية وانه يعني، في كل الحالات، أن خدمة الدين يجب أن تناقش على صعيد عام وعلى أسس أخرى غير تلك المطبقة إلى الآن. وليست العرقلة الوحيدة هي الضغط الخارجي. يصطدم توزيع أكثر مساواة للمداخيل بالمصالح المباشرة للفئات المتوسطة في الوقت نفسه الذي تهدد الأزمة المالية مداخيل هذه الفئات. ومعنى ذلك أن سياسة كهذه لا يمكن أن تحضى بموافقة هذه الفئات.

تجعل الأزمة المالية من الصعب إجراء التغييرات الضرورية لتثبيت الديمقراطية. إن صعوبات إيجاد نهج ذي مصداقية، غير ما يوعز به صندوق النقد الدولي. واستمرار الارادة في عدم اجراء تغييرات هامة في بنية توزيع المداخيل تنسف المشروعية وتنعش التضخم وقد تقود إلى إقامة أنظمة سياسية أكثر سلطوية.

يبقى أنه لا يجب الخلط بين المشروعية والدعم الشعبي. إن الاثنين مرتبطان ولكنهما لا يمتزجان. إن نظاما سياسيا ديمقراطيا يتمتع بمشروعية واسعة على العكس من الدكتاتورية. إلا أن حكومة ما قد تفقد الدعم الشعبي. ويتجسد الطابع الديمقراطي لهذا النظام السياسي بالذات على إمكانية التغيير الديمقراطي للحكومة. إن ضعف الدعم الشعبي يمكن أيضا أن يسهل قيام نظام سياسي ذي مشروعية محدودة.

إن الخاصية المزدوجة المتمثلة من جهة في إعادة إنتاج اللامساواة، ولو بشكل أقل حدة، ومن جهة أخرى الأزمة المالية والصعوبات الكبيرة جداً لحلها، تشكل عامل اضطرابات وتهديداً للديمقراطية. وعلى النقيض من ذلك فإن انطلاق المشروعية السلعية والمشروعية الـدولتية وإدراك الاخفاق الاقتصادي للعسكريين وارهابهم الاجتماعي تقوي حظوظ الديمقراطية سواء على المستوى البنيوي أو الظرفي. ويمكن للازمة المالية أن توفر فرصة تطوير سياسات اضفاء المشروعية مؤسسة على رفض وطني لـ «نصائح ـ أوامر» صندوق النقد الدولي، وبتلبية أكبر للحاجيات الأساسية. إلا أن هذه الأزمة المالية وصعوبات حلها يمكن أن تدفع حكومات الى معارضة عنيفة لمضاعفات هذه الصعوبات ذاتها أي للنضالات الاجتماعية وبالتالي الى فقدان مصداقيتها.

ترجم النص عن الفرنسية : الوافي محمد

المراجع والهوامش

1 ـ لتقديم عام انظر :
J.M. Vincent (sous la direction de) l'Etat contemporain et la marxisme, Maspero, 1975 ; Holloway et Piccioto (sous la direction de) state and Capital, a Marxist Debate, Arnold, 1978 ; Salama P., «L'Etat comme abstraction réelle», Critiques de l'économie politique, nlle serie, 7-8, 1979 ; Mathias G. et et Salama P., l'Etat surdéveloppé, Maspero, 1983 ; Solis Gonzalez, Notes sur le problème de l'Etat dans des courants marxistes contemporains : quelques éléments pour l'analyse du rapport Etat / Capital dans les pays capitalistes périphériques. Thèse Amiens, 1983 ; Paniagua Ruiz R., Etat et capital, le cas du Mexique, thèse Amiens, 1984, publiée en espagnol UAM Iz tapalaga, Mexique ; Sanchez Sussarey j., La forme marchandise et la forme Etat, critique de la théorie de la dérivation, Thèse Paris I-IEDES, publiée en espagnol, Uni. Guadalajare, Mexique ; Martine j. L'or, la parole et l'Etat. Critique marxiste des fétiches, Anthopos, 1983 et Negri T., «Sur quelques tendances de la théorie communiste de l'Etat la plus récente : revue critique», contradiction, 1978.

2 ـ إن الدولة الرأسمالية، أي الطبيعة الطبقية لهذه الدولة هي التي تُستنتج من مقولة الرأسمال. الدولة ليست الناتج الفريد (Suigeneris) للرأسمال تساعده على التطور. إنها علاقة اجتماعية للسيطرة تفرض على المجتمع. إذن، فشكل سيطرة الدولة يُشكل نسيجا يتجاوز إطار الرأسمالية. في عهد ما، عندما كان الرأسمال ينتشر، وعندما كان يحتاج في تطوره إلى الدولة، فإن طبيعتها الطبقية تتغير وتصبح رأسمالية، وغالبا عن طريق العنف. بناء على ذلك فاستنتاج الطبيعة الطبقية للدولة لا يستبعد وجود شكل سيطرة دولتيه ما قبل الرأسمالية. إنها تميزها، مما يمكّن من مقاربة اشكالية حدود تدخل هذه الدولة. حول هذا النقاش انظر :

B. Théret «Les métamorphoses fiscales du capital : formes salariales d'exploitation et formes étatiques de domination» Carnets des ateliers de la recherche, Amiens, 1985.

3 ـ انظر Salama P. et Tissier P., l'industrialisation dans le sous-développement Maspero, 1982

4 ـ Salama P., sur la valeur, Maspero. 1982.

5 ـ كان هذا التقارب متفاوتا فيما يتعلق بوسائل الانتاج وتدبير قوة العمل. لقد اعتمدت هذه الأخيرة لزمن طويل على العبودية، والأشغال الاكراهية وأشكال مختلفة من القنانة. وكما طور ذلك G. Mathias في :
«Etat et salarisation restreinte au Brésil» Tiers-Monde, n° 107, 1987 فان الاجر كان يمكن أن يمثل القيمة أو الامتياز (Valeur, Faveur) على حد سواء مما كان له أثر على اشكال سيطرة وتمثيل الدولة. ويبقى أنه رغم تطور أشكال خاصة للتأجير، فان التقارب كان فعليا.

6 ـ إن التدخل المباشر للدولة في البنيات التحتية ليس ضروريا إذا كان حجم القطاع المالي هاما إلى حدٍّ ما أو إذا وجدت امكانية اللجوء الى الرساميل الأجنبية. الامكانية الأولى مستبعدة : لقد كانت الأسواق المالية شبه منعدمة في ذلك العهد. في الحالة الثانية، لا يزول تدخل الدولة : إنه يتمظهر بتأمينه الضمانة، وتعريف كناش المستحقات (Cahier des charges). إن دراسة السكك الحديدية مهمة من هذا المنظور.
انظر : M. Netter Etats et transports terrestres en pays capitalistes developpés une approche historique comparative. CNRS mimeo. Centre de recherche d'économie des transports.

7 ـ Bertrand H., Cango, formation sociale et mode de développement, Maspero, 1975.

8 ـ ولكن ليس بالتأكيد من وجهة نظر المشروعية، إذ أن الزيادة في عدد الوظائف العمومية كان بالضبط وسيلة مستعملة لاكتساب المشروعية

9 ـ Lautier B. et Tortajada R., Ecole, force de travail et salariat, PUG-Maspero, 1978.

10 ـ أبعد من هذه البرهنة فيما يخص هذا التسلسل، يمكن أن نلاحظ أن فرضية التحديد المزدوج ـ كما تم تقديمها ـ ليست صائبة. كل سلعة، أكانت قوة عمل أم لا، تعرف من هذا المنظور تحديداً مزدوجا. بالفعل في C + V + pl يوجد C و V ينقلان قيمتهما، وذلك يعني كقاعدة عامة أن السلع تنتج بفضل السلع بما فيه هي نفسها.

11 ـ Draibe S. (sous la direction de), «Brasil 1985, Relatoio sobre a situacao social de pais», vol. 1, 1986 ; vol 2, 1987, UNICAMP, Brésil

12 ـ Brasil, programa economico, vol. 13, 1986, Banco Central do Brasil, p. 38

13 ـ Mandel E., «Classes sociales et crise politique en Amérique latine» Critique de l'économie politique, anc. série, 16-17, 1974.

14 ـ Mathias G.. «Etat et salarisation restreinte au Brésil», op. cit.

15 ـ إلا إذا طرحنا جانبا عالم السلعة والحضارة المفروض انها تمثلها. هذه «العودة الى الأصول» يمكن أن تؤدي إلى إضفاء مشروعية أكبر مبنية على عمق ثقافي مموّه. ولكن في هذه الحالة يتغير معنى تدخل الدولة، وإذا أمكن القول حتى وظيفة هذا التدخل. وفي آخر الأمر إذا استمرت هذه الحالة، يمكن أن نعتبر أن الطبيعة الطبقية للدولة تتغير. لم تعد هذه الأخيرة رأسمالية لأن الاقتصاد العالمي القائم لم يعد يظفي عليها هذا الطابع بما أنها ترفض بوضوح القواعد والقوانين التي تسيره، هكذا يبدو حال الثورة الخمينية بإيران. إن معيار الموقع ضمن التقسيم الدولي للعمل يستحق التوضيح. رفض الانخراط في الاقتصاد العالمي لا يدل بالضرورة على تغير في الطبيعة الطبقية للدولة. المسألة يمكن أن تتموضع فقط على مستوى النظام السياسي. السياسة الاقتصادية المتبعة ليست في الواقع انعكاسا لضغوط حكومات المركز. وكما أكدنا عليه مرارا ـ بخلاف المدرسة الادواتية Instrumentalistes ـ فإن هذه السياسية هي في نفس الوقت تعبير عن تقسيم دولي للعمل تخضع له وتقسيم دولي للعمل تعدّله. هذه الازدواجية تنعكس منها أخرى، أي الاستقلال النسبي المزدوج للنظام السياسي تجاه تشكيلته الاجتماعية وتجاه الحكومات في المركز. ولهذا فليس كون الدولة تشكل مكان ووسيلة لانتشار العلاقات السلعية و/أو الرأسمالية حتى يؤدي ذلك إلى وقوع النظام السياسي سجين هذا الضغط. لهذا الأخير وزنه، مما يفسر أن للدولة ميل للتدخل المتزايد في النشاط الاقتصادي. صحيح أن الانعزال المستمر لبلدان، كبير مانيا وغينيا سيكوتوري (باستثناء استخراج واستغلال البوكسيت الذي يمثل مجالا محصوراً). يمكن أن يؤدي للتساؤل عن الطبيعة الطبقية لهذه الدول، بغض النظر عن الأشكال التي تأخذها أنظمتها السياسية. وهذا يعني أننا نعتبر الطبيعة الطبقية الرأسمالية لهذه الدول هشة ما لم تتطور التشكيلة الاجتماعية وتتنامى في حضنها الطبقات الرأسمالية والعمالية. وما سميناه «Proto-Etats» الافريقية تترجم هذه الهشاشة.

16 ـ مرجع سابق Sanchez Sussarey J.

17 ـ Habermas J., Après Marx, Fayard, 1985, p. 259

18 ـ Habermas J., Raison et légitimité, Payot, 1978, Après Marx, op. cit., — Held D. et Krieger J., «Accumulation, Legitimation and the states : The Ideas of Offe and Habermas, Oxford, 1983, Houle F., An Analysis of the Crisis of the Regime of Intensive Accumulation and the welfare state, PHD. Univ. of Canterbury, 1985, Offe C., Contradictions of the welfare state, ed. by y. Keane, Hutchison, 1984.

19 ـ مرجع سابق Held D. et Krieger j. op. cit., p. 488

20 ـ مرجع سابق Habermas j., Après Marx. op. cit., p. 276

21 ـ نفس المرجع ص : 277.

22 ـ نفس المرجع

23 ـ Block F., «Beyond Relative Autonomy : state Managers as Historical Subjects» in Socialist Register, ed. Milliband et Saville, Merlin Press, 1980, p. 229.

24 ـ Ewald F., l'Etat providence, Grasset, 1985.

25 ـ كما يذكر بذلك Jaime Marques Péreira، أظهر ج. ماتياس (Mathias) أنه «تتجدر هكذا في تكوين الدولة الوطنية البرازيلية، ممارسة خاصة للوظائف الدولتية في العالم القروي الذي تختلط فيه الدولة مع الملاك العقاري، وبعكس ذلك، استعمال الادارة العمومية لاهداف خاصة ـ كما في الممارسة العرفية للرشوة وتعسف الموظفين» ؛ انظر

Marques Péreira, j., Les enjeux politiques de la question urbaine au Brésil, document ORSTOM, 1986.

26 ـ كتب هابرماس (Habermas) : «إن الظروف الشكلية للتبرير هي نفسها التي تكتسب سلطة إضفاء المشروعية» (مرجع سابق، ص : 259). وفي هذا الاتجاه، تكون المشروعية هي الاعتراف بالخضوع، وهو الموافقة بما في ذلك للذين يكوّنون أقليات بالنسبة لسلطة مشرعتها الانتخابات. هناك إذن علاقة بين إضفاء المشروعية والشرعية. إن كون النساء لم تكن تنتخب في فرنسا قبل 1945 لم يكن يطعن في مشروعية حكومات الجمهورية الثالثة. ولكن بعكس ذلك، إذا أصبح قانونيا أن لا ينتخب النساء من جديد، سيكون هذا القرار غير مشروع. إذن المشروعية لا تختلط مع الشرعية.

27 ـ يمكن لانظمة سياسية أن تكون ديكتاتوريات شرعية بدستور. ولكن هذا لا يعني أنها مشروعة، وأكثر من ذلك فإن المشروعية يمكن أن تختلف عن الشرعية إذا لم تعد هذه الأخيرة مقبولة. إنها حجة المقاومة وأيضا الكولبست (golpistes) وأخيراً إذا كان القمع مؤثراً، فإنه يكون صامتا، لهذا لا يمكننا أن نستنتج من هذا الصمت، من هذا الغياب الفعلي للقمع مشروعية السلطة.

28 ـ الشرعية أيضا لا تختلط مع نظامْ القيم. إن العنف اللامشروع الشرعي للدولة يصطدم بالرصيد الثقافي وبغيره. ومع ذلك يمكن للعنف المشروع للدولة أن يُنظر إليه بكونه لا مشروع بواسطة نظام آخر للقيم. نلمس هنا نقطة هامة، توجد عدة أنظمة للقيم تتطور هي بنفسها في العالم. إن القمع يمكن أن يظهر مشروعا في بلد تكون فيه المشروعية غير السلعية ذات ثقل، وغير مشروع تماما في المجتمعات التي يلعب فيها إضفاء المشروعية السلعية دوراً أكثر أهمية. وهكذا الأمر بالنسبة لانتهاك حقوق الانسان في العديد من البلدان، دون أن يتخذ نفس المعنى هنا وهناك. مثل هذه الملاحظة لا تمنعنا من حكم معياري على الأنظمة السياسية التي تمارس هذا النوع من الانتهاك، خاصة أن الانتشار السلعي يؤدي إلى إهمال المبادىء التي يمكن أن تضفي المشروعية على مثل هذا الانتهاك بسبب المكانة الخاصة لهذه البلدان ضمن الاقتصاد العالمي. إن الرصيد الثقافي يتغير حسب انتشار العلاقات الرأسمالية وتشكل الطبقات الاجتماعية.

29 ـ مرجع سابق G. Mathias et P. Salama.

30 ـ نعرف، على سبيل المثال، أن وضع نظام تراكمي مؤسس على حركية الطلب الثالث ـ طلب الشرائح المتوسطة ـ كان يمر عبر القدرة السياسية لتعميق اللامساواة في المداخيل، سيترجم ذلك بقمع قوي وفي أغلب الأحيان بقيام ديكتاتوريات عسكرية ـ بوليسية التي يتوقف استمرارها على امكانية حل (!) دائم لكفاحية الطبقة العاملة.

31 ـ مرجع سابق Salama P. et Tissier T.

32 ـ Salama P., «Politique d'ajustement et héterodoxie en Amérique Latine». Tiers-Monde, n° 109, 1987.

الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي

- برهان غليون -

بين الاتجاه الانتروبولوجي الانكلوسكسوني الذي كان ينظر الى ما يجري في المجتمعات النامية على أنه تعميم للدولة العقلانية الحديثة، والذي كان يركز في بحثه، أو كان موضوع بحثه بالأحرى ومجاله، التغيير الاجتماعي وقوانينه، لكن على مستوى تبدل الأجهزة والسلوكات والأفكار ومنظومات القيم، أقول بين هذا الاتجاه وبين الاتجاه الماركسي الذي كان يتحدث عن حركات انعتاق قومي تشكل جزءا لا يتجزأ من الثورة العالمية البروليتارية والتحررية الكبرى، أي بين النظريات النابعة من الليبرالية الغربية وتلك المنبثقة عن الاشتراكية الدولية، يمكن القول إن مفهوم البناء القومي أو الوطني هو الذي سيصبح منذ الخمسينات من هذا القرن حجر الاساس في بناء نظام المعرفة المتعلقة بالعالم الثالث. وذلك بمعنيين : كنظرية تفسيرية وكعقائدية موجهة للعمل ومشرعة له باعتباره هدفا واقعيا ومعقولا ومطلوبا، أي متسقا مع منطق التاريخ ومندرجا فيه كضرورة لازمة.

وقد ارتبطت بفكرة البناء القومي مفاهيم متداخلة مثل بناء الدولة الوطنية الحديثة في معارضتها مع الدولة السلطانية، الامبرطورية الدينية ما فوق القومية، أو مع التشكيلات العصبوية القبلية والطائفية والجهوية ما تحت القومية. ومثل مفاهيم الاصلاح والتنمية والتحديث الاجتماعي والعقلي.

وككل فكرة عامة موجهة، حاولت فكرة البناء القومي أن ترد على حاجتين : الأولى هي تقديم تفسير عقلي للتحولات الجارية فعلا في هذه المجتمعات، ومن ضمنها تطور حركة التحرر الوطني أو مقاومة الاستعمار ونشوء أجهزة حديثة ادارية وسياسية وبروز انماط وعي من طراز النموذج الحديث للعقلانية، والحاجة الثانية هي ضمان التغطية الشرعية للخيارات الاجتماعية السائرة في هذا الطريق، ومن ثم تأمين الدعم والتأييد اللازمين لها من قبل من يتحملون نتائجها من الفئات الاجتماعية والسياسية.

والحقيقة أن فكرة البناء القومي المرجعية بوجهيها النظري التفسيري والعقائدي التشريعي قد ورثت، دون أن تلغيهما، معطيات عقيدة بناء الدولة الحديثة الليبرالية ودمجتها بالأفكار الاشتراكية الأصل حول حركة التحرر الوطني، والتي وجدت في تكوين عصبة الأمم عام 1919 وتصريح الرئيس ولسون القاضي بحق تقرير المصير للشعوب المستعمرة تأكيدا إضافيا لها.

وقد وجد هذا الدمج تعبيره في البرنامج الذي أعطته الحركات الوطنية لنفسها وفي ممارستها العملية، وهو البرنامج الذي يربط الاستقلال عن الدولة المستعمرة (بكسر الميم) ببناء الدولة الحديثة القومية من جهة، وباجراء تحويلات اجتماعية جذرية أو شبه جذرية، أطلق عليها البعض اسم تصفية الاقطاع أو تصفية البنى المتأخرة القرسطوية من جهة أخرى. وقد تم تجاوز هذه التسوية بين فكرتي عقلنة المجتمع وتصفية العلاقات الاقطاعية، أحيانا في اتجاه التحديث العقلاني الليبرالي، وأحيانا أخرى وعند تيارات ثانية، في اتجاه ما سمي بالثورة الاشتراكية أو الاشتراكية الديمقراطية الثورية التي بررت وجودها على أساس غياب برجوازية محلية قوية ووطنية. لكن المشروع العام بقي في الحالتين هو نفسه، أي مشروع البناء القومي، بناء الكيان القومي الحديث. وربما كانت أفضل الصيغ التي عبرت عنه وجسدته في الأدبيات الاجتماعية والسياسية لتلك الحقبة هي صيغة القضاء على التحالف الرجعي الامبريالي التي سادت في الوطن العربي وأصبحت مشتركة بين جميع التيارات الفكرية الثورية القومية منها والماركسية.

في ضوء نظرية البناء القومي : تكوين الأمة وتأسيس الدولة الحديثة الموافقة في بنياتها لمفهوم هذه الأمة، نشأت وتطورت الدول العربية الحالية، حتى لو أنها لم تعبر عن نفسها من خلال هذه النظرية بشكل واحد وفي وقت واحد لدى الجميع. وعندما نقول في ضوء هذه النظرية فنحن نقصد أنها كانت، كعقيدة حية، تشكل بالنسبة لهذه الدول، وللنخب التي تهيمن عليها، مصدرا لشرعية تكوينها وتسييرها، أي مبدأها،

باعتبـارهـا وسيلة لقيادة مجتمعاتها نحو التلاحم الداخلي والتقدم الحضاري. وكانت تشكل بما هي مرجعا نظريا أداة لفهم واقع حركتها وبالتالي لتوجيه ممارستها توجيها سليما يتيح لها تحقيق الغاية المطلوبة منها.

وعـلى حسب الـتركيز على عنصر التحـرر الـوطني أو على عنصر التحـديث الاجتماعي، على الصراع ضد الامبريالية أو على الصراع ضد الرجعية والبنى المتخلفة، وعلى كيفية الربط بينهما، تميزت أيضا الدول والنظم الدولوية في العالم العربي والعالم الثالث عموما، وجاءت أكثر أو أقل اتزانا أو اعتدالا. وكان هذا الربط بين العنصرين يعكس دون شك طبيعة القوى والفئات والكتل الاجتماعية الرئيسية التي كانت تقود هذه الحركة، أي توازن المصالح المتباينة التي كانت تتصارع في إطار الحلف الوطني نفسه.

١ ـ النظام القومي

وبـالـرغم من أن نظرية هذا البناء القومي لم تتبلور في أية مرحلة بشكل متسق ونهائي، وذلك بسبب تفاوت المصالح نفسها، وبالرغم من أن السؤال حول نجاعة الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق هذا الهدف لم يطرح تقريبا، كما لم يطرح السؤال حول ما إذا كان من الممكن تحقيق هذا البنـاء القـومي ولا الكشف عن الـظروف الجـديدة لتحقيقه، فإن المنطق الباطني لهذه الفكرة كان يقوم على الاعتقاد بأن المطروح عمليا هو تعميم نموذج الدولة القومية الحديثة، باعتباره الغاية التاريخية الطبيعية للمجتمعات البشرية الـراهنـة والمتحضرة، وبـاعتبار أن الذي حال دون هذا التعميم لم يكن الا الاستعمار نفسه الذي قطع على بعض المجتمعات خط سيرها الطبيعي هذا. لقد ظهر التحـرر من الاستعـمار كما لو أنـه انعتاق من الأسر وتحرير لطاقات هذه المجتمعات وقدراتها الطبيعية المادية والفكرية المبدعة، أي تحرير لهذا النموذج المتقدم للدولة القومية الحـديثـة المـوجود فيها بالقوة. وإذا أردنا رسم ملامح هذا النموذج المنشود بالخطوط العريضة، وكما نعتقد أنه يتجلى في الأدبيات الاجتماعية والسياسية لتلك الحقبة، فمن الممكن أن نلخص أهدافه ومبادءه في النقط التالية :

1 ـ انشاء دولة مستقلة وذات سيادة، أي متحررة من ضغوط الدول الأخرى وصاحبة قرارها في الشؤون الخارجية، وهو القرار الذي كانت تنافسها عليه وتحرمها منه الدول الاستعـمارية التي فرضت نفسهـا حامية أو وصية عليها. ويغطى هذا المطلب الوجه الأول، الخارجي للسيادة القومية.

2 ـ تأكيد سيادة هذه الدولة الداخلية، أي تأكيد حقها المطلق في إصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بكل ما يدخل في نطاق حدودها، سواء ما تعلق بالأفراد المواطنين، أو ما تعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية أو بالثروات الطبيعية. ومن ضمن ما تعنيه هذه السيادة الداخلية أيضا تأكيد حقها في الحصول على الولاء الحصري للأفراد والجماعات الخاضعة لها، وبالأحرى أولويته على جميع أشكال الولاء الديني أو القبلي أو العائلي أو الطائفي أو الخارجي أيضا وخضوع جميع العصبيات الأخرى الموجودة خضوعاً مطلقا لها. وهو ما يجسده حقها المطلق في احتكار السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وهذا ما يعبر عن الوجه الثاني، الداخلي، للسيادة القومية.

3 ـ بلورة السياسات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتحقيق التنمية وتحديث هياكل الاقتصاد والمجتمع، ونقل التقنية، وبناء السوق المحلية، وتشجيع الاندماج والانصهار الداخلي بين السكان والمناطق الجغرافية، مما يتيح تكوين شعب متجانس ومتضامن ومتحد ومتقدم يقف على طرفي نقيض من مجتمع العصبيات التقليدية ما قبل القومية أو ما قبل الرأسمالية.

4 ـ بث روح الوطنية وترسيخ انتماء الأفراد وولائهم للدولة باعتبارها المصهر الاجتماعي ولولب عملية التحويل القومي.

5 ـ وفي العالم العربي يمكن أن نضيف الى هذه المهمات الملقاة على عاتق البناء القومي، نقطة أخيرة تتفاوت أهميتها في الواقع من دولة إلى أخرى وهي الدفع في اتجاه الوحدة العربية أو العربية الاسلامية، وجزئيا وبالارتباط بها، تعميق روح التضامن العربي في مواجهة إسرائيل وتوسعها الجغرافي. وهو المبدأ الذي أنشئت من أجله الجامعة العربية.

هذه هي ملامح الصورة العامة لمشروع البناء القومي على مستوى النظرية. ومن الواضح أنه يتضمن تأويلا خاصا لحقيقة الدولة الغربية الحديثة، تأويلا ينطلق من حاجات الدول النامية نفسها. فهذه الدول والنخب الاجتماعية المرتبطة بها، تجد جوهر الدولة الحديثة والمتقدمة في تلك الأوجه التي تفتقد هي إليها. فإذا كانت مسلوبة الارادة والسيادة، جعلت من السيادة خاصية جوهرية في الدولة الحديثة، وإذا كانت تشكو من التعددية الطائفية أو القبلية، وجدت في التجانس السكاني القومي والديني خاصية جوهرية أخرى، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتنمية أو الولاء الوطني.

في الواقع ويصرف النظر عمّا إذا كان هذا النموذج النظري للبناء القومي مماثلا أم لا لنموذج الدولة الحديثة، معبرا عنه حقيقة أو هو مجرد تأويل له، فإنه قاد في الواقع، وكفكرة موجهة وعقيدة مقنعة معا، إلى أمرين : الأول نابع منه ذاته كهدف وتصور، ونعني به جعل بناء الدولة محور النشاط التاريخي للمجتمع، أما الثاني فهو توكيل الدولة ذاتها أو النخبة السياسية المرتبطة بها، ومن ثم الحديثة والجديدة، بإعادة تشكيل المجتمع بأكمله، المجتمع المدني والمجتمع السياسي، بما ينسجم مع مفهوم الدولة هذه. ويكاد التأكيد على أن هذه الدولة هي دولة المجتمع يصبح الخطاب اليومي لها سواء نظر إلى هذا المجتمع على أنه الشعب الكادح أو الشعب العربي أو الأمة الاسلامية. والواقع أن هذا التأكيد وذاك الاصرار لا يسعيان إلا الى إخفاء حقيقة كبرى او الحقيقة، وهي ان هذا التحول في مركز ثقل السياسة والمجتمع معا نحو الدولة يفترض أن الدولة الجديدة ليست صادرة من المجتمع أو منبثقة عنه وإلا لحملت معها وفي ذاتها عيوبه. فهي لا تستطيع أن تقوم أو تدعي القيام بتأهيله وإعادة بنائه على أسس جديدة لم يعرفها من قبل إلا بقدر ما تؤكد انها من خارجه، أو أن مصادر معرفتها ومباديء تسييرها مستمدة من مصدر آخر. وبذلك وحده يحق لها أن تتجاوزه وتقف فوقه تماما، مستقلة عنه من جهة ومشرفة على حركته من جهة ثانية، قبل أن تتجاوز إرادته.

ولا يفترض هذا النصاب الجديد للدولة فقط أنها منزهة أو يمكن أن تكون منزهة عن الغرض في كل ما يتعلق بالصراعات والنزاعات الدائرة فيه، وإنها يمكن أن تلعب إذن دور الضمير الحر له، والاداة المجردة عن الهوى، والحكم الذي لا حكم بعده، ولكنه يدفعها دفعا إلى أن تنحو الى ماهو مغاير له وخارجه. فشرعيتها تزداد بقدر ما تكون غيره. ومن هذا التغاير والمناكدة والمنافاة تستمد الدولة الجديدة قوتها المعنوية، أي مكـانتها المتعالية. وفي هذه الحالة فان قوميتها أو ذاتيتها وخصوصيتها لا تستمد من تمثيلها الصادق والأمين لحقيقة مجتمعها، أي من تاريخيتها الخاصة، وانما من تماهيها مع مثال كوني، ومن تماهيها مع نموذج عالمي، باختصار من لاقوميتها. إنها لا تقترح على مجتمعهـا المحافظة على قيمه وعاداته وذاته، ولكنها تعرض عليه التقدم والاندماج في التاريخ الكوني والخروج من التخلف، أي من الماضي ومن الذات والتاريخ الخاص. إن برنامجها الحقيقي هو أن تتبنى القضاء عليه من أجل تجديده. ولا يمكن لأية دولة في العالم الثالث أن تقوم اذن دون أن يكون مثالها الأعلى التقدم والتحديث.

لقد اضطر المنظرون للبناء القومي الى البحث عن أداة من خارج المجتمع، وإن لم يجدوها، . (ومنهم من أيد الوصاية الاستعمارية أو استمرارها من أجل ضمان التقدم)

عملوا على صنع هذه الأداة، وهي هنا الدولة القومية، بعيدة عن مفاسده وانحطاطه، وفي الوقت نفسه معلنة لاخلاصها له والتزامها به، حتى تكون قادرة على إصلاحه. فالدولة القومية كما تبلورت في هذا السياق الجديد ليست من إنتاج المجتمع وإنما التاريخ العالمي، تاريخ التقدم والانعتاق البشري، وهي وإن لم تكن بنت المجتمع فانها موالية له بقدر ماهي عاملة على تجديده وإخصابه. ولم تتردد الدولة في الواقع في وضع اليد على هذه العقيدة القـومية مهـما كانت حقيقـة بنيتها الامبراطورية الملكية أو الجمهورية، واستخدامها لحسابها الخاص. فاصبحت عقيدتها هي إعلان نفسها في كل مكان من العـالم الثـالث دولـة التحـرر والتحـرير والتقدم والعصرنة، أي دولة تأهيل المجتمع والارتفاع به الى مستوى العصر وإدخاله في سياق التاريخ.

لن نـناقش الآن طبيعـة هذه الدولة التاريخية، ولن نحلل نتائج تصورها لذاتها ولدورها على ممارستها، سواء ما تعلق منها بنظرتها الى المجتمع ومعاملتها له، أم بتطور وظائفها وأنشطتها الداخلية المختلفة، وتمايزها وترابطها. ولكننا أردنا أن نبين ملامح هذا المشروع الذي ربطت نفسها به ونشأت عنه حتى نفهم ما آل إليه هذا المشروع نفسه.

بالتأكيد ليس هذا ما تحقق بعد أكثر من قرن من انتشار عقيدة التحرر الوطني، وبعد أكثر من ثلاثة عقود من وهم البناء القومي، بل ربما كانت النتيجة معاكسة له تماما. فالنموذج الذي تبلور بعد العديد من التجارب والاخفاقات والنجاحات الصغيرة يكاد يتعارض من جميع الوجوه مع النموذج الأصلي المحتذي أو الذي كان يشكل المثال الأعلى للبناء القومي. فالسيادة الوطنية تحولت الى تبعية عالمية، والشرعية الداخلية الى حكم القوة المجردة، والتنمية والانصهار القومي والاجتماعي الى تنمية للتأخر كما يقال، والى تفكك قومي واجتماعي متزايدين. ولم تشهد المجتمعات الثالثة بفضل الدولة لا إدارة عقلانية للموارد ولا اندراجا للمجتمع في السياسة، وللسياسة في حياة الافراد، ولا تحقيقا للارتقاء الى مصاف الدول والأمم التاريخية، أي المعاصرة. فقد تراجع الطابع القـانوني للسلطة، وتجلت الدولة الحديثة، خاصة في أوقات الأزمة الاجتماعية، على حقيقتها، أي كقوة خاصة همجية أكثر تقليدية وانحطاطا من النماذج الامبرطورية التي سبقتهـا، وأقل حداثة وتقدما في العديد من وجوهها من نموذج الدولة السلطانية أو المملوكية القديمة.

كيف حصل ذلك ؟ ولماذا أصبحت دولة البناء القومي دولة الخراب القومي ؟ ولماذا تحولت دولة المجتمع والأمة الى دولة العداء للمجتمع وقهر الأمة ؟ وكيف أصبحت الدولة الوطنية وكالة دولية وقوة أجنبية ؟ وما هو أصل كل ذلك ؟

طبعا يمكن أن نبرز المنطق الداخلي لهذا التحول. عندئذ يمكن أن نقول إن نظرية البناء القومي لم تخطيء في إدراك الملامح العامة للدولة الحديثة، محور اهتمامها وغايتها، فهي بالفعل دولة السيادة الخارجية والشرعية القانونية والولاء الوطني والتخطيط العقلاني للموارد، الخ. لكنها أخطأت في فهم ماذا تعنيه هذه المفاهيم. فقد كانت تعتقد مثلا أن السيادة الخارجية مسألة دستورية يكفي أن يدعمها الاستقلال والنشيد والعلم حتى يتم ضمانها. وان السيادة الداخلية والشرعية مرتبطة بنزع السلطة عن العصبيات الاجتماعية حتى تصبح الدولة هي مركز توازن المجتمع بأكمله وملتقى علاقاته وصراعاته وتضامناته جميعا. وأن التنمية مرتبطة بتأمين التقنيات الحديثة أو أن الوطنية تبنى بنشر العقيدة القومية وحشو الأذهان بالأغاني والأناشيد الحماسية، وأن الدولة تساوي أخيرا الأمة، فبقدر ما تشتد وتقوي وتتوسع فإن الأمة تتحقق وتقوى وتتوسع أيضا.

وفي هذه الحالة يمكن أن نلقي بالملائمة في تعثر ظهور هذه الدولة على غياب نظرية الدولة في الفكر العربي [1]، أي على تأخر الوعي السياسي. ومن ثم أن نفسر بهذا الغياب غياب الدولة القومية العقلانية والحديثة. لكن هذا يفترض أن غياب نظرية الدولة ليس له علاقة بغياب أو نشوء هذه الدولة نفسها، أو أن هذه النظرية موجودة في مكان ما ويكفي الذهاب إليها والتقاطها وتعميمها، وهنا تظهر الدولة مفصولة عن نظريتها كما يظهر المجتمع مفصولا عن دولته. وهذا يفترض أخيرا أن تكوين الدولة القومية العقلانية والحديثة لا يخضع لشروط موضوعية، وإنما هو قضية إرادية وذاتية. فهل يستطيع أي مجتمع فعلا أن يبني دولة قومية عقلانية وحديثة ؟ هل تستطيع قبيلة أفريقية أو عربية أن تبني، إذا أرادت، دولة، ولو صغيرة مستلهمة للمبادىء العصرية ومحققة لها، أي دولة ذات سيادة وقادرة على إفراز القيم والحريات المدنية والسياسية المستمدة من الدولة القومية الحديثة ؟ وإذا كان أي مجتمع لا يستطيع أن يبني الدولة التي يريد، فماهي الشروط الموضوعية التي تسمح ببناء مثل هذه الدولة القومية ؟ أي بمعنى آخر، ماهي حظوظ بناء مثل هذه الدولة في الاطار الراهن لتوزيع المجتمعات والجماعات سياسيا وتقسيمها وترتيبها في نظام الدولة العالمي الراهن ؟ وماهي طبيعة الدول والأنماط السلطوية التي يمكن أن تنشأ عن مثل هذا التوزيع ؟

طبعا لم يكن غياب نظرية الدولة هو الجواب الوحيد على هذه المسألة. فقد ركزت نظرية الامبريالية حتى في فترة قريبة ومازالت تركز في بعض قطاعات العلوم الاجتماعية على العوامل الموضوعية والاقتصادية منها بشكل خاص، عوامل التبادل غير المتكافيء والسيطرة الاقتصادية والمالية، التي أدت الى انحباس عملية التنمية، ومن ثم الى توقيف جدلية التطور الداخلي لشعوب العالم الثالث. بيد أن هذه النظرية لم تناقش بشكل رئيسي قضية التنمية كبناء وطني إلا في حدود صغيرة، وبقيت حبيسة منطق العلاقات الاقتصادية الدولية والمحلية. فقد تصورت البناء القومي كثمرة طبيعية وعفوية للقطع مع الامبريالية ولاقامة قاعدة اقتصادية تشرف عليها الدولة وتكون خاضعة لتخطيطها العقلاني في إطار نظرية التطور المعتمد على الذات أو/والمتمحور حولها. ولكن إخفاق هذه التجربة، مما دفع البلدان التي قطعت أو حاولت أن تقطع مع الأمبريالية، الى التخلي كليا عن سياساتها والانفتاح من جديد وبقوة أكبر على الغرب والاستدانة منه ودعوته إلى زيادة استثماراته فيها، قد وجه النظرية توجيها جديدا وجعلها تكتشف هي نفسها مسألة الدولة وأهميتها. وهكذا عادت نظرية التبعية فحاولت إدخال العوامل الاجتماعية والعقائدية والسياسية في مسألة التنمية. بيد أن مناقشة مسألة الدولة بقيت، مع ذلك، محصورة هنا في المنطق الاقتصادي. وحتى عندما حاولت أن تتجاوز هذا المنطق إلى دراسة بنية الطبقات السائدة في البلاد النامية باعتبارها طبقات كمبرادورية، كما فعل سمير أمين [2]، فانها لم تنجح في إظهار إمكانات الخروج من الحلقة المفرغة. فإذا كانت هذه الطبقات غير قادرة بسبب ارتباط بنيتها بوظيفتها الكمبرادورية في السوق العالمية، على القطع مع الامبريالية، فعلى ماذا يمكن المراهنة من أجل تحقيق هذا القطع ؟

يتوقف الأمر إذن على قوى أخرى ينبغي الكشف عنها لتكون جديدة للدولة القومية الحديثة. وهذه القوة لن تكون سوى الشعب نفسه. لكن ماهو هذا الشعب، ولماذا لم ينجح في فرض إرادته على هذه الطبقة، وماهي احتمالات أن ينجح في ذلك في المستقبل ؟

ومن هنا انتقل محور التحليل من الدولة والطبقة السائدة إلى المجتمع، وإلى المكونات الذاتية له. وأصبح التركيز على العوامل الداخلية من جديد، وعلى دراسة التكوين الثقافي والاجتماعي للشعوب النامية هو القاعدة المثلى أو الأمثل. كما أصبح تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة. وهكذا اكتشف الباحثون في الغرب والشرق معا ما أطلق عليه أزمة الدولة ـ الأمة في العالم الثالث، وكان

ذلـك دليلا على الاعتراف بإخفاق مشروع البناء القومي كمشروع سياسي، ومحاولة البحث في أسباب هذا الاخفاق وجذوره. ويتجسد هذا الاخفاق، حسب الباحثين، في صور مختلفـة، مثـل عودة المـوروث الـديني أو التقليدي، وتغطيته على المكتسب العقلاني والقانوني، أو تراجع دور النخبة الوطنية وعجزها عن بلورة رؤية واستراتيجية متسقتـين، وتـدهـور مواقع التكتلات والأحزاب الوطنية، أو بروز الصراع الطائفي والقبلي والأقوامي، وعدم التجانس بين السكان في هذه المجتمعات، أو في انهيار سيادة الدولة القومية وزعزعة مواقعها نتيجة لتطور الشركات متعدية الجنسيات، وتطور الطابع العـالمي لثـورة الاتصـالات، وتعميم نماذج الاستهـلاك العـالمية، وهجـر الجمهـور للعقائديات القومية. وقد أدى ذلك كله إلى تزايد طابع السلطة القمعية، وفقدان الدولة للمقدرة على التحكم بالمجتمع وبمواردها الطبيعية، وبالقيام بالخطط الاستثمارية. وهو ما يسمى اليوم أو ما أطلق عليه اسم أزمة الدولة ـ الأمة، أو الدولة الوطنية. وعندما تذكر كلمة أزمة فالمقصود طبعا هو الاشارة الى حالة خاصة، حالة تعثر في بناء هذه الدولة، أو انحباس في سيرورة تقدمها، أو وضع هذه السيرورة نفسها موضع السؤال والتهديد.

وفي العالم العربي، أصبح الحديث عن إجهاض المشروع القومي والدولة الوطنية حديثا دائما وعاما، وأصبح مفهوم إجهاض هذا المشروع مفتاحا لفهم ما يجري على الساحة العربية، سواء على صعيد الدولة أو على صعيد المجتمع المدني. ومع هذه الأزمة وذاك الاجهاض، برز ما تسميه الأدبيات الراهنة بالمأزق التارخي العربي. ذلك أن بناء الـدولـة الحـديثة الوطنية، الواحدة او المتعددة، كان وما يزال شرط التقدم التاريخي للمجتمع، أو هكذا نظر إليه. فإذا انتفت امكانية هذا البناء أو ضعفت انتفت امكانية كل تقدم، وهذا هو مضمون فكرة المأزق التاريخي. فكيف يمكن الخروج من المأزق وماهي سبل تجديد مشروع البناء القومي ؟ [3].

ومن أجل فهم هذه الأزمة يركز السياسيون العرب على انعدام التضامن العربي، وعـلى التفكك السياسي والصراعات الداخلية العربية ـ العربية. ويدعون في سبيل تجاوزها إلى لم الشمل وتجاوز الخلافات بين الدول العربية. إنهم يدعونها في الواقع إلى تبني جزء من ميراث الناصرية، أي إلى تجاوز نفسها. لكن لماذا هذا التفكك وعدم الوحدة ؟ على هذا السؤال يرد في الواقع عبد الله العروي حين يقول، مفسرا في الوقت نفسه لماذا لا تستطيع هذه الدول أن تستمر في استخدام هذه الطوبى التي استخدمتها حتى الآن : «تجهز الدولة الاقليمية البلاد، تعلم، تشغل، تنظم. . . إلا أن كل هذه

الانجـازات لا تكسبها ولاء ولا تنشيء اجماعا حولها، خاصة إذا كانت دعايتها تعيد باستمرار الى الذاكرة انها مرحلة فقط على طريق تحقيق الدولة العربية الكبرى». ويتابع «يفتقـر الكيان الاقليمي الى ادلـوجة عضوية يبرر بها وجوده لأنه مرتبط بطوبي تنفي الشرعية مبدئيا عن جميع الكيانات الاقليمية». ويستنتج من ذلك : «ان نظرة الفرد العـربي إلى السلطة، وهي نظرة ورثها عن الماضي، لم تنجح في تركيز الكيان القائم وتحويله إلى مجتمع سياسي بالمعنى الدقيق، وفي نفس الوقت، لم تفتح الطريق لانشاء الـدولـة العربية الواحدة، كما أنها تضعف الكيان دون ان تضمن، بالمقابل، حرية الفرد. هذه خلاصة تجربة دامت أكثر من ثلاثة عقود ولا أظن أن أحدا يجادل فيها»(4).

فماذا لو حاولنا تدعيم الدولة القطرية بالشرعية الضرورية، لعلها تهدينا إلى طرق واقعية لتحقيق الوحدة ومزاوجة الدولة بالحرية والعقلانية ؟

هذا الجـواب ينقلنـا إلى تفسـير المفكرين والباحثين لأسباب هذه الأزمة وطرق الخروج منها. فهو عندما يقول إن نظرة الفرد العربي إلى السلطة موروثة عن الماضي ولا تستطيع أن تركز الكيان القائم وتحوله إلى مجتمع سياسي، إنما ينقل المناقشة إلى الموضوع الأساسي، موضوع المجتمع باعتباره مصدر التفسير الحقيقي والأعمق لهذه الأزمة ذات الـوجهـين : أزمة عجز الدولة الاقليمية أو القطرية عن أن تكون دولة، وأزمة عجز المجتمع العربي عن أن يتجاوز هذه الدول القطرية نحو بناء دولته العربية الكبرى. وهنا ندخـل في مسـألـة جديدة وهـامـة هي تحديد طبيعـة هذا المجتمـع وحدوده المدنية والسياسية. فهل هناك مجتمع عربي أو مجتمعات عربية ؟ وإذا كان هناك مجتمع مدني عربي واحد، فهذا يعني أن وجود تعدد الدول العربية القطرية ليس له ما يبرره اجتماعيا، وفي هذه الحالة ينبغي البحث عن هذا المبرر في مكان ما آخر. وإذا كان هناك مجتمعات عربية متعددة فينبغي تفسير هذه الظاهرة الخطيرة التي تمنع المجتمع من إظهار ولائه لدوله القطرية وإعطائه إلى مؤسسات أخرى خارجية، وماهي هذه المؤسسات، مادام ليس هناك دولة عربية واحدة ؟

طبعـا يفسر العـروي هذه المفارقة بأمرين : الأول نظرة الفرد العربي التقليدية للسلطة، والثـاني الاستخدام الخاطيء من قبل الدولة القطرية لهذه النظرة الماضوية الوحدوية كعنصر من عناصر عقائديتها، مما ينسف من الأساس شرعيتها. وهذا يعني أن النظرة التقليدية الموروثة غير واقعية وأن الاستخدام الشكلي لمشاعر الوحدة والتضامن خطيئة دولوية وليست استراتيجية قائمة على تحويل الخطاب القومي الى مصدر لشرعية

مفتقدة أصلا. والنتيجة التي يمكن استخلاصها من التحليل أن الدولة القطرية تعمل، لقصور تفكيرها، على تدمير شرعيتها بيدها بتبنيها عقائدية وحدوية تنفي وجودها الضروري منذ البداية. وهذا يعني أن أصل المأساة قائم في الوعي الخاطيء، وعي الدولة ووعي المجتمع معا.

ولو تأملنا قليلا في هذا التحليل فسوف نجد أنه يقودنا من جديد إلى فكرة الاستلاب العام والانحطاط والتخلف التي لا تجد من سبيل لمعالجتها إلا الدولة الثورية، الخارجة عن المجتمع والملتزمة به، العاملة لاصلاحه من الخارج، وفي إطار نظرية النخبة الثورية المستنيرة والمتنورة. إن المهم في هذه الحالة هو تكوين هذه النخبة الجديدة وإعدادها، أي إعداد المربي. وبذلك نكون قد عدنا الى نقطة الانطلاق في تحليلات الاصلاحية العربية الكلاسيكية، ولم نخرج من الاشكالية التقليدية للتحديثية الماضية. إذ أن أصحاب هذه المدرسة كانوا هم أيضا ينطلقون من فكرة انحطاط المجتمع ومن رؤية مظهرية وغير دينامية أو تاريخية للتحول الاجتماعي، وكانوا يثبتون نظرهم على الطابع العيني والملموس له، فلا يرون النظام الذي يسيره من الداخل بقدر ما يرون الحشد الهائل من العوام والغوغاء والأميين.

بالتأكيد لقد تغيرت التعابير كثيرا، لكن جوهر المحاكمة لم يتغير، وكذلك النتائج العامة. فهي قائمة على فكرة أن مصدر التأخر هو الوعي المفوت، أي في النهاية تحكم الأموات بالأحياء، ومن ثم تحكم الأموات أنفسهم ومن استمر في تمثيلهم من مشايخ وزعماء ونصابين من مختلف الأنواع والأشكال. والنتيجة أن مشروع الدولة الأمة لا يمكن أن يكون إلا مشروع هذه النخبة وتاريخها تاريخ إعدادها وتكوينها، فهي موجودة فيها بالقوة بقدر ما أن التخلف موجود بالفعل في المجتمع وبنياته القديمة. ومهمة النخبة المستنيرة والمحدثة ان تساعد على إخراج ماهو بالقوة لدى الشعب، أي البنية القومية العقلانية، إلى الفعل، أي أن تعيد صوغ وعيه من جديد.

هكذا ارتبطت عودة المثقف لمفهوم المجتمع، كما هو الحال في كل مرة منذ بدء التفكير التجديدي في المجتمع العربي، وكرديف لهذا التغيير، ثوريا كان أم اصلاحيا، باكتشافه المتجدد للبنية التقليدية، العشائرية والطائفية والعائلية لهذا المجتمع. وهي بنية منافية في كل وجوهها للمجتمع المدني الحديث. بيد أن هذه البنية تحمل في ذاتها مفاعيل مختلفة ومتعارضة، تقود جميعا الى نسف شرعية الدولة ومن ثم إضعاف فاعليتها. فهي من جهة تدعم الولاء إلى جماعة ما فوق اقليمية، جماعة عربية أو

إسلامية، وهي من جهة ثانية تدعم الولاءات ما تحت القومية. وفي جميع الأحوال، إنها تمر من فوق أو من تحت الدولة الوطنية ولا تمسها، أي لا تنعقد عليها. وهذا هو سبب أزمة هذه الدولة وضعفها وتدهورها. وقد بدأ الحديث بعد ذلك عن ضرورة عدم إخضاع المجتمع العربي إلى نفس المقولات الحديثة لأنه حالة استثنائية، والعودة بمناهج تحليله ودراسته الى مفاهيم ابن خلدون في العصبية، او الى المفاهيم المستخدمة في الدراسات الاتنولوجية والانتروبولوجية والمجتمعات الانقسامية. والمقصود هو أن إخفاق تكون الدولة، مركز الحداثة وأداتها، لا يفسر بطبيعة هذه الدولة وإنما بالتخلف الاستثنائي، أو بالطابع الخاص، الصلد والمعقد، لتخلف الوعي والبنيات التقليدية العربية وتماسكها. ومن هنا، أصبح الكشف عن تميز المنظومة الاسلامية كدين عن المنظومات الدينية الأخرى، وقوة التعصب والعصبية فيه، وعدم القدرة على التمييز بين السياسي والمدني، أو التلاحم الذي لا يمكن فصم عراه بينهما على مستوى فلسفته الداخلية، أحد المحاور الرئيسية للبحث في مصائر الشعوب العربية في العلم الغربي والعربي الراهن.

تشكل هذه النظرة الجديدة لمسألة الدولة والمجتمع في الواقع انعطافا بمقدار مئة وثمانين درجة عن النظرة التي سادت في الستينات، والتي كانت تركز على عالمية القوانين الاجتماعية، فتبحث في المجتمع العربي عن البنى الشبيهة بالبنى الاجتماعية الغربية، وعن الديناميات الاجتماعية والطبقية المماثلة أيضا. ولعل التحليلات الماركسية واليسارية المختلفة التي كانت سائدة عموما، والتي كانت تستخدم مفاهيم البرجوازية والطبقة العاملة والايديولوجية الثورية والرجعية والتقدم والقومية والأممية وتعتبرها مفاهيم إجرائية صالحة لكل زمان ومكان لأنها تنبع من حقيقة مادية، تقدم المثال الساطع على ذلك.

بيد أن هذا الانعطاف ليس تجاوزا في الوقت ذاته. فصورة المجتمع المدني المفكك والتقليدي الجديدة سوف تحتفظ بجوهر هذه النظرة. كل ما حصل هو أن صراع الطبقات قد تحول في الصورة الجديدة إلى صراع قبائل أو عشائر أو طوائف، أي احتفظ بعنصري الجهل والتخلف من جهة، ونفي السياسة والدولة من الجهة الثانية. باختصار، لقد بقيت المرجعية الحديثة ذاتها، على المستوى النظري، ولكن تثبيت عالميتها وكونيتها ما كان يمكن أن يتحقق بدون إخراج واقع وحقيقة المجتمع العربي من هذه العالمية واعتباره حالة استثنائية، أي إخضاعه لمفاهيم علم غير العلم الاجتماعي السياسي العام.

لكن ماهو المصير المحتمل لهذا المجتمع الذي يعجز فيه وعيه عن أن يتجاوز بنيته التقليدية، هذا المجتمع المساوي لنفسه دائما والغريب عن نفسه دائما في الوقت ذاته ؟ هل هو الهرب الى الأمام نحو الامبراطورية القديمة (الاسلامية)، أم هو النكوص الى الوراء نحو العشائرية والطائفية الاستعمارية، أي نحو العصبيات الطبيعية وشبه الطبيعية الجزئية وما تحت القومية ؟ وهل زال إذن حلم الدولة الحديثة القومية العقلانية والعلمانية العربية، القطرية أو القومية ؟ ثم ألا يعني ذلك الخروج من التاريخ والحضارة كما هو حاصل من جهة في ايران الامبراطورية الدينية، ومن جهة ثانية، وكمثال للدولة الطائفية، في لبنان ؟

تدفع هذه الآفاق المحتملة المثقف العربي القومي إلى اليأس وتزيد من خوفه على المستقبل، وترمي به شيئا فشيئا في أحضان الأنظمة والدول القائمة. فإذا كانت هذه الدول القطرية، التي كنا نعتبرها عقبة أمام التقدم والتطور، هي التي بقيت لنا خشبة خلاص، والوسيلة الوحيدة للكفاح ضد البربرية، أي ضد الدولة الدينية أو الطائفية، فمن الجنون ان نقف في وجهها أو نرفض دعمها.

في الواقع، وبشكل عام، كما رفض المثقف من قبل رؤية العصبيات ما تحت القومية، وأزاحها كليا من أفق تفكيره عندما كان قوميا علمانيا، ومن أجل تأكيد اللحمة القومية وحركة التشكل القومي الناجز، الحقيقي والجوهري والتاريخي، أي الشرعي، فهو يجنح اليوم وبنفس الدرجة الى التقليل من أهمية البنية القومية، والتغييرات الاجتماعية والسياسية العميقة التي طرأت على المجتمعات العربية، وذلك من أجل تفسير إخفاق الدولة الحديثة التي ارتبط بها وتماهى معها، وإدانة هذا الاخفاق وتحميل مسؤوليته الى البنى التقليدية والوعي الماضوي الموروث. فهو يعتقد أنه يستطيع بذلك أن ينقذ مشروع هذه الدولة، ويرسخ شرعيتها من جديد بوصفها نقيض البربرية، ومن ثم في وجه النخبة التقليدية الصاعدة والمنافسة له.

لكن إذا لم يكن الموروث ولا البنية الولائية فوق القومية أو تحت القومية هما المسؤولين عن أزمة هذه الدولة الحديثة وتفجرها، دولة الأمة والعقل والعلمانية، فماهي جذور هذه الأزمة ؟ وهل كانت هناك دولة قومية، دولة ـ أمة فعلا في السابق فدخلت في أزمة ؟ وإذا لم يكن هذا هو الواقع فعلا، فماهي طبيعة الدولة التي شهدنا ظهورها ونموها في الحقبة الماضية، وعن ماذا كانت تعبر وماذا كانت شروط نشوئها وأسس استمرارها ؟ وإذا كنا نقصد بالدولة ـ الأمة مشروع الوحدة العربية، فهل نستطيع أن

نتحدث عن أزمة الدولة القومية العربية دون أن تكون هذه الدولة قد عرفت النور لحظة واحدة ؟ وإذا كان قصدنا أزمة الحركة القومية العربية كأداة من أجل تحقيق هذه الدولة الواحدة، ألا يستدعي ذلك أن نكشف عن الدور الذي لعبته الدولة الحديثة، كدولة قطرية، أي كنموذج للدولة الوطنية الحديثة، في خلق هذه الأزمة ؟ وماهي عندئذ الأسباب الأخرى التي تفسر إخفاق هذه الحركة القومية، وما الذي يكمن وراء انهيارها المؤقت أو النهائي ؟

كان من الطبيعي إذن أن يؤدي اكتشاف هذا المأزق إلى البحث عن أصله الجوهري، أي تاريخه الخاص، وكيفية حصوله. وقد التقى الباحثون العرب في تحليلاتهم رغم تنوعها، في استنتاج ان هذا الأصل ليس هو إلا القطيعة المتزايدة والعميقة بين الدولة والمجتمع المدني. وباكتشاف مفهوم المجتمع المدني، أصبح من الممكن إعادة تأسيس مفهوم الدولة، أو تعميق هذا المفهوم، وإظهار الجوانب التي كانت غائبة عنه. وذلك انطلاقا من المجتمع المدني نفسه. هذا المجتمع الذي بدأ يتحول الى مصدر للسلطة، هو الذي خانته الدولة أو خانها. فالمهم إذن إعادة بناء الجسر بين الدولة وبين المجتمع. ومن هنا انتقل محور الاهتمام في نظرية البناء القومي، من مفهوم الدولة القومية الى مفهوم الدولة العقلانية الحديثة والديمقراطية، ومن مفهوم الدولة التحريرية الى مفهوم دولة المجتمع أو الشعب الحر. وفي هذا السياق الفكري الجديد يمكن تفسير الاتجاهات السياسية الراهنة العربية، التحديثية، الديمقراطية والاسلامية. إذ كلاهما يغطي طموحا للوصول إلى هدف واحد هو ربط الدولة بالمجتمع وتماهي الواحدة مع الآخر، وهما يشكلان إذن استراتيجيتين متعارضتين من أجل هدف واحد، لأنهما ينتميان في واقع الأمر الى منظورين فلسفيين مختلفين في رؤية المجتمع والدولة، وعلاقتهما بعضهما بالبعض الآخر : الأول ليبرالي يرى في الدولة تحقيقا لتعاقد اجتماعي، والثاني تاريخي ينظر الى المجتمع على أنه من تشكيلات الدولة ومن نتائج وجودها وضرورياته. فهي في هذا المعنى الأخير موجودة في الثقافة والدين وفي التاريخ بالقوة، ولا يمنعها من الانتقال الى الفعل، أي من التحول إلى حقيقة ملموسة، إلا جهل المجتمع لتاريخه، وعدم وعيه بذاته وهويته. ومن هنا أخذت الدراسات المعاصرة تتجه أكثر فأكثر نحو البحث الانتربولوجي والاجتماعي، نحو الثقافة والتراث بعد أن تركزت لحقبة طويلة كما ذكرنا حول «الايديولوجية» والطبقة والحزب الثوري، وحول الامبريالية والسوق العالمية والتبعية السياسية والاقتصادية.

II ـ الدولة والمجتمع المدني

ويطرح موضوع المجتمع المدني الذي ازداد اللجوء إليه مؤخرا مسائل منهجية كثيرة وصعبة، أهمها دون شك الوضع النظري له في مقابل الدولة والمجتمع السياسي، والاختلاطات التي يمكن أن يحدثها بين وضعه كمفهوم مرتبط بالسياسة والدولة، والمجتمع الطبيعي أي العادي كحقيقة اجتماعية ملموسة. وفي الكثير من الحالات يوضع المجتمع المدني مكان المجتمع عامة، أو مكان الشعب، أي كتعبير عن حقيقة سياسية أخرى أو عن واقعة قائمة بذاتها معطاة ومشخصة، وليس عن علاقة تركيبية ونظرية. والواقع أن الأدبيات العربية المعاصرة عندما ترجع إلى مفهوم المجتمع المدني، فإنها هي تستعيد إشكالية نظرية كبيرة كانت ومازالت منذ القرن التاسع عشر إشكالية أساسية في الفكر السياسي والاجتماعي الحديث الذي أسس للدولة في شكلها أو وجهها الليبرالي كحقيقة قانونية، وفي شكلها أو وجهها التاريخي كتعبير عن روح أو إرادة قومية، وعن ثقافة وحضارة الأمة وكليتها.

فباستثناء هيجل الذي نظر الى الدولة من منظور مثالي، ورأى فيها تجسيدا للفكرة وقد وعت ذاتها، وأصبحت لنفسها ـ ما يعني أن الأمة نفسها ليست إلا أداة هذه الفكرة في تحقيق تطورها، وبالتالي فإن للدولة أسبقية منطقية على الأمة ـ نظر الفكر الليبرالي الانكليزي والفرنسي الى هذه الدولة باعتبارها النتاج الضروري للمجتمع المدني، بمعنى أنها تابعة له، وهو الذي يشكل مفتاح فهمها وإدراك حقيقتها. ولعل ماركس هو الذي طور بشكل نهائي هذه الفكرة، عندما بين علاقة هذه الدولة في تركيبها الداخلي، أي كسلطة منظمة، وفي حدود استيعابها الاجتماعي، أي كأمة وقومية، بتطور علاقات الملكية والانتاج، أي بالسوق، وهذا بالرغم من أنه وجد فيها ظاهرة سلبية، ناشئة عن المجتمع، ولكنها واقفة ضده في الوقت نفسه. وهدفها هو ضمان استمراره كمجتمع طبقي متناقض ومتعارض في ذاته. وهو يرى بمعنى آخر أن المجتمع المدني ينتج نقيضه، وينتج استلابه طالما بقي مجتمعا طبقيا.

والحقيقة أن هيجل لا يعطي الأسبقية المنطقية للدولة على المجتمع إلا بقدر ما يحلها في هذا المجتمع لتصبح روحه ودستوره الالصق به. فليس هناك تناقض بين الدولة والمجتمع. وإذا حصل مثل هذا التناقض، فذلك يعني أن الدولة ليست دولة. إن الدولة الهيجلية موجودة في تنظيم الأسرة والمجتمع لاخارجهما. وعلى هذه النظرية يرد ماركس عندما يقول: «ان الثورة الفرنسية هي التي حولت نهائيا الهيئات السياسية

الى هيئـات اجتـماعية، أو بعبـارة أخرى، هي التي جعلت من التفاوت بين هيئات المجتمع المدني تفاوتا اجتماعيا لا غير، تفاوتا يهم فقط أشكال الحياة الخاصة بدون أدنى تأثير على الحياة السياسية. عندها، وعندها فقط، اكتمل الفصل بين الكيان السياسي والكيان المدني» (5). ويعني هذا أن التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي هو أصـل الدولة، وهو ثمرة لتحولات اجتماعية، أو لظروف موضوعية تجسدها علاقات الملكية والانتاج.

ليس هناك خلاف إذن على أن فهم الدولة لا يصح بدون الرجوع الى المجتمع. فهذا المجتمع هو الذي يحدد طبيعة الدولة. لكن حسب رؤيتنا له ولطبيعته، يمكن أن نجعل من هذه الدولة انعكاسا ايجابيا أو سلبيا له، وأداة تنظيم وتنسيق لمصالحه المتنافرة لكن المتضـامنـة جوهريا، أو أداة تكريس لجزء من هذه المصالح ضد الجزء الآخر، معتبرين أن تناقض المصالح مسألة جوهرية ونهائية.

وقـد رأى هيجل أن هذه المصالح متنافرة لا تجد نظامها أو آلية انتظامها إلا في الدولة، فأصبحت هذه، بالنسبة لها، التعبير المثالي عنها وروحها العميقة، أي محور تأسيسها لنفسها كحقيقة كلية واحدة وتاريخية وواعية. ورأى الليبراليون أن هذه المصالح متناقضة، وأن حرية الفرد تصطدم بحرية الآخرين، فجعلوا من الدولة أداة تنسيق عملي واجرائي وقانوني بين هذه المصالح حتى لا تطغى واحدتها على الأخرى. وبذلك أصبحت الدولة مركز التوازن الاجتماعي والشرط الضروري لنشوء الجماعة كمجتمع سياسي. ورأى ماركس أن هذه المصالح متعارضة تعارضا كليا، وأن سيطرة الرأسمالية لا تتم إلا بنفي الطبقة العاملة ومصالحها، وأن تحقيق مصالح الطبقة العاملة لا يمكن إلا بإلغاء الرأسمالية والطبقة المرتبطة بها. وهكذا جعل من الدولة أداة السيطرة لطبقة على طبقة أخرى، فأصبحت تعبيرا عن استلاب، وأصبح زوال الدولة أو تلاشيها شرطا للتحرر العام، تحرر الفرد والطبقة والأمة.
لكن جميع هذه الرؤى تشترك مع ذلك في مواقف أساسية :

1 ـ ان لكل مجتمع، حسب واقعه وظروف نشأته وشكل تكوينه، دولته المعبرة عن درجة تطوره، أو عن حقيقـة تنـاقضـاتـه الـذاتية وصراعـاته، وعن درجة وحدته وتجانسه واستقراره ؛ وكذلك عن خصائص ثقافته وتراثه وتكوينه القومي وتاريخه. وهو ما يمكن أن نلخصه في قولنا : مثلما تكونوا يولى عليكم.

2 ـ ان هناك ترابطا عميقا بين المجتمع والدولة، بين المدني والسياسي، بالرغم من أن المجتمع يمكن أن يكون سابقا على الدولة سبقا منطقيا. ولكن عدم ظهور الدولة، إلا في مرحلة معينة من نمو العلاقات الانتاجية والاجتماعية، يوحي بأن هذا السبق يمكن أن يكون تاريخيا أيضا وليس فقط منطقيا.

3 ـ إن الدول ليست متساوية في درجة الفعالية والقيمة الاخلاقية. فالدولة التي تعبر عن درجة تطور أكبر في علاقات الانتاج، أو في العقلانية الثقافية أو في تطور الروح التي تجسدت فيها، لابد أن تكون أكثر فعالية وأداء من جهة، وأكثر التصاقا بالمجتمع وارتباطا عضويا به من جهة ثانية. ومن ثم أكثر وفاء له أو لجزء كبير منه. ففي الدولة ينعكس ويترجم تطور الوعي، كما تنعكس وتترجم درجة تطور ظروف الانتاج الموضوعية. وهذا يعني أن هناك تطورا واضحا وتقدما ايجابيا للدولة يرتبطان هما أنفسهما بتطور وتقدم المجتمع المدني في علاقاته الانتاجية والثقافية. ومن هنا نفهم لماذا ربط ماكس فيبر بين تكوين الدولة الحديثة وتقدم العقلانية الغربية، وربط ماركس، ثم انجلز، بين تطور أشكال الدولة وتطور علاقات الملكية، فنظر إلى الدولة الليبرالية الحديثة على أنها، في الوقت نفسه، إنجاز كبير للرأسمال، ومرحلة أخيرة على طريق إلغاء ذاتها أو تلاشيها.

4 ـ ان من الممكن، استنادا الى دراسة منحى تطور المجتمعات البشرية، أن تقوم بتنميط للدولة يعكس درجة فاعليتها وأخلاقيتها، أي توجهها الاجتماعي. وأن هذا التنميط يقضي بأن الدولة الحديثة أو الدولة القومية هي أرقى شكل دولة عرفه التاريخ.

ومن هنا جاءت نظرية البناء القومي، ومحورها بناء الدولة القومية أو القومية الحديثة، كهدف أول لحركة إعادة بناء الشعوب المستعمرة، أو استعادتها لهويتها ولفاعليتها ولقدرتها على أن تصبح كباقي الشعوب الأخرى، جزءا من التاريخ الحديث، وفاعلا فيه، ومركزا للتجديدات والابداعات المرتبطة به. ووراء هذا التبني للدولة القومية الحديثة، فكرة أساس مفادها أن هذه الدولة، وبقدر ما تجسد في ذاتها، وفي بنيتها وطرائق عملها، درجة أرقى من التطور الاجتماعي والتقدم الاقتصادي والسياسي، فهي لابد، لو نجحت في التوطن في البلدان المتأخرة، من أن تتحول إلى وسيلة لنقل هذا التطور أو التقدم، وتوسيع دائرة انتشاره وتعميمه. فقد أصبحت بذلك منبع التغيير والتحريك والتثوير الاجتماعي أو أساسه وقاعدته. إن وظيفتها الأساسية هي نقل المكتسبات الحضارية وتعميمها. وفي الحال نتتقل عندئذ من الدولة الحديثة

باعتبارها التعبير عن المجتمع المدني، والمنتجة للحريات والقيم العلمانية والمدنية، الى الـدولـة الحديثة باعتبارها أداة موضوعية، مستقلة عن المجتمع، أو عن المجتمعات ومتميزة عنها، وقابلة لأن تتحول الى جهاز مجرد يتعدى حدود المجتمعات والجنسيات، أي الى مؤسسـة أو وكـالـة عالمية تاريخية، متعـدية للجـماعـات والأمم، للتحـديث والتحضير. لكن في هذه الحالة كيف يمكن للدولة أن تكون انعكاسا للمجتمع المدني أو تعبيرا عنه؟ وإذا لم تكن كذلك، أي مستمدة بالفعل منه، وملتزمة بأهداف يحددها هو لها، فمن أين تستمـد أهـدافهـا، ومن ثم شرعية وجودها وسيادتها، وإمكانيات استمرارها، حتى تحقق الوظيفة المناطة بها، وظيفة توحيد معايير الحضارة وتعميمها لدى جميع الشعوب والمجتمعات، مما يعني في الوقت نفسه، توحيد البشرية، أو خلق مجتمع مدني على مستوى الانسانية؟ وفي هذه الحالة كيف يمكن لهذه الدولة أن تكون قومية؟

إذا كان البـاحثون الغربيون قد نظروا الى هذا التصدير للدولة الحديثة على أنه ضرورة تاريخية لتحديث المجتمعات المتأخرة واخراجها من تخلفها وإدخالها في التاريخ الحديث والسماح لها بالمشاركة في انجازاته والمساهمة في إبداعاته، وهو ما أقرته منذ البدء العقيدة الاستعمارية ذاتها، فإن مثقفي العالم الثالث لم يقبلوا أن تبقى هذه الدولة مجرد جهاز تم نقله من مجتمع الى آخر، دون أن يكون لاقامته أي أساس في مجتمعاتهم. كان عليهم أن يبحثوا لهذا الجهاز عن مرتكز محلي عقائدي واجتماعي. أي كان عليهم في الواقع أن يعيدوا تركيب العقيدة والواقع الاجتماعي معا بما يتفق مع نظرتهم لمتطلبات قيام ونمو واستقرار هذه الدولة القومية التي تشكل الشرط الأول والضروري للخروج من الهامشية والموت. وهكذا صار من الضروري أن يعاد تأويل التراث الثقافي وأن تعاد صياغـة الـطبقات، على ضوء حاجات بناء الدولة الجديدة ومن أجل ترسيخها، أو بمعنى آخر، إخضاع مصالح المجتمع والفئات الاجتماعية المختلفة لمصالح نمو الدولة. وأصبح على الدولة في المقابل أن تكون المراكم السياسي والحضاري للمجتمع، وحقل السياسي الوحيد فيه. والمعادلة أصبحت في الواقع هي التالية : بقدر ما تعطى الدولة الصلاحيات والسلطة المطلقة فانها مطالبة بأن تقدم المكاسب القصوى الحضارية، وأن تستجيب كليا للمجتمع وتتماهى في أهدافها ووسائل عملها معه. وهذا هو أول عناصر التناقض العميق والمفارقة في الموقف الراهن من الدولة، وفي الوضع السياسي عموما، في العـالم الثالث. إذ لو تحررت الدولة من كل قيد فما الضامن أن تستخدم السلطة المطلقة المعطاة لها لخدمة الأهداف العامة؟ وبالمقابل كيف يمكن لدولة لم تنفصل عن المجتمع والمجموع المتخلف والتقليدي، ولم تخرج عنه وعليه، أن تتحول الى أداة تحديث وتقدم وتثوير للمجتمع المتخلف؟

لم يكن من السهل إدراك عمق الاحراج الذي عبرت عنه سياسة التحديث، والذي هو في الواقع الصورة المعدلة لسياسة التحضير الاستعمارية من حيث الاشكالية والمنطق. وكان الجواب ومازال هو محاولة التوفيق في الممارسة بين الحلم والواقع، أو بالأحرى محاولة بناء طوبى الدولة باستمرار الى جانب الدولة الواقعية المستبدة. والبحث عن المصالحة الشكلية واللفظية أو المظهرية بين السلطة الرسمية وانعدام السلطة الخاصة، بين المجتمع وأداة نفيه. فكما ترجم التراث الى لغة الدولة الحديثة تمت ترجمة الحركة الوطنية والشعبية المعادية للاستعمار الى حركة قومية، أي تم ابراز خصوصيتها، واعتبرت على أنها نداء الماضي والهوية والذاتية. لكن هذه المصالحة الشكلية لم تمنع من انقسام الحركة الوطنية، أو حركة مقاومة الاستعمار، في كل مكان تقريبا، بين حركة تحديثية غربوية الطابع وحركة ذاتوية، اسلامية أو تقليدية عموما تستلهم نموذج الماضي، وتطالب بالعودة الى الجذور. بل إن التمايز بين الحركتين قد ظهر منذ البداية من خلال النموذجين الذين عرفهما العالم العربي في مطلع العصر الحديث، عصره الحديث : الوهابية والسنوسية والمهدية وغيرها من جهة، والتحديثية على طريقة محمد علي باشا وخير الدين وحكمت باشا وغيرهم. ولعل الحرب الطاحنة التي نشبت بين الدولة العلوية المصرية والوهابية وذامت ثمانية سنوات، كانت خير تعبير عن التوجهات المتناقضة في قلب مشروع النهضة الوطنية العربية الحديثة. ومنذ ذلك الوقت لم يزل التناقض، ونماذج المواجهة العربية تكرر نفسها بصور وأشكال أخرى، ليست دائما أقل عنفا.

وقد انعكس هذا الانقسام في التحليلات الاجتماعية والسياسية التي ظهرت في العقود الماضية، وفي الخطابات المتعددة والمتناقضة التي شهدتها. فرأينا من جهة أولى تطور الخطاب الحديث الذي لا يرى المجتمع إلا من خلال مفاهيم الاقطاعية والرأسمالية الوطنية والطبقة البرجوازية والبروليتارية والديمقراطية والحرية والدستور والأمة والقومية، ورأينا من الجهة الثانية تطور الخطاب الاسلامي الذي جعل من نفيه للرؤية الطبقية والقومية وللمفاهيم المرتبطة بها، هوية خاصة به. فالطبقية عنده تقسيم للمجتمع والقومية تقسيم للأمة والجماعة، وإبراز أو إحياء للعصبيات الجزئية البغيضة، مما يعبر عن الموقع الحقيقي الذي كان يحتله هذا الخطاب [6].

بالنتيجة، كان من الضروري كي تستقيم نظرية البناء القومي، أن تعاد صياغة المجتمع المدني، أي الثقافة والاقتصاد، العقيدة والنخبة والطبقات، حتى يصبح مشابها للمجتمع المدني الذي ارتبط نموذجه بنموذج الدولة القومية الحديثة. ولأن هذه

الصياغة لم تكن سهلة التحقيق في الواقع، فقد، وجدت في تحقيق ذاتها في الذهن، أقرب السبل إلى تجاوز تناقضاتها الأصلية. وهكذا أصبح نفي الواقع الموضوعي العيني والتاريخي، أي نفي صورة المجتمع الحقيقية، هو أساس تكوين مجتمع المنفى الروحي والعقائدي والاجتماعي، وخطاب صوري عن أمة متجانسة ذات أصول ومصالح واحدة، متحدة بالقوة، وإن لم تكن متفقة بالفعل، وعن طبقات متصارعة، وسطى وكبرى وصغرى، وعقائد طبقية، في حين كان السواد الأعظم من الناس يشكلون كتلة شعبية واسعة وقليلة التمايز، تختلط في وعيها عناصر إسلامية وقومية وحديثة وقديمة، دون تعارض، وتحلم باستعادة الامبرطورية العربية الكبرى دون أن يمنعها ذلك من التعامل مع الكيانات القطرية التي وجدت نفسها فيها، وتشعر بالحاجة الى تأكيد هويتها التاريخية دون أن تجد في ذلك ما يناقض اكتساب القيم العصرية وممارستها، وتقاوم الاستلاب وضياع الهوية والشخصية الجماعية دون أن تغرق في النزعة المحافظة أو الارتدادية. وبالمقابل، وفي مواجهة هذه الأغلبية أو السواد الأعظم من الناس، كانت تنمو فئة أو طبقة أو نخبة غربية، متقاربة ومتماثلة في السلوك وطريقة الحياة والمطامح والأهداف، بصرف النظر عن طبيعة ممارستها الاقتصادية، أو وظيفتها ومكانها في الانتاج، وعن منشئها الاجتماعي الأول. وبقدر ما كانت أبصار هذه النخبة وأفكارها متجهة دون تردد نحو الخارج، ومتحدة في السياسة العليا، ومنظمة حول أسلوب حياتها وقيمها الكبرى، كان يكفي أن يظهر زعيم كعبد الناصر، يعرف كيف يخاطب الكتلة الجماهيرية ويعزف على عواطفها واحساساتها المتنوعة الدينية والقومية والمحلية، ويعلن انتماءه لها، حتى تنهار تمايزاتها الداخلية وينتهي تبعثرها وعدم تنظيمها، ويتحول زعيمها الى عقيدة مجسدة ومشخصة، يمحو بوجوده كل الصراعات الذاتية، ويضع الدولة الحديثة كلها في ركن مهمل. أي يصبح دولة في ذاته تخترق الدولة والدول المتعددة وتتجاوز حدودها. وهكذا لم يكن عبد الناصر في الواقع، كزعامة شخصية، تجسيدا أعلى لهذه الدولة الحديثة أو تعويضا ذاتيا عن نقائصها الموضوعية، وإنما جاء نفيا ونقضا لها. وكان عليه أن يتحمل انتقامها وهجماتها بقدر ما كان يشكل بشخصه التهديد الحي لأسس مشروعيتها وأسباب بقائها. لقد كان في الواقع زعيما شعبيا وقوميا بقدر ما كانت هذه الدولة مؤسسة خاصة وفئوية، وكان وحدويا بقدر ما كانت قطرية، وكان عمليا بقدر ما كانت نظرية، وكان وطنيا بقدر ما كانت متخاذلة منزوعة الارادة والسيادة والكرامة. ولذلك فإن عبد الناصر قد أدخلها في أزمة عميقة لن تخرج منها أبدا، ولن تغفرها له، حتى لو نجحت في تصفية الارث الناصري كله : العقائدي والشعبي والرسمي، الداخلي والخارجي. وعليها منذ الآن، إذا أرادت أن تبقى، أن تستعيد قدرتها على تأسيس شرعيتها من جديد كمؤسسة محلية إقليمية، وكمؤسسة قادرة

على تأمين السيادة الخارجية، والولاء الداخلي، عن طريق انجازاتها العملية. بيد أن إرث عبد الناصر قد عمل على ترسيخ الذاكرة الاجتماعية الموروثة، ذاكرة الوحدة التاريخية، والسيادة العالمية، والكرامة الذاتية وإرادة القوة والانجاز الحضاري، والمشاركة في تاريخ البشرية الحديث كجماعة فاعلة ومؤثرة. لقد كشف عبد الناصر إذن دون أن يقصد حقيقة هذه الدولة، أو اضطرها الى الكشف عن حقيقتها، فأصبح بناء الشرعية والعقيدة الوطنية المحلية الفاعلة أكثر صعوبة من قبل، وزادت مطامح الشعوب في الوقت الذي نقصت فيه قدرة الدول على تحقيق انجازات عملية اجتماعية وسياسية وروحية. هذا هو اذن الأساس الذي يستند اليه الباحثون عندما يتحدثون عن أزمة الدولة القطرية أو الوطنية، ويقومون بربط هذه الأزمة بالمجتمع المدني من أجل تقديم وسائل جديدة لفهمها وتفسيرها [7].

في الواقع يبدو المجتمع المدني في الأدبيات السياسية العربية الحديثة وكأنه وجود قائم بذاته يقف وجها لوجه أمام الدولة. كما تبدو الدولة بالضرورة وكأنها مؤسسة خاصة مستقلة عن المجتمع المدني وقائمة فوقه أو خارجه أو ضده. وتصبح المشكلة الأولى في النظرية السياسية العربية الناشئة كما قلنا هي إقامة الجسر المطلوب بين هذا المجتمع المدني وبين الدولة العربية. ومن هنا يزداد الالحاح على فكرة القطيعة بين الطرفين وغربة واحدهما عن الآخر.

ومن المؤكد أن الدولة العربية الحديثة مفصولة عن المجتمع وغريبة عنه. لكن هذا التصور الفراغي قد يحدث وهما، وهو يحدثه بالفعل، تبدو فيه الدولة بشكل عام وكأنها بالضرورة شيء من خارج المجتمع المدني، أو بالأحرى كما لو أن المجتمع المدني يمكن أن يوجد خارج الدولة أو بغض النظر عنها، أو كأن السياسة تأتي له من خارجه، وكعنصر مضاف إليه.

والواقع أن المجتمع المدني لا يمكن أن ينفصل كمفهوم مجرد عن مفهوم الدولة، بل هو يشكل العنصر المكمل له كما رأينا. إذ لا وجود لمجتمع مدني، لمفهوم المجتمع المدني، دون مفهوم الدولة. والمجتمع المدني ليس شيئا جامدا وإنما هو تجريد نظري، أي تحديد لعلاقة الخاص بالعام، والمدني بالسياسي، هدفه فهم تركيب العلاقة الداخلية للسلطة والسياسة في المجتمع. فهو يغطي محاولة الفصل النظري بين دائرة وجود الفرد العملية واليومية كعامل أو كعضو في عائلة أو كوجود على مستوى الانتاج، وبين دائرة وجوده كمواطن أو كعضو في جماعة سياسية منظمة، أي كمقولة عامة

وعمومية. والحقيقة إن الفرد لا يوجد الا في الدائرتين معا حتى لو لم يشارك فيهما مشاركة عامة، والدولة هي التي تعين في نمطها ذاته طبيعة العلاقة بين هاتين الدائريتين، بل ساحتهما المتميزة أيضا، أي ساحة الشأن الشخصي الخاص وساحة الشأن العام. وبدون هذا التحديد ليس هناك لا دولة ولا مجتمع مدني وإنما جماعة غير منظمة، همجية. ولا بد اذن من إدراك أن انفصال السلطة عن الشعب لا يعني انفصال المجتمع المدني عن المجتمع الدولة إلا إذا فهمنا بالدولة الجهاز.

ولعل الالتباس ناجم عن سوء فهم النقد الذي وجهه ماركس للدولة البرجوازية الحديثة عندما قال في نقده لفلسفة الدولة عند هيجل، إن دولة الحرية السياسية الحديثة هذه لا تقوم إلا بقدر ما تفصل داخل الفرد بين خصوصيته كعامل وكمنتج، وبين عموميته كمواطن، أي بين الخاص والعام. أي بقدر ما تخرج علاقات الانتاج من حقل السياسة وتتركها مجالا حرا لتحكم رأس المال واستغلاله. وبمعنى آخر، فإن دولة الحرية هذه ليست بالنسبة لماركس إلا دولة عبودية العامل وديكتاتورية الطبقة الرأسمالية التي تغطي في ليبراليتها ممارستها المطلقة للسلطة، على صعيد الحياة الاجتماعية، أي المدنية. بهذا المعنى يريد ماركس أن يقول: إن ديكتاتورية الطبقة الرأسمالية لا تتجلى، أو لا ينبغي أن نبحث عنها، في الدولة الليبرالية، وإنما في مجتمعها المدني. فوظيفة الدولة الليبرالية هنا ليست إلا التغطية على القهر الفعلي الممارس على صعيد الاقتصاد. الدولة هنا غطاء للمجتمع المدني، المقر الحقيقي للسياسة القمعية إذن.

وهذا يعني أن الحرية السياسية ليست إلا الوجه الآخر للعبودية الاجتماعية، أو بالأحرى القناع لها. وبالنتيجة، فإن حرية الانسان الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا مع زوال الدولة، وزوال الرأسمالية بوصفها الشكل الأخير لصراع الطبقات ولتاريخ انقسام المجتمع الى طبقات. فالدولة التي يمتدحها هيجل، ليست في نظر ماركس إلا الاستراتيجية الخاصة بالنظام الرأسمالي، وحسب شروطه وظروفه وحاجته إلى حرية قوة العمل والسوق، للسيطرة على المجتمع والتحكم به. ولهذا فانها بتأسيسها لنفسها كثمرة لتمييز الخاص عن العام والمدني عن السياسي، قد أسست في الوقت نفسه المجتمع المدني كمجتمع اللاسياسة، مجتمع التعتيم على القمع والصراع الوحشي الذي لا ضابط له، مجتمع الملكية الخاصة، كما أسست المجتمع السياسي كمجتمع الحرية الوهمية، والاستلاب، بقدر ما جعلت وظيفته طمس العبودية العملية وكفالة هذا التمييز بين الخاص القهري والعام الحر وضمانته، أي بقدر ما جعلت منه أداة لاعادة انتاج الاستلاب السياسي. إن الدولة بهذا المعنى هي منبع الاستلاب السياسي هذا.

لكن كل دولة تفترض في الواقع التمايز الاولى بين دائرة الخاص والعام، بل هي لاتقوم إلا بقدر ما تنجح في تأسيس هذا الفصل والتمييز. فالعام، والدولة التي هي مركزه، لا ينشأ من نفي الخاص، وإنما من تعيينه وتأسيسه. ومن هنا فإن المجتمع المدني لا يقوم بمعزل عن الدولة، وإنما بها، باعتبارها مبدأ التنظيم الاول لدائرة الخاص والعام، أي للاجتماعي وللسياسي داخل المجتمع، ومن ثم للمجتمع نفسه كوحدة منظمة. وبدونها لاوجود له كما قلنا كمجتمع سياسي مدني، وإنما لابد أن يتحول إلى حشد من الأفراد والعشائر والقوى التي لاناظم لها ولحياتها العامة، أو ان يندرج تحت لواء مجتمع سياسي آخر وفي ظل دولة أخرى تنظمه من الخارج أو من الداخل. وهذا يعني أن لكل دولة مجتمعها المدني. وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني هي التي تعين ساحة السياسة وموضوعها. وهو يعني كذلك أن غياب المجتمع المدني يفترض غياب السياسة.

ويدفعنا هذا إلى القول إن مانراه من ظواهر خاصة بالمجتمع المدني العربي الحالي لايفهم من خارج مبدأ الدولة القائمة فيه. إنما هو من إنتاجها بقدر ماهي خارجة عنه ومعادية له. إنه ثمرة للمبدأ الذي يوجهها، سواء كان من إنتاجها أو رد فعل عليها. وإن تهميش المجتمع وتفكيكه وتمزيقه بوسائل القمع والقهر المباشرة، أو بالعمل العقائدي، وهو الصفة الغالبة اليوم على الوضع العربي، لايمكن تفسيره بعجز الدولة العربية عن فهم النظرية أو بخطئها في تطبيقها او تقدير عناصرها، وإنما هو مرتبط بوظيفتها الأساسية العالمية، وتطبيق المبدأ الموجه لها، والذي لا يمكن تحقيقه بدون إلغاء الشعب كمجتمع سياسي ومنظم. أي حجزه وحبس حركته وتحييده. وسوف نرى فيما بعد لماذا لا تستطيع الدولة العربية الراهنة ان تكون إلا دولة غياب المجتمع السياسي وإلغاء السياسة، دولة التجهيل السياسي بامتياز او نزع الوعي السياسي، بقدر ما هي دولة إعلان الحرب عليه. فدولة السياسة، دولة المجتمع المدني المتطابقة مع نظرية نشوء الدولة من المجتمع المدني، لاتعكس في الواقع إلا حالة تلك المجتمعات التي كانت مستقلة وسيدة، أي المجتمعات السائدة.

III - المجتمع السياسي والدولة

هناك لاشك عصبيات جزئية ما فوق قومية وما تحت قومية في المجتمع العربي، مثل كل المجتمعات، كما أن هناك بنيات حديثة عصرية. بل يمكن القول أن هذه البنيات الاخيرة هي السائدة، وأن دينامية البنيات الاولى البارزة اليوم لايمكن أن تفهم من

ضمن منطق النظم القديمة والسلطانية. إنها مندرجة في منطق السياسة العالمية، الاقليمية والدولية الجديد، وخاضعة له، وهو الذي يعيد تثميرها وتوظيفها ويعطيها قيمتها التبادلية الجديدة.

وهذا يعني أيضا أن لا الأولى قديمة بمعنى الكلمة ولا الثانية حديثة وعصرية بالمعنى نفسه الذي توجد فيه في المجتمع الصناعي الأول. لكن هناك شيء آخر غير القديم وغير الحديث، وهو ما لا يمكن فهمه إلا بتجاوز اشكالية الدولة والمجتمع المدني نفسها، أي بالارتفاع بها إلى مقولة أكثر تجريدا، هي إشكالية المجتمع ذاته، قبل أن يكون دولة ومجتمعا مدنيا، أي إلى هذه الكلية الاولى التي تنتج مقولة الدولة والمجتمع المدني وتجعل منهما مقولتين ممكنتين. إذ حتى يكون هناك مجتمع مدني ودولة، ينبغي أن تكون هناك وحدة اجتماعية مميزة، كلية اجتماعية، أو أمة أو جماعة. أي ينبغي أن يكون هناك مجتمعا سياسيا، لتمييزه عن المجتمع البدائي الذي ليس له كيان جماعي موحد وثابت، وليس عن المجتمع المدني، إذ كما رأينا لا تعني المدني هنا شيئا آخر سوى سياسي. فمفهوم المجتمع المدني، كمفهوم المجتمع نفسه، ليس معطى واقعيا، إنما هو مفهوم مضاف، هو نسبة إلى غيره، الى علاقة، وثمرة تطور علاقات المجتمع.

وبالمثل لا يمكن فهم مقولة المجتمع ككلية متميزة أو كوحدة، إلا بتجاوز إشكالية المجتمع الى الاشكالية التاريخية وتكوين الجماعات البشرية من جهة، ونظم التقسيم أو التوزيع العالمي للدول على هذه الجماعات من جهة أخرى. وهذا يعني أن التاريخ الخاص بكل مجتمع (دولة + مجتمع مدني)، أي علاقته الداخلية، ترابطه الذاتي، دستوره، كما يقول هيجل، لا يمكن أن يدرك إلا في إطار التاريخ العام لتكون المجتمعات ككليات مستقلة ومتميزة، ككيانات موحدة وثابتة ومستقرة نسبيا. وقبل أن يتسنى للمجتمع أن يبني نفسه كمجتمع سياسي، أو حتى قبل أن ينشأ كمجتمع سياسي، لابد أن يتاح له احتلال حيز من الساحة الدولية، أي إلى جانب وبإزاء وفي مواجهة الجماعات الأخرى. وهو الحيز الذي يسمح له بالاستقلال وتوليد الدولة والتحول الى مجتمع سياسي مستقل. وكما أن هناك جماعات إنسانية وأقواما لا تتاح لها الفرصة أبدا في التاريخ لتأسيس مجتمع سياسي مستقل، فتبقى جزءا من مجتمع أوسع منها، كذلك هناك جماعات إنسانية تنجح في تأسيس مجتمعات سياسية تتجاوز حدودها الطبيعية الثقافية والاقوامية، وتصبح وسيلة وأداة لصهر جماعات متنوعة أخرى وتوحيدها فتخلق بذلك من جماعات متعددة ومختلفة مجتمعا سياسيا واحدا، ثم أمة واحدة. فالأمة لاتولد من تجانس لا تاريخ له، وانما هي تحقيق هذا التجانس أو الأرضية المشتركة، من

خلال بناء حيز السياسة. وليست هناك مجتمعات أصبحت دولا لم تكن قد طورت في داخلها حيز الوعي والعمل السياسي ولو بشكل بدئي.

وكما أن نظام الدولة لا ينشأ عن حشد أفراد وجماعات وتجميعهم، كذلك فان النظام الدولي ليس حاصل جمع جماعات متعددة ومتجاورة ومتساوية في السيادة والقوة والدولة والمصير. وهو ما تفترضه النظرية القانونية الدولية السائدة، وتسير عليها كتكريس لمبدأ القومية. فالجماعات توجد ضمن نظام تراتبي يعكسه الى حد كبير نظام توزيع هذه الجماعات على دول، أو تاريخ خلق هذه الدول ونوعيتها وانماطها، وبالتالي تكوين النظام العالمي للدول أو الدولة، حيث تلعب كل واحدة منها دورا متميزا عن الأخرى ومكملا له في الوقت نفسه. ومن وظائف هذا النظام العالمي حفظ التقسيم والتراتبية بين الجماعات، وما يتضمنه ذلك من التوزيع العالمي لعناصر القوة والثروة.

وهذا يعني أن خريطة هذا التقسيم ليست ثابتة أو نهائية. فهي تخضع لقوانين الصراع والتنافس بين القوى والشعوب والى الضغوط المتبادلة بين الدول نفسها. ان هناك باستمرار محاولات من قبل بعض الجماعات الى أن تخرق هذا النظام، إما ببناء دول غير موجودة فيه، أو بالاحتجاج على دول قائمة، أو بالتوسع على حساب شعوب أخرى ودول أخرى. ومنطق هذا النظام العالمي للدولة هو إذن ضبط حركة هذا الصراع والتنافس وتحقيقه في الوقت نفسه. إن الدول ليست مخلوقات طبيعية وأبدية تنشأ مباشرة عن الجماعات الطبيعية متى ما أرادت هذه ذلك، وإنما هي تخضع لنظام يتجاوزها كلا على حدة، تماما كما أن التاريخ العام ليس حاصل جمع تواريخ الجماعات البشرية المتميزة، تاريخ إنشائها للدولة وتطورها وتكوينها كمجتمعات سياسية، أي ككليات متميزة، وإنما هو أكثر من ذلك القانون والقاعدة التي تحدد نشوءها وتطورها، وهو من ثم عامل متميز ومستقل في عملية تشكيلها وفي إنتاج التواريخ المختلفة والمتعددة الخاصة بكل منها. وهو بالتالي يعين إلى حد كبير الجماعات المؤهلة أو المتاح لها تأسيس دولة. وهذا يعني أنه من الصعب فهم هذه التواريخ وهذه المجتمعات، والدول التي تنتج فيها، بدون فهم جدلية هذا التاريخ العام ومنطقة الداخلي.

كيف تتكون إذن المجتمعات كمجتمعات سياسية، ومن ثم مدنية، تلك التي تسمح بنشوء دولة ومجتمع مدني ؟ وهل المجتمع السياسي حامل لامكانية التمايز والدولة، موجود بالقوة في تمايز كل شعب أو كل قوم عن الآخر؟ وهل يكفي أن يتميز قوم عن آخر حتى يصبح بإمكانه أن يكون مجتمعا سياسيا ومن ثم أن ينتج دولة خاصة

به ؟ وإذا لم يكن الحال كذلك، فماهو المنطق التاريخي الذي يصهر الجماعات البشرية ويعيد تكوينها وتنظيمها في كل مرة في دائرج مجتمعات سياسية، وبالتالي في إطار دول جديدة متميزة، لا تلبث بعد حقبة حتى تزول لتولد مكانها وعلى أنقاضها دول جديدة تدمج جماعات لم تكن موجودة معا من قبل أو تقسم جماعات كانت تشكل في الماضي أجزاءا لا تتجزأ من مجتمع سياسي واحد ؟ وهل يشكل كل شعب بالضرورة إمكانية لانشاء مجتمع سياسي مستقل ومن ثم دولة خاصة به كما تنادي بذلك النظرية القومية، وهل ينسجم هذا مع واقع الحال اليوم، وهل لهذا التشكيل قانون طبيعي يمكن قراءة التاريخ القديم أو الحديث على ضوئه، أم أن النظرية التي تقول بحق كل شعب بدولة مستقلة ليست سوى خدعة قانونية أو عقائدية هدفها حرمان الشعوب من فهم القوانين الحقيقية التي تسمح لها أو تعطيها القدرة على تكوين الدول السيادية ؟ وعندئذ ما الذي يحكم اندماج الشعوب في دول ومجتمعات سياسية موحدة، أو بالأحرى يحكم توزيعها على دول مستقلة ومتميزة، وعن ماذا يعبر نظام الدول الناجم هذا ؟

تنطلق النظريات السياسية الحديثة من مسلمة أولية مفادها أن هناك مجتمعات متناثرة موجودة، أي معطاة كحقيقة نهائية، وتحاول أن تدرس عملية تطور كل منها وآلية إفرازها لشكل كيانها السياسي، أي للصعيد السياسي والعام الذي يحتل مكان الصورة فيها من الهيولى. وتقارن بين هذه المجتمعات حسب قدرتها أو عدم قدرتها على إنتاج النموذج الحقيقي للدولة.

من هذا المنظور تظهر الشعوب وكأنها تشكيلات أقوامية ثابتة وقديمة، وهي وحدات فردية قائمة بذاتها أو ذرات متشابهة لا تتغير، وإذن ما يتغير هو سعيها الى إعادة تكوين نفسها، حسب الظروف الطارئة، أي مهر نفسها بدولة جديدة في كل مرة يظهر فيها نمط أكثر تقدما أو فعالية من هذه الدولة. وهذا النمط هو الذي نسميه اليوم بالدولة الأمة أو الدولة القومية أو الوطنية أو الحديثة. والمقصود هو شيء واحد. ومن خصائص هذه الدولة الجوهرية انها تظهر كما لو أن الشعب يتماهى فيها مع الدولة، والدولة تتصالح فيها مع الشعب والمجتمع. انها دولة القانون والدولة الديمقراطية ودولة حقوق الانسان والعدالة والتكافل والتضامن الاجتماعي معا.

وتفترض هذه النظرية السياسية القومية استقلال الشعوب واحدتها عن الأخرى استقلالا كاملا، بحيث يمكن أن ننظر الى إفراز كل شعب لدولته كنوع من التوليد الذاتي للقوة العمومية الخاصة به والتي تنبع من إرادته وقدرته على حكم نفسه بنفسه.

وأن هذه الشعوب أو المجتمعات، حتى لو تفاعلت مع بعضها البعض، تبقى سيدة مصيرها. وعلى جميع الأحوال فهي مضطرة الى أن تمر بنفس المراحل وتنتج نفس الانماط من الدولة. فمادامت هذه الانماط ثابتة ومحددة مسبقا، لا يبقى على المجمعات، كعوالم صغيرة قائمة بذاتها ومغلقة، إلا أن تتمثلها. وهذه الصورة تتماشى تماما مع النظرة الى الدول كأنماط ثابتة، أو كأجهزة متماثلة ملحقة بهذه المجتمعات.

وتفترض هذه النظرية أيضا أن كل جماعة هي بالواقع مجتمعا سياسيا، وان كل شعب أو قوم يحمل بالضرورة وفي كل الأوقات بذور تحوله الى دولة [8]. وأن العصر الحديث، بقدر ماهو عصر الدولة القومية، هو عصر تحرير الشعوب من هيمنة الامبرطوريات والامبرياليات الكبرى وتزويدها، كل حسب حاجته، بالدولة القومية التي تستحقها تبعا لحق تقرير المصير الذي أقرته الشرعية الدولية. بذلك تصبح كل دولة أمة، وكل شعب مجتمعا سياسيا، وتتطابق لأول مرة الدولة مع الشعب. وهذا يعني أننا نعيش لأول مرة حقبة الاكتمال في التكوين القومي للعالم وولادة نظام عالمي دولي من الدول القومية الحرة وذات السيادة، المتساوية والمتكافئة. وبنشوء هذا النظام العادل والمتساوي، تترك الحرب مكانها للتبادل الحر بين شعوب حرة ومستقلة. (إلا اذا أرادت الدول الضعيفة منها أن تغلق حدودها الاقتصادية وتسيء الى نظام الحرية العام). هكذا إذن يكون نشوء الدولة القومية مقدمة لقيام نظام عالمي جديد، نهائي وناجز، تتماهى فيه الشعوب مع دولها، وتتوقف فيه حركة الصراعات الكبرى بين الامبرطوريات، ويحل فيه التعاون محل النزاع، وتتحدد فيه نهائيا خريطة العالم القومية. وهكذا يكون التاريخ السياسي العالمي قد ختم دورته بتكريس دولة الأمة، ومن ثم أعلن تجميد حركة التاريخ. منذ الآن لن يزداد عدد الأمم ولن ينقص، ولن تتكون أمم جديدة ولا مجتمعات سياسية جديدة، لأن التقسيم الأقوامي قد تطابق مع التقسيم السياسي.

بيد أن واقع التاريخ الماضي والحالي يظهر أن هذه المطابقة لم تكن وليست اليوم هي القاعدة التي تحكم تكوين المجتمعات السياسية الراهنة أو الماضية. وهي ليست متساوية في كل منطقة من مناطق العالم أو أجزائه. ثم إن التقسيم السياسي، أي التوزيع الراهن للجماعات والشعوب على الدول المستقلة ليس أمرا بديهيا ولا خاضعا لارادة هذه الشعوب بالضرورة، بل هو حاصل صراعات وجدليات تاريخية واقتصادية واجتماعية ومصادفات وهزائم وانتصارات، أي هو جزء من تاريخ استراتيجية عالمية وثمرة لتكون ميزان قوى اقليمي وعالمي بالمعنى العسكري تقريبا للكلمة. والمفروض عندئذ الكشف عما يعبر عنه بالفعل هذا التكريس، وماهي الظروف الفعلية التي تحكم

في كل حقبـة مسار هذا التقسيم للعالم الى دول، أو إنشاء الدول على قاعدة تقسيم الشعوب والجماعات، ويصرف النظر عن إرادتها، بل في أغلب الأحيان ضد إرادتها. وسـوف نكتشف عنـدئـذ أن تكوين الدول يمكن أن يكون وسيلة لقتل المجتمعات السياسية، أو لتحقيق السيطرة عليها، وذلك عندما يتم باسم الدولة القومية تقسيم الجـماعات وتفتيتها. ولعل مما يستحق النظر هو أن الجماعات التي جعلت من الدولة القـومية جوهر كل تحرر سياسي، كما في أوربا، هي التي تنادي اليوم بتجاوز الدولة القـومية نحـو الامبرطورية العالمية. لكن حتى ندرك ذلك ينبغي أن نعود الى حقيقة السياسة ذاتها ومعناها.

فاذا لم تكن السياسة هي الدولة وإنما إفراز المجتمع أو الجماعة لصعيد أو لحيز يتم من خلاله التوحيد وبناء الشأن العام، أو إذا شئنا، لعصبية أو لحمة من نوع جديد، تتجـاوز العصبيات واللحم الاجتـماعية العائلية والعشائرية والاقتصادية، وتجبر هذه الأخـيرة على أن تنحـل فيها، لتجعل من الجميع مواطنين أولا، أي أفراد متساوين يدخلون فيما بينهم في علاقة جديدة يحددها اشتراكهم عبر الدولة بمصير وقانون واحد، وهو ما يقود إلى خلق ولاء وهوية أو كيانا سياسيا جديدا، ليس إضافة الى الكيانات الجزئية وانما تصعيدا لها جميعا، يقف فوقها وداخلها وأمامها ووراءها، فهذا يعني أن أول تعيين للسياسة وللدولة هو تمييزها لهذه الجماعة عن الجماعات الأخرى.

وعندئذ يعود السؤال التالي من جديد ليطرح نفسه وهو : ما الذي يعين في دائرة التنافس بين جماعات بشرية متعددة، مكونة من أقوام وشعوب ومجتمعات فرص تكونها كجماعات سياسية موحدة، فيفصلها عن الجماعات الأخرى، ويبعث في داخلها دينامية جديدة توحيدية تتجاوز هذا الفصل الى تأسيس دولة ومجتمع سياسي ؟

جواب النظرية السياسية الحديثة القومية، هو أن ذلك يرجع إلى عوامل جوهرية شبه فطرية، الى معطيات أولى هي الشعوب ذاتها أو الأمم. إن النظرية القومية لا تهتم بتكوين الأمم ولكنها تقرر حق كل أمة بتكوين دولة مستقلة لها. وعندما تتحدث عن الأمة فهي تتردد، حسب المصالح القائمة للدولة المسيطرة، بين مطابقة مفهومها مع القوم أو الشعب الذي يتكلم لغة واحدة ويعتقد أن له أصولا واحدة ثقافية أو قومية أو عرقية، وبين الدولة ـ الأمة الناجزة التي حققت طفرتها السياسية، فانتقلت من مستوى القوم الى مستوى المجتمع المنصهر والمندمج على أساس سياسي واقتصادي واجتماعي وقـانوني. وهذا ما تشير إليه نظرية الارادة العامة أو إرادة العيش المشترك أو السوق الاقتصادية أو الاعراف والتقاليد الواحدة.

والواقع أن هناك جماعات قومية لا تنجح ، رغم تمتعها بلغة وتقاليد وثقافة واحدة، وربما بسبب هذه الثقافة نفسها، في تكوين مجتمع سياسي موحد، أو علاقة توحيد من نمط سياسي، وإنما يكتسي التمييزي لها وفيها صيغة التوازن القبلي والانقسام الداخلي، والصراعات الدائمة، كما كان عليه الحال مثلا عند عرب الجزيرة الجاهلية. وهناك بالمقابل مجتمعات سياسية تشكل أمما أو تنحو نحوها على قاعدة التأليف بين جماعات قومية أو أقوامية متمايزة ومختلفة المشارب. فما الذي يحصل، حتى تطفر الجماعات هذه من مستوى الوجود المشتت اللاقومي ، اللاسياسي، مستوى الحشد غير المترابط للأفراد والقبائل، إلى مستوى الوجود السياس الموحد ؟

ولعل أفضل مثال على أن الدول لا تولد كأثر إضافي لوجود الشعب وتميزه الثقافي والاقوامي ، أي تجانسه، هو الجماعة العربية نفسها التي لم تتكون كأمة إلا في إطار امبرطورية عالمية لا قومية، دمجت في دائرة نفوذها شعوبا متميزة، ورثتها عن الحضارات السابقة كما تورث الأرض ومن عليها، وصهرتها في بوتقة واحدة، وخلقت منها مجتمعا سياسيا جديدا لا علاقة له بمجتمع الجزيرة العربية الأول، لا في بنياته الأساسية ولا في مادته الطبيعية البشرية، فكونت منها أمة واحدة، ثم انفرط عقد هذه الأمة وتحولت اليوم الى أكثر من عشرين دولة.

وبالمثل، كيف نفسر اليوم وجود الدولة السوفيتية أو الصينية أو الهندية، وكلها امبرطوريات كبرى عالمية، ثم ميل الجماعة الأوروبية الى توحيد نفسها مع اختلاف لغاتها ثقافاتها وتاريخها ؟ وأين هو التجانس الأقوامي الذي يميزها ويبرر أو يفسر تضامنها وتكافلها ؟ وأخيرا، أليست هناك علاقة تستحق الدراسة والبحث، بين طبيعة هذه الدول الامبرطورية الكبرى وبين الموقع الذي تحتله في النظام الدولي، وفي النظام الحضاري أيضا من جهة، وبين طبيعة ما يسمى بالدول القومية المنتشرة في المناطق الأخرى من بلاد العالم الثالث، والمكانة التي تحتلها بالفعل هذه البلدان الأخيرة في نظام الانتاج الدولي للقيم الحضارية والحريات والعلوم والتقنيات، أي في السياسة العالمية؟ وأكثر من ذلك، ألا يثير تساؤلنا نجاح الدول الاوربية في مساعيها من أجل تحقيق وحدتها أو على الأقل تضامنها، وخلق منطقة سلام دائمة في القارة، واخفاق الدول النامية، وفي طليعتها الدول العربية، في تحقيق مثل هذا المسعى، بل اتجاهها الى المزيد من التفكك الداخلي والمنازعات الاقليمية ؟

فإذا لم يكن التكـوين الأقـوامي الأول هو الذي يحدد ويشرط نشوء المجتمعات السياسية، ومن ثم تكون الدول السيادية المستقرة، فماهي العوامل التي تحدد المصير السياسي والجماعي للكتل البشرية والأقوام، فتضع البعض في دائرة الدولة القومية، والبعض الآخر في دائرة امبرطورية عالمية، والبعض الثالث في دائرة دول ليست من هذه ولا تلك، وماهي طبيعة هذه الأخيرة وحقيقتها السياسية ؟ وهل كل شعب يطمح الى بناء دولته المستقلة، قادر على تحقيقها، وهل يكفي تحقيقه لهذه الدولة، إذا نجح، حتى تصبح في العصر الحديث دولة ـ أمة، أي دولة قومية ؟ بمعنى آخر هل ان كل دولة قابلة لأن تكون اليوم دولة قومية، وتدمج في ذاتها بين السيادة والعقلانية والحرية ؟ وهل يكفي من أجل ذلك تطوير بعض التقنيات الكفيلة بأن تنزع ولاء أفرادها عن منحاه وتحوله الى ولاء لها ؟ هل يستطيع لبنان مثلا، وهنا أخذت مثالا حديا، أن يكون دولة قومية، بنفس المعنى الذي نعطيه لهذه الدولة في فرنسا أو الولايات المتحدة ؟ وهل صفة القومية هي نسيج واحـد نقتطعه ونلصقه على دولة هنا وهناك فتصبح قومية، أم أنها علاقة داخلية يتحدد ظهورها من خلال شبكة علاقات أوسع منها دولية وعالمية، هي التي تعين لكل دولة حسب موقعها في النظام العالمي وامكانيات سيطرتها الفعلية على مصيرها، وحدود ما يمكن أن تكون عليه بنيتها الداخلية ونوعية العلاقة الاجتماعية السياسية التي تتحكم بالحيز العمومي الذي يقوم بمهمة تنظيم وحدتها، أي نوعية اندماجها الداخلي ومقدرتها على انتاج روابط من النوع الذي نسميه روابط قومية بين أعضائها ومكوناتها ؟

IV ـ الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي

إذا لم تكن الدولة في تعبيرها المادي انبثاقا مباشرا وعفويا من الجماعة القومية من جهـة، وإذا لم تكن الـدولة في تعبيرها السياسي، أي في بنية سلطتها، إفرازا طبيعيا للمجتمع المدني، وتعبيرا عن تناقضاته ووحدته فقط، وإنما هي تشكيل له في الوقت نفسه بماهو مجتمع مدني وسياسي معا، فما هي الجدلية الي تقود الى تكوينها وتشكيلها من حيث هي دولة اقليمة وسلطة كلية سيادية، أي ماهي تاريخية هذه الدولة ؟

إن الـدولـة بما هي تجسيد للسياسي في مجتمع معين، أي لحقل ممارسة سلطوية موحدة لجماعة ما، مميزة لها عن غيرها، ولكيفية محددة في ممارسة السلطة داخل الجماعة، مما يعني تنظيمها كمجتمع وادخال مبدإ ناظم فيها، هي محصلة لتفاعل عوامل ذاتية وموضوعية، داخلية وخارجية. وعندما نتحدث عن محصلة تفاعل عوامل فنحن نشدد أولا على كلمة تفاعل، لأنها تعني أن الجماعة قد تتوفر على عوامل ذاتية قوية دون أن يتاح

لها التكون في دولة، نتيجة للظروف الخارجية، وقد لا تتوفر على مثل هذه العوامل، وتستطيع بالاستفادة من ظروف استثنائية خارجية أن تتحول الى دولة. ليست هناك إذن أسبقية لعوامل على أخرى، وإنما هناك تفاعل عوامل في ظروف اقليمية وتاريخية محددة. فقد تنجح الجماعات التي لم تشكل دولة في حقبة تاريخية معينة، أو في نظام عالمي معين، وبقيت جزءا خاضعا لدولة ثانية، أن تتحول في حقبة أخرى الى حامل لدولة أو حتى لامبرطورية كبرى. بهذا المعنى أيضا ليست المسألة مسألة هوية أو مسألة أهلية، ولا أفضلية بين داخل يتشكل في ثنايا الخارج، وخارج يتبدل مع تبدل الداخل، الدواخل. في هذا الصراع التاريخي الذي يحمل جماعات الى مرتبة الهيمنة الحضارية والدولية، ويخفض جماعات الى مرتبة الانحسار والتبعية، تتشكل الدول، وتتبدل ملامحها وحدودها وطبيعتها، بصرف النظر عن تجانس أو عدم تجانس الأقوام والجماعات المتكونة منها. ولأن أي واحدة من هذه الجماعات لا تستطيع أن تعزل نفسها وتبقى خارج هذا الصراع، فانها تخضع لقوانينه، ولابد لها إذا أرادت أن تكون دولة، أي أن تكون فاعلة حرة فيه، أي تاريخية، كما يقول هيجل، أن تكون قادرة على إنتاج مكتسبات الحضارة السائدة فيها، وأن تنطبق معايير إنتاج السلطة والحياة العامة في إطارها على معايير هذه الحضارة أيضا.

ومن هنا الأطروحة الأولى التالية : وهي ان الجماعة، حتى تستطيع أن تكون نفسها في دولة مستقلة، ذات سيادة، والسيادة هي شرط وجودها كدولة، ينبغي أن يكون بمقدور هذه الجماعة، من وجهة نظر الحقبة الموجودة فيها ومعاييرها، أن تضمن في ذاتها إمكانيات انتاج شروط الحضارة. وهذا يعني أن الأقوام التي لا تتيح لها إمكانياتها الطبيعية والذاتية أن تعيد انتاج علاقات إنسانية على مستوى الحضارة السائدة تكون مضطرة بالضرورة الى الانصهار أو الاندماج في غيرها. وهذا هو المبدأ الذي كان وراء استقرار وازدهار الامبرطوريات التاريخية الكبرى، كما كان وراء تجدد الحقائق القومية والجغرافية وتوزيع الشعوب وصهرها ونشوء شعوب جديدة وموت أخرى، وتطور ثقافات وانحسار أو زوال ثقافات ثانية. بهذا المعنى فإن التاريخ لا يعيد إنتاج نفسه بشروط جديدة وإنما هو مبدع باستمرار لتشكيلات اجتماعية وثقافية متميزة على قاعدة دمج وصهر أو تقسيم تشكيلات سابقة. والعالم لا يكف منذ بداية ظهور المجتمعات البشرية عن السير في حركة الصهر والتوحيد والتأليف وإعادة التوزيع والتقسيم هذه. وفي كل حقبة، وبحسب شروط وأنماط الحضارة السائدة تعاد إذن صياغة الحدود السياسية للبشرية وتتغير خريطة الدول والنظام العالمي. ومن النادر أن تعود نفس الجماعات التي حملت على أكتافها مرحلة من مراحل النهضة والعبء الحضاري، مرة ثانية الى السيادة، ما لم تكن قد قامت بصهر نفسها كليا، ودخلت في نشأة ثانية.

وهـذا التـوحيد المتـواصل للحياة السياسية البشرية هو الذي يجعل من الممكن الحـديث عن نظام عالمي للدول والسياسـة، بقدر ما يحمل هذا التوحيد من توزيع جديد، لكن في كل مرة على قاعدة أكثر تراتبية وضبطا. فنشوء الدول في العصر الراهن خاضع أكثر من أية حقبة لموازين قوى عالمية كان التباعد الجغرافي والنفسي والمادي بين الجماعات يخفف من وطأتها على الجماعات في الحقب الماضية. وهذا هو إذن المستوى الأول لتشكل الأمم، نعني مستوى التغير الحضاري.

بيد أن هذا لا يعني بالضرورة أن جميع الشعـوب القـادرة على إنتاج مكتسبات الحضـارة في ذاتها قادرة على تكوين دولة مستقلة. فالأمر يتعلق إذن باستعداد أول، بعوامل داخلية وذاتية. لكن هذا الاستعداد لابد له كي يصبح واقعا من توفر الشروط الدولية. من الممكن في ظرف تاريخي وجيوسياسي معين أن يتم القضاء على أمة أو جماعة كبرى، سواء باقتسامها بين الأمم الأخرى أو بإخضاعها بالقوة وتفتيتها. مما يعني أيضا أن الـظروف الجيوسياسية يمكن أن تسمـح بنشوء دول لا تعبر عن حقيقة اجتماعية سياسية تاريخية، ولا تستطيع أن تحقق معايير السيادة. فهي بالضرورة دول اصطناعية، تستمد سيادتها ووجودها من الدول التي خلقتها أو من توازن دولي مؤقت أو من تفاهم عالمي. فهي لا تستـطيع أن تتحـول الى دول ـ أمم بالمعنى الحقيقي للكلمـة لأنها بالأسـاس ليست إلا تغـطية لنفوذ الدول الأخرى أو مؤسسات خاصة للحفاظ على نفوذها. وهي تدير حياة المجتمعات التي تسيطر عليها، فتعلم وتنظم وتوظف بالوكالة عن هذه الـدول. وبمعنى آخـر، هي دول ـ أجهزة تفتقد إلى المبدأ المؤسس للدولة كمحور لاجتماع سياسي مستقل، مشروع ومحدد الغايات، وهي مجرد تأطير لتجمعات بشرية لم يحدد بعـد مصيرهـا نهائيا في ميزان القوى القائم. إنها منذ البداية منزوعة الارادة، لا تاريخية، لا أخلاقية لها، أي لا تتمتع بتاريخ خاص بها وفي ذاتها. وهذا هو المستوى الثاني لتشكل الأمم نعني قوانين الصراع الجيوسياسية.

تتصـارع الجـماعـات والأمم، ببنياتها المختلفة على مدى التاريخ وعلى ساحات جغرافية واسعة، وتنحو نحو التوحد وتوحد معها في الوقت نفسه هذا التاريخ، من أجل تحسـين فرص حياتهـا وتوسيع دائرة نفوذها وتأمين فرص أفضل لبقائها واستمرارها. وتخضع في هذا الصراع لمعطيات تخرج عن إرادتها ولتوازنات إقليمية وحضارية عميقة. وتسعى كل جماعة من هذه الجماعات الى تنظيم نفسها والاستفادة من ميزاتها الطبيعية والمقارنة من أجل تحسين فرص نجاحها. والجماعات التي تنجح في شق طريق لها في الساحة الدولية وتكوين حقل ممارسة سيادية خاص بها أو نفوذ، هي تلك التي تؤهلها

إمكاناتها الذاتية ووعيها لأن تخرق التوازنات القائمة وتفرض نفسها. وبقدر ما تنجح في تأسيس دولة مستقرة، تفتح الباب أمام نوع جديد من الصراع الداخلي الطبقي، أي تحرر دينامية حياتها السياسية الداخلية وتسير في اتجاه تكوين مجتمع سياسي جديد، أي تغير أيضا من بنية ممارستها السياسية. وهذا الصراع الداخلي هو الذي يفرز آليات تجاوزه، وبالتالي أشكال الوحدة والتمييز الممكنة، المدني والسياسي، الخاص والعام. إذ حتى تكون هناك طبقة ينبغي أن تكون هناك أمة. والمقصود من ذلك هو أن تاريخ السياسة، وهو التاريخ الداخلي لكل مجتمع على حدة، يجد مصادره وأصله في ما قبل تاريخ أول، هو تاريخ القوة المحضة. تاريخ الصراع المرير والأصم بين جماعات وكتل متراصة من أجل تعظيم مواقعها وميزاتها الطبيعية. ومستوى ما قبل التاريخ هذا، وهو ما لا يظهر على السطح، يشكل مع ذلك البنية التحتية لنظام توزيع الدول. وهذا يعني أن كل تكوين لدولة من قبل جماعة هو في الوقت نفسه حرمان لجماعة أخرى من فرص مماثلة لتكوين دولة، أو اضعاف لحدود قوة ونفوذ هذه الجماعة في تكوين دولة أو الحفاظ عليها.

إن مبدأ الدول الأول هو إذن القوة. والنظام الذي يربط بين هذه الدول ويحدد علاقاتها بعضها بالبعض الآخر، ووجودها واستمرارها، أي طرق التعامل فيما بينها، لابـد أن يكـرس هذه القـوة ويعكسها في طبيعة هذه الدول نفسها وحدود ممارستها للسيادة. والنظام الحديث الذي يسعى الباحثون أن يخضعوه الى قانون، ان يضبطوه ويضفوا عليه شرعية تميزه عن نظام القوة النابع منه، هو ما يسمى اليوم نظام الدولة القومية. ولم يكن إنشاء هيئة الأمم المتحدة إلا من قبيل تحقيق الشرعية القانونية لهذا النظام، من أجل طمس عمقه المبني على القوة المحضة. ونظام الأمم المتحدة يعني أن لكل شعب دولة، ولكل دولة صوت، أي سيادة قانونية وعالمية.

طبعا، لا يمكن لهذا النظام، وليس من أهدافه، أن يلغي قانون القوة المتحكم بالعلاقات الما بين ـ دولية، ولكنه يسعى الى التخفيف من حدة الصدام بوصفه مركزا للتفاوض وايجاد الطرق السلمية لتحقيق قانون القوة.

ويشكـل هذا النـظام العـالمي للتوزيع الدولي القاعدة العميقة والمرنة لاستقرار مركّب، ولهـرمية وتـراتبية في القـوى، عالمية واقليمية، تتعـين من خلالهـا أشكـال الصدامات واتجاهاتها وحدودها. وهو يشكل بهذا المعنى أيضا إمكانيات جديدة لتجاوز هذه الصدامات أو تحويرها. فالصراع بين الكتلة الفقيرة من العالم والكتلة الصناعية

الغنية، مازال ينحـل، في جزء كبير منه، في صراع آخر بين الكتلة الشرقية والكتلة الغـربية ويخضـع له. كما يتم توزيعه في إطار التوازنات والصراعات داخل كل كتلة اقليمية. ومن الطبيعي أن كل دولة من الدول القائمة مؤثرة بمجموع هذه الصراعات والتناقضات، وخاضعة للتوازنات النوعية والكمية الناشئة عنها. ومن الطبيعي أيضا أن الدول الأضعف هي التي تتأثر بشكل أقوى مما تؤثر فيه، بل إن قسما كبيرا منها لا يحظى بأي قسط من الاستقرار والاستمرار الا بفضل خضوعه المطلق لهذه التوازنات، وبفضل الدور الذي يلعبه لصالح هذه القوة الكبرى أو تلك. فوجوده مرتبط إلى حد كبير إذن بتحقيقه لهذا الدور، أي بوظيفته الخارجية كعنصر من عناصر استراتيجية الدول التي يندرج في دائرة نفوذها. ولا يمكن عندئذ لعلاقته بالجماعات التي تخضع له إلا أن تكون مشروطة بهذه العلاقة الأولية التي تؤسس لوجوده كأداة لاستراتيجية خارجية. فوجوده وتطوره تابع إذن وبالضرورة لمنطق هذا الصراع العالمي وتطوره. ولا يستطيع أن ينجو من هذا المصير، ويصبح تعبيرا عن دينامية اجتماعية داخلية إلا إذا استطاع أن يتجاوز وضعه الخاص في ميزان القوى العالمي، مما يعني نفي نفسه أيضا من أجل تكوين كتلة دولية جديدة قادرة على أن تخلق للجماعات التي تمثلها موقعا سياديا وتحولها الى فاعل عالمي، أي تعيد لها تاريخيتها ومشاركتها الحضارية.

فالسيادة الدولية ليست ماهية مرتبطة بالدولة الحديثة، وليست هبة تعطي سواء كانت الدولة قومية أو ملكية، وليست كتلة من الحلوى يمكن اقتسامها بين الدول، إنما هي نظام من العـلاقات تتحدد فيه قيمة قرارات ووزن كل جماعة ودولة على حسب موقعها فيه، فهي إذن علاقة صراعية. وقد تنجح الدولة الصغيرة في معارضتها لسياسة الدول الكبرى، لكن هذا لا يوفر لها حقل سيادة خاص بها. إن تنظيم شؤون العالم والتحكم بمصيره لا يكون الا لتلك القوى التي تصنع هذا التاريخ، سواء من خلال انتاج خيرات العالم المادية أو قيمه المعنوية والفنية، أو أنماط إنتاجه وهيمنته. والدول التي لا تستـطيع بسبب موقعهـا المتواضع في النظام الدولي أن تتحكم بشروط إعادة إنتـاجهـا الاجتـماعي والمـادي، تفقد أيضا أية أهمية في تقرير المصير العالمي وتخضع بالضرورة لهذا المصـير الذي يحدده لها غيرها، ويحدده بشكل يخرجها أكثر فأكثر من النظام لصالح القوى الأخرى الصاعدة، أي يهمشها، ويدفع الجماعات المنتمية إليها الى الوقوف ضدها والخروج عليها.

وهـذا يعني أيضـا أنـه بقـدر ما يسمـح نظام العـلاقات والاستراتيجية الدولية بالاستمرار في البقاء لدول عاجزة عن تحقيق مكتسبات الحضارة من ذاتها، وبامكانياتها

كما حصل خلال أكثر من قرنين للدولة العثمانية الكبرى، فإنه يحكم عليها بأن تصبح جزءا من عدته في السيطرة، وبأن تقف ضد المجتمع، ويقضي عليها، عاجلا أو آجلا بالهلاك. فهو بذلك يدفع المجتمع لأن يقف بكل قوته ضدها، حتى يصبح تحطيمها بالنسبة إليه انعتاقا من الاسر وتحررا من العبودية والموت.

وبالمثل، تبين الوقائع التاريخية الحديثة، أن الدول التي استطاعت أن تقوم بثورة عميقة داخلية من أجل إعادة صوغ بنياتها بما يحقق استيعاب وانتاج مكتسبات الحضارة في داخلها هي الوحيدة التي استطاعت الحفاظ على نفسها وعلى إمكانية تطورها وآفاق سيادتها، بالرغم من أنها كانت جميعا، كاليابان والصين والهند وروسيا، ذات بنية امبرطورية بل ربما، لهذا السبب بالذات.

وبالمقابل إن أيا من الدول الصغيرة التابعة لم تنجح في العصر الحديث في محاولاتها الوحدوية، وإنما تعرضت معظمها الى دينامية تقسيمية مستمرة، وسبب ذلك أنها بقيت خاضعة إلى قانون النظام العالمي لتوزيع الدول وما يكرسه من سيطرة الدول الكبرى، ومن إلتحاق إلزامي وتبعية فيما يخص الدول الصغرى والمتأخرة. ذلك أن إرادة هذه الدول مرهونة في الواقع للدول الكبرى الأجنبية رغم استقلالها وحريتها الشكليين. بل يمكن القول أكثر من ذلك أن استمرارها مرهون بمساوقتها لقوانين الهيمنة الدولية، وانخراطها فيها، فلا ضامن لها ولحدودها وسيادتها ووجودها إلا تفاهم القائمين على هذا النظام ودعمهم، طالما بقي مبدأ الحفاظ على الوضع القائم قيد التطبيق. أما الجماعات العاصية، أي الرافضة لمنطق النظام، فهي بالضرورة محرومة من الدولة، وهذا الحرمان هو شرط عصيانها وضمانته. وهذا يفسر السهولة التي يتم فيها عادة القضاء على الوطنيين الحقيقيين اذا حدث واستلموا سلطة ما بطريق الصدفة وتداعي الأحداث.

والمقصود أخيرا من كل ذلك أن الدولة ليست بالضرورة التعبير النوعي، السلبي أو الايجابي عن مجتمعات مدنية متميزة ومتفردة ومستقلة، وإنما هي مرتبطة بحقائق أكبر، تاريخية وموضوعية، أي بتاريخ السياسة العالمية، تاريخ الدول والصراعات والمواجهات الكبرى والحروب والسيطرة الدولية والقوة. وإن من الممكن أن تكون هناك، أكثر من ذلك، دول لا يفهم استمرارها ووجودها إلا من خلال هذا التاريخ، وأن موقعها هذا هو الذي يفسر موقعها الأساس من مجتمعاتها بوصفها أداة ضبط وإخضاع وتكسير لهذه المجتمعات، تماما كالدولة الاستعمارية أو الادارة الاستعمارية.

وفي هذه الحالة تكون سياستها المعادية للمجتمع هي مصدر مشروعيتها في نظامها المرجعي الخاص، أي أن مبرر وجودها لا يكون بالنسبة للجماعة التي تدعي تمثيلها وإنما بالنسبة للنظام الدولي الذي تمثله فعلا، والذي يوظفها محليا ويؤمن لها إمكانيات بقائها المادية والمعنوية.

وليس هنـاك ضرورة للتـذكـير بعـدد الدول القائمة في العالم الثالث رغم إرادة شعوبها، دون أن تعبر عنها لا كمجتمع مدني ولا حتى كجماعة مجردة. فمعظم الدول العربية تدخل في هذه القائمة. وإذا كانت غير قادرة على جذب ولاء المواطنين لها، فليس ذلـك بسبب نقص في الادارة أو الخـدمات، وإنما لأنها بالأساس ليست دولا بالمعنى الدقيق بقدر ماهي وكالات محلية لدول أجنبية مهمتها تسيير شؤون المنطقة مؤقتا بانتظار تحديد مصيرها الحقيقي. وكيف يمكن لها أن تتحول الى دول وتكسب ولاء الجماعة لها، وهي لا تعيش إلا من نفي هذه الجماعة كوحدة وكإرادة وكرامة وثقافة وتراث ومطامح وآمال تحررية وأمنية وقومية ؟ وكيف يمكن لهذه الجماعة أن تعطي ولاءها لهذه الدول وهي تعاين كل يوم وساعة عجزها ليس عن أن تكون إطارا ممكنا للعيش على مستوى العصر والمشاركة فيه بشكل ايجابي، أي كإطار للاندماج في الحضارة وتحقيق المدنية، وإنما أكثر من ذلك، عن تسييرها للشؤون المحلية الادارية والقانونية والأمنية والاقتصادية. إن رفضها يفسره إذن عجز هذه الدول عن ان تحقق مبدأ الدولة السياسي كنـاظم تاريخي لحياة الجماعة وأداتها لتداول وإنتاج الحضارة، بل عن أن تحقق مبدأ الدولة الاجتماعي البسيط كإدارة عقلانية للموارد البشرية والمادية. من الطبيعي إذن أن يكون التعويض عن ذلك النقص الانطولوجي في الدولة الراهنة، هو التضخيم المنقطع النظير للجهاز، وللجزء الأكثر بدئية فيه، جهاز القمع والقهر.

لاينبغي بالطبع أن نستنتج من ذلك كله لا جدوى نضال الشعوب، أو التقليل من قيمة هذا النضال أمام منطق توازن القوى والنظام الدولي العاتي. فمن الممكن أيضا كسر هذا التوازن وتغييره لأنه بالأساس توازن مبني على استبعاد هذه الشعوب وإلغاء إرادتها بواسطة الدول المركبة عليها، كما تركب الآلة الجهنمية، وبما تفرزه من سموم عملية وعقـائدية. والمقصود هو بالعكس إبراز ما يكمن وراء عقائدية الدولة الوطنية الحديثة، بوصفها دولة التجانس والتماهي السطحي والبسيط الأقوامي والعرقي، من محتـوى حقيقي : تخليد التقسيم الـراهن للعـالم ومن ثم السيطرة العالمية المرتبطة به والقائمة عليه، ومن خلال ذلك التوزيع غير المتكافىء والمجحف للثروات المادية والمعنوية.

وليس الهدف من نقد الدولة الوطنية الراهنة، نقد الدولة بالاطلاق. إذ أن النزوع الى تأسيس الدولة ثابت وعميق لدى كل المجتمعات والجماعات البشرية. وهو يغطي الطموح المشروع لديها الى السيادة والحرية والتحكم الذاتي والنفوذ الى مكتسبات الحضارة والمشاركة في صنعها. ذلك أن الدولة ليست فقط شرط تكوين المجتمعات كمجتمعات سياسية، أي مدنية ومتحضرة، وإنما هي أكثر من ذلك الوسيلة الرئيسية لتبادل الخبرة والمنجزات بين الجماعات وإخصابها المتبادل. فتفاعل الجماعات الانسانية في إطار بناء فعال ومنظم وسلمي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الدولة. وتنظيم الجماعات لنفسها وللعالم في دول يعكس هو نفسه تقدم وتوسع أشكال هذا التبادل وتعميق التفاعل وتطوره، ومن ثم آفاق التقدم الحضاري لانسانية القرن الذي نعيش فيه.

لكن هذا النزوع يصطدم في كل مرة بنزوعات الجماعات الأخرى وتنافسها على أن تكون في مركز السيطرة والقرار العالميين، حتى يتسنى لها أن تضاعف من فرص تقدمها وتعمل على تعميق ولاء الأفراد المنتمين اليها لها. وهو يصطدم كذلك بتناقض المصالح داخل هذه الجماعات وعلى قدر استقرارها وازدهارها، وتنافس طبقاتها على تحسين ظروف حياتها وموقعها الاجتماعي وهيبتها. وهنا يصطدم المنطق الداخلي بالمنطق الخارجي، نظام المجتمع أو الجماعة ونظام توزيع القوى العالمي. وهذا يعني أنه كما أن النزوع الارادي لا يكفي، فإن الظروف العالمية أيضا بدون إرادة ذاتية لا يمكن أن تخلق دولة من معيار الحضارة السائدة، دولة قادرة على تحقيق شروط نمو الحضارة ومن ثم أرضية صالحة لنمو بنية السلطة المواطنية والمدنية، بما تعنيه من انتاج لقيم التضامن والتكافل والحريات السياسية والمدنية، ومن تعميق لولاء المواطنين لها، وليس دولة هي مجرد آلة قمع وجهاز ضبط وإخضاع لحشد من الأفراد الذين لا مبرر لوجودهم معا إلا مصادفة التاريخ والجغرافية.

فالدولة ليست إذن مؤسسة «وطنية»، أي تابعة للسياسة الداخلية، ومستمدة لمبررات وجودها من الجماعة القائمة فيها، وإنما هي، إضافة الى ذلك، مؤسسة عالمية، أي مرتبطة بالسياسة العالمية وتابعة لها، وهذا هو الذي يميزها عن الرئاسة الطبيعية أو العصبوية التي تمارس على مستوى العشيرة أو المتحد ما قبل القومي. وبقدر ماهي كذلك فإن توزيعها على الجماعات لا يخضع لارادة هذه الجماعات وحدها وقوة شكيمتها وقيمها الثقافية وتجانسها، كما يخيل للمرء من اللحظة الأولى، ولكنه يندرج في دائرة علاقات قوى عالمية موضوعية. وإن تحالف جماعات أكبر هو الذي يسمح برفع مستوى

العوامل الذاتية الى مستوى ميزان القوى الموضوعي، متيحا فرصة خرق هذا الميزان وتأسيس سيادة قومية ودولة وطنية بالمعنى الدقيق، أي أمة ذات قرار مستقل. فالأمم التي نجحت في أن تؤمن لنفسها مكانا في هذا النظام، يمكنها من الاستقلال فعلا والسيطرة على مقدراتها ومواردها، ومن مراكمة القوة المادية والمعنوية، والمكتسبات العلمية والتقنية، ما يمكنها من التحول الى مركز ازدهار للحضارة، هي التي تستطيع أن توفر شروط نشوء اللحمة القومية والاجماع والشرعية بقدر ما توفر لها فرصة التحقيق المتزايد للحريات العامة والأصلية وللمكتسبات الاجتماعية وفرص التنمية. فسيادتها هي شرط نشوء سيادة الأفراد فيها وتحولهم بالتالي من حشد من الناس لا هوية سياسية له الى مواطنين أحرار، أي الى أصحاب قرار في مصيرهم، وهو ما يميز الاجتماع الانساني عن الاجتماع الحيواني. وهذا يعني أن طبيعة السلطة التي يمكن ان تتطور داخل الدولة، أي دولة ليس مستقلة عن قدرة هذه الدولة على إنتاج وسائل الحضارة، وبالتالي عن حجمها ووزنها وهامش سيادتها الحقيقية والفعلية.

بالمقابل، إن مبدأ وجود الدولة التابعة، المفتقدة الى مجتمع سياسي، والى مقوم ذاتي لسياستها وللسياسة فيها، هو الاحباط المادي والمعنوي، الذي ينبع منه الاحتجاج الدائم ويقف في وجهه القمع. وكلما تجلت لافاعلية هذه الدولة وعدم مقدرتها على الانجاز كلما ظهرت في صورة الاحتلال الخارجي، أي في صورة أداة للسيطرة الأجنبية، هدفها حرمان المجتمع من فرصة تنظيم نفسه والشعور بذاته بدل أن تكون وسيط هذا التنظيم ومركزه.

ومن هنا لا يمكن أن نقول أن هناك أزمة دولة قومية، في حين ليس هناك في الواقع لا دولة قومية ولا أمة، وإنما اكتمال، وبالتالي انكشاف وانتهاء معا، للدور الذي تكونت على أساس لعبه هذه الدول في خريطة التوزيع العالمي الراهن للقوى. إنها بالأحرى أزمة النظام العالمي الدولوي، أي الغطاء الشرعي الذي يكرس هذا التوزيع ويساهم في إعادة إنتاج شروطه التاريخية.

وعندما نقول إنها أزمة النظام الدولي، فنحن لا نقصد تقسيم مناطق النفوذ وضم الدول الى هذه المنطقة أو تلك، كما تشير إليه عقيدة مؤتمر مالطا. فلا يمثل تقاسم هذه المناطق الشكلي إلا مظهرا سطحيا من نظام سابق على مؤتمر مالطا، أعمق جذورا وأكثر تعميما منه. إننا نقصد المباديء التي تكونت على أساسها هذه الدول ومازالت مستمرة أيضا، مقوماتها وتوزيعها. إنه النظام الذي بدأت بلورته إذن منذ بداية العهد

الاستعماري ولم تتغير ملامحه تقريبا كليا في العالم الثالث منذ ذلك الوقت. فهو النظام الذي خلق، قبل أن يكرس تقاسم مناطق النفوذ بين معسكرات، الآلية التي حولت البعض الى مناطق والبعض الآخر الى نفوذ، ونظم عملية تحويل مجتمعات بأكملها الى جماعات غير قادرة على انتاج شروط انتاجها الاجتماعي الذاتية، وأفرغها من خلال جيوستراتيجيتها نفسها من أي إمكانية لتكوين دول قادرة على البقاء ومن الصعب إخضاعها لمبدأ تقاسم النفوذ. وبذلك أمكن له فيما بعد أن يستمر في استغلالها وفي تحويلها الى متنفسات وعناصر في الاستراتيجيات الدولية الكبرى المتنافسة. ولم تنجو من هذا المصير المشؤوم إلا الدول التي تحدت هذا التقسيم وهذا النظام القومي اسما وحافظت بكل ما لديها من قوة على امبرطورياتها الكبرى ولم تنخدع بالكلام المسحور حول القومية والقيم الجديدة. فهي الوحيدة التي نجحت في أن تفتح لنفسها ثغرة، وإن كانت ما زالت صغيرة، في حقل الصراع الدولي السياسي والحضاري.

وسبب هذه الأزمة في هذا النظام هو أنه أصبح، بدوله الشكلية، ضيقا جدا على الشعوب التي يقوم بتأطيرها وضبط حركتها. إن حركة رفض الدول ـ الدمى التي يستخدمها، تتطور وتندفع في كل الاتجاهات، في اتجاهات ما فوق قومية وما تحت قومية. ففي الوقت نفسه الذي تتطور فيه حركات من نوع الحركات الدينية الاسلامية، تتطور أيضا حركات أقوامية أو عشائرية أو طائفية، لقد أصبح التحرر من الدولة القومية بمثابة الهرب من سجن حقيقي، أي في كل الاتجاهات الممكنة.

لقد كانت وظيفة الدولة القومية الشكلية هذه هي دمج المجتمعات والجماعات في النظام الحضاري الغربي الفكري والمادي الاستهلاكي معا. وقد أنجزت ربطها بالدول الصناعية الكبرى بشكل لافكاك لها منه. ولكن هذا الدمج قد ساهم برفع مستوى حاجاتها ومعاييرها في الوقت الذي أضعف فيه أكثر من أية مرحلة سابقة قدرتها الذاتية على اشباع هذه الحاجات. وإذا كانت الانتفاضات الكبرى لم تبدأ فيها جميعا بعد فلأن حركة الاحتجاج العريضة والشاملة لم تحقق بعد انتقالها من أشكال المعارضة الكلاسيكية السياسية الماضية والمتقادمة، الى الأشكال الجديدة، أو صياغة هذه الأشكال [9]. بيد أن نظرة سريعة على الحركات الدينية السياسية تكفي لتعطينا فكرة عن نوعية معارضة المستقبل، دون أن يعني أن هذه المعارضة سوف تتخذ نفس الأشكال، ودون أي ضمانة أيضا في أن تقود الى شيء جديد في الأجل القريب.

ثم إن نظام التقسيم العالمي الراهن للدول والجماعات مازال يعكس ميزان قوى وعلاقات انتاج صناعية أو مركنتيلية تجاوزها تطور منظومات الانتاج والتبادل والمواصلات ذات الطابع العالمي أو المتعدد الجنسيات. وأصبحت هذه القوى الجديدة، سواء أخفت استراتيجيتها وراء سياسات الأنظمة الحاكمة، أو وراء المؤسسات التمويلية الدولية، تضيق ذرعا بهذه الدول وبادعاءاتها السيادية داخل أراضيها وحدودها الوطنية. إنها تريد، ويستدعي نموها، تحرير وتنظيف الفضاء الاقتصادي لهذه الدول من عقبات السياسة وأوهام الاستقلال والعقيدة القومية ذاتها.

بيد أن هناك تناقضا بين مصالح هذه القوى الاقتصادية العالمية في فتح هذه الفضاءات وتنظيفها بأسرع وقت حتى تحقق إنتشارها السريع، ودمج هذه البلاد وعناصرها المختلفة في عملها ونشاطاتها الخاصة، وبين المصالح السياسية العليا للرأسمال العالمي التي تنظر أولا إلى مسألة ضمان السيطرة على الجماعات الثالثية وإحكامها عليها وإخضاعها، وهو ما لا يمكن أن تحققه إلا الدول المحلية، لأن استعمار القرن التاسع عشر لم يعد ممكنا على الاطلاق. فبقدر ما يملي عليها منطق مصالحها الاقتصادية والمباشرة إلغاء الدولة وكسر الحدود التي تعيق حركة الشركات المتعددة الجنسيات، تزداد الحاجة الى هذه المناطق والى النفوذ إليها في سياق تنافس الشركات الكبرى، ومن ثم الى قوة محلية حليفة تستطيع أن تقف في وجه الجماعات وتقوم بحراسة هذه المصالح وضمان استمرارها. ويكفي أن نذكر هنا مشكلة المديونية وتسديد فواتيرها. والحل الوحيد الممكن لهذا التناقض وجدته السيطرة الدولية دون صعوبة في إضعاف هذه الدولة الى أقصى حد ممكن، حتى يمكن تحويلها إلى أداة لتنفيذ استراتيجيتها. إن ما تريده منها هو أن تكون دولة الحد الأدنى وان ترفع يدها عن الاقتصاد والمجتمع فيما يتعلق بالنشاطات المجزية، والاكتفاء بدور الشرطي الداخلي.

هذا هو مضمون سياسة صندوق النقد الدولي والدول الصناعية الأخرى الواقفة وراءه، والتي تربط تقديمها للمساعدات بتطبيق أوامره وقراراته من قبل الدول المستفيدة، نعني سياسة الانفتاح وتحرير الأسواق الداخلية، وانسحاب الدولة الوطنية من مجال التوظيف أو حتى من مجال الخدمات الاجتماعية وتلزيمها للشركات المتعددة الجنسيات. وبالمقابل تستطيع هذه الدول أن تحظى بتسهيلات أكثر في موضوع المساعدات العسكرية والغذائية. إن المطلوب هو في الواقع تحقيق الشروط العملية لابتلاع عالم كامل أصبح ناضجا لذلك. فكيف يمكن للدول الضعيفة الفقيرة غير المصنعة أن تقف على رجليها في اقتصاد المنافسة العالمية الحرة ؟ وهذا يفسر لماذا ترافق

الانفتاح الاقتصادي دائما في هذه البلاد الضعيفة، بصرف النظر عن المظاهر الخادعة، بالانغلاق السياسي والاجتماعي الداخلي وتشديد قبضة السلطة والتفاوت الاجتماعي المذهل. فتحرير قوانين السوق لا يقصد إلا إلى تخفيض غير مباشر لقيمة العمل الى أقصى حد ممكن. وهو ما تظهره بشكل أفضل سياسة إلغاء الدعم عن السلع الأساسية. وليست الأنظمة البرلمانية الناشئة في بعض البلاد النامية إلا إجراء وقائيا هدفه تدعيم موقع الدولة السياسي المنهار وتوحيد فئات الطبقة الوسطى على موقف واحد وراء الدولة وضد الأغلبية المهددة بالتفقير المتزايد.

ولعل إضعاف هذه الدولة، وتحجيمها من قبل الأمم السائدة هو الذي فتح إمكانية بروز الحركات المناوئة لها، وشجع على نموها، دون أن يعني ذلك أن هذه الحركات تعمل في نفس الاتجاه. ولكن يمكن القول أن هناك تنافسا بين جميع القوى المحلية والخارجية على شغر الفراغ الذي خلقه أو سيخلقه تحجيم هذه الدولة المادي والمعنوي. وهذا هو ما يثير لدى البلاد الصناعية القلق. إن هشاشة هذه الدولة التي تخلت عمليا عن كل ادعاء وطني تفتح كل الاحتمالات. ومع ذلك ليس لدى هذه البلاد أي بديل آخر عنها لأن تجاوزها يعني خلق دينامية جديدة عالمية، وفتح إمكانيات قد لا تستطيع ولا تضمن السيطرة عليها في المستقبل. من هنا جو الأزمة. بالعكس، بالنسبة لقوى التغيير الحقيقية في البلاد النامية، يشكل إضعاف هذه الدولة اللاوطنية، فرصة جديدة لتغيير المعطيات الاقليمية والاجتماعية والاقتصادية التي لابد أن يقوم عليها البناء السياسي الجديد.

فقد أمكن في العقود الماضية التي أعقبت الاستقلال أن تستمر هذه الدول التابعة بفضل ما كانت تقدمه من فرص تنمية محدودة للصناعات التحويلية والخدمات، لم يكن يتناقض مع استراتيجية السيطرة الرأسمالية التي كانت تهيء لقفزة نوعية في بنياتها التقنية والتنظيمية والادارية. بيد أن الاستمرار في تقديم هذه الخدمات الاجتماعية أصبح الآن غير ممكن بقدر ما أصبح من المستحيل تحقيق التنمية الذي يتطلب اليوم في هذه البلاد تجاوز سقف تصنيع المستوردات الى تأسيس صناعات حقيقية ومستقرة. وهذا يتطلب تغيير المعطيات الاقتصادية والهياكل التنظيمية والعلاقات الاجتماعية التي اعتمدت عليها النخبة السائدة في إعادة انتاج نفسها، أي يتطلب تغيير المجال الاقتصادي والجيوسياسي وتوسيعه وتطوير العلاقة بين الدولة والمجتمع. ويحصل هذا في الوقت الذي أصبحت فيه الرأسمالية الكبرى تزاحم هذه البلاد على حقل تصنيع الواردات نفسه.

وحتى تلك الـدول التي نشأت في إطار ثورة شعبية ووطنية دامية لم تلبث حتى تحولت، مع ترسخ وجودها كدولة، أي اندراجها في قانون الهيمنة الدولية وانسجامها مع النظام العالمي، إلى دولة معادية للشعب. وكان على أصحاب هذه الثورة وقادتها أن يغتالوها بأنفسهم للحفاظ على الدولة وتأمين شروط استمرارها.

لا يقلل هذا من قيمة التضحيات التي بذلتها شعوب العالم الثالث وما تزال تبذلها من أجل الاستقلال، فليس هناك طريق آخر لتغيير ميزان القوى سوى القتال. ولكنه يظهر أيضا ضيق المجال الذي يعطيه النظام الدولي الراهن لها كي تستطيع أن تتحول الى أمم فعلية، الى تنظيم للمجتمع من داخله، وبالتالي تكوين مجتمع سياسي مستقل وفاعل، كما يظهر طول الطريق الذي بقي عليها ان تقطعه. وهو يظهر أيضا أن كل هذا لا يمكن ان يتحقق إلا بتجاوز المفهوم العقائدي السائد للدولة القومية بوصفها دولة قوم أو شعب متميز بتجانسه العرقي أو الثقافي، لا تكون الدولة إلا تكريسا له. فهذا هو المفهوم الذي رسخه زمن الكفاح ضد الاستعمار كرد فعل. إن الدولة لا تولد قومية، أي دولة خاضعة للأمة ومشتقة ونابعة منها، وإنما تصبح كذلك بقدر ما تنجح في توفير إمكانيات تحقيق إنسانية أفرادها، أي مشاركتهم العملية في إنتاج واستهلاك ما يشكل في حقبة من الزمن، معيارا للحضارة والمدنية، ومقتضى من مقتضياتها.

وليس لعـدد الأقـوام التي تضمهـا، سواء كانت من أصل واحد أو من أصول متعددة، أي أهمية فعلية. فكل الدول الكبرى القائمة ليست في الواقع، ومن وجهة تركيبها الأقوامي إلا امبرطوريات عالمية.

والنتيجة، إن مفتاح فهم إخفاق مشروع البناء القومي لا يوجد في المجتمع المدني، كما لا يوجد في الدولة القومية، وإنما ينبغي البحث عنه في نظام عالمي يقف وراءهما ويؤسس لهما في الوقت نفسه، أي يعين لهما آفاق وأبعاد وجودهما. وهذا النظام الذي يوزع الدول بين دول قومية سائدة ودول تابعة مسلوبة الارادة ليس هو نفسه إلا مظهرا لنظام أعمق منه يعكس التوزيع الحقيقي للقوة الحضارية، المادية والمعنوية، أي قوة الجماعات الانسانية والمجتمعات السياسية وتماسكها ومقدراتها الابداعية. وليس الأول إلا أداة التنفيذ العملية للثاني. إنه يتحكم بآليات السيطرة وبالاستراتيجية الدولية، في حين لا يعبر الثاني عن نفسه إلا في الهيمنة الطبيعية وقوة الجذب الحضارية الكامنة فيه.

إن تحليل تحول علاقات القوة على هذين الصعيدين هو وحده الذي يسمح بفهم معنى التـوزيع الـراهن للمجتمعـات السياسية والـدول، والشروط العـامة الكبرى والمـوضـوعية التي تتبلور في داخلهـا وتصـاغ كالنـواة الـدول والسياسات الاجتماعية والسلطات. ويمعنى آخر المسار الذي تتحول فيه علاقة القوة الكبرى إلى علاقة سلطة محلية وتنصهر فيها.

هوامش

1 ـ عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1981 .

2 ـ سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة 1985 .

3 ـ انظر كتاب المأزق العربي، دار الأهرام، القاهرة 1985 . وكذلك أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية في ليماسول 1983 ، والكتاب صادر عن نفس المركز عام 1984 .

4 ـ مفهوم الدولة، ص : 169 ـ 171

5 ـ Marx, k. Critique de la philosophie de l'Etat de Hegel, pp. 166-7, Paris 1948
والترجمة من عمل العروي.

6 ـ هذا لا يعني أن التفاهم كان تماما بين تيارات الفكر التحديثي. فبما أن الأمور كانت تعني دفع الواقع في اتجاه الفكرة أو إعادة صوغه، وليس تفسيره أو التعبير عنه بالأساس، فقد اختلفت الآراء حسب المقاصد والأهداف والعقائد أو المنطلقات الفكرية والفلسفية الموجهة للأشخاص والفئات. ففي موضوع المسألة القومية مثلا، بينما كانت التيارات الماركسية تبلور نظريات الأمة في طريق التكوين بقصد إضعاف فعالية وقوة التيارات القومية المستندة الى مفاهيم القومية والأمة، كانت التيارات القومية المنطلقة من بديهة وجود الأمة وحضورها الكثيف والمادي، سواء كانت أمة عربية أو أمة قطرية، لتنفي وجود الطبقة أو تضعف مصداقيتها كمفهوم إجرائي. وكما كان التيار الأول، وهو ما عبر عنه موقف الحزب الشيوعي الجزائري بوضوح، يقصد من نظريته هذه الى تأكيد امكانية أو ضرورة قيام اتحاد بين شعوب المستعمرات والمستعمرين، أي نفي ضرورة وجود الدولة المستقلة وذات السيادة، كان التيار القومي يسعى الى تأكيد شرعية قيام مثل هذه الدولة وحقها الثابت في الوجود. لكن الفكرة التي كان يتداولها الجميع عن الأمة والتي كانت تكمن وراء خلافهم نفسه هي فكرة التجانس. فكما كان وجود عرب وبربر وفرنسيين يعني بالنسبة للشيوعيين الفرنسيين في ذلك الوقت غياب التجانس، كانت حقيقة الجماعة العربية الاسلامية ووحدة تاريخها وثقافتها وتقاليدها تشير بالنسبة لخصومهم الى وجود هذا التجانس بل الى قوته الاستثنائية. إنما في الحالتين كان تأكيد امكانية نشوء مواطنية قومية بالمعنى الحديث، مرتبط بتكوين جماعة متجانسة. وفي هذه الحالة فان مصير الدولة قد ارتبط في كل مرة بالكشف عن دوائر التجانس هذه، ودار الخلاف كله حول تحديد هذه الدوائر ومقاييسه. فالذين رفضوا نظرية الدولة العربية الواحدة وركزوا على القطرية، هم الذين رفضوا الاعتراف بوجود تجانس بين الشعوب العربية، ومن أجل ذلك اضطروا الى التركيز على عناصر العرق والجغرافية والثقافات الشعبية المعاشة أو الاقوامية. بينما ركز خصومهم على الثقافة العربية الكلاسيكية وعلى المجد العربي والتواصل التاريخي والجغرافي للجماعة. وكان من الطبيعي أن يحصل نوع من الالتقاء بين التيارات الماركسية والليبرالية في تأكيد أولوية الأمة القطرية ونفي الدولة العربية الواحدة، وكذلك بين التيارات الاسلامية عموما والقوميين العرب في نشر مفهوم تاريخي للأمة اسلامية كانت أم عربية.

7 ـ لقد جسدت الدولة العربية هذه المفارقة فجاءت سلطانية في شكل دولة قومية، وروMنتطيقية حالمة في ثوب وضعي. حول الازدواجية في الفكر السياسي العربي الحديث، والتنافس بين فكرة الديمقراطية الليبرالية والاستبداد العادل انظر تحليل علي أمليل : الاصلاحية العربية والدولة الوطنية دار التنوير، بيروت 1985 .

8 ـ أنظر مثلا الطريقة التي يستنتج بها إيف لاكوست تكون الأمة الصحراوية التي تبرهن عليها في نظره مقاومة الصحراويين للجيش المغربي. وهو لا ينسى مع ذلك أن يعبر عن دهشته من ظاهرة هذا التكون السريع لأمة صحراوية مؤلفة كما يذكر من سبعين ألف نسمة، يتحدثون نفس اللغة ولهم نفس الثقافة والتقاليد. في
Questions de géopolitique. L'islam' la mer, l'Afrique, la Decouverte 1988, P. 81

9 ـ منذ أن كتب هذا المقال تفجرت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة وكان ذلك بمثابة التجربة الكبرى للمقاومات الشعبية التي بدأت تستلهمها وتستمد منها بعض الدروس والتقاليد، بالرغم من أن الأوضاع ليست واحدة ومن صعوبة تعميم جميع المكتسبات. لكن ماهو شديد الأهمية في الانتفاضة الفلسطينية، والذي سيدفع كثيرا الى التفكير، وفي كل الأوساط، هو قدرة شعب أعزل على الاستمرار لمدة سنتين حتى الآن في مقاومة عنيفة عالية منظمة غنية بالتضحية ونكران الذات والاصرار والتصميم في مواجهة سلطة من أكثر سلطات الاحتلال قدرة على المناورة السياسية والعسكرية، وفي ظروف يمكن القول أن العالم كله قد أعطى فيها لاسرائيل نوعا من حق استخدام العنف ضد الشعب الفلسطيني، مع صرف الانظار.

عناصر أولية لمقاربة إشكالية الدولة

ـ أحمد الحارثي ـ

إن الميزة الأساسية للمجتمعات المعاصرة، الراقية منها أو التابعة، تكمن في تقوية جهاز الدولة وإتساع مجال تدخلها في الاقتصاد والمجتمع، ويتجلى ذلك في تعاظم دورها الاقتصادي [1] وفي تعزيز الأنظمة السياسية. وموجة الدولنة هذه لا تقتصر على المجتمعات الرأسمالية، بل تغمر أيضا مجتمعات «الاشتراكية الواقعية» [2] حيث يهيمن نظام تراتبي بيروقراطي، وحيث لا تظهر أية علامة توحي بإضمحلال ما للدولة.

وبالنظر إلى الطفرات العميقة التي يشهدها الواقع السياسي في المجتمعات المعاصرة، فإن النظرية التي يُفترَض فيها مواكبته تتميز بتراجعها الواضح، ويتضح ذلك من خلال مجابهة القوالب النظرية التقليدية بالتحولات الراهنة، حيث تنكشف أزمة هذه القوالب وعدم قدرتها التفسيرية إزاء ظاهرة الدولنة وما يحيط بها من متغيرات وملابسات.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يمكن الجزم بغياب الاهتمام النظري والسياسي بمسألة الدولة، حيث تم تأسيس جدال موسع متمحور حول المسألة المركزية للدولة. ومنذ البداية كان الجدال يتعلق بالمجتمعات ذات الرأسمالية المتقدمة، وبالتالي كان يمتلك ـ على هذا الصعيد ـ جملة من الفرضيات حول نشوء وطبيعة ووظائف الدولة.

وعلى العكس من ذلك، فإن المصادر المفاهيمية والنظرية تظل فقيرة فيما يخص موضوع الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتأخرة أو التابعة، ونادرا ما جرى تكريس أبحاث في هذا الشأن.

وإلى جانب هذا التأخر الذي يعرفه الانتاج النظري في هذا الميدان، فإن موضوع التحليل نفسه - أي الدولة - يشكل الفضاء الأفضل الذي تتقاطع فيه الممارسات النظرية والاجتماعية وتتكسر عليه موجات الصراعات الاجتماعية. لذا فإن البحث في هذا المجال يصير أكثر تعقيدا حين يُطرح مشكل العلاقة بين الذات العارفة وموضوع الدولة، وبالتالي فإن أي حديث نظري يظل مُعَرَّضا هنا لخطر إعادة إنتاج الخطاب الايديولوجي للدولة بدل أن ينتج خطابا نظريا نقديا حول السلطة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار مختلف هذه العوائق التي تعترض البحث في مسألة الدولة، فإن ما يبرر بالمقابل التفكير في هذه المسألة هو أن الدولة أصبحت تشكل الموضوع الأكثر استقطابا للاهتمام على مستوى البحث الأكاديمي، وكذا بالنسبة للرأي العام، والفعاليات السياسية، والأوساط الرسمية، ومراكز القرار على الصعيدين المحلي والدولي. وأكثر من ذلك، أصبح الحديث عن الأزمة الراهنة التي يتخبط فيها النظام الرأسمالي العالمي يستدعي البحث وإعادة النظر في علاقة الدولة بالاقتصاد والمجتمع.

وفي هذا السياق يندرج الخطاب الراهن للبنك وصندوق النقد الدوليين، والمتعلق بالأزمة الخانقة التي تعصف حاليا باقتصاديات الدول النامية. ونجد هذا الخطاب نفسه عند الدوائر الرسمية وشبه الرسمية حين تحاول تفسير الأزمة الحالية بالرجوع أساسا إلى ظاهرة التدخل المتعاظم للدولة في شؤون الاقتصاد أو المجتمع المدني، بينما نجد أن الرأي المعارض يربط هذه الأزمة بالتناقضات الملازمة للرأسمال، مع التركيز على اللاعقلانية التي تميز سلوك الدولة في تسيير الاقتصاد، وعلى انعدام الانصاف في إعادة توزيع الخيرات الاقتصادية.

إن الهدف المقصود الذي يتبدى لنا من خلال هذا الخطاب الذي تعتنقه مراكز القرار المحلية والدولية، هو إنسحاب الدولة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص النفقات العمومية المخصصة لها. وهذا التوجه يتضمن تفسيرا معينا للأزمة باعتبارها حاصل تدخل الدولة في الاقتصاد، أي حصيلة التخلي عن «الليبرالية» الاقتصادية، وبالتالي فإن علاج الأزمة يستلزم - حسب هذه الرؤية - التوجه نحو «تحرير» الاقتصاد والاسترشاد بالخصال الحميدة للسوق.

والجدير بالذكر أن هذا الخطاب هو نفسه الذي لم ينقطع رواد الفكر النيبرالي عن العمل على إعادة إنتاجه وتسويقه في الأوساط الأكاديمية ثم الرسمية، وذلك منذ بروز الرأسمالية. إنه إذن خطاب تقليدي يتم إحياؤه عبر مختلف مراحل النمو والأزمات التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالي، وإن انبعاث هذا الخطاب في ظل الظروف المتأزمة الراهنة ليس فيه ما يدعو الى الدهشة [3]. والحقيقة إننا حين ننتقل من الفكر الليبرالي التقليدي للقرن السابع أو الثامن عشر مع «جون لوك» (J. Locke) و «آدم سميث» (A. Smith)، إلى ما يسمى حاليا بالفكر الليبرالي الجديد، فإننا لا ننتقل من شيء لآخر، بل إننا نجد أنفسنا إزاء نفس التفكير الكلبيّ (Cynique) الذي يرتكز على الأخلاق المنفعية (Utilita-risme)، ويعمل على تمجيد النظام السِّلعي (L'ordre marchand)، أي تقديم السوق على أنه يمثل حالة إجتماعية مثلى أو مثالية. ويحاول هذا التفكير إخفاء مضمونه الحقيقي، وإضفاء الأنسية (Humanisme) على نفسه من خلال ترويج خطاب حول حقوق الانسان، واستعمال هذه المسألة في تمرير خطاب بشأن «الليبرالية السياسية» كعملية مواكبة وملازمة لـ «ليبرالية إقتصادية» مزعومة. وانطلاقا من هذا النموذج السِّلعي (Paradigme marchand) يذهب الليبراليون الجدد إلى حدّ إخضاع كل الظواهر والتصرفات والممارسات الاجتماعية إلى عقلانية الحساب المنفعي، وذلك في إطار نظرية تدّعي لنفسها العلم ـ على غرار البيولوجيا ـ والشمولية، أي القدرة على الالمام بشتى الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاجرامية. . .، إلخ.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن المدرسة الليبرالية التقليدية قد سبق لها أن قدمت لنا تحليلا يستعمل هذا النموذج السلعي، ويجعل من الدولة مجرد وكيل إقتصادي. إنه تحليل معياريّ (Analyse normative) يرتكز على الميولات الفردية أو الخاصيات المرتبطة ببعض المنتوجات والخدمات، لكي يحدد ما يتعين على السوق إنتاجه وما يلزم على الدولة تمويله. وقد احتفظ الليبراليون الجدد بهذه المقاربة المعيارية ومن خلالها حاولوا إعطاء تفسير معين لأصل الدولة، حيث يتم استنتاج هذه الأخيرة من المخاطر والعوائق التي تحول دون نمو الأنشطة الاقتصادية الحرة. وهكذا، فإن وظيفة الدولة الأساسية تقتصر على إنتاج الأمن والقوانين وكذلك على تمويل بعض النفقات العمومية. إننا هنا بصدد تفسير يستند على إدراك إقتصادوي للمستوى السياسي، هذا الادراك يجعل من القوى الاقتصادية هي المحدد الوحيد لبروز الدولة.

علاوة على ذلك، فإن الجانب المعياري لتلك المقاربة يجد امتدادا له عند الليبراليين الجدد في شكل دراسة وضعية، تفسح المجال لاقامة بحث تجريبي يعمل على تقييم

المسـافـة الفـاصلة بين الأهـداف المعلن عنها من طرف السلطات العمومية والنتائج المُحَصَّل عليها بشأن إنجاز المشاريع المنوطة بالدولة. ويبدو أن الاسهام الأكثر أصالة في إطار هذا التحليل الوضعي يكمن في محاولة طرح ومعالجة إشكالية البقرطة والدولنة في المجتمعـات المعاصرة، إلا أن هذا الاسهام ينطوي في الواقع على إدراك سطحي لظاهرة البيروقراطية، وبما أن سِرَّ السلوك الفردي يختفي وراء البحث عن المنفعة أو وراء نظام العقوبات والمكافآت ـ أي نظام السوق ـ فإنه من السهل القول بنزوع البيروقراطي إلى إتخاذ قرارات تتعارض والصالح العام الذي يُفترَض أنه يمثله. ومن هنا، فالتوجه الأكثر تطرفا في الفكر الليبرالي الجديد يدعو إلى مواجهة ومحاربة البقرطة والدولنة بهدف إرساء قواعد وقوانين السوق، والأدهى من ذلك أن البعض يذهب إلى حدود تبني فكرة اضمحلال الدولة من خلال ميزة الكفاية والوفرة للمواد السلعية الخاصة، أي من خلال السوق.

إن استعـمال هذه الاستعـارة السلعية (Métaphore marchande) تمكن أيضـا الاقتصاديين الجدد من شرح الكيفية التي يتم بها إنتاج السياسة. وهكذا يتم إدراك الـدولـة على أنها مجرد مؤسسـة تنتِج السياسـات أو القرارات السياسية، مثلما تنتج الوحدات الانتاجية المواد الاقتصادية، ومثلما ينتج الأزواج الأبناء، والمجرمون الجريمة. وفي إطار هذه الرؤية، فإن جميع الأفراد يتمتعون بحرية في سلوكهم واختيارهم، وهم يخضعون لنفس العقلانية ـ عقلانية الحساب المنفعي ـ ويستعملون نفس المقاييس عند اتخاذهم القرارات. فالمجرم مثلا يُعتَبَر فردا عقلانيا، يتخذ قرار ارتكاب أو عدم ارتكاب الجريمة على أساس المقارنة الحسابية ما بين المنفعة والعقوبة (اللامنفعة) التي قد تترتب عن اتخاذ هذا القرار. وبالتالي فهو لا يرتكب الجريمة إلا عندما يكون إشباع رغبته منها يفـوق أو يساوي اللامنفعة أو العقوبة (مدة السجن مثلا) التي يمكن أن يجنيها من ارتكابه لتلك الجريمة. وكذلك الشأن بالنسبة للناخب أو المواطن الذي يملك حرية الادلاء بصوته والتعبير عن رأيه واختيار ممثليه في المجالس النيابية (البرلمان) والمجالس الجماعية ورئاسة الحكومة وكذا رئاسة الدولة. . .، ويتميز في هذه المسائل بالعقلانية الحسابية المنفعية في السلوك والاختيار.

ويمكن القول أن الاسهام الوحيد «للاقتصاديين الجدد» في هذا المجال هو الدفع بالتـماثـل الاقتصـادي إلى أقصـاه، واقتراح أنظمة إنتخابية تجعل من السياسة سوقا حقيقية. وهذه المقاربة للمستوى السياسي تؤدي ـ في آخر المطاف ـ إلى إقحام (Endo-géneisation) السيرورة السياسية في الاقتصاد، وفهمه (أي الاقتصاد) على أنه

«بـــراكسيولـوجيا» (Praxéologie) ، أي علـم السلوك والاختيار أو علـم «كيفية اتخـاذ القرار» . [4]

والجدير بالذكر هنا أننا نجد هذه النزعة الاقتصادوية ـ التي تميز الخطاب الليبرالي ـ تسيطر أيضا على الخطاب الماركسي الرائج ، الذي يرتكز على الفصل المنطقي بين البنية الفوقية والبنية التحتية كي يرى الدولة وكأنها خارج الاقتصاد، وينتهي إلى تجزئة (أو مَقْطَعَة) (Départementalisation) المجتمع وفصل أجزائه عن بعضها البعض. ويهمنا في هذا الصدد التركيز على الانزلاق النظري الذي تقع فيه بعض الأبحاث الماركسية على غرار الفكـر الليبرالي، وذلك حين يتم الانتقال من التمييز المنهجي في التحليل النـظري، ما بين بنيات المجتمـع السياسية والثقافية والاقتصادية. . . ، إلى الفصل المنـطقي بينها. وعلى أساس هذا الانزلاق أو هذا الخلط النظري يجري الكلام عن الليبرالية الاقتصادية باعتبارها ممارسة تخص المجتمع المدني، ويتم فيها تغييب الفاعل السياسي أو الدولة التي تكتفي بمهمات عامة للحفاظ على النظام، دون التدخل في إرساء قواعد النشاط الاقتصادي أو في تقنين هذا النشاط. وعلى هذا الأساس أيضا يرتكز النقاش القائم بشأن الزوج «سوق / مخطط»، ويتم استعمال مفهوم «الضبط» (Régulation) الاقتصادي من خلال السوق، أو الضبط الدولتي للاقتصاد. . .

وصفوة القول، يتبين مما سبق أن هناك عدة عوائق وإشكالات تعترض البحث في المستوى السياسي، وأن الغموض الذي يحيط بإشكالية الدولة يستدعي إعادة طرح هذه الاشكالية والتفكير فيها.

وفي هذا الاطار، نقترح من خلال هذا المقال فتح نقاش في الأسس النظرية لبعض التصـورات المنسـوبة للماركسية والتي تحاول إدماج مقولة الدولة في التحليل، خاصة بالنسبة للدول المحيطية. إن الأمر يتعلق هنا بالتحديد بمحاولة تقديم بعض العناصر الأولية للتفكير في إشكالية الدولة في المجتمع المغربي (III) وذلك من خلال مناقشة بعض الفـرضيات الأسـاسية التي يرتكـز عليهـا الجـدال الدائر في إطار ما يسمى بمدرسة «فـرانكفـورت» بشـأن علاقـة الـدولة بالرأسمال (II) ، وكذا من خلال تقديم بعض الملاحظات الأولية بشأن إشكالية الدولة في الفكر الماركسي بشكل عام (I) .

أ ـ ملاحظات أولية :

في إطار الجدل الذي يدور حول مسألة الدولة، يتفق الآن مجموعة من الباحثين الماركسيين على واقع غياب نظرية فعلية للدولة في الكتابات الماركسية الكلاسيكية. (5) وهذا التأخر الذي يميز تحليل المستوى السياسي (6) يتصل بتقليد ماركسي ظل حبيس تصور ساذج للدولة، حيث القاعدة الاقتصادية ثابتة وتعيد إنتاج نفسها، بينما المستوى السياسي ليس أكثر من انعكاس وفيّ لها (نظرية الانعكاس). هكذا يجري فصل البنية الفوقية بشكل تعسفي عن البنية التحتية، وتتم إقامة علاقة برّانية (D'extériorité) بين الدولة والاقتصاد، وذلك بحسب مبدأ حتمية إقتصادية مزعومة.

فالجهاز الدولتي يُنظر إليه بوصفه أداة بيد الطبقة المسيطرة إقتصاديا، التي تستعمله من أجل توطيد سيطرتها السياسية.

والحال أن هذا التصور الاختزالي للدولة لا يمكن تسجيله في حساب التقليد الماركسي بمجمله، ذلك أن فروقا دقيقة تفرض نفسها في هذا المجال :

أ ـ إننا نقف على تصور مزدوج للدولة عند ماركس، الأول يلحّ على استقلالها الفعلي عن البورجوازية وعن المجتمع المدني (البونابارتية كنموذج)، والثاني يختزلها إلى مجرد «لجنة تسيِّر الأعمال المشتركة للطبقة البورجوازية بكاملها» (7)، وهذا التصور الأخير هو وحده الذي ظل قائما ومهيمنا ليكوِّن الخطاب الماركسي الرائج.

ونقف على الأسس النظرية لهذا التصور أيضا عند لينين، الذي وإن كان يكشف حقا عن الطبيعة الطبقية للدولة الرأسمالية مُلحاً بالخصوص على وهم حيادها إزاء المجتمع المدني أو مصالحتها له، فإنه مع ذلك لا يرى في الدولة سوى أداة للسلطة، تستعملها البورجوازية من أجل ضمان سيطرتها. إن الدولة ـ الدِّرع الواقي للملكية الخاصة ـ ليست، حسب لينين، أكثر من ديكتاتورية البورجوازية ؛ إنها «تنظيم للعنف المخصص لاضطهاد طبقة معينة» (8). وبدون حضور هذه الدولة «الدرع الواقي»، فإن إضفاء الطابع الاجتماعي المتنامي على القوى المنتجة ـ التي يبدو أنها تملك استقلالا إزاء البنية السياسية فيما تقوم علاقة تناقض بينها وبين نظام الملكية. . . ـ يمكن أن يتضمن داخله عملية الانتقال إلى الاشتراكية، حسب لينين.

ومن العوامل التي ساعدت على إشاعة ورعاية هذا التصور الاختزالي للدولة هو أن العـديد من البـاحثين كانوا يجدون في النصوص الماركسية الكلاسيكية مادة أولية لتسويق هذا التصور والتشبث به.

ب ـ إن الارادوية الطبقية والاقتصادوية المسيطرة في حقل التحليل الخاص بإشكالية الـدولـة ليست محسـوبةولا تطغى على التقليد الماركسي بمجمله. فعلا، فإن إسهام «غرامشي» (Gramsci) يشكل حالة خاصة على هذا المستوى، إذ أن البحث الغرامشوي أدى إلى تجاوز النظرة «العادية» (Ordinaire) للدولة، تلك النظرة التي يتم بمقتضاها فهم هذه الأخيرة كمجرد أداة قسرية، أو كجهاز للديكتاتورية في يد الطبقة المسيطرة.

وعـلى هذا الصعيد، فإن الفضـل الأكبر لغرامشي يرجع إلى كونه ـ انطلاقا من إنشغـالـه بدور المثقف في المجتمـع الـرأسـمالي ـ أقـام تمييزا منهجيا أسـاسيا بين صعيدين / شكلين لوجود الدولة :

ـ **أولا** : الدولة كجهاز قسري أو «حكومة الموظفين» (Gouvernement des fonctionnai-res) بالمعنى الضيق للدولة،

ـ **ثانيا** : الدولة كجهاز هيمنة أو «حكومة ذاتية» (Auto-Gouvernement) بالمعنى الواسع للدولة.

إن الأمر يتعلق هنا بتصور للدولة في معناها الشامل (L'Etat au sens intégral)، أي :

الدولة = ديكتاتورية + هيمنة

أو الدولة = المجتمع السياسي + المجتمع المدني [9]

وفي إطار هذه المقاربة الغرامشوية لجدلية المجتمع المدني والمجتمع السياسي (أي الدولة = هيمنة مدرّعة للاكراه) يشغل مفهوم «جهاز الهيمنة الطبقي» حيزا مركزيا، إذ يسمح ـ من خلال التمييز المنهجي لأشكال فعل الدولة ـ بإدراك الطريقة التي تؤمن بها هذه الأخيرة التنظيم الايديولوجي والثقافي لهيمنة الطبقات الاجتماعية المسيطرة.

وهكذا يتبين أن الدولة هي «مجموع الأنشطة النظرية والعملية التي تبرر بها وتحافظ بواسـطتهـا الطبقة الحاكمة ليس فقط على سيطرتها، بل أنها تتوصل عبرها أيضا إلى الحصول على المصادقة النشطة للمحكومين» [10].

إجمالا، ليست هناك مع «غرامشي» مشكلة استقلال القوى المنتجة، أو مشكلة الدولة / الأداة، والدولة / البنية الفوقية...، فالدولة هي داخل الاقتصاد وتعبر كل البناء الاجتماعي...

وأخذا بعين الاعتبار هذه الاستثناءات المشار إليها أعلاه عند كل من «ماركس» و«غرامشي» بشأن مقاربتهما لاشكالية الدولة، يبقى أن الماركسية المتداولة قد سوّقت - ولمدة طويلة - النظرة الاختزالية للدولة، التي كان لها دور هام في إعاقة تطور التحليل المتعلق بالسياسيّ، وبالتالي تقليص إمكانية تشكل نظرية فعلية للدولة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن البحث في مسألة الدولة لم ينقطع، بل إنه شهد خلال العقدين المنصرمين تقدما ملموسا، وأخذ حيزا متميزا في مختلف شعب العلوم الاجتماعية والانسانية. هذا، مع العلم أن راهنية مسألة الدولة ارتبطت بشكل خاص بالأزمة الرأسمالية العالمية وبظاهرة دولنة المجتمعات المعاصرة المواكبة لهذه الأزمة، خاصة خلال السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الجاري.

وما يهمنا في هذا الصدد هو النقاش الهام الذي تأسس خلال عقد السبعينات من هذا القرن بشأن مسألة الدولة، وهو النقاش الذي انبثق عنه ما يسمى بمدرسة «فرانكفورت» أو بالمقاربة «الاشتقاقية» (Dérivationniste) للدولة. وإن ما يميز الأبحاث التي تدخل في إطار هذا النقاش هو تركيزها بالأساس على العلاقة العضوية القائمة بين الرأسمال والدولة، واشتقاق هذه من ذاك، في محاولة التملك النظري لطبيعة ووظائف الدولة وحدود تدخلها في شؤون المجتمع.

II - الدولة والرأسمال أو «اشتقاق» الدولة من الرأسمال

كما سبقت الاشارة إلى ذلك، فإن مختلف فروع العلوم الاجتماعية والانسانية قد أهملت - ولمدة طويلة - البحث في مسألة الدولة، وتم الاكتفاء ببعض المراجع التنظيرية التقليدية دون العمل على تطويرها أو تجاوزها لمسايرة التحولات العميقة التي عرفتها مجتمعاتنا المعاصرة على مستوى هيكلتها وتنظيمها وبنياتها السياسية. ولم نقف إلا مؤخرا، خاصة خلال النصف الثاني من هذا القرن، على بعض المحاولات الجادة التي تطمح إلى الالمام النظري بإشكالية الدولة.

وفي إطار هذه المحاولات التنظيرية، يسمح لنا ما يدعى بـ «السجال الألماني» حول الدولة [11]، أو ما يدعى أيضا بـ «المقاربة الاشتقاقية» للدولة، بتوضيح جملة من الأوجه الأساسية لاشكاليتها. ومع أن هذا السجال انطلق في البداية من هموم واهتمامات متعلقة بالمجتمعات ذات الرأسمالية المتقدمة، فإن أهميته النظرية لم تفتأ أن حثت بعض الباحثين على محاولة إغنائه وتمديده ليشمل حالة المجتمعات الرأسمالية المتأخرة.

وهكذا سوف نحاول فيما يلي التطرق إلى القضايا العامة التي يطرحها هذا السجال [1]، ثم إلى محاولات تطبيق بعض فرضياته الأساسية على المجتمعات الرأسمالية المتأخرة [2]، كي ندلي ببعض الملاحظات فيما يخص ملائمة تلك الفرضيات لواقع هذه المجتمعات [3].

1 ـ قضايا عامة حول المقاربة «الاشتقاقية» للدولة

لقد كانت هذه المقاربة تتمحور حول المسألة الشهيرة التالية لـ «باسوكانيس» (Pa-sukanis) :

«لماذا لا تظل السيطرة الطبقية كما هي، أي بما هي إخضاع جزء من السكان للجزء الآخر ؟ لماذا تكتسي شكل سيطرة دولتية رسمية ؟ أو بعبارة أخرى، لماذا لا يتشكل جهاز الاكراه الدولتي كجهاز خاص للطبقة المسيطرة ؟ لماذا ينفصل عن هذه الأخيرة ويتخذ شكل جهاز عمومي غير شخصي، منفصل عن المجتمع ؟» [12].

وانطلاقا من هذه المسألة، فإن «السجال الألماني» حول الدولة، الذي تحدد أصلا بقضايا ملموسة ـ مثل الدولنة والقمع ومحاصرة المجتمع المدني بشكل خاص في ألمانيا في بداية عقد السبعينات من هذاالقرن ـ سوف يأخذ وضعا تجريديا متعاليا بهدف تبيان ضرورة الدولة الرأسمالية وحدود إتساع فضائها.

وهكذا ستجري محاولة إدراك مقولة الدولة عبر مقولة الرأسمال، وذلك بالارتكاز على النهج التحليلي الذي اتبعه ماركس في مؤلفه «الرأسمال» عند معالجته للعلاقة القائمة بين البضاعة والنقد (شكل القيمة). وفي هذا السياق، سيتم اشتقاق الدولة من الرأسمال أو من تناقضات المجتمع الرأسمالي بنفس الكيفية التي انتهجها ماركس باشتقاق شكل القيمة (النقد) من تناقضات البضاعة. وهذه المقاربة «الاشتقاقية» ترجع إذن إلى كونها تقر توازيا بين شكل القيمة (تأليه البضاعة) وشكل الدولة (تأليه

السياسيّ) وفي هذا الاتجاه يكتب «نوزوس» و«موليرِ» (ch. Neususs et W. Muller) «إن المال يبدو لنا كشيء مستقل، والخاصية الاجتماعية والتاريخية للقيمة مرتبطة به، سواء كخاصية طبيعية، أو بموجب إجماع مفترض بين الناس. ونفس التأليه يمكن معاينته في شكل الدولة» [13] .

وفي هذا الصدد أيضا يكتب «هيرش» (Hirsch) :
«كما أن القيمة التبادلية المجسدة في النقد تُنْتَجُ بشكل مستقل عن إرادة أفراد الوحدة الاجتماعية للانتاج، فإن الكل الاجتماعي يحتاج إلى الدولة لكي يضمن الشروط العامة للانتاج وإعادة الانتاج الموجودة خارج المنتجين الأفراد» [14] .

إن إعادة إنتاج الرأسمال الاجتماعي الكلي لا يمكن، حسب هذه المقاربة، أن تُضْمَن من طرف الرساميل الخاصة التي، وبدافع أعمى لتحقيق زيادة قصوى في الربح، سوف تتجه نحو تدمير قوة العمل التي هي أساس تراكم تلك الرساميل. ومن هنا تنبع ضرورة شكل الدولة كإستجابة لاهتمام مرتبط بنظام عام قوامه صيانة «المصلحة الفكرية» (Intérêt idéel) للرأسمال في كليته، بما تعنيه هذه المصلحة من حماية لقوة العمل إزاء جشع الرساميل الخاصة. لذا، تظهر الدولة ككيان مستقل يضفي طابعا مؤسسيا على المصلحة العامة للرأسمال. وفي هذا السياق يذهب «هيرش» إلى إستنتاج الدولة بالرجوع الى طبيعة العلاقة الرأسمالية للانتاج نفسها، إذ يركز بشكل خاص على قانون ميل معدل الربح نحو الانخفاض والأزمة الناتجة عن ذلك. وهكذا سيتم استخراج وظائف الدولة من حركة تراكم وإعادة إنتاج الرأسمال لكي يتبين أن ضرورة وجود مستوى إجتماعي (Instance sociale) خارج دائرة المنافسة هي ضرورة تنتج عن التناقضات الداخلية لمسلسل تقويم الرأسمال وعن كون استخراج فائض القيمة لا يمكن أن يتحقق بشكل مباشر من خلال الاكراه المادي. لذلك يلزم أن تكون الدولة مفصولة فعليا عن المصالح الرأسمالية الفردية كما يلزم أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح المادية للعمال من أجل الحصول على إجماع إيديولوجي لجميع أعضاء المجتمع.
إلا أن ضمان هذا الاندماج الايديولوجي يتوقف على إمكانية إنجاز نموذج تراكم لا يعرف الأزمات، في حين أن مسلسل التراكم الرأسمالي يظل يجابه قانون ميل نسبة الربح نحو الانخفاض، مما يؤدي إلى العجز عن تحقيق الوفاق الايديولوجي وبالتالي إلى ضرورة حضور الأداة الاكراهية.

وفي هذا السياق يتضح أن الدولة تتكلف بوظيفتين في آن واحد : «وظيفة التراكم» التي ترتبط بإضفـاء الطابع الاجتماعي على تكاليف إعادة إنتاج الرأسمال الاجتماعي الكلي من جهة، و«وظيفة إضفاء المشروعية» (Fonction de légitimation) التي تتناسب والنفقات الاجتماعية أو تكاليف الاستهلاك الجمعي من جهة أخرى [15] . والنقطة التي يجب التركيز عليها هنا هي المعارضة القائمة بين ممارسات التراكم الرأسمالي وميكانيزمات الادماج الاجتماعي. ومن شأن هذا التعارض الذي يبرز بين وظيفتي التراكم وإضفاء المشروعية أن يؤدي إلى الاخـلال بالتـماسـك الاجتـماعي، وإلى النـزوع نحو الأزمة السياسية والاجتماعية.

إجمـالا، يمكن القـول أن المقـاربة العامة لمدرسة «فرانكفورت» سجلت تقدما ملحوظا في ميدان البحث حول الدولة وتشكل إسهاما غنيا عل هذا الصعيد، الشيء الـذي جعـل تأثيرها (أي المقاربة) يمتد ليشمل البحث في الدولة وخصوصيتها على مستوى المجتمعات المحيطية.

2 ـ المقاربة «الاشتقاقية» والدولة المحيطية.

في إطار الاهتمام بخصوصية إشكالية الدولة المحيطية نتوقف عند بعض الأبحاث التي تتخـذ مرجعية لها ـ ولـو بشكـل غير نسقي ـ الفـرضية الأسـاسية لمدرسـة «فـرانكفورت»، بحيث يتم بمقتضاها إشتقاق الدولة المحيطية منطقيا أو تاريخيا من السـوق الرأسمالية العالمية [16] . وهكذا يكتب «فوز ملاح» (F. Mellah) : «إن الدولة تشكل بالضبط، مثل النقد وحرية التجارة أو القيمة التبادلية، إحدى المقولات التي عمّمتها البورجوازية». ويضيف : «إذا كان مسلسل الادماج ـ الدولنة قد تحكمت فيه في المركز السوق «الوطنية»، ففي المحيط (. . .) سوف يُحدَّد هذا المسلسل عبر السوق العالمية والامبريالية» [17] .

وقـد ظهـرت مؤخـرا أبحـاث أكثـر تفصيلا ونسقية تحاول استعـادة المقـاربـة «الاشتقاقية» بهدف استيعاب خصوصية الدولة المحيطية. وفي هذا المضمار يقول لنا «بيير سلامة» (P. Salama) إن وجود طبقة رأسمالية محلية ليس أمرا ضروريا كي تكون الدولة ذات طبيعة طبقية رأسمالية، إذ في حال المجتمعات التابعة تجد الدولة نفسها مدرجـة في علاقـات بضـاعية على الصعيد العالمي. وهذه العلاقات هي التي تحدد الطبيعة الرأسمالية لتلك الدولة التي تشكل الفضاء الذي تتبلور فيه ضرورة إعادة إنتاج

الرأسمال على الصعيد الدولي، مثلما تشكل مجالا لانتشار العلاقات البضاعية. بناء على ذلك، فالدولة المحيطية تشتق من «الاقتصاد العالمي المكوَّن» (Economie mondiale constituée) وتستمد طبيعتها الرأسمالية من خلال تمفصلها مع دول المركز [18].

وفي نفس السياق، يعتبر أيضا «غونزاليز» (Gonzalez) أن الدولة في المركز كما في المحيط تشتق من الرأسمال العالمي بشكل عام [19] مع هذا الاختلاف أنه في حال بلدان المحيط يوجد منبع الاشتقاق بالدرجة الأولى خارج الفضاء القومي الخاص بكل دولة على حدة، في حين أن هذا المنبع الخارجي يحتل الدرجة الثانية فيما يخص الدول المتقدمة. لكن، إذا كانت الطبيعة الرأسمالية المشتركة بين الدول المحيطية والمركزية تتجذَّر أو تتأصَّل بأبعاد عكسية وعلى التوالي في التراكم العالمي ثم المحلي للرأسمال، فإن هناك اختلافات هامة تتجلى في المستوى الظاهراتي أي مستوى تجسيد وتوضيع هذه الدول المجردة. وعلى هذا الصعيد فعلا يلزم تناول خصوصية الدول الرأسمالية المحيطية، أي على صعيد وجودها الفوري والملموس : النظام السياسي. وتتعلق هذه الخصوصية بالتنافر الذي يميز الحقل التاريخي للصراع الاجتماعي الخاص بالبلدان المحيطية، إنه تنافر ناتج عن تمفصل أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية مع وتحت هيمنة النمط الرأسمالي للانتاج، ويجد تعبيره (أي التنافر) في عدم تطابق شكل الدولة مع مضمونها أو ـ بما يعني أيضا ـ في الخاصية غير الرأسمالية للنظام السياسي. وهذه الميزة المتناقضة للنظام السياسي تنتج بدورها عن انعدام التمثيلية السياسية للبورجوازية الصناعية داخل جهاز الدولة وكذلك عن انبساط أو تبعية الاقتصاد «الوطني» للخارج (Extraversion). وتناقض كهذا لا يمكن أن يجد مخرجا له إلا بولوج البورجوازية الصناعية باب السلطة السياسية أو بتدشين حلقة تصنيعية تنتج عن تغيرات من الممكن أن تحصل على صعيد الاقتصاد العالمي (أزمة. . . الخ).

وعلى غرار العلاقة النقدية أو النقد كمعادل عام (القيمة التبادلية)، فإن الدولة كتجريد واقعي (Abstraction réelle) تمتلك إستقلالية نسبية تجاه الرأسمال وقوة العمل، وتنتج هذه الاستقلالية عن متطلبات التراكم وإضفاء المشروعية على التوالي، مما يعني أنه يتعين أن تمتلك الدولة القدرة الكافية على حماية الحرية والمساواة الشكلية الضرورية لضمان سير النظام الرأسمالي ضداً على تطاول العمال والرأسماليين على حد سواء. وتستمد هذه الاستقلالية النسبية لشكل الدولة المحيطية خصوصيتها من الميزة المتنافرة للتشكلة الاقتصادية والاجتماعية (التمفصل الخصوصي لمختلف أنماط الانتاج تحت هيمنة النمط الرأسمالي) وتشكل بذلك استجابة لاعادة إنتاج الرأسمال. ومن جهة

أخرى فإن هذه الميزة المتنافرة للمجتمع هي التي تحدد خصوصية الدولة المحيطية من خلال وظيفتها في إضفاء المشروعية التي تتوفر على نظام لاضفاء المشروعية (système légitimatoire) متنافر هو أيضا، يرتكز على تأليه البضاعة في مرتبة أولى، ثم على القيم التقليدية غير الرأسمالية في مرتبة ثانية.

يتبين إذن مما سبق أن المقاربة «الاشتقاقية» للدولة من الرأسمال تشكل بحق إسهاما غنيا لا يمكن إغفاله خاصة على مستوى المبادىء المنهجية التي تقترحها والضوء الذي تلقيه على طبيعة ووظائف الدولة الرأسمالية. واستحقاق هذه المقاربة في حال الدول المحيطية هو أنها تسمح بتجاوز النظرة الأدواتية للدولة التي تسيطر على نظريات التخلف والتبعية. إن ما يبعث على الدهشة فعلا في إطار هذه النظريات هو الاغفال شبه التام لتحليل المستوى السياسيّ، إذ كم من مرة تم إدراج مقولة الدولة في التحليل فذلك لكي تحتل موقعا هامشيا فيه. إن تأثير الماركسية المتداولة جعل النظريات التنموية تكتفي بالتقاط الدولة وكأنها مجرد وكيل (Agent-comité) مكلف بتدبير المشاريع الاقتصادية للشركات الأجنبية الكبرى، أو أداة بسيطة نسبيا في خدمة مراكز الهيمنة الأمبريالية والسلطة الاقتصادية للأوليغارشيات المسيطرة محليا، وذلك في إطار هيمنة التحليل الذي يمنح الامتياز لمتغيرات التبعية والتخلف. ولم يتوجه الاهتمام إلى الوضع المركزي للدولة في البلدان المحيطية إلا في أواخر الستينات مع ظهور بعض الأبحاث في هذا الصدد، ومنها على الخصوص تلك التي تمت الاشارة إليها والتي تأخذ كمرجعية لها نتائج البحث في إطار المدرسة «الاشتقاقية».

3 ـ في حدود المقاربة «الاشتقاقية»

وعلى الرغم من مساهمتها في إغناء النقاش حول الدولة، فإن المقاربة «الاشتقاقية» تشكو من بعض النواقص التي إن لم تجعل منها مقاربة غير ملائمة، فإنها على الأقل تدفع إلى إعادة النظر في بعض الفرضيات الأساسية التي ترتكز عليها خاصة حين يتعلق الأمر بخصوصية الدولة في المحيط. ونكتفي هنا بالملاحظات التالية :

أ ـ إن مبدأ استخراج شكل الدولة من الرأسمال وكذا مبدأ تأليه البضاعة وتعميمها اللذين ترتكز عليهما مدرسة «فرانكفورت» يفترضان أن الرأسمال وعقلانيته قد إكتسحا مجموع الفضاء الاجتماعي. وهذا الافتراض ليس بديهيا إذ أن هناك عدة مجتمعات لازالت تحتفظ بممارسات وتصورات اجتماعية وأنماط في التفكير أقل ما يمكن أن يقال

عنها هو أنها بعيدة كل البعد عن المطابقة أو الامتثال للعقلانية الرأسمالية. كيف يمكننا فعلا أن نفسر تلك الاحالة الدائمة إلى الماضي وكذلك العودة إلى الصوفية والتهميش الذاتي للأفراد وانبعاث الحركات الدينية والطائفية والعرقية والبيئوية أو النسوية (والعمل المنزلي ليس من إبداع الرأسمال !)، كيف يمكن إذن تفسير كل هذه الطقوس والظواهر التي لا تزال حية وفاعلة في مجتمعاتنا المعاصرة ؟ إنها فضاءات إجتماعية ذات صلة ضئيلة بعقلانية الرأسمال ولا يمكن اعتبارها مجرد مخلفات بسيطة إذ أنها تطبع بشكل قوي تاريخ المجتمعات المحيطية المعاصر، وتنبعث حتى داخل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة نفسها. بل إنها فضاءات تشكل على الأصح جزءا من الكيفية التي تساهم بها الدولة في التأثير على الحاضر الرأسمالي، كما تشكل أيضا متطلبا لارساء هيمنة البورجوازية. بهذا المعنى فإن المغلوط تاريخيا (L'anachronique) هو جزء مُكمِّل من سير المعاصر، وإذ يتم الاحتفاظ بالتقاليد وإذ «يحتاج «الحديث» لـ «القديم»، فذلك لأن سياق الرأسمال ليس كله رأسماليا ولا يمكن له أن يكون كذلك حتى مَيْلياً.

وسواء تعلق الأمر ببقايا أو تقليد القديم (Archaïsme) فإنهما، كانبعاث من الماضي في الحاضر الرأسمالي، تحيلان إلى التمفصل القائم بين المغلوط تاريخيا والمعاصر، وهو تمفصل خاص بالدولة الرأسمالية التي تشتغل سياسيا في مجتمع لا يمكن أن تشمله الرأسمالية في كليته ويلزم مع ذلك أن يكون مكيَّفا معها»[20].

ب ـ إن هذه الملاحظة تكتسي أهميتها القصوى حين يتعلق الأمر بالمجتمعات المحيطية حيث نجد أن العائلة المُوسّعة وعلاقات القرابة والعشيرة والتقاليد الجماعية إلى غير ذلك من الظواهر المماثلة، لاتزال راسخة في هذه المجتمعات، وحيث نجد أيضا أن تأليه البضاعة وتعميمها يتمان ببطء وبكيفية متناقضة.

فنمط تراكم الرأسمال في هذه المجتمعات يتميز بقدراته الضعيفة على امتصاص الكميات الهائلة من قوات العمل «المحرَّرة» من العلاقات الانتاجية التقليدية، مما يجبر قوات العمل الغزيرة هذه على الانطواء على العائلة الموسعة والعشيرة والتقاليد الدينية والقبلية بهدف التصدي إلى الصعوبات التي تعترض إعادة إنتاج نفسها (أي قوات العمل). إن السير الرأسمالي للانتاج والعمل لا يجتاح الفضاء الاقتصادي في كليته، بل إن هذا الأخير يتميز بتعايش قطاعين للانتاج : «قطاع الاخضاع الفعلي» الذي يسيطر عليه الشكل الرأسمالي للانتاج، ثم «قطاع الاخضاع الشكلي» الذي تنتشر فيه الأشكال غير الرأسمالية للانتاج.[21] فإخضاع هذا القطاع الأخير للرأسمال لا يتم على صعيد سير

سير الانتاج والعمل، بل أساسا من خلال دائرة التبادل (الأسعار النسبية)، مما يؤدي إلى تحويل قسط هام من القيمة (عبر التبادل) لصالح القطاع الرأسمالي، في حين أن جزءا هاما من تكلفة إعادة إنتاج قوة العمل يتم لفظه نحو القطاع المسمى تقليدي، الذي تُمنَح له بذلك وظيفة خاصة في إعادة الانتاج الاجتماعي. وهذه الوظيفة هي التي تملي على الدولة العمل من أجل صيانة هذا القطاع والاحتفاظ به وكذا بالتقاليد الاجتماعية والثقافية المرتبطة به.

وهكذا، فإن سيرورة إعادة إنتاج قوة العمل ومهمة إضفاء المشروعية على التراتب الاجتماعي تستدعيان على التوالي الرجوع إلى الأشكال غير الرأسمالية للانتاج وإلى التراث الاجتماعي والثقافي، ذلك لأن نموذج التراكم الرأسمالي في المجتمعات المحيطية لا ينتج مباشرة تجانسا في التشكيلة الاجتماعية بكيفية تجعل التماسك الاجتماعي يرتكز حصرا على القيمة التبادلية (تشيُّوء العلاقات الاجتماعية من خلال الاقتصادي). فوظيفة إضفاء المشروعية للدولة تمزج القيم البضاعية بقيم أخرى «لا - بضاعية» تُستَخلص من التراث الثقافي والديني الخاص بالمجتمع من أجل توظيفها في تزييف وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية السائدة، مما يضفي على الدولة (النظام السياسي) طابعا فريداً يبدو وكأنه «لا رأسمالي». فالتنافر الذي يميز الفضاء الاجتماعي وكذا نظام إضفاء المشروعية في البلدان المحيطية يتناقض إذن وفكرة الهيمنة المطلقة للرأسمال، مثلما يتناقض أيضا وإيديولوجية الحرية/المساواة الشكلية للأفراد أمام أو خلال التبادل. وهذا الأمر يشكل صعوبة فعلية لا تسمح لنا بتوسيع تحليل المدرسة الاشتقاقية وتطبيقه على المجتمعات المحيطية.

ج - وعلى هذا الصعيد فالأمر الأكثر قابلية للنزاع هو المماثلة بين نشوء الدولة المحيطية وظهور الرأسمالية العالمية، ذلك أن فرضية التلازم بينهما تصبح غير ملائمة حين نقابلها مع الوقائع التاريخية التي تبين أن انبثاق الدولة في المجتمعات غير الأوروبية لم يكن قط معاصرا لتكوُّن الرأسمال العالمي [22]. وبالطبع يمكن أن يكون ذلك هو حال بعض المجتمعات التي تم صنع الدولة فيها من طرف القوات الأجنبية، إلا أن الحال لم يكن كذلك أبدا بالنسبة للمجتمعات التي كانت تتوفر على بنية سياسية قبل حلول الرأسمالية العالمية بعدة قرون. وهذا هو شأن التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية في الصين ومصر والمغرب على سبيل المثال لا الحصر.

وحتى لو سلّمنا بأن تعميم المؤسسات السياسية العصرية قد تم بمواكبة تدويل الاقتصاد الرأسمالي، فإن تشكل الدولة/الأمة يتحدد أساسا من خلال الشروط الاجتماعية الداخلية الخاصة بكل مجتمع على حدة. وكما يؤكد على ذلك «أليبيتز» (A. Lepietz) . «فبناء الأمة نفسه (وإنجازها، أي تشكل الدولة القومية) هو السيرورة نفسها التي من خلالها تنتصب طبقة كطبقة حاكمة ومهيمنة على شعب بكامله في منطقة معينة. لذا، فإن تقطيع الدول القومية هو عمل نَسَبيٌّ خالص ؛ فلا وجود لحدود طبيعية (جغرافية كانت أم لغوية . . .).

قد يحدث أن يكون بناء دولة قومية مصطنعا كليا، نتاج تسوية ما بين الطبقات المسيطرة في الأمم المسيطرة التي تأسست سابقا : وهذا هو حال بلجيكا والدول الافريقية، إلخ . ويمكن لبعض من هذه الدول أن يصبح فيها بعد «أمما» حقيقية . . . »[23] . إلا أن ذلك يتوقف أساسا على تطور الشروط والبنيات الاجتماعية الداخلية، ثم على الدور الذي يمكن أن تلعبه القوى الخارجية على هذا المستوى.

د ـ ويلزم أيضا التعاطي بشيء من التحفظ مع فرضية إشتقاق الدولة من الرأسمال العالمي، وكذا فرضية اللاتطابق ما بين الطبيعة الرأسمالية للدولة وشكلها أو مظهرها الخارجي (النظام السياسي) غير الرأسمالي.

فالفرضية الأولى لا تميز بين نمط سير الرأسمالية (نمط الانتاج الرأسمالي) وسيرورة تراكم الرأسمال على الصعيد العالمي، كما أنها تختزل الديناميكية الداخلية للمجتمعات المحيطية إلى الشلل والجمود. فإذا كان صحيحا ان إضفاء الطبيعة الرأسمالية على الدولة المحيطية يرجع فعلا إلى تمفصل هذه الأخيرة مع الدول المركزية، وذلك لكون الرأسمالية لم تنبثق من خاصرة المجتمعات المحيطية بل فرضت عليها من فوق، أي من الخارج، فإنه لا يجب إغفال البنيات الداخلية للاستقبال وكذا الدرجة التي يتم بها استبطان العلاقة الرأسمالية داخل التشكيلات الاجتماعية المحيطية. ذلك أن الرأسمال ـ حين يتم استبطانه كعلاقة اجتماعية وكسلطة ـ يتمكن من فرض قوانينه دون أن يكترث بالتقسيم العالمي الذي يخضع إليه.

أما فيما يخص الفرضية الثانية، فإن التناقض القائم بين الطبيعة الرأسمالية للدولة المحيطية والخاصية غير الرأسمالية للنظام السياسي لا يمكن تفسيره فقط من خلال إدماج هذه الدولة في النظام الاقتصادي العالمي، إذ ان خصوصية الأنظمة السياسية المحيطية

تكمن أساسا في كونها تمزج عناصر داخلية مرتبطة بالتراث المحلي وغير متجانسة، مع عناصر أخرى دخيلة مرتبطة بالعهد الحديث. زيادة على ذلك، فإن الشكل الديكتاتوري أو الهبة اللدنية (Charismatique) اللذين يميزان الأنظمة السياسية في المجتمعات المحيطية ليسا في آخر المطاف أكثر خصوصية من خصوصية البونابارتية أو من خصوصية بروز الفاشية بالنسبة للأنظمة السياسية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة [24]. إن طبيعة الدولة وكذا خاصية النظام السياسي لا يمكن إدراكها حصرا من خلال الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بل يلزم فضلا عن ذلك الالحاح على الخصوصية التاريخية لكل تشكيلة إجتماعية على حدة بهدف الالمام بدرجة نفوذية هذه الأخيرة وقابليتها للتأثر، أو مستوى مقاومتها للتدخل الرأسمالي وإنتشار المؤسسات العصرية المرافقة له.

III - بعض فرضيات العمل حول مسألة الدولة بالمغرب

إن حدود النقاش الذي قدمناه لا تسمح باستعمال التصور «الاشتقاقي» لمقاربة حقائق المجتمعات الرأسمالية النامية. ومع ذلك فإن هذه الحدود لا يمكن أن تحجب بعض الجوانب الايجابية في مساهمة المقاربة «الاشتقاقية»، خاصة فيما يتعلق بالمكانة التي تعطيها لعملية تقويم الرأسمال وكذا التمييز الذي تقيمه من الناحية المنهجية بين مستوى وجود السلطة الدولتية ومستوى عملها. إلا أنه يبقى أن تطور الرأسمال لا يكفي لوحده لتحديد سيرورة تكوين الدولة، مضمونها أو شكلها. بحيث أن العوامل الدينية، الثقافية والايديولوجية تتدخل بدورها من الخارج، قبل عملية تراكم الرأسمال نفسها، وتؤثر بشكل قوي في بنية وشكل الدولة.

ولهذا، واخذا بعين الاعتبار للخلاصات الايجابية للنقاش الجاري، فإن دراسة جدية حول مسألة الدولة، يمكن أن تتبع مسارا متميزا ضمن علاقة وثيقة بالحالة التي تتم دراستها. وفي إطار المجتمع المغربي المعاصر، يمكن لمقاربة الواقع الدولتي أن تتأسس وتستند على بعض الفرضيات والعناصر المنهجية التي يمكن تلخيصها في النقط التالية [25] :

1 - لم يرتبط قط بروز الدولة بالمغرب، كما هو الشأن بالنسبة لبعض المجتمعات المحيطية بتطور الرأسمالية العالمية وما واكبها من انتشار للمؤسسات السياسية. ذلك، أن التدخل الاستعماري في المغرب وجد في مواجهته مجتمعا يتوفر على بنية سياسية توحي بالاستمرارية وترمي بجدورها إلى أزمنة بعيدة، على الأقل إلى القرون الوسطى.

ويمكن تأسيس هذه الفرضية من خلال قراءة الفكر العربي الوسيطي ومحاولة الكشف عن مدى معاينته لتشكل وتطور تلك البنية السياسية. وفي هذا الصدد، يمدّنا فكر إبن خلدون بتصور معين للدولة يحتل فيه مفهوم «العصبية» حيزا مركزيا، ويمكّننا من فهم دينامية هذه الدولة وعلاقتها بخصائص وتطور المجتمع.

ويمكن أيضا إثبات وجود بنية سياسية بالمغرب القديم عبر محاولة رصد العناصر المادية المكوِّنة للدولة من فضاء ترابي، ورعايا، وجيش، ونظام حكم، وإدارة، ومؤسسات اجتماعية وثقافية، وجباية، وتشريع، إلخ . . . ، كلها مقومات عملت مختلف السلالات التي تعاقبت على الحكم بالمغرب على تطويرها وتثبيتها وضمان استمراريتها على مدى عدة قرون.

2 ـ لقد أثر الغزو الاستعماري، بصفة أساسية على مضمون العلاقات الاجتماعية والدولة الموجودة سابقا، في حين تم الاحتفاظ بالأشكال القديمة للسلطة مع إدخال بعض الاصلاحات على بنيات الاستقبال الداخلية. وبذلك فقد تم تركيز السلطة الفعلية بيد المستعمر من خلال الأساليب والقواعد المادية العصرية للحكم، والاخضاع، ومراقبة الفضاء الاجتماعي في كليته. ومن بين المميزات الأساسية للمغرب المعاصر هو استمرار هذه الازدواجية ما بين الأشكال القديمة والأسس المادية العصرية للسلطة الدولتية.

3 ـ في إطار مرحلة ما بعد الاستعمار، شهد المغرب تزايداً كميا وكيفيا للقوى المنتجة، وذلك تحت إشراف الدولة التي عملت على توسيع وتنويع مجالات تدخلها في الاقتصاد والمجتمع، وتقوية قواعدها المادية وتعزيز نفوذها. ويمكن تفسير ذلك بضعف البورجوازية المحلية، وكذا خاصية نمط التراكم المُتَّبَع ومتطلباته المالية والمادية والتأديبية، مما يستدعي تزايداً لسلطة الدولة [25] التي تتحمل وظائف خاصة في مجالي تراكم الرأسمال وإعادة انتاج قوة العمل.

إن ضمان إعادة انتاج الفضاء الاجتماعي يتطلب بكل تأكيد تدخّل الدولة بواسطة تعبئة الموارد المادية والمالية والبشرية وكذا المؤسسات العصرية. وبموازاة ذلك، فإن الدولة تتدخل أيضا للحفاظ على الفضاء التقليدي للانتاج والاستهلاك والتعاضد، الى جانب المؤسسات والمعتقدات التقليدية، الخ . . . إلاّ أن إمكانيات توظيف هذا الفضاء التقليدي في إعادة الانتاج الاجتماعي تميل تدريجيا نحو التقلّص، وذلك بحكم توسّع

العلاقات الاجتماعية التي ينسجها الرأسمال في مجالي الانتاج والاستهلاك، وفي نمط الحياة بشكل عام. ومن شأن هذا التقلص التدريجي للفضاء الاجتماعي التقليدي أن يؤدي إلى تفاقم العجز في إضفاء المشروعية، وبالتالي تغذية الأزمة السياسية والاجتماعية . . .

4 ـ إن التطور الذي يحصل على مستوى الاقتصاد والأسس المادية العصرية للدولة، لا يترتب عنه تطور مماثل على المستوى السياسي، وذلك على الرغم من التداخل القائم فيما بين هذين المستويين. ويمكن ربط هذه المفارقة في تطور المجتمع بالمميزات التاريخية لتطور الرأسمالية والبرجوازية المحلية وكذا بإرث الدولة.

وفي هذا الاطار يمكن طرح إشكالية إقامة نظام ديمقراطي وتأسيس مجتمع مدني فعلي. ويلزم هنا الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التاريخية والثقافية للمجتمع المغربي، ومحاولة معالجتها بشكل مباشر وناجع، خاصة حين يتعلق الأمر بمسألة العلمانية والتحديث وعلاقتها بالمعتقد الديني والتقاليد الثقافية، إلخ . . .

5 ـ ينبغي أن يقيم تحليل المستوى السياسي (du politique) تمييزاً منهجيا أساسيا بين مستويين لوجود الدولة : المستوى الأول باعتبارها نظام الحكم، والمستوى الثاني باعتبارها وحدة للمجتمع المدني وللمجتمع السياسي.

وبصفة عامة، فإن مفهوم «إعادة الانتاج» يتيح استيعاب ازدواجية وجود الوقائع الاجتماعية، إذ أن كل ما يتعلق بالمباشر الملموس والحسي ليس إلا الجانب الشكلي والواضح للظواهر، أما مضمونها فيظل دائما خفيا وخاضعا بالتالي للتجريد. إن الكائن الواضح للاشياء يزيف حقيقتها المتأصلة فيها ويُشوّهها. وهكذا، ففي مجال تبادل القيم، فإن تشيُّؤ البضاعة يُظهر العلاقات بين الناس كعلاقات بين الأشياء. ويمكن معاينة نفس هذا التشيُّؤ (Réification) للعلاقات الاجتماعية على مستوى الدولة، التي تظهر في شكل نظام سياسي، كقوة عمومية غير شخصية منفصلة كلية عن المجتمع.

ليست هذه المنهجية في طريقة التحليل خاصة بالماركسية [27]، بل نجد مثيلتها أيضا عند «فرويد» في شكل زوج «الشعور/اللاشعور» وكذلك عند «نيتشه» (Nietzs-che) في تحليله «للسلالات» (Généalogie) . وتساعدنا هذه المنهجية للتخلص من الاقتصادوية، وعلى عدم الخلط بين طبيعة ومضمون الدولة وشكلها الظاهري : النظام السياسي.

6 ـ إن مفهوم «الفضاء» ملائم لمقاربة الدولة في ماديتها وفي مكانيتها. ولا يتعلق الأمر بمفهوم ترابي (Territoriale) ، بل بمفهوم يعبر عن «حجم حيز المجتمع باعتباره كلية، وباعتباره جماعة مادية، وباعتباره نتاج النشاط الجماعي المستقل عن الأنشطة الخصوصية والذي يفرض نفسه على كل واحدة منها كقوة أجنبية . . » (28). ومن هذا المنطلق، فإن الفضاء الاجتماعي يحافظ على علاقة خاصة مع الدولة، التي تعمل بفعالية على بسط نفوذها عليه، ومراقبته، وتبنينه، بهدف إدماج المنتجين في عملية إعادة انتاجه. وإن دراسة العلاقة التي تربط الدولة بفضاء الرأسمال والفضاء الاجتماعي في شموليته، بما في ذلك من مواقع للانتاج وأماكن للاستهلاك الجمعي (التجهيزات الجمعية)، تسمح بفهم الطبيعة والوظائف الخاصة للدولة.

ويبدو، إذن، أن الدولة لا يمكن تملكها لا في البنية التحتية ولا في البنية الفوقية، بل إن الدولة تخترق كل البناء الاجتماعي.

هوامش

1 ـ إن الموجة الراهنة المتعلقة بتفويت القطاع العام للخواص لا تعني تحجيم الدور الاقتصادي للدولة ولا تغير من طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والاقتصاد، بل إن الأمر يتعلق فقط بتغيير أشكال أو مستويات تدخل هذه الأخيرة في الحياة الاقتصادية دون الوصول إلى تغييب العنصر السياسي. وهكذا، فإذا ما حصل أن تراجعت الدولة عن تسيير هذا القطاع الاقتصادي أو ذاك (القطاع العام)، فإنها بالمقابل تعزز تدخلها على مستوى تحديد الأثمنة والأجور أو على مستوى قوانين الشغل أو تقنين التجارة، الخ.

2 ـ أنظر فيما يخص هذه النقطة : — Rudolf BAHRO, L'alternative. Stock 1979.

3 ـ أنظر :
— G. TULLOCK, Le marché politique : Analyse économique des processus politiques. Economica 1978.
— Henri LEPAGE, Demain le capitalisme. Livre de poche 1975.

4 ـ أنظر فيما يخص تقييم أعمال الاقتصاديين الجدد
— Roger Rrydman, L'Etat et le modèle économique. in l'économie fiction. Editions Maspéro, Paris 1981.

5 ـ إذا جاز الاعتراض على القول بغياب هذه النظرية، يمكن الاستدراك تساهلا بأن ما يطبع هذا الرصيد النظري حول الدولة هو أنه ضَحْل معرفيا ولا يمكن أن يتأسس عليه القول بنظرية ناجزة.

6 ـ نقيم هنا التمييز بين مفهوم «السياسي» (LE politique) كمستوى/ صعيد من مستويات تشكيلة إجتماعية معينة، ومفهوم «السياسة» (La politique) كممارسة إجتماعية. أنظر حول هذه النقطة :
— Nicos POULANTZAS, Pouvoir politique et classes sociales. Editions Maspéro, Paris 1968.

7 ـ راجع :
— K. MARX / F. ENGELS, Le manifeste du parti communiste. Editions Sociales, Paris 1966, pp. 32-33.
راجع أيضا :
— F. ENGELS, L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat. Ed. Sociales, Paris 1966.
— R. MILIBAND, L'Etat dans la société capitaliste. Maspéro, Paris 1979.
— B. FADIE/P. BIRNBAUM, Sociologie de l'Etat. Grasset, Paris 1979.

8 ـ راجع :
— LENINE, L'Etat et la révolution. Œuvres complètes, 4e édition, Moscou, Tome 5, pp. 444-446

9 ـ أنظر : — GRAMSCI dans le texte. Ed. Sociales, Paris 1977, p. 576

10 ـ نفس المرجع، ص : 556.

11 ـ إن هذا السجال يرتبط بالاهتمامات التي كانت تسيطر على مجموعة من الباحثين الألمان، خاصة في ميدان العلوم الانسانية والاجتماعية، والذين شكلوا ما يسمى بمدرسة «فرانكفورت». لقد تأثر هؤلاء الباحثون بواقع العجز الذي كانت تعيشه الحركات السياسية «العمالية» والتحريفية التي كانت تتهم بها هذه الحركات في أوروبا الغربية ـ وخاصة في ألمانيا ـ خلال الستينات. وهكذا، كان يعتبر رواد هذه المدرسة ـ وعلى رأسهم ماركوز (H. Marcuse) ـ أن الرأسمالية والفكر البورجوازي هما في طور إجتياح كل المرافق الاجتماعية والثقافية

والسياسية والاقتصادية للمجتمع. بل إن إغراءات المجتمع الاستهلاكي وقيمه أدت إلى إدماج واستلاب الطبقة الشغيلة نفسها التي فقدت هويتها وقدرتها على قيادة أي تغيير مجتمعي. إن الانسان أصبح بشكل عام مفقود الهوية، إنه «الانسان ذو البعد الواحد» («L'homme unidimensionnel») أي البعد الرأسمالي. . .
وهكذا توجه ماركوز نحو التنظير للحركات الطلابية التي كان يعتقد أنها أصبحت تشكل بؤرة التغيير!
أما السجال «الالماني» الذي نحن بصدد الحديث عنه، فقد انطلق من مخلفات حركات العنف اليسارية والطلابية، أي من واقع الدولنة، والقمع، والمحاصرة التي تمارسها الدولة تجاه أفراد المجتمع، وخاصة في ألمانيا الغربية. وكان الأشكال يتعلق بمحاولة الامساك بهذا الواقع وتحديد حدود تدخل الدولة في المجتمع المدني. . .
فيما يخص التفاصيل حول مدرسة «فرانكفورت»، أنظر خاصة :
— J.M. Vincent, La théorie critique de l'école de francfort. Gallilée, Paris 1975.

12 ـ أنظر :
— E.B. Pasukanis, La théorie générale du droit et du marxisme. E.D.I, Paris 1970, P. 128.

13 ـ أنظر :
— Neüsuss et Muller, The Welfare Illusion and the contradiction between wage Labour and Capital. in State and Capital. Ed. Arnold london 1978 p. 36.

14 ـ أنظر :
— J. Hirsch, Eléments pour une théorie matérialiste de l'Etat. in L'Etat contemporain et le marxisme. Maspéro, Paris 1975, p. 28.

15 ـ راجع :
— J. Habermas, Raison et légitimité. Payot, Paris 1978.
— J. O'Connor, The Fiscal Grisis of the State. St. Martin Press, New-York 1973.

16 ـ تثير الانتباه هنا إلى أن هذه الفرضية كانت حاضرة قبلا عند «فالير شتاين» (I.Wallerstein) الذي يرى أن كل المؤسسات الكبرى والدول الحديثة قد تولدت عن تطور «الاقتصاد ـ العالم الرأسمالي»، I. Wallerstein—
in Revue internationale des Sciences sociales, n° : 4(Economie-Monde capitaliste)

17 ـ راجع :
— F. Mellah, L'Etat dans les formations sociales périphériques. in Les espaces du Prince. PUF-Paris, Cahiers de l'I.U.E.D. - Genève 1977, pp. 33-37.

18 ـ راجع :
— P. Salama, Au delà d'un faux..., in Revue Tiers-Monde n °68, Paris 1976.
— G. Mathias/P. Salama, L'Etat surdéveloppé..., Maspéro, Paris 1983.

19 ـ حسب هذا الباحث، إن الرأسمال العالمي بشكل عام هو تجريد واقعي يمكن «من فحص القوانين الملازمة للرأسمال وللتراكم العالمي، في صفاءها وبغض النظر عن المنافسة الدولية لرؤوس الأموال وعن الظواهر المشتقة من تنافر التشكيلات الاجتماعية المندرجة في هذه السيرورة».
— J-L. Solis Gonzalez, la question de l'Etat dans les pays capitalistes sous-développés : quelques problèmes de méthode. in Revue Critique de l'Economie Politique, Nouvelle série n° 13, Paris 1980. p. 91.

20 ـ راجع : — S. de Brunhoff, Etat et Capital. PUG-Maspéro 1976, pp. 99-101

21 ـ فيما يخص مفهومي الاخضاع الشكلي والاخضاع الفعلي، أنظر :
— P.P. Rey, Les alliances de classes..., Maspéro, Paris 1978.

22 ـ يجب فحص هذه الفرضية حتى في حال مجتمعات أوربا الغربية. على هذا الصعيد، هناك فعلا دراسات حديثة العهد تبين أن أصول الدولة الحديثة ترجع على الأقل إلى عصر القرون الوسطى. أنظر مثلا :
— J. strayer, Les origines médievales de l'Etat moderne. Payot, Paris 1979.

23 ـ أنظر : — A. Lipietz, Le capital et son espace. Maspéro, Paris 1977, p. 142

24 ـ وهكذا على سبيل الذكر، فإيطاليا كانت أول دولة تعرفت على الرأسمالية (التجارية) ومع ذلك فهي آخر دولة غربية استوعبت الرأسمالية. وهذا راجع الى خصوصية الشروط الاجتماعية والتاريخية وإلى البنيات «السياسية» الداخلية التي كانت في مستوى من التطور لم يكن يسمح ببروز أو إرساء سلطة مركزية قوية، وليس ذلك راجعا إلى كون النظام الاقتصادي العالمي قد شكل عرقلة أو حاجزا في وجه هذه السيرورة، أي سيرورة إرساء سلطة مركزية وبالتالي نظام سياسي رأسمالي. وهذه الخصوصية لازالت تميز إلى يومنا هذا الدولة الايطالية حيث أن طبيعتها الرأسمالية لا تبعث على الشك، في حين أن نظامها السياسي هو الأقل استقرارا والأقل تجانسا في أوربا الغربية. يمكن لنا هنا أيضا أن نتكلم عن الخاصية المتناقضة للنظام السياسي الايطالي الذي لازال يحتفظ بملامح وبقايا سلطة «الأمراء» ! . . .

25 ـ انظر فيما يخص هذه النقط :
— Ahmed El HARITI, Essai d'approche de l'Etat dans les sociétés dépendantes : cas du Maroc contemporain. Thèse de Doctorat de 3ème cycle ès Sciences Economiques, Université de Poitiers, 1983.

26 ـ لا ترتبط السلطة بالقطاع العام، كمثال على ذلك فإن الخوصصة لا تعني أن الدولة تتراجع، بل أن تدخلها يتبدل شكله.

27 ـ تحليل القيمة عند ماركس «يخدم في نفس الوقت التحليل الوظائفي للنظام الاقتصادي والنقد الايديولوجي لسيطرة طبقية يمكن تعريتها، حتى بالنسبة للوعي البورجوازي، بتوضيح أنه لم يتم تبادل معادلات في سوق العمل».
أنظر : J. Habermas, Raison et légitimité, Payot 1978, p. 45.

28 ـ أنظر : Alain Lipietz، مرجع سابق، ص : 135 وما بعدها.

بعض المعطيات حول الدولة والمجتمع
خلال المغرب القديم

- محمد المباركي -

ان البحث في أي حضارة ليس بالأمر السهل نظرا للتعقيدات الجمة الناتجة عن تداخل الحضارات والشعوب، وقد يصبح الاستنتاج والقياس ساريا لما نعالج مجتمعات تضرب بجذورها في عمق القدم حيث المعطيات الاجتماعية وأحوال العيش والتعايش لم تكن كما هي عليه راهنا، يكبر الاختلاف بطول المدة الزمنية الفارقة بين الحاضر والماضي ذلك أن الاقوام، قبائل كانت أو شعوبا، لم تكن بالاستقرار التي هي عليه حاليا، إنها كانت تعرف تنقلات دائمة وحتى في حالة الاستقرار كان يتم قدوم مجموعات جديدة ونزوح مجموعات مستقرة. مع تطور الاستقرار تظهر الهيكلة الاجتماعية وبوادر تشكيل دولة. إن الدولة كأداة لضبط استقرار المجتمع تسمح باعطاء نظرة عن التشكيلة الاجتماعية التي كان عليها المجتمع الذي عرفته. فالدولة التي هي نتاج المجتمع وأداة استقراره حالة عابرة مثل المجتمعات التي جسدتها (1) .

إن كل شعب مطالب بصياغة تاريخه الحضاري حسب مصالحه التاريخية، لا يمكن للآخرين الكتابة عن حضارة شعب معين دون الوقوع في هفوات وأغلاط فادحة. ذلك أن كتابة التاريخ الاجتماعي ليست صياغة معطيات مادية محضة فقط، إنها أكثر من هذا، إنها إحساسات وتطلعات خاضعة للنفسية البشرية التي تختلف من حضارة لأخرى. فيما يخص الكتابة في تاريخنا الحضاري والاجتماعي فإن الأمر ليس

بالسهل لأنه زيادة على الملاحظات المشار إليها أعلاه، فإن تدوين تاريخنا المغاربي جاء متأخرا [2]، كان يغلب عليه التحيز والتشيع والنسخ حسب رغبات القائم بأمر السلطة الشيء الذي يصعب فيه، عند مراجعة المدونات، إظهار الصحيح من الخاطيء. كما أن الأجانب القدامى أو المحدثين الذين كتبوا عنا وعن تاريخنا نسخوا ذلك بمنظورهم وانطلاقا من مصالحهم التي يمثلونها أو يدافعون عنها، وبذا تظل كتاباتهم موضع شك ومحط نقد، الأمر الذي يجعل كل كتابة في تاريخنا الاجتماعي والحضاري تنطلق من نقد الاطروحات الاجنبية وبالخصوص أطروحات المدرستين المهيمنتين في ميدان العلوم الانسانية المغاربية لحد الان ـ وان أصبح ذلك مفروضا بشكل مباشر ـ المدرسة الكولونيالية والمدرسة التجزيئية.

قبل نقد المدرسة الكولونيالية والمدرسة التجزيئية نرى من الضروري رفع اللبس الذي يحيط بمصطلح «مغاربة» أو «مغاربيون».

I ـ إشكالية مصطلح مغاربة / مغاربيين :

من المفيد التطرق ـ ولو بشكل وجيز ـ في هذا البحث إلى إشكالية مصطلح «مغاربة» وما انشق عنه نظرا لما يحويه هذا المصطلح من معنى خاص في فهم ومعالجة تاريخنا الحضاري قديما وحديثا. ان مصطلح مغاربة وحده يتماشى وذاتيتنا سواء في الماضي أو الحاضر أو في المستقبل، وهذا في نطاق وعينا لهذه الذات، حيث يمكن الحديث عن :

- المغاربة البائدة، للكلام عن الأجداد الأولين الذين عمروا بلاد المغرب العربي والذين لم يصلنا عنهم سوى ما تقدمه لنا الحفريات من عظام وبقايا أدوات انتاجهم الحجرية أو ما كانوا يأكلون من صيد ونبات.
- المغاربة القدامى وهم سكان المغرب العربي الذين عمروا منذ بداية المرحلة التاريخية إلى مجيء الاسلام.
- المغاربة بعد الاسلام وإلى حين قيام كيانات مستقلة بنفسها في كل قطر من أقطار المغرب العربي.

- المغاربيون وهم سكان المغرب العربي بعد قيام كيانات مستقلة بذاتها في كل بلد من بلدان المغرب العربي حيث قامت دول خاصة بكل بلد.

إن مصطلح المغاربة هو المصطلح الوحيد الذي يراعي الضوابط الأساسية الثلاث التي تسمح بتطابق الذات والموضوع والتي هي : الشعب، اللغة، الارض، ذلك أنه حتى يتم انسجام الذات مع الموضوع يلزم أن يكون هناك تطابق بين الشعب واللغة والارض التي يتواجد عليها الشعب، الامر الذي يوفر وحدة عضوية بين المكونات البشرية التي تشكل الشعب أو الامة والبقعة التي تمت عليها هذه الوحدة الحضارية التاريخية بواسطة اللغة الموحدة التي هي في آن واحد النتاج والمنتج للسيرورة الحضارية.

لفظة مغاربة تشخص سكان منطقة لها سكانها بالمشرق، وهذا يعني وجود تواصل تاريخي وحضاري للمشارقيين والمغاربيين ضمن كيان واحد قائم الذات. هذا يجعلنا نتجنب استعمال مصطلح برابرة وأمازغ لان كلاهما لا يتجاوب وحقيقة واقعنا التاريخي، وخاصة مصالحنا المصيرية (3). لفظة برابرة التي نعت بها الرومان المغاربة القدامى والتي هي تحوير لكلمة برابرة (Barbares) أي الغير المتحضرين. كما أن دول أوروبا كانت تنعت خلال العصر الوسيط دول المغرب العربي بدول البربر (Etats de la Berbèrie) والمغرب العربي بالبربري (Berbères). اثر الاحتلال الفرنسي للجزائر تضخمت تنظيرات المدرسة الكولونيالية في اتجاه خلق فوارق عرقية بين سكان المغرب العربي، حيث أصبح السكان الاصليون هم البرابرة ذوي الاصل العرقي الاري - مثل الفرنسيين - والاخرون عرب وهم عبارة عن غزاة ودخلاء على البلاد. خلفية هذا الطرح أن الفرنسيين والاسبان والايطاليين لم يأتوا بلاد المغرب العربي في نهاية المطاف سوى لتخليص اخوتهم في العرق، البرابرة من الغازي العربي (؟ ! ؟).

أما لفظة أمازغ مفرد لامازغن، ينبغي استعمالها في حدود المعطيات التاريخية والواقعية. ذلك أن كلمة «تمازغت» تعني منطقة الاطلس المتوسط، وبذا فالامازغيون هم سكان الاطلس المتوسط ولغتهم هي الامازغية. ليست هناك دلائل تؤكد أن سكان المغرب الاصليين كانوا يقطنون الاطلس المتوسط ومنه نزحوا ليعمروا باقي أرجاء المغرب الاقصى أو المغرب العربي : على غرار عرب اليمن (العرب العاربة) الذين نزحوا إلى مناطق الجزيرة وبادية الشام ليعربوا أهلها (العرب المستعربة).

انه لا يصح القبول بالتفسيرات المبسطة لانتربولوجيا المجتمعات البدائية التي تضع جدا أسطوريا لمجموع قبائل المجتمع. هكذا يصبح أمازغ الجد الأول لكل القبائل البربرية. مقارنة بسيطة للهجات والاصناف البشرية لسكان المناطق التي لازالت تحتفظ إلى يومنا هذا بلهجاتها القديمة والتي تشكل بقايا المغاربيين الذين لم يستعربوا نهائيا

تبرهن عن انعدام وجود تطابق أو تجانس في اللهجة والخلقة بينهم. فلو وضعت الريفي والامازغي والشلح أو السوسي والقبائلي والاوراسي والتواركي... لن تجد هناك خصوصيات تميزهم عن باقي سكان المناطق الاخرى لتجعل منهم وحدة قائمة بذاتها. هناك شعوب عديدة [4] عمرت بلاد المغرب العربي، فاختلطت وتفاعلت فيما بينها، تقاربت لهجاتها وطبائعها وعاداتها. بعد قبولها الاسلام دينا تبنت هذه الشعوب المغاربية لغة القران كلغة لحضارتها واستعربت. اننا لا نناقش هنا أهمية اللهجات المحلية ولا ننفي دورها الديناميكي في الحيوية التراثية، هذا نقاش آخر ليس مجاله هنا. إننا نحاول القبض على المصطلح الاساسي الذي يتماشى وواقعنا التاريخي القديم ومتطلبات واقعنا الحضاري المعاصر والحث على ضرورة استعماله عوض مصطلحي برابرة وأمازغن اللذان لا يراعيان هذا التواصل. ان استعمال لفظة برابرة تحوى العديد من الشبهات العرقية خلافا لكلمة مغاربة التي تحتفظ بالوحدة الكلية لمجموع السكان خلال الفترة التاريخية القديمة والحديثة.

ان المغاربة القدامى بعد قبولهم الاسلام ولغة القران استعربوا، مثلهم مثل باقي الشعوب العربية، وبذا ليس المصري أو السوري أكثر عروبة من المغربي، كل ما هناك أن الشعوب العربية جميعها، انطلاقا من بوادر وحدة حضارية تجسدت قبل مجيء الاسلام بكثير، شكلت بدافع الاسلام وحدة حضارية متراصة. الكلام عن حضارة عربية موحدة ليس من باب الطموح بل هو واقع غارس جذوره فينا. فالشعوب التي شكلت عبر سيرورة حضارية الأمة العربية كان لها قبل الاسلام روابط حضارية متقاربة وطدتها الحضارة العربية المشتركة، هذا هو السبب الذي يفسر لماذا انفصلت مثلا تركيا أو ايران وغيرهما من الدول الاسلامية لتشكلا أمما خاصة بهما ولماذا لم تتمكن أية دولة عربية من تشكيل أمة خاصة بها رغم المؤهلات المتوفرة لبعضها في تشكيل أمة مستقلة. فهل لتركيا مثلا مكونات أمة مستقلة بذاتها أقوى مما هو لمصر أو للمغرب ؟ لا نعتقد ذلك. ان التفاعل الحضاري بين الشعوب العربية في القدم قبل الاسلام، ثم بعد البناء المشترك لحضارة واحدة هي الحضارة العربية، يفرض على الشعوب العربية ضرورة الالتزام والانسجام مع اختيارهم الحضاري الذي لعب فيه العامل اللغوي الدور الأساسي. إن عدم احترام هذا الالتزام الحضاري ينتج عنه الاستلاب والضياع، الشيء الذي أرادته لنا المدرسة الكولونيالية لما رفضت الطابع العربي لحضارتنا المغاربية ففرقت بعضنا الى بربر وبعضنا الى عرب مع العلم أننا نشكل مجتمعا متماسك الأعضاء منذ القدم وأن كل ما حصل هو استعرابنا بعد الاسلام كما تم استعراب سكان الجزيرة أيام العرب.

II - نقد المدرسة الكولونيالية والمدرسة التجزيئية

ليست كل مقاربة للواقع محايدة، فكل تحليل يجيب في العمق عن نظرة معينة للكون وعن اختيار ايديولوجي، وهو بذا التزام واع أو عدم واع للباحث. في مجتمع متناقض المصالح الاجتماعية والسياسية يستحيل الحياد أو الموضوعية الصرفة في التحليل. ازاء الواقع العيني للأشياء، إنه من الطبيعي وجود عدة مقاربات للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي متناقضة ومتصارعة فيما بينها. وحتى تبرهن كل واحدة من هذه المقاربات على مصداقيتها وتفوقها، فانها تتبنى منهجية خاصة معتمدة عدة مخططات تفسيرية بهدف الاقتناع بصحتها وضرورة قبول هيمنتها. وهكذا تدعي مختلف هذه المقاربات تكوين مدارس ونظريات علمية وكونية خاصة بها، مرتكزة على أرضية العلم لاثبات، حسب اعتقادها، الصحيح من الخاطيء. والحال أن العلوم الاجتماعية والانسانية لا يمكن أن تعتبر علوما حقة كالرياضيات والكمياء مثلا. ان الطبيعة الانسانية وتنوع المجتمعات والعادات معقدة الى حد لا يمكن معه اختزالها في بديهيات رياضية بسيطة أو معادلات كيميائية أو قوانين فيزيائية. فاذا كنا لا نستطيع اختزال الاجتماعي - التاريخي - الاقتصادي الى عناصر بسيطة ترتكز على قوانين وبديهيات، فهذا لا يمنع التمييز بين ماهو مثالي وذاتي وماهو موضوعي ومادي، اي التمييز بين ماهو أساسي وماهو ثانوي غير فاعل في السيرورة الحضارية. ومنه يمكننا اعتبار ماهو علمي مجموع التقنيات التي تمكن من مقاربة الواقع والقيام بتحليل ملموس له.

بعد هذه التأكيدات العامة، سنحاول في هذا الجزء من البحث القيام بنقد اجمالي للمدرسة الكولونيالية للاتنولوجيا ثم بعد ذلك للمدرسة التجزيئية. ان نقد هاتين المدرستين تعد خطوة ضرورية أولية لمعالجة التطور الاجتماعي بالمغرب نظرا لهيمنتها في ميدان العلوم الانسانية.

تنتسب المدرستان للنظرية المهيمنة في علم الاجتماع أي الوظيفية. اننا لا نضع المدرسة التجزيئية في نفس المستوى مع المدرسة الكولونيالية للاتنولوجيا التي تمحور كل أبحاثها حول العامل العرقي، الأمر الذي لا نلاحظه عند التجزيئيين رغم انتقادات «روني كاليسو» الذي لا يتردد في ايجاد نقط التقاطع الجوهرية بين النظرتين، مؤكدا أن التجزيئية ليست في العمق الا الشكل المعتدل للعرقية [5].

أ ـ المدرسة العرقية الكولونيالية

توجه هذه المدرسة أبحاثها المغلفة بالطابع العلماني لخدمة المطامح السياسية والاقتصادية، بهدف تبرير الغزو الاستعماري. للوصول الى هذه الغاية، استعمل التبرير العلمي لتطبيق الشعار القديم «فرق تسد» وأصبحت النغمة الأساسية للعرقيين هي صنع الفوارق بين البربر والعرب. فأصبح البربر مثل الفرنسيين والاسبان، ذوي أصل أوروبي خلافا للعرب الذين هم ذوو أصل شرقي سامي. وهكذا أصبح البحث في العصور القديمة للمغرب «هو من اختصاص الادارة الاستعمارية، تفرغ اليه الولاة والمقيمون العامون بحيث ظلت مصالح الفنون الجميلة تابعة للوزارة الداخلية طيلة فترة الاستعمار تقريبا» (6). فالعدو المشترك للأوروبيين (بربر، فرنسيين، اسبان، ايطاليين) في المغرب العربي كان حسب العرقيين هو ذلك الانسان العربي «الذي يعتبر أكثر من خصم سياسي» (7) والذي أصبح كبش الضحية، نتاج كل النواقص التي تمّ تشخيصها فيه انطلاقا من العرق. ان العربي لم يعد يصلح الا كشيء مرفوض. «لقد صنعوا عربيا وهميا تجسدت فيه كل القبائح» (8). مما جعل المدعي أوغيست بوميل ـ نائب برلماني استعماري ـ يكتشف في «الظلامية المحمدية» منبع السلطة الاستبدادية العائلية والقبلية وما ينتج عنها من أنانية قذرة للكائن : كتجارة النساء والأطفال وغيرهما من الرذائل المنسوبة للأصل العرقي (9). ونراه يصيح «أن نموذج أولائك الأقوام، موضوع هذا البحث ـ أي بحثه ـ هو ذلك العربي الحقيقي، المنحدر من بدو الحجاز الذي يسكن الخيمة، ويرحل في السهول الشاسعة : آخر من غزى افريقيا الشمالية» (10).

هكذا تتبلور خلفية هذه المدرسة حيث أن آخر الغزاة هو العربي. أما الفرنسيين والاسبان لم يأتوا الا للالتحاق باخوانهم في العرق البربر وتخليصهم من بطش العربي الدخيل.

وحتى يعطوا بعض الحيثيات لدلالاتهم الغير منطقية والمفتقدة لادنى الضوابط التاريخية والاجتماعية، تناول دعاة هذه المدرسة ميدان الاتنو ـ انتربولوجيا وأعادوا من خلاله صياغة تاريخ اجتماعي ممسوخ لا يرتكز على أي أسس مادية واقعية. يتولد من هذه الأبحاث خليط من التحاليل والمعطيات المتناقضة مثل التعارض التاريخي بين العرب والبربر، بين المستقرين والرحل، بين الاسلام (الشريعة) والعادات (الاعراف)، بن بلاد المخزن وبلاد السيبة، بين المدينة والبادية. باختصار قد يتخيل للمرء وهو يقرأ تلك الكتابات أن القيامة قد حصلت ببلادنا ونحن لم نبال، وأن الوجود

الاستعماري ماهو سوى رحلة حضارية لابد منها لا نتشال العنصر البربري ذي الأصل الاوروبي من مخالب الغازي العربي المتربص.

لتكون لدينا فكرة حول أسلحة أصحاب المدرسة الكولونيالية سنشير الى جوهر ما يطرحه (أحد) كاتبيها الأساسيان، وهما «روبير مونتانيي» و«أ. كوتيي». ان دراسة كتاب «روبير مونتانيي» وهو بحث حول التحولات السياسية للبرابرة المستقرين (جماعة الشلوح)، الذي لخصت أهم أفكاره في كراس بعنوان «الحياة الاجتماعية والسياسية للبرابرة» ليوجه عمل الموظفين الفرنسيين في المغرب. تناول مونتانيي القبيلة وركز عليها كل طرحه، فهي عنده شبيهة بالقبيلة التي قضى عليها الرومان في أوروبا أي القبيلة التي لم تكن مرتبطة بالترحال، بل مرتبطة أصلا بالزراعة. انطلاقا من هذا التصور الاقتحامي يستخلص أنه كما فعل الرومان يمكن اعادة بناء تطور البنية الاجتماعية في «المنطقة البربرية» الخلاصة الأخرى التي يستنتجها هي أن السيرورة التاريخية للقبائل تتلخص في وجود تحالفات عشوائية مستمرة ومدمّرة يحكمها قانون اللف / الصف والغزوة / الحركة.

فالقبائل البربرية عنده عبارة عن «جمهوريات بربرية» تشبه في تشكيلتها الجمهوريات ذات الطابع الديمقراطي العسكري حيث أن المستبد فيها هو أمغار (رئيس القبيلة). أما المخزن (السلطة المركزية) فهو عنده عبارة عن نوع من الادارة الاصطناعية التي لا تراقب غير بعض القبائل المحيطة بالعاصمة أي قبائل الكيش. وان أغلبية القبائل متمردة، عاصية، منفصلة، تعيش في سيبة عامة ودائمة. كما أنه يعتبر تقسيم القبائل الى أفخاد أمر اصطناعي داخل القبيلة المخزنية التي ليست بدورها سوى «محيط ضرائبي» [11].

بعد تمجيده للقبيلة (الجمهورية) يركز مونتانيي على الجماعة مضفيا عليها كل الثناء، واصفا اياها بمجلس ديمقراطي للقبيلة. لما يعمد الى السرد التوبوغرافي للقبيلة، كونها مجموعة من الدواوير يتراوح عددها ما بين ثلاثة الى اثني عشر، تملك مساحة ترابية محددة، لها اسم معين وبعض التقاليد، ينسى مونتانيي ما تحدث عنه سابقا، ليجرد القبيلة من أية مؤسسة سياسية. بذا يصبح مجلس الجماعة والقيادة الجماعية عبارة عن هياكل فارغة. القبيلة التي تحدث عنها مونتانيي هي قبيلة وهمية لا وجود لها على أرض الواقع. فهو ينفي الدور المرموق لـ «أكرام» بين أفراد القبيلة ويركز على دور رئيسها «أمغار» مضفيا عليه طبيعة استبدادية. مجمل طرحه أن القبيلة تعيش

تعيش في جمود دائم عبر التاريخ، فهي عنده، لما تعرف عليها بداية القرن، مثل القبيلة الاوروبية التي حضرها الرومان، فالقبيلة المغربية بداية القرن العشرين عند مونتانيي هي على ما كانت عليه قبل السيطرة الرومانية لبلاد المغرب. هذا معناه أنه مثل ما فعل الرومان مع الشعوب التي سيطروا عليها لتحضيرها (؟!) فان الامبريالية الفرنسية هي الأخرى مطالبة بتحضير الشعوب التي استعمرتها. وبالتالي فالوجود الاستعماري على أرض المغرب هدفه اخراج القبائل البدائية الى نور العصر الحديث (؟!). ان مونتانيي تعامل مع القبائل المغربية تعامل المنقب مع الحفريات التي لا ارتباط لها الا مع الماضي الغابر.

المغزى الرئيسي لطرح مونتانيي هو البرهنة على انعدام وجود آليات فعلية للدولة المغربية قبل الحماية. كل ما كان موجودا، هو عبارة عن بوادر بدائية لدولة تقليدية، تتمثل في هيكل مخزني عتيق ملتصق ببعض المناطق. أما عموم القبائل المغربية، فهي تعيش في واقعها اللاتاريخي، ضمن دوامة مزمنة تتراوح بين اللف والعراك. وان القبائل ترفض التسلط المخزني، وتدافع عن استقلاليتها وديمقراطيتها القاعدية (الجماعات). انه يرفض النظر الى المجتمع المغربي كوحدة اجتماعية حضارية، انه يرفض أن يراه عبر التاريخ يسير ضمن دينامية حية لها قوانينها وأسسها الموضوعية، حيث لكل هيئة اجتماعية، لكل هيكل اجتماعي دورا منوطا به. فالقبيلة والمدينة والمخزن والزوايا والمؤسسات السياسية والفيئات الاجتماعية، كلها تتحرك ضمن وحدة شمولية وان كانت لكل منها خصوصياتها.

الى جانب المنظور البدائي الذي انتهجه مونتانيي، دافع أ. كوتيي عن النظرة البيولوجية (العرقية)، فظهرت تنظيراته ذات طابع عنصري محض. تاريخ المغرب حسب اعتقاده منذ القدم الى بداية القرن العشرين، عبارة عن مجابهة دائمة وطاحنة بين «كائنين بيولوجيين، متعارضين أساسا في سلوكهما الابدى. . . خلال الالفي سنة الماضية، منذ العهد القديم الى يومنا هذا ظل المغرب منقسما الى شطرين متناقضين، الرحل والمستقرين. . . الذي يمارس الترحال هو شيوعي في تصرفاته، انه عدمي فوضوي سياسيا يفضل بشكل غرائزي اللانظام، الأمر الذي يجعله يقوم بكل الأعمال التخريبية، انه مخرب، رافض لأي شيء حضاري، وحتى في حالة انتصاره فانه يهدم نفسه في نشوة انتصاره تلك الغير الطبيعية. . . » [12].

بعـد وضع تباين جوهري بين الرحل (العرب) والمستقرين (البرابرة)، يؤكد أ. كوتيي جازما «أن بلاد البربر (المغرب) لم تشكل يوما أمة أو دولة مستقلة، لقد بقيت عبر العصور جزءا من احدى الامبراطوريات. ان المغاربة ليسوا سوى مستعمرين (بفتح العين) أبديين، لم يتمكنوا يوما أن يكونوا أسيادا على أرضهم» (13). على هذا المنوال يظل كوتيي يترنح بين التحاليل الخارقة، الميزاجية، غير مبال بتناقضاته الجمة، تارة يعارض القبائل (البربرية طبعا) بالمدينة (العربية طبعا)، وتارة يعارض الرحل (العرب طبعا) بالمستقرين (البرابرة طبعا)... هدفه تبرير الوجود الاستعماري عن طريق سياسة فرق تسد، بل أسلوب فرق الى أقصى حد ليطول الاحتلال أطول أمد.

ان التاريخ المعاصر لم ينتظر طويلا لدحض أطروحات كوتيي وغيره من منظرى المدرسة الكولونيالية وأن المستعمَرين الابديين (؟!) حققوا وحدة رائعة شطبت الفوارق الوهمية بين عرب / بربر، بادية / مدينة ، شرع / عرف... وتحقق التحرر الوطني، اذ أنه قد تم توحيد العرب والبربر ضد المستعمر.

استنكر ج. بيرك النظرية الكولونيالية، موضّحا أنها «تبهر الرجل النزيه الذي يظن أنه تمكن بسرعة الاحاطة بتاريخ المغرب العربي ونفس هذه التحاليل تعطى للظباط دارعة سياسية، كما أنها تجلب الى صفها علم الاجتماع لتفسير الأشياء بأسلوب مبسط. هكذا ظهرت تحاليل كثيرة حول البربر والمخزن تحت رعاية العام السوسيولوجي (Année Sociologique) واني أسمع المرحوم «موسى» يحيي ر. مونتانيي، واضعا اياه في مرتبة كراني» (14).

نظرا لعـدم خضـوعـه للمنـطق الكولونيالي، همش جاك بيرك من طرف الادارة الكولونيالية حيث وجد ملجئا في منطقة سكساوة بالأطلس الكبير قضى بها زهاء الست سنوات، تمكن خلالها من دراسة الحياة اليومية للفلاحين. كانت خلاصته أنه «ليس هناك انقطاع بين فاس ـ العاصمة الحضرية ـ وسكساوى، بين هذه البقعة البربرية ومعقل الحضارة العربية الاسلامية، بين هذا الدشر الجبلي، بين المدينة والقبيلة ذات اللهجـة العربية أو البربرية وبين فلاح مستقر أو رحال، ليس هناك أي اختلاف في المضمون. الخلاف موجود فقط في مستوى التركيب والتقاطع» (15).

ان هذه النـظرة التي أتى بها ج. بيرك ليست غريبة علينا، نحن المغاربة، انها تتماشى ومفهوم التقاطع والتراكب بين العمران البدوى والحضرى في ثراتنا. أهمية

استنتاج ج. بيرك تأتي من الموقع الذي احتله كواحد من الادارة «الحامية». ان استنتاج بيرك تعـدى حدود المغرب الأقصى ليقول ان سكساوة رغم خصوصياتها تجد بعدها الثقافي والاجتماعي ليس فقط في حدود المغرب، بل ضمن المغرب العربي الكبير كله. فاذا كان اسم القبيلة ـ سكساوى ـ لم يتغير، فان السكان تغيروا باستمرار. و«وهكذا نجد عدة أقوام من سكان السفح نزحوا عبر العصور الى سكساوة، ليأخذوا مكان القدماء الذين تركوها، من ذون تغيير اسم القبيلة (الأرض). فعاد تشكيل الكل من جديد باحتواء كل الأجزاء، مقدما هذا الجزء مرة وجزءاً آخر مرة ثانية، بغاية حماية الوحدة الخاصة للجسد الكلي الذي تشكله المنطقة» (16).

عوض النظرة الدينامية للمجتمع، كما حدى بيرك، نهج مؤدلجو الاستعمار الوصف الجامد، لم يروا في المجتمع المغربي سوى المومياء، عمّموا ضمنها الخصوصيات، التي أصبحت عبارة عن أشياء متناقضة ومتنافرة. لم يراعوا العقلية الجدلية بين دينامية كل عضو، هذا العضو الذي يتفاعل ويتطور ضمن جوهر شمولي للمجتمع الحي. وبذا تصبح خصوصية الجزء لا ترادف الاستقلالية عن باقي الأجزاء أو التعارض والتناحر معها. لكل قرية أو مدينة، لكل قبيلة أو ناحية خاصيتها التاريخية والعرقية، وان هذه الخصوصيات والتنوعات هي بالظبط برهان حيوية ودينامية المجتمع ككل متطور ضمن سيرورة حضارية معينة.

ب ـ المدرسة التجزيئية

على خلاف المـدرسـة الكولونيالية، استطاعت المدرسة التجزيئية، بحافز وتأثير الانجلو ـ ساكسون، تخطي النظرة الكولونيالية بتوسيع مجال البحث الميداني المحض البعيد عن التنظيرات الايديولوجية، الأمر الذي جلب اليهم العديد من الباحثين في ميدان الانتربولوجيا والسوسيولوجيا السياسية.

تعتمـد هذه المـدرسة الجمع بين الوظيفية والبنيوية لتحليل المكنزمات الداخلية والظاهرية للمجتمعات، مع فرز الظواهر والأحداث بعضها عن بعض. اثر هذا، يتم تعميم خصـوصيات الجزئيات على العام. مثل المدرسة الكولونيالية، تنكب المدرسة التجزيئية على دراسة العلاقات القبلية والتركيز على القبيلة، ثم تعميم الاستنتاجات على كل المجتمـع. لكن التجزيئية لا تصل الى مستوى المنظور العرقي الذي حذته المدرسة الكولونيالية.

نظرا لحيويتها وتبسيطها لمعطيات المجتمع، باستخدام الرسوم البيانية والرموز التخطيطية، وكذلك استعمال الاحصائيات والمقارنات... الى جانب التركيز على الميادين الاتنوسياسية، ذات الحساسية الكبيرة في العلوم الانسانية، تمكنت المدرسة التجزيئية جلب العديد من الباحثين في البلدان التابعة. ان اهتمام علماء الانتربولوجيا الانجلو ـ ساكسون بالمغرب بدأ منذ الحرب العامية الثانية، لكن نشاطهم أصبح ملحوظا خلال الستينات. ان المدرسة التجزيئية بالمغرب تابعت عن طريق الدراسات الميدانية الأبحاث التي عالجتها المدرسة الكولونيالية، هكذا نجدها تعيد نشر كتب المدرسة الكولونيالية مثل ما حصل مع كتاب ر. مونتانيي الذي نشر بالانجليزية عام 1973، بعد أن كان قد تم نشره بالفرنسية أثناء فترة الظهير البربري، كتنظير لهذا الأخير. باسم التحليل الميداني والنظرة الواقعية، تتوصل هذه المدرسة الى استنتاجات تخالف في العمق المعطيات الموضوعية التي أريد علاجها: فهي مثلا لم تعطينا تفسيرا واضحا حول ثورة الريف، وهذا مرجعه نظرتها اللاتاريخية للمجتمع المغربي، حيث تأخذ عندها القبيلة كل الحيز كجزء مستقل بذاته ولذاته، لا تربطه بباقي الأجزاء الأخرى أي صلة أو سوى علاقات ظرفية ونفعية عن طريق عقد وفسخ الصف / اللف والتي تعبر على تجزئة المجتمع المغربي الى قبائل متنافرة ومتصارعة فيما بينها. فاذا عدنا الى ثورة الريف نجد التجزيئيين لا يراعون مضمونها العميق «ومع ذلك فهؤلاء (البربر البيض) للعالم القديم ـ هكذا تجرؤوا تصنيف البرابرة ـ قد انتفضوا، ما يزيد عن نصف قرن، لتأسيس جمهورية الريف، واهتزوا منذ الانطلاقة الأولى للعروبة، رغم أنهم لم يكونوا «عربا» الا بعض الشيء أو لا شيء، ومدوا يدهم الى الأممية البروليتارية...» [17]

كما سلكنا مع المدرسة الكولونيالية، سنتناول بايجاز طرح احدى مفكري المدرسة التجزيئية. الأول هو أ. جيلز (E. GELLNER) [18]، الذي انطلق من مفهوم التجزؤ (Segmentarité) ومفهوم تقسيم العمل والمجتمع اللذان وضعهما أ. دوركايم، «وهكذا، انطلاقا من هذان المفهومان تتم مقارنة المجتمع بشجرة، حيث القبائل تمثل الفروع والعشائر مجمل الغصون» [19]. رغم الحذر الذي اتخذه أ. جيلنر، ظلت تحليلاته سجينة ثنائية تبسيطية، تتراوح بين القطب المستقل الذي تشكله الأجزاء فيما بينها والقطب الذي تشكله التحالفات والمشاحنات القبلية. في الحين الذي تشخص فيه الاستقلالية القبلية الجانب الديمقراطي، تظل عمليات اللف / الصف المتقلبة تشخص جانب الانانية الغريزية عند الانسان القبلي، الذي يلبي رغباته الآنية عن طريق الغزوات. هذا التبسيط المختزل جعل أ. جيلنر لا يمسك بجوهر مكونات

وميكانزمات المعضلة المجتمعية التي عكف عليها. عدم ربط دينامية القبلية بدينامية المجتمع، جعل شجرة القبيلة تحجب عليه غابة المجتمع. ان «القبيلة كظاهرة واقعية، ينبغي تعريفها انطلاقا من عوامل واقعية» [20]، الشيء الذي تنفيه التجزيئية. نلخص منظور جيلنر بالشكل التالي :

ان هناك استقلالية ذاتية لكل قبيلة والتي تمثل الوسط السياسي الطبيعي لمجموع الفرق أو الأفخاد التي تشتمل عليها. كما أن هناك دور أساسي للزوايا وخاصة الذي يلعبه الوالي أو «أكرام»، بل ان دور الوالي أو «أكرام» كحكم معتدل الاراء والمصالح، يمكن بواسطته شرح تسلسل الدولة بالمغرب ـ بعض الباحثين أفرطوا التأكيد على دور الحكم الذي يضطلع به الوالي أو أكرام لحد التشويه ـ. الجانب الرئيسي الآخر في منظور أ. جيلنر هي مسألة السلطة، وقد يصل به الرأي الى الاثبات أن مجموع الشعب المغربي منحدر من قبيلة واحدة، وهو بذا لا يتجاوز الطابع الأسطوري الذي يجعل كل قبائل المجتمع تنحدر من جد واحد، الأمر الذي يتنافى وأدنى معطيات التاريخ أو لما قبل التاريخ.

حققت المدرسة التجزيئية خطوات ملحوظة في ميدان الانتربولوجيا السياسية، فبحث ج. واتربورى ذو دلالة كبيرة لفهم هذا الاتجاه. لقد عمّم ج. واتربورى منظوره التجزيئي على السياسة، مستخدما لذاك الغرض المفهوم الويبرى للسلطة الموروثة. فالسياسة تنهض عند واتربورى على نموذج النسب والعلاقات الزبونية ضمن أحكام قانون التضامن والرشوة الذي يتخلل مجمل المجتمع. ان الزعيم السياسي في منظوره ليس الا استمرارية موضوعية للرئيس البطريكي أو «أمغار»، وان التحالفات والانشقاقات بين النخب السياسية ليست هي الأخرى الا الاستمرارية الموضوعية لعمليات الصف / اللف والحركات بين القبائل. هذه هي الدوامة التي يتحرك ضمنها المجتمع المغربي، ليس هناك مجال للحديث عن فوارق أو مصالح اجتماعية تتجاوز حيز القبيلة أو العشيرة السياسية، كما أنه لا يتم الحديث عن نمط انتاج أو علاقة انتاج وما يترتب عنها من علاقات وصراعات سياسية واجتماعية. يلخص واتربورى منظوره بالنحو التالي «لقد تعلم المغاربة عبر التاريخ أن العلاقات ما بين الجماعات التي تؤلف المجتمع المغربي تتجه نحو التوازن السكوني، وأنهم تعلموا كذلك أنه لا توجد الا وسيلة واحدة لتغيير هذا التوازن. الانضمام الى قوة هامة، ملتفة حول زعيم ومذهب. ولقد عرف المغرب رجالاً ذوى موهبة كبيرة وايديولوجية اصلاحية، مؤسسي سلالات حاكمة، مثل المرابطين والموحدين الذي أجبروا في وقت معين القبائل على الخروج من

انتظاريتها. . . في جمود المجتمع المغربي المجزأ الى قبائل، لا يتغير أي شيء ف «المهديين» محبي العدل والغزاة السابقين قد تركوا المكان للزعماء الحاليين. لم يتغير أي شيء في المجتمع المغربي الثابت وأن الزعيم هو حجر الزاوية للتكتلات الحزبية الزبونية. انه لمن السخرية أن يكون الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وبنبركة هم الذين يعطون المثل»[21]. ان الواقع التاريخي يتعارض والمنظور التجزيئي المبسط.

في ميدان علم الاجتماع السياسي يأتي طرح لوفو[22] ليكمل بحث واتربوري في العديد من الجوانب، خاصة فيما يخص التأكيد على دور اللف / الصف بين النخب القبلية والسياسية، وأن السلطة الحاكمة قائمة بذاتها ولذاتها فوق المشاحنات القبلية والسياسية وأن هذه السلطة الخارجة عن اللعب السياسية والنفعية (؟!)، تستعمل التحالفات والانقسامات الدائمة بين الكبار (رؤساء القبائل)، النخب السياسية. . .) لضمان سلطتها.

أخيرا ظهر كتابا جديدا لـ د. ريفي، وهو يخص التاريخ الاجتماعي على الطريقة التجزيئية، من خلال الشخصية الأسطورية حسب زعم الكاتب، للمارشال ليوتي، تمّ تفحص الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالمغرب بداية هذا القرن. انطلاقا من تجميع وثائقي كثيف يتماشى ومنظور التجزيئية يبين ريفي[23] كيف منح المرشال الفاتح دولة عصرية لمغرب لم يعرف سوى التناحرات القبلية ببلاد السيبة والركود المخزني ببلاد المخزن، أي كيف انتشل المرشال المغرب من بربرية (توحش) الأزمنة الغابرة الى عصر التمدن والعصرية.

نظرا لحيويتها الكبيرة والتي تعم مختلف ميادين البحث في العلوم الانسانية، فان المدرسة التجزيئية تبهر العديد من الباحثين المغاربيين، خاصة وان هذه المدرسة لها قوة حشو كل المعطيات، لحد يصبح ابن خلدون عندها أب التجزيئيين، وأن مفاهمه المعرفية تعكس في العمق ما تقصد إليه هذه المدرسة، خاصة لما يعالج ابن خلدون علاقة الدولة بالمجتمع ومسألة اللاتمركز عند المغاربيين. . . الخ لقد تلافت هذه المدرسة هموم وتطلعات الانسان المغربي ابن خلدون الذي عاش بداية الانحطاط المغربي وظل تطلعه الى الدولة الامبراطورية الموحدية طموحا مشروعا. ان واقع التجزئة للبلدان المغاربية والعربية، لا ينفي وجود وحدة ثقافية واجتماعية. هنا تقع نقطة الضعف التي لا تتجاوزها المدرسة التجزيئية.

عدم وضع فارق بين الموضوعي والتطلعي هو الذي جعل الهرماسي يؤكد على «أن النزوع والميل الى التجزئة، شكل عائقا لتمركز السلطة. . . فتجزء وتعدد الدول في بلاد المغرب العربي خلال العهد الوسيط سببه الصعوبات البنيوية ـ أساسا القبلية ـ التي تؤثر على السيادة الترابية وتعوق تمركز السلطة»[24]. ان للقبيلة والتشكيلة القبلية دورها المرموق في التاريخ الاجتماعي السياسي بمنطقة المغرب العربي، لكن جعل جوهر التاريخ الاجتماعي والسياسي يدور حول قطب التشكيلة القبلية، يظل غير كاف لفهم تطور المجتمع المغربي أو باقي المجتمعات بمنطقة المغرب العربي.

نظرة موضوعية للمعطيات الواقعية التي بين أيدينا راهنا توضح قصور المدرستين الكولونيالية والتجزيئية :

أولا : حين نتحدث عن بلاد المغرب العربي يلزم أن نتصور هذه المنطقة الشاسعة الأطراف والتي تزيد مساحتها عن الخمس ملايين والنصف من الكيلومترات المربعة، وحتى لو اعتبرنا فقط المناطق الغير الصحراوية نجد أنفسنا أمام مساحة تعادل مساحة أوروبا الغربية. فهل هناك عبر تاريخ الانسانية منطقة بهذا الاتساع عرفت ـ ماعدا فترات الامبراطوريات ـ سلطة مركزية دائمة ؟

ثانيا : الحديث عن سلطة مركزية بالمنظور الذي نضفيه على مفهوم السلطة المركزية في إطار الدولة الحديثة، يجعلنا نخلط المراحل الاجتماعية والتاريخية وهذا ما تقوم به المدرسة العرقية والمدرسة التجزيئية. فدول أوروبا الغربية لم تكن بتلك المركزية التي تعرفها منذ القرن التاسع عشر أي عصر هيمنتها على العالم.

ثالثا : المدرسة الكولونيالية، لخدمة ايديولوجيتها الاستعمارية المبنية على سياسة «فرق تسد» جعلت من الشعوب التي سكنت منطقة المغرب الكبير قبل الفتح الاسلامي قبائل ذات عرق واحد وهو العرق البربري «ذو الأصل الآري ؟» في مقابل النازحين العرب ذوي الأصل السامي ـ اذا طلبنا من شعوب المغرب القديم وحدة عرقية واجتماعية وتاريخية، رغم معطيات الجغرافيا والمناخ، فانه من السهل مطالبة أوروبا بشرقها وغربها ضرورة وحدتها العرقية والتاريخية والاجتماعية.

رابعا : لقد حقق المغاربيون كغيرهم من الشعوب امبراطوريات (المرابطية والموحدية خاصة)، لكن حالة الامبراطوريات هي حالة خاصة ولا يمكننا تعميم الخاص على العام. والعام هو أن التطور الاجتماعي ضمن الواقع الطبيعي لشعوب المغرب العربي أعطانا دولا عكست هذا الواقع الاجتماعي والطبيعي.

ان ابن خلدون رغم موضوعيته ظل سجين تطلع سياسي، ممثل في الدولة الامبراطورية الموحدية وسلطتها المركزية. من حق ابن خلدون التطلع لما هو أسمى من واقع التمزق والتقهقر الحضاري والتشبث بها يراه منقذا للانحطاط. فتطلعنا السياسي راهنا لوحدة شعوب المغرب العربي ضمن الأمة العربية المتحررة والديمقراطية ينطلق من الشعور للوصول لما هو أسمى من واقع التأخر والضعف والتبعية التي هي عليه مجموع الشعوب العربية غربا وشرقا. ان تحديات العصر وللانفلات من الاستغلال والتبعية هي التي تفرض الوحدة المغاربية والعربية، وليس إعادة بناء وحدة أسطورية حصلت حقيقتها في فترة وجيزة من تاريخنا المغاربي والعربي الطويل.

خامسا: هناك خصوصيات مميزة لتطور تاريخنا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تختلف كليا عما عرفته المجتمعات الاوروبية وان رفضنا للنظرة الاوروومركزية المتمثلة في المدرستين المشار إليهما أعلاه، يفرض علينا مراجعة تراثنا الفكري والتاريخي لتجاوزه بالقبض على اللب فيه واللب فيه هي حركة المجتمع في تداخلها وتطورها وذلك لفهم البنية السلوكية التي تحكمت في بناء هذا النوع من العلاقات الاجتماعية وهذا النمط من بناء السلطة.

لم تعرف الدول العربية عامة سلطة مركزية بالشكل الذي تعرفه الدول المركزية في عصرنا الحديث والذي يعني تدخل أداة الدولة (ادارة، مؤسسات، شرطة، عسكر، وزارة... الخ) في مختلف العلاقات الفردية والجماعية لسكان المجتمع. المركزية التي كانت قائمة عبر العصور هي الوحدة التراثية والحضارية سواء في المشرق أو المغرب. كانت الدول تقوم وتنقرض، الشيء الذي يتنافى والدولة ـ الأمة الحديثة، حيث الوحدة السياسية (المركز السياسي) هي الضامن الوحيد للوحدة الثقافية ـ الحضارية. ان تاريخ الشعوب العربية يختلف عما عرفته دول أوروبا اختلافا كليا، هذا لم تراعيه المدرستين الكولونيالية والتجزيئية، اللتان أرادتا نسخ واقع تطور الدولة ببلاد أوروبا على واقعنا الحضاري العربي.

فالكيانات القطرية العربية ودولتها ظلت تتحرك ضمن مناخ حضاري وتراثي عام يوحدها العامل الثقافي داخل الكيان العام، الممثل في الأمة العربية، هذا رغم غياب المركز السياسي الموحد.

بعد هذه النظرة السريعة للمدرستين الكولونيالية والتجزيئية، سنحاول معالجة بعض الجوانب التاريخية للمجتمع المغاربي القديم ذلك أنه لعدم اهتمام المغاربيين بدراسة تاريخ عصورهم القديمة مضاعفات خطيرة [25] . ذلك أنه في هذه المرحلة بالذات من التاريخ تكمن مصادر التشويه والتلغيم «انها لكارثة للثقافة المغاربية بمجملها اذا نحن أكتفينا كما فعلنا لحد الآن بالمخطوطات التي بين أيدينا والتي تزخر بالاخطاء، منها ماهو ناتج عن عدم الوعي ومنها ماهو نتاج الكسل الفكري أو انعدام النزاهة الفكرية» [26] . يمكن الاعتماد على الأدوات العلمية التي توفرها لنا مختلف العلوم الانسانية ومعطيات الحفريات وعلم الليسانيات. . . الخ للبحث الجدى في هذه المرحلة القديمة من تاريخنا الاجتماعي والحضاري.

III ـ المجتمع القديم

حين البحث في تاريخنا الاجتماعي القديم، تواجهنا مسألة ضبط المراحل التاريخية ذلك أن لكل عامل، ثقافي، اجتماعي، اقتصادي محدداته الخاصة لضبط المراحل التاريخية.

ـ المحددات الثقافية وهي التي تجعل من عامل الكتابة الفارق بين المجتمع البدائي والمجتمع المتحضر. فالمجتمع البدائي أو عهد التوحش هو الذي يجهل فيه المجتمع الكتابة ويمكن تقسيمه الى ثلاث مراحل : التوحش القديم تم فيه استعمال الكلام، المتوسط تمّ فيه اختراع النار والفأس والقوس ثم بعده، عهد البربرية الذي عرف فيه الانسان استعمال أدوات الفخار وتدجين الحيوانات واستعمال الحديد. خلال المجتمع المتحضر ظهرت الكتابة. العصر الوسيط يمكننا نعته أو تشخيصه بالعهد الذي عرف فيه المجتمع البارود والبوصلة والطباعة. العصر الحديث هو الذي عرف استعمال الآلة البخارية والكهرباء . . . الخ.

ـ المحددات الاقتصادية : تجعل من ولوج السوق السلعوى الفارق بين المجتمعات التاريخية و المجتمعات اللاتاريخية، وهي تعتمد على معطيات الاركيولوجيا (علم الاثريات) حيث نجد العصر الحجرى الحديث وفيه تمّ صنع أدوات حجرية مصقولة واستعمال الزراعة وتدجين الحيوانات واقامة أعشاش للسكن، ثم المجتمعات التاريخية التي عرفت التمدن والتنوع في علاقاتها الاجتماعية مع تقسيم العمل داخلها وتشكيل طبقات اجتماعية معينة.

ـ المحددات الاجتماعية : تنطلق من نوعية العلاقات الاجتماعية وعلاقة الانتاج. العهد البدائي عرف مجتمع المشاعة، ثم عهد المجتمع القبلي فالعبودي، فالاقطاعي أو الفيودالي، فالبرجوازي ـ الرأسمالي أو التبعي ـ. الى جانب هذه العلاقات الاجتماعية الخاضعة لانماط إنتاج معينة كانت هناك أنماط إنتاج أخرى ـ نمط إنتاج أسيوى، جزيوى أو قروى ـ ترتبت عنها علاقات اجتماعية وسياسية خاصة.

ان هذه المحددات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية هي وسائل عمل تساعد على ضبط المراحل التاريخية في التطور الاجتماعي، لكنها لا تكفي لوحدها القبض على مجموع مكونات التاريخ القديم المغاربي، ذلك أن علم الانتروبولوجيا والاركيولوجيا عرفا تطورا جذريا منذ اكتشافهما واستعمالهما ابتداءا من منتصف القرن التاسع عشر. ان كانت مناهج البحث المعتمدة على الفيزياء مثل طريقة الكاربون 14 والاورانيوم... الخ تؤرخ بدقة بقايا الحفريات، فان الاكتشافات الجديدة تغير مجرى المعطيات السابقة. قد يتم الحكم على منطقة كونها عرفت العهد الحجرى القديم في حقبة زمنية معينة وان العصر الحجري الحديث قام في فترة لاحقة جد بعيدة، ثم تأتي حفريات جديدة بمعطيات جديدة تقلب أو تغير ما كان قائما.

لتحديد المراحل التاريخية ارتأينا مفيدا الانطلاق من الدولة حجر الزاوية لموضوعنا كونها أداة حية لفهم تطور المجتمع في علاقاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومنه فاننا نشخص عهد ما قبل التاريخ المغاربي للحقبة الزمنية التي لم يعرف فيها بوادر الدولة ولو في بداياتها الجنينية، وحيث يمكن القول أن النمط القبلي المشاعي (تجمعات قبلية معزولة بعضها عن بعض) هي التي سادت.

دامت هذه المرحلة الى حدود ألف عام قبل الميلاد. ان مرحلة التاريخ القديم التي عرفت نشأه الدولة وتطورها الى حد معين، تنطلق من ألف سنة قبل الميلاد الى ظهور الدولة الاسلامية بالمغرب. فالتاريخ القديم يتميز الى جانب ظهور أشكال من الدولة، الى توسيع دائرة السوق السلعوي عند المغاربيين، مما يفسر تبادلهم التجاري مع الفينيقيين.

لما استقرت مجموعات من الفينيقيين ببلاد المغرب، امتزجت بالسكان المحليين ومنه ظهرت الحضارة القرطجنية التي بلغت مستوى عال في التطور التجاري. خلال هذه الفترة تم بناء عدة مدن كبرى مثل قرطجنة، سيترا، طرابلس، مازا، ليبسيس

(حمص)، أتوتيك، كما تم توسيع طنجة واللوكس. . . الخ. من يقول مدينة وكل ما يترتب عن هذا الاجماع المدني من تطور الحرف والتبادل التجارى ووجود علاقة سلطوية تربط الحاكم بالمحكوم عن طريق ادارة للجباية وشرطة لضمان الأمن وعسكر لحماية دائرة النفوذ.

ان اعتماد عامل الدولة كمحدد للمراحل التاريخية يراعي شرطين نشير إليهما هنا على أساس العودة اليهما في نهاية هذا المقال:

أولهما: ان الدولة التي اتخذناها كمعيار لتقسيم المراحل التاريخية تختلف في جوهرها عما كانت عليه قبل الاسلام ولما أصبحت عليه بعده. هذا الاختلاف الجوهري يعم مختلف المستويات الايديولوجية / الدينية والسياسية / السلطة المركزية والاقتصادية / علاقات الانتاج.

ثانيهما: البحث في المجتمع القديم وتبيان وجود دول قائمة الذات يضرب عرض الحائط المنظورات السلفية التي تجعل من تاريخ المغرب القديم عبارة عن تاريخ جاهلي لم يعرف فيه الانسان المغربي أدنى تطور حضاري الا بعد أن هذى الله قلبه للايمان. فهو لا يهتم بمرحلة الجاهلية ولا يريد للتاريخ بدءا الا بعد اسلام المغاربة. ان اقرار وجود دولة أي حضارة قبل الاسلام، يدحض النظرة السلفية التي ترفض تواجد حضارة عريقة ببلاد المغرب، لها خصوصياتها ومميزاتها، تفاعلت مع الاسلام وفعلت فيه.

1 ـ نظرة عامة حول ما قبل التاريخ المغاربي:

البحث فيه العهد لما قبل التاريخ أو العهد الحجري لم يعد كما كانت عليه الحالة فيما قبل. ان الأبحاث العلمية في مختلف العلوم الانسانية تقدم يوما بعد يوم ركاما من المعطيات الضرورية لفهم تسلسل وتطور تاريخي غابر، كما أنها تلقي أضواءا على تاريخنا القديم وانعكاساتها على تاريخنا الحضاري عامة.

من أجل هذا لابد من الرجوع الى المعطيات الطبيعية والنظر الى تغيرها عبر الحقب، ثم اعطاء نظرة حول الحياة البشرية في تلك الأزمنة الغابرة.

أ - المعطيات الطبيعية

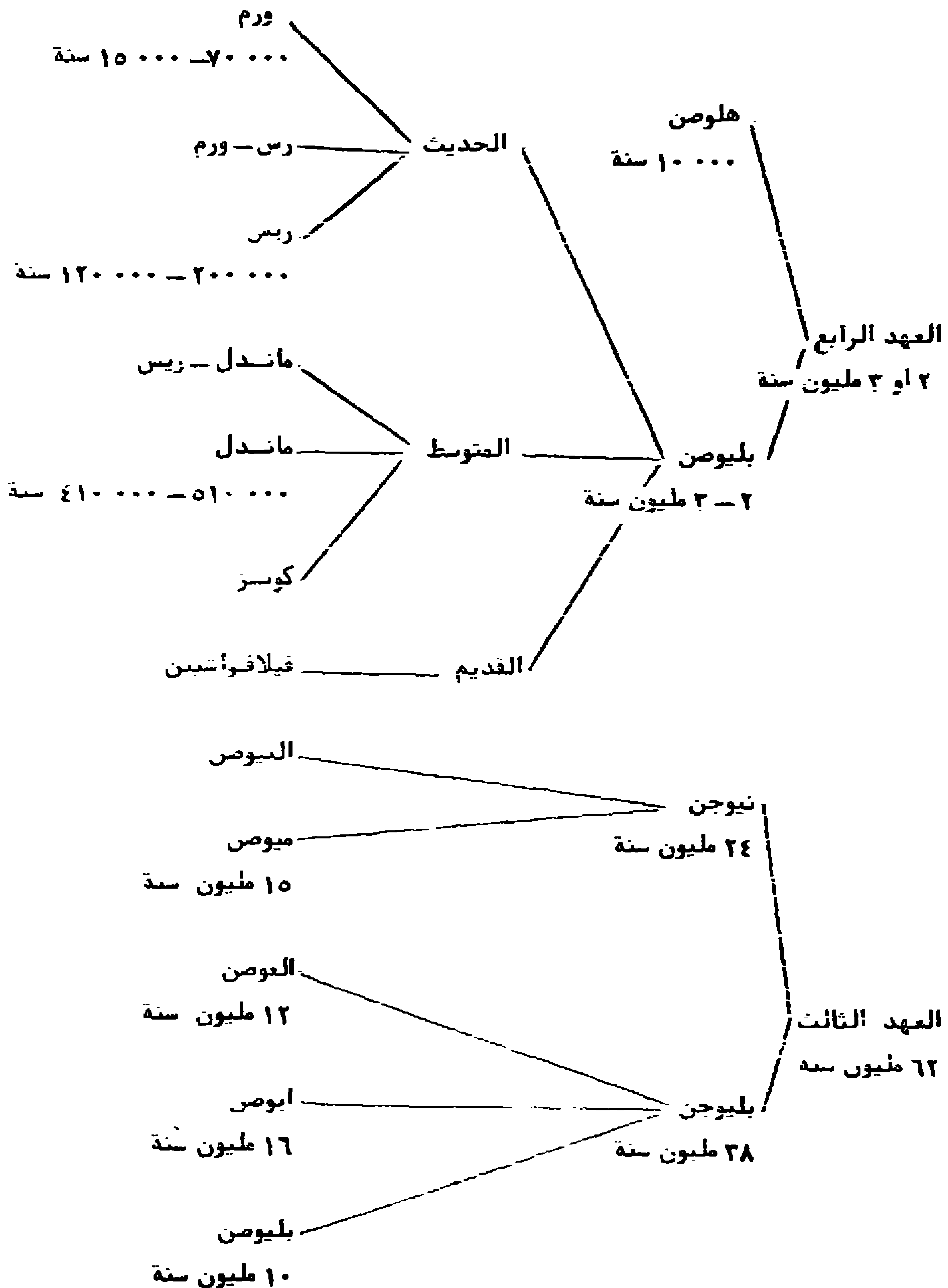
ان منطقة المغرب العربي لم تكن عبر الأزمنة على الشكل الجغرافي والجيولوجي التي هي عليه الآن، بل عرفت تغيرات كثيرة وجدّ عميقة. حسب المعطيات الجيولوجية المتوفرة لحد الآن يظهر أن منطقة المغرب العربي كانت عبارة عن جزر داخل البحر الأبيض خلال الدهر الأول والثاني لتكوين الأرض. في الدهر الثالث لتكوين الأرض كانت بلاد المغرب العربي معزولة عن قارة افريقيا، تحت حوزة الجيولوجيا الأوروبية. في البداية ظهرت الجبال المعتدلة العلو مثل جبال الريف والتل، نفس الشيء حصل لجبال البرانس بفرنسا واسبانيا. في نهاية الدهر الثالث ظهرت الجبال العالية : الأطلس بالمغرب وجبال الألب في أوروبا، كما تحول البحر الأبيض الى الشمال. هذا التحول سيظل الى حين افتراق افريقيا عن أوروبا نهائيا بعد شرخ جبال الريف عن جبال السيرا باسبانيا وابتعاد صقلية عن شواطيء تونس.

خلال الدهر الرابع لتكوين الأرض تشكل غطاء هزيل يحيط بالأرض. هذا الغطاء الهزيل شهد نشأة وتطور الانسان. ينقسم الدهر الرابع الى مرحلتين متفاوتتين. المرحلة الأولى وتسمى مرحلة البليوستوصن (Pléistocène)، عرفت تحولات جسام، تختلف في طقسها وجغرافيتها عن عالمنا التاريخي ذلك أنه من فترة لأخرى كان الجليد يعم مناطق كبيرة من المعمورة، فيغير شكلها الطبيعي ويحدث اندثار أنواع من المخلوقات والحيوانات - ضمنها الانسان البدائي - وتظهر مخلوقات جديدة. كما يتم النزوح الى أماكن عامرة تسمح بالحياة الجديدة... الخ. يمكن تقسيم الفترات الجليدية الى أربع رئيسية : كونز، مانديل، ريس وورم.
(Würm, Riss, Mindel, Gunz)

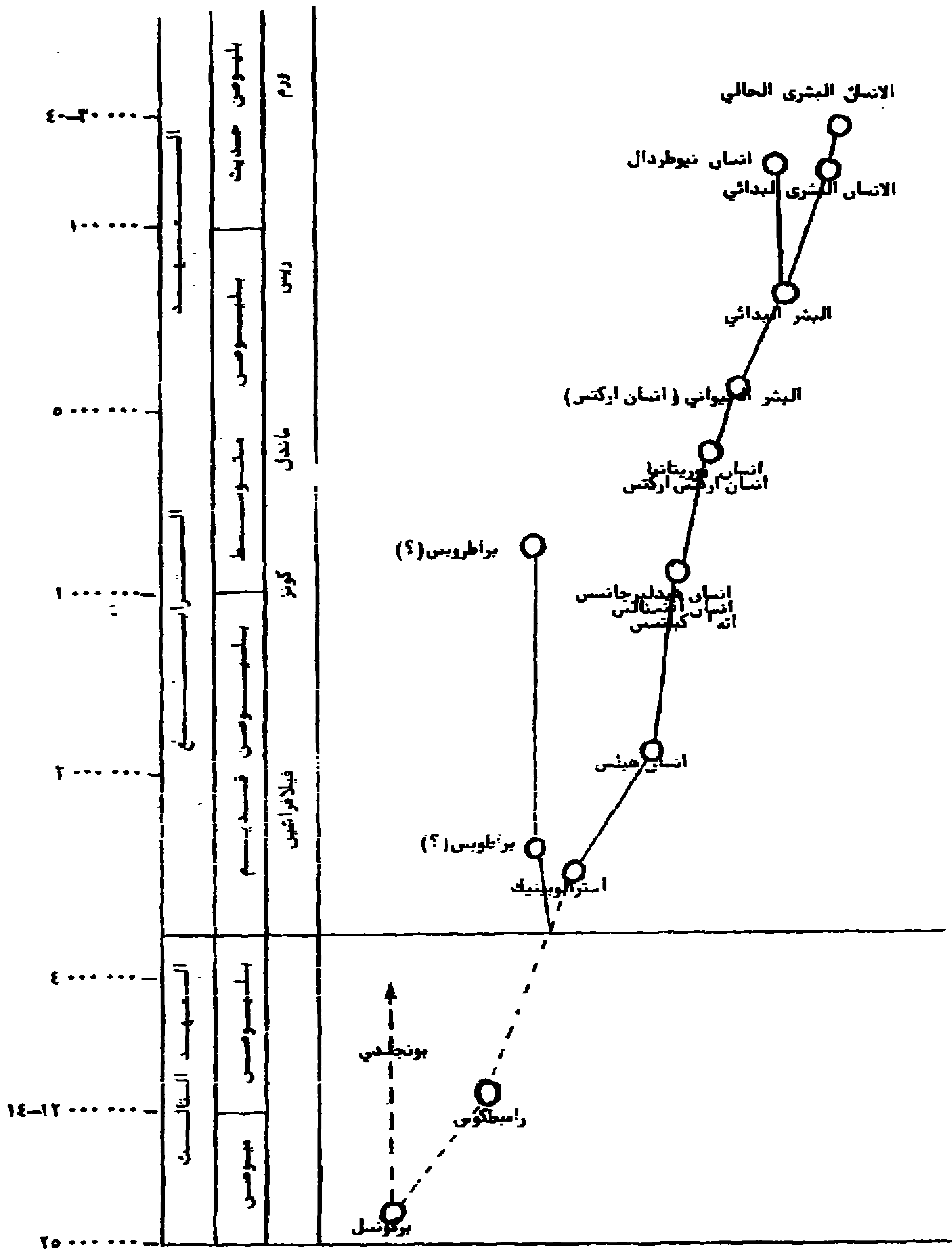
أما المرحلة الثانية التي عرفت تطور حضارات الانسان الحالي فانها تبدأ حسب التقديرات ما بين مائة وخمسين ألف وعشرة آلاف سنة.

ان الاكتشافات العلمية بوسعها إعطاء تواريخ دقيقة لتحديد هذه المراحل ونوعية النبات والحيوان التي عاش بها. فالكاربون 14 يعطي بدقة تواريخ الأشياء التي يبلغ عمرها حوالي خمسة وأربعون ألف سنة [27]. كلما طالت المدة أمكن أخذ مادة يطول وقت تدمير ذرتها مثل البوطاسيوم 40 أو الاورانيوم 90 .... الخ.

لتوضيح تطور المراحل التاريخية، يمكن وضع المخططين التاليين : الأول خاص بالمراحل الجيولوجية للعهد الثالث والرابع والثاني لمسايرة التطور البشري (28) .



المخطط الأول : المراحل أو العهود الجيولوجية



المخطط الثاني : مسايرة التطور البشري

حسب وسائل التاريخ الحديثة يمكن تقدير المرحلة الأولى : مرحلة الانسان الحيواني الى ما بين 12 أو 14 مليون سنة حسب بقايا العظام التي تم العثور عليها في كينيا والصين والهند وأوروبا. المرحلة الثانية : انسان ما بين حيواني وبشر (الاوسترالوبيتيك) الذي عمر افريقيا حديث الظهور نسبيا، وعلى ما يظهر أنه كان يستخدم أدوات بدائية مثل العصى والحجر للدفاع عن نفسه وللصيد، وأن عقله كان ما بين العقل الحيواني والعقل البشري. عاش الاوسترالوبيتيك ما بين 5 و1 مليون سنة قبل تاريخنا الحالي. المرحلة الثالثة لتطور الانسان : الانسان البشري أو الانسان الحالي تقدر بحوالي نصف مليون سنة، عرف فيها الانسان النار والصيد وصناعة أدوات حجرية التي تم اكتشافها في افريقيا وآسيا وأوروبا. هكذا يمكن الجزم أن انسان اركتس (homo Erectus) (X) هو جد الانسان البشرى. هناك أصناف للانسان اندثرت منها انسان نيادرتال. اما الانسان البشرى الحالي فان تاريخ ظهوره لا يتجاوز 40 ألف سنة حيث يمكن الحديث، ابتداءا من هذه الفترة، عن التطور الحضاري أو الثقافي للانسان.

ب ـ الحياة البشرية لما قبل التاريخ :

ان منطقة المغرب العربي رغم انغلاقها الجغرافي على نفسها ظلت مرتبطة بالمناطق المحيطة : افريقيا الشرقية وما تحت الصحراء. لم تكن منطقة الصحراء بالجفاف التي هي عليه حاليا، كان بها اعتدال وأنهار ـ كما حصل الاتصال باوروبا خلال فترات الجليد وكان بامكان سكان المناطق التي يغطيها الجليد في أوروبا النزوح الى منطقة المغرب العربي عن طريق الممرات التي تظهر نتيجة انخفاض مستوى ماء البحر الأبيض [29] . الاتصال بين افريقيا وآسيا ظل دائما موجودا عن طريق سيناء. هذا يعني أنه بحثا في العيش لمّا يصبح وجوده صعبا في مناطق الاسقرار، يتم النزوح نحو المناطق التي توفره. لم تكن مناطق المعمورة آهلة بعدد كبير من السكان ولم يكن تشبث البشر بالأرض كما يمكن أن نتصوره اليوم [30] . تمّت نزوحات عدة من مختلف أراضي المعمورة آنذاك الى منطقة المغرب العربي، لذا يستحيل اقرار وجود أصل معين للسكان المغاربيين لما قبل التاريخ.

هل يمكن الحديث عن إنسان بدائي أول، حلّ أو قطن المغرب العربي ؟ الاركيولوجيا، حسب معطياتها الراهنة، تثبت أن الانسان البدائي وجد في منطقتنا منذ وجود مخلوق يتشابه والانسان البشري وهذا منذ ما يقارب المليونين سنة، حيث أن جدّ

الانسان الاوسترالوبيتيك الذي عمّر الجنوب الشرقي لقارة افريقيا (تانزانيا) أول الأمر، قد عثر على أمثاله بمنطقتنا كما أنه عثر على حفيده الذي جاء بعده والذي ظهرت عليه بعض العلامات البشرية والذي بدأ يصنع أدوات من الحجر يتعاون بها للدفاع عن نفسه ويستخدمها للصيد وذلك ما بين مائتي ألف وخمسين ألف سنة.

ان معطيات الحفريات الكثيرة منذ الثلاثينات بمنطقة المغرب العربي تعطينا أشكالا عديدة من التطور البشري عبر العهد الحجري والتي تؤكد أن الحياة البشرية بالمغرب الى حدود ظهور الانسان الراهن وهذا بعد الجليد الأخير (حوالي 000 12 سنة) كانت تعرف تحرك سكانها، مثلا نجد انسان العهد الحجرى القديم في مكان بينما نجد في مكان آخر مخلفات العهد الحجرى الوسيط أو الحديث. فانسان الرباط وقفصة وملوية، الذي يعادل انسان النيادرتال (homo sapien Neanderthal) [31] جد الانسان الحالي عاش قرابة مائة ألف عام بالمغرب العربي.

على ما يظهر أن حضارة إنسان قفصة، حسب اعتقاد شارل اندرى جوليان، غزت مجموع بقاع المغرب العربي والصحراء. كما وجدت هذه الانتاجات الحجرية والصناعات والمستهلكات في كينيا [32]. ان الرماديات وهي عبارة عن تلال صغيرة لا تتعدى العشرة أمتار علوا، بوسع قاعدتها تجاوز الخمسين مترا على مائة وخمسين مترا، مكونة من الرماد ـ هذا يدل على استعمال النار ـ وأدوات الصيد وعظام البشر والحيوان، خاصة الحلزون الذي أعطى الاسم الفرنسي لهذه الرماديات (Escargotières). اذا كان يصعب تحديد العهد الذي بدأت فيه حياة انسان قفصة التي، هي بالتأكيد بعد مرحلة الجليد الأخير التي يحدد نهايتها دوجير إلى حوالي 000 14 قبل الميلاد وقبل النيوليتيك، الذي على ما يظهر عاصر فترة ما قبل الأسر الفرعونية بمصر، والتي انتهت حوالي 3500 [33]، يمكن تقدير استمرارية العصر الحجري بمنطقة المغرب العربي ما بين 12 و5 ألف ق.م حسب نتائج الكاربون 14 الراهنة [34].

ان الفينيقيين لمّا تعرفوا على المغاربيين، كان هؤلاء قد قاموا بثورتهم النيوليتيكية وليس كما يزعم مختلف كتاب المدرسة الكولونيالية وحتى شارل أندري جوليان، ان الفينيقيين لمّا قدموا الى منطقتنا وجدوا المغاربة البائدة يعيشون في العصر الحجري الحديث (النيوليتيك)، لم يكونوا قد عرفوا التمدن، يمارسون عيشة بدائية. ان العصر النيوليتيكي قد قام بمنطقة المغرب العربي ما بين 6 آلاف وألفي سنة قبل الميلاد، عرف فيه المغاربة الأقدمون تربية الماشية والفلاحة من حرث وغرس الأشجار الى جانب

استعمال أدوات الفخار وبناء قرى حضرية وممارسة التبادل السلعوي عن طريق المقايضة.

ان المنـاطق الممتدة من الخليج العربي والمارة بالجزيرة وبادية الشام ومصر وليبيا وصحراء المغرب العربي، لم تكن على ماهي عليه حاليا من جفاف وحرارة الطقس وقلة موارد الماء، بل أنها الى حدود الألف الرابع ق.م كانت تتمتع بطقس معتدل، وكما تلح إليه الخرائط الجيولوجية كانت هناك وديان وأنهار وبحيرات كبيرة، الأمر الذي يجعلنا نجد صورا حجرية تشخص الى جانب صيادي البر صيادى الماء (أنهار وبحيرات). (35) ان شكل الطبيعة والمناخ لهذه المناطق يتشابه و التنقل فيها خلال مرحلة الاعتدال كان ولا شك قائما وظل الحال كذلك الى العهد التاريخي. هذا ما يوضح تقارب اللهجات والعادات وطرق العيش للشعوب التي سكنت هذه المناطق. قبل أن تبدأ مرحلة الجفاف نجـد واحـة شط النيل لا تحظى بالحضـارة التي ستعـرفهـا فيها بعد حسب معطيات الحفريات وآثار النقوش والرسوم الحجرية وصنعات العصر الحجرى، نجد الى حدود الالف الخامس ق.م تقارب بين سكان مصر والجزيرة والمغرب في نمط العيش حيث الصيد وقـطف الثـمار والـرعي هو الشكل المعاشي السائد وان السكان يتكونون من مجموعات تنتقل حسب خصوبة مناطق الرعي أو الصيد. ابتداءا من الالف الخامس والرابع وخاصة من النصف الثاني للالف الثالث حيث ستتقوى درجة الجفاف لتشابه ما هي عليه منذ النصف الثاني للالف الأول قبل الميلاد ؛ لما ابتدأت مرحلة الجفاف اتجهت مجموعات السكان من الواحات الواقعة شرق وغرب النيل لتستقر على شطيه وتمارس الحرث وتطور وسائل العمران نظرا لسهولة خدمة الأرض التي يجلب لها ماء النيل الطمي حين ارتفاعه. هكذا نجد سكان الصحراء المغربية لما ابتدأ الجفاف نزحوا الى الشـمال، جوار السـلاسـل الجبلية الاطلسية حيث مارسوا الرعي والفلاحة والى الشرق للاستقرار بالدلتا على شط النيل. ان تاريخ مصر القديم لا يحدثنا عن هذه النزحات الأولى بل يبدأ ومصر تعيش حضارتها الراقية المهددة من قبل القبائل الغير المستقرة والمتواجدة شرق المغرب العربي ـ ليبيا ـ. ظلت عبر التاريخ طرق مواصلات بين مصر والمغرب سواء على شط البحر الأبيض المتوسط أم داخل الواحات الممتدة من مصر الى الفزان فصحراء المغرب العربي.

ان المنطقة الصحراوية لم تكن كما هي عليه الآن من قساوة الطقس، بل كانت معتدلة بها أنهار وبحيرات. كما كانت هناك مجموعة من الحيوانات اندثرت منها الفيلة والزرافة والأسد والنمر والغزلان... الخ أي كل الحيوانات التي تعيش في منطقة بها غابات ومياه كثيرة.

ج ـ المجتمع المغربي القديم الى حدود قيام الدولة الاسلامية

لا يمكن معالجة تاريخ شعوب المغرب العربي في القدم دون العودة مرارا الى الطبيعة الجغرافية للمنطقة والتأكيد على مفعولياتها في هذا التطور التاريخي. يجب أن نتخيل المنطقة الشاسعة الممتدة من بلاد مصر الى المحيط الأطلسي ومن البحر الأبيض الى تخوم الصحراء، ونتصور كذلك قلة السكان الذين كانوا ينتقلون أو يستقرون بهذه المنطقة أو تلك ثم، وهنا الأساس، ينبغي ألا تغيب عن ذاكرتنا السلاسل الجبلية التي تمتد طول المنطقة، متوازية للبحر الأبيض، تنقسم عند مدخل وجدة فتتجه بسلسلة الأطلس ـ التي أعطت اسمها الى مجموع السلاسل الجبلية ـ الى جنوب المغرب، مكونة منطقة قائمة بذاتها، منغلقة الحدود : جبال الريف شمالا، المحيط غربا، جبال الأطلس شرقا وجنوبا. ان هذا الجزء من المغرب العربي ظل المنطقة الأكثر مناعة نظرا للحماية الطبيعية التي حظي بها. المدخل السهل يوجد غربا، حيث المحيط الأطلسي يقف سدا منيعا، ولذا لم تتمكن أية قوة خارجية من اخضاعه بالقوة الدائمة. الاحتلال الروماني ظل محصورا ببعض المدن أو ضواحيها، ولم يتعداها الا في بعض الفترات الخاصة. لقد جهد الاتراك كل الجهد في احتلال المغرب الأقصى، لكن كل محاولاتهم لدخوله عن طريق مضيق تازة باءت بالفشل الذريع. المناطق المنيعة الأخرى شكلتها الجبال المرتفعة أو التخوم والواحات الصحراوية.

ان بلاد المغرب العربي شكلت بحق جزيرة يحيط بها البحر من الشمال والغرب والصحراء من الشرق والجنوب. هذا لا يعني أن منطقة المغرب العربي ظلت مغلوقة على نفسها أو معزولة عن باقي المجتمعات، التنقلات والرحلات بقيت معتمدة طيلة العهد القديم، مع الشرق بواسطة مسالك برقة وطرابلس، مع افريقيا بواسطة الممرات الصحراوية أو عبر شط المحيط الأطلسي. لكن اختلاط شعوب المغرب سواء فيما بينها أو مع غيرها لم يكن بالكثافة الضرورية ليسمح بالتناسخ الحضارى اللازم كما حصل بين شعوب وحضارات شرق البحر الأبيض المتوسط.

ان الواقع الجغرافي مع قلة السكان حدد مراكز التواجد البشرى وطبع تطور الكيانات المستقلة في حدودها الطبيعية : برقة، طرابلس، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، الصحراء المغاربية.

اذا كانت مرحلة ما قبل التاريخ المغاربي تسمح بعدة استنتاجات عبر الرسومات والمنتجات الحجرية للتعرف على بيئة الانسان المغاربي البائد، فان المرحلة التاريخية القديمة يمكن تدقيقها عبر ما وصل مباشرة أو ما نقله لنا عنها المصريون، اليونان والرومان وغيرهم من الشعوب والأمم التي اختلطت بها.

1 ـ في تشكل الشعوب المغاربية القديمة

كما رأينا في عرضنا للمغرب ما قبل التاريخ، ان الحياة البشرية ببلادنا قديمة قدم التاريخ. زيادة على التنقلات المحلية عبر منطقة المغرب العربي، تمت نزحات مجموعات عديدة، استقرت واختلطت بالسكان القدامى، سواء القادمين على طريق البر ـ من مصر والسودان أو عن طريق البحر مثل الفينيقيين، الرومان والوندال. ينبغي أن ندرك جيدا أن النزحات القديمة لم تكن على ما عرفنا خلال مراحل الاستعمار الاوروبي الحديث، بل كانت المجموعات القادمة تستقر بشكل نهائي وتندمج مع السكان الأصليين . . . هذا يجعلنا، كما سنؤكده فيما بعد، ترك النظرة التي تجعل من القرطجنيين سكانا أجنبيين عن المغاربة. ان النظرة التي تجرد الحضارة القرطجنية عن الحضارة المغربية القديمة هي نظرة كولونيالية يلزم دحضها. ان القرطجنيين هم مغاربة وحضارتهم ملك المغاربة. طبعا كانت هناك ارستقراطية تجارية بنت امبراطورية استبدادية، لكن هل هناك امبراطورية لم تكن استبدادية ؟ هل بفعل استبدادية الامبراطورية الفرعونية، الفارسية أو الرومانية ينبغي عدم ذكر تاريخ هذه الامبراطوريات كجزء من ثرات الأمم التي احتضنتها ؟

ان العلاقة بين المغاربة القدامى والمصريين ظلت كذلك قائمة عبر الأزمنة، واننا نجد أهم الشعوب التي عمّرت المغرب العربي قبل مجيء الفينيقيين (ابتداءا من نهاية الألف الثاني قبل الميلاد) تتشكل كالتالي : النسامون والبسيل ببرقة وطرابلس، الماكيل والماكيس بالساحل التونسي، الموسيلان والنومديين بشرق المغرب الأوسط، المور أو الموريتانيين بالمغرب الأوسط والأقصى. أما الكرمانت فانهم شكلوا بدو الصحراء على خلاف الكتول الذين عمّروا التخوم والهضاب بين جبال الأطلس والصحراء.

ومن جهة أخرى فان المناطق الآهلة بالسكان كانت أساسا ضفاف الوديان والبحيرات والسهول الخصبة والواحات بالصحراء «ان أهالي هذا البلد لم ينتظروا قدوم البحارة السوريين (أي الفينيقيين) لممارسة تربية الدواجن والفلاحة»[36]، كما أن المغاربة القدامى قبل مجيء الفينيقيين كانوا على علم باستخدام النحاس والبرونز والقصدير

والقصدير والعربات. وعلى الرغم من استقرارهم مكث المغاربة القدماء يفضلون الصيد وتربية المواشي (البقر، الخيول، الغنم، المعز وفيها بعد الدواجن) ويرحلون للرعي ما بين السهول شتاءا والجبال صيفا. بقيت الفلاحة بدائية الى حدود نهاية الألف الثاني ق. م، ظلت ملكية الأرض جماعية بالنسبة للقبائل الرعوية. أما بالنسبة للذين مارسوا الفلاحة كان هناك مجلس الجماعة الذي يتشكل من رؤساء العشائر ويسهر على توزيع ثمرة العمل الجماعي وتقسيم الأرض كل سنة على العائلات حسب عدد أعضائها ومرتبتها في القبيلة. ان ملكية الأرض التي ظهرت ابتداءا من العهد القرطجني وخاصة الروماني / البزنطي، بقيت محصورة في مناطق نفوذ الامبراطوريات ولم تعتمدها المناطق المستقلة التي احتفظت بمشاعة الأرض.

كان المغاربة القدامى المستقرون يسكنون أكواخا من عروش الأشجار أو من الحجر أو التراب المجفف. كما أنهم شيدوا بنايات كبيرة على شكل قلعات، بها مخزنهم وسكن رؤسائهم.

كما لاحظ ذلك هيرودوط، كان للمغاربة القدماء «شهرة كونهم أقوياء ويعمّرون طويلا». كانوا يعيشون من الصيد، يلتحون لحية منحوتة كما نعثر على ذلك اليوم في المناطق الجبلية، يلبسون الكندورة ومن هنا جاء اسم البرانص. يرجع ابن خلدون والبكري أصل سكان المغرب الأولين الى قبيلتين كبيرتين، الأولى هي بتر (اللباس القصير) والثانية البرانص (التي تلبس البرنوص). نشاهد الى يومنا هذا من يلبسون الجلباب القصير من الصوف بمنطقة شمال المغرب الأقصى والذين يلبسون البرنوص في الأطلس وسوس.

كان المغاربة القدماء يفضلون استعمال الدبوس على غيره من الأسلحة، تُرك السيف لصالح القوس والرمح. كما أن طريقة الدفاع عن أنفسهم تشبه طريقة شعوب افريقيا جنوب الصحراء والهند. تبين منحوتات أخرى انسان ما قبل التاريخ المغاربي قد صنع أدوات غاية في الاتقان (أدوات ذات ساق معلاقية، فأس مصقولة، مسامير من أحجار الصوان. . .) حلي بيض النعامة وحلي مصنعة (اللؤلؤ، سوار. .) التي يلبسها الرجال والنساء. أما أثاثهم وأمتعتهم كانت بسيطة (حصير، أغطية صوفية، فخار. . .) والفن كان هندسي أكثر مما هو تصويري.

كانت لغتهم مجموعة من اللهجات الليبية الشفوية. لم يكتشف بعد فك الرموز التي عثر عليها والافتراضات حول جذور لهجات اللغة البربرية كثيرة. لكن الأرجح أن لهجات المغاربة القدامى كانت تتقارب واللغات السامية القديمة.

كانت دياناتهم ذات ممارسات احيائية (Animistes)، منها ما اخترعوه لأنفسهم ومنها ما أخذوه عن غيرهم، خاصة من أبناء عمهم المصريين، وذلك أثناء العهد الحجرى الحديث. عرفت طرق الدفن عندهم عدة مراحل وأنماط. كانت المقابر عبارة عن مغارات صخرية قبل أن يتم الدفن في الهواء الطلق.

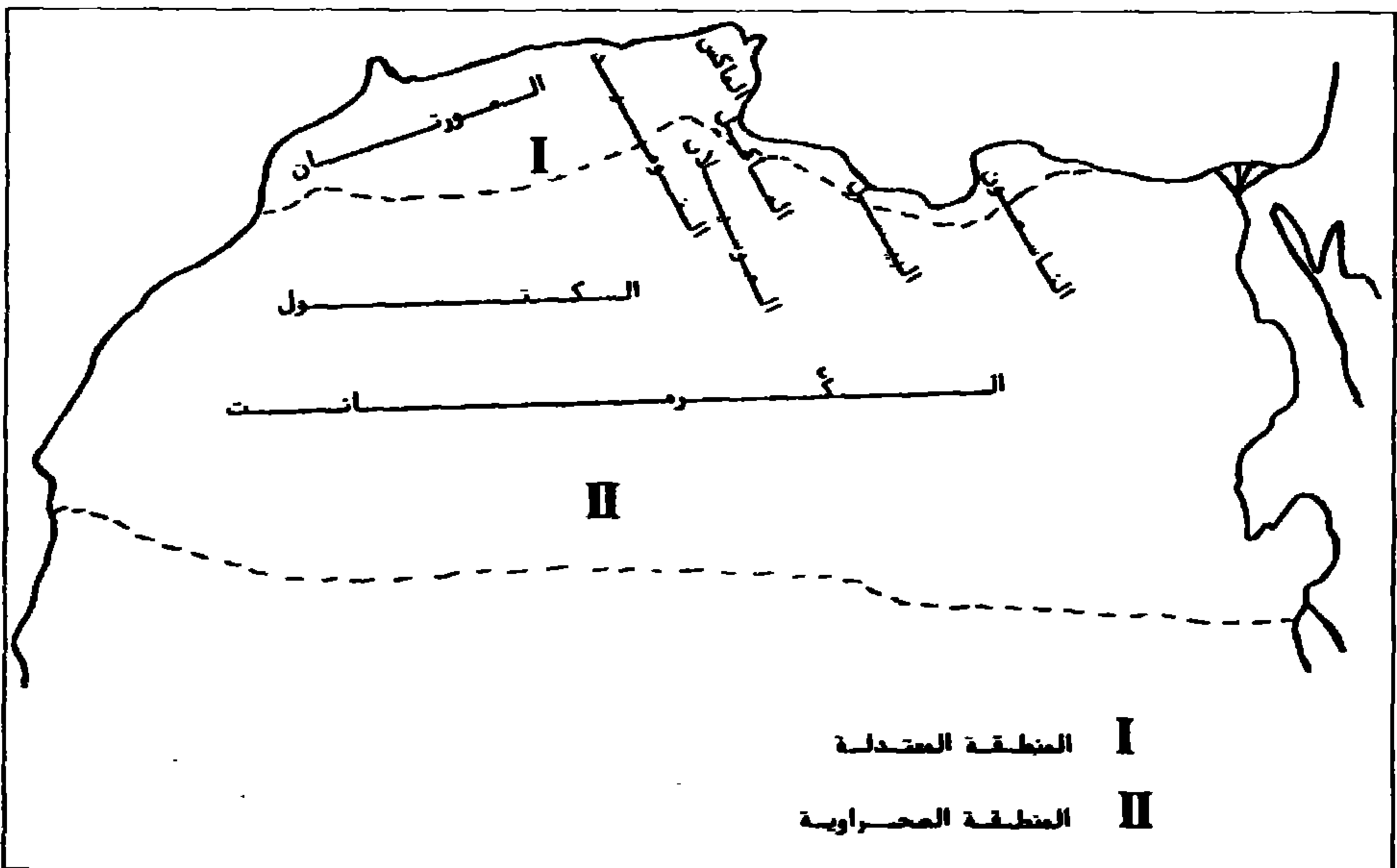
عموما يمكن القول أن العلاقة الاجتماعية نهاية الألف الثاني ق.م كانت على شكل نظام «ايخس» الذي يعتبر العائلة البطريقية خليته الأساسية. فيما يتعلق بوجود مجتمع أمومي، لا شيء يقر ذلك (طبيعة الأدوات، الأسلحة، النحت...) «ان العائلة، كما يقول موركان، (MORGAN) هي العنصر الفاعل، انها لم تكن قط ثابتة بل تتحول من شكل أدنى الى شكل أرقى، كلما تطور المجتمع، من درجة دنيا الى درجة عليا. بالمقابل فأنظمة القرابة سلبية (غير فعالة)، انها لا تسجل التقدم الذي حققته العائلة على مر الزمن الا بعد مدة أو مسافات زمنية طويلة. ولا تلحقها تحولات كبيرة على مر العصور، معبرة بدورها عن الجمود الظاهري للتقاليد والعادات. فالبطريرقي له سلطة مطلقة على مجموع العائلة، عند موته، تمر سيادة (سلطة) الخلية العائلة البطريركية الى الاكبر سنا من الاقارب ـ الاخوة خاصة ـ وليس الى الابن الاكبر.

عبر التاريخ سيفقد المجلس الجماعي دوره السياسي، ليحتفظ فقط بدوره الاجتماعي الاقتصادي، الذي هو الاخر سيعرف تقلصا ملحوظا. كانت اختصاصات المجلس الجماعي فصل النزاعات بين الفرق والاخس وتوجيه المصالح الجماعية من توزيع الاراضي الزراعية، والمياه مع بناء القنوات للري. فوق مجلس الجماعة، كان يوجد مجلس القبيلة الذي يتمثل من شيوخ وأعيان الفرق المكونة لمجموع الاخس والعشائر.

«في زمن الحرب، تختار القبيلة رئيسها (أمغار) الذي ان حالفه النجاح يبحث عن ضمان السلطة الفردية والوراثية»(38). هذا رهين بدور وأهمية جماعته وعشريته. لم تكن موجودة بين القبائل في عهد ما قبل التاريخ حروب دائمة، كما يتخيل للذهن، الارض كانت موجودة بكثرة قياسا لعدد السكان والصحراء لم تكن جافة كما هي عليه فترة

التاريخ، ان الصراعات والخلافات كانت تحصل ولاشك بين الفرق والعشائر لسيادة القبيلة وكثيرا ما كانت الفرق التي لا تحظى بالزعامة تغادر أحواز القبيلة الام لتقيم بمكان آخر. التحالفات القبلية عن طريق الصف / اللف هي حديثة العهف، خلال الفترة التاريخية، حيث زعامة تحالف قبلي تفرض سلطتها على قبائل أخرى، الامر الذي نتج عنه ممالك قبلية حقيقية وعلى رأس فيدرالية هذه القبائل ملك. الملك ليس الا رئيس قبيلة (أمغار أو أكليد). ولكن، بفضل مزاياه العسكرية وقدرته على قيادة مصالح وأعمال القبيلة يفرض نفسه كملك فعلي. لايمكن الحديث عن دولة بالمفهوم الدقيق في تلك الفترة ولكن عن ممالك قبلية، التي تتوقف أهميتها وشساعة أراضيها حسب نفوذ الملك الذي يتقاسم سلطته مع عشيرته القبلية بالتشاور مع رؤساء القبائل الاخرى. تؤكد الشهادات الاغريقية ـ الرومانية أقدمية واستقرار هذه الممالك الصغيرة.

في مرحلة العصر القديم، ستنظم دول فعلية بملوك أقوياء يأخذون ضرائب عينية من الفلاحين ونقدية من الحضر. وكانت القبائل التي لاتخضع تتعرض لحملات عسكرية على شكل غزوات أو حركات كعقوبة لها. عند انهزام جيوش الملك، يستولي رئيس القبيلة أو التحالف القبلي المنتصر على السلطة وممتلكات المنهزم.



مناطق استقرار شعوب المغرب العربي قبل الاسلام

2 ـ الروابط الحضارية بين المغاربة والمصريين القدامى :

لتكـون لنـا نظرة واضحة عن الروابط البشرية والحضرية بين المغاربة القدامى والمصريين الذين عاصروهم، لابد من العودة الى أحوال الطبيعة والعيش خلال مرحلة العصر الحجرى الحديث الى حين بدأ الجفاف والحر يعم المناطق التي أصبحت الآن صحراوية.

لفهم علاقـة المغـاربـة بالمصريين، يلزم التخلص عن النـظرة الواحدة الجانب السـائـدة التي تمثـل لنـا الحضارة المصرية بمعزل عن المحيط الذى نشأت فيه. ان صناعات العهد الحجرى القديم وحتى الحديث بدائية عند المصريين منها عند المغاربة، التفاوت حصل في العهد النيوليتيكي اثر التحولات الطقسية التي حصلت ابتداءا من سبعـة آلاف ق. م التي دفعت سكـان المناطق القريبة لنهر النيل إلى النزوح للضفة واستعمال الفلاحة عوض الصيد الذي بدأت موارده تقل نظرا لتغير الطقس وحرارته.

ان كثرة السكان قياسا لما كانت عليه المناطق المجاورة آنذاك لضفة النيل سمح بتطور التجمع البشري وبالتالي خلق أسس حضارة تاريخية مبنية على استعمال الكتابة وضبط قوالب اللغة واكتشاف السوق والذين ووضع أحوال زمنية وهياكل سياسية لدوام الدولة ضامن بقاء العمران.

منذ حكم الأسرة الأولى، ابتداءا من 3500 ق.م ستعرف مصر استقرارا وعمرانا مستمرين اللوحات والرسومات المصرية القديمة تشير ان الليبيين ـ المغاربة القدامى ـ قد دخلوا في اتصال مع المصريين أما كراحلين أو كمخاصمين أو كغازين، وذلك في عهد الأسرة الأولى التي حكمت مصر وهي أسرة تنيت. لوحات ووثائق تارمر تسجل انتصـار فرعـون على المغـاربـة حيث تنعثهم الرموز بتيهينو (الليبيين) وحيث الصور تشخصهم ذوى شعر أبيض وافر خلافا للاثيوبيين (الافارة) الذين لهم شعر وافر لكنه أسود. «وان الاله نيت في المقطع الرابع والخامس يُنعت ب(الليبية)، ويرى فرعون مطالب أخذ التاج الكبير الأبيض من يد هؤلاء الأجانب الطوال القامة والذين يمثلون الليبيين» [39] . كما أن هناك صور تمثل حروب المصريين والمغاربة حوالي 2600 ق.م، في عهد الأسرة الخامسة. كذلك معركة رمسيس الثاني ضد المغاربة خلال القرن الثالث عشر ق.م والذي تحالف معهم في النهاية لرد خطر الهتيت القادمين من آسيا.

سيستقر المغاربة الليبيين بالدلتا وسيبنوا لانفسهم دويلات شبه مستقلة عن مُلك الفرعون لحد أصبح أحد رؤسائهم يتمتع بسلطة كبيرة، ركز نفسه ملكا على الدلتا جاعلا من هركليوبوليس عاصمة له. ثم بتزويج ابنه بابنة الفرعون المتوفى ضم مصر الوسطى الى سلطانه واستجاب لمطالب الاكليروس في الجنوب. هكذا وحد شيشنوك الأول كل مصر في امبراطورية عظيمة ذكرتها الكتب السماوية. ليصك تحالفا مع الفرعون، طلب سليمان ابنته، كما أن نفس الكتب السماوية وكذا المخطوطات لعهد شيشنوك الأول تتكلم عن البواخر الكثيرة التي تقدم كل ثلاثة سنوات من غرب البحر الأبيض مثقلة بالفضة والذهب وريش النعام والعاج وغيرها من المنتوجات. فاذا كنا نعلم أن اسبانيا كانت تصدر للفنيقيين منذ الألف الثاني ق.م المعادن مثل الفضة والبرونز فان الذهب والعاج والريش والقردة. . . الخ كان ولا شك، يأتي من لوكسوس بالمغرب الأقصى.

لكن ماهو مؤكد أن مغاربة ليبيا كانوا يتقنون صناعة الحديد والبرونز والتماثيل البرونزية الأولى وخاصة العربة ذات العجلات، فهم الذين أدخلوها الى مصر. كما أنهم تأثروا من جهتهم بالديانات والمعتقدات المصرية وأشاعوها بعموم بلاد المغرب الكبير.

الاشارة الى علاقة المغاربة بالمصريين تظهر أن المغاربة لم يعيشوا بمعزل عن الحضارات الأخرى كما يتم تصوره عادة، بل أن العلاقة الوطيدة بين المغاربة والمصريين استمرت منذ مرحلة ما قبل التاريخ وبشكل مستمر وكذلك الشأن بالنسبة لعلاقة المغاربة والأفريقيين.

3 ـ اختلاط الفينيقيين والقرطجنين بالمغاربة وبناء حضارة قرطجنة :

لم يعر المؤرخون العرب والأجانب الأهمية الكافية لنزوح المغاربة القدامى الى الدلتا وشط النيل، كما أنهم لم يتعاملوا مع الحضارة القرطجنية كحضارة مغربية، رغم أن كل الحيثيات التاريخية تؤكد اندماج وذوبان العنصر الفينيقي في النسيج الاجتماعي المغرب العام.

لا يحق الحديث عن حضارة قرطجنة بغياب العنصر الأساسي فيها والذي هو العنصر المغربي. ان اندماج الفينيقيين بالمغاربة نتج عنه قيام حضارة عظيمة فوق أرض

المغـرب وبفاعلية أهله. فرفض المدرسة الكولونيالية اعطاء السيادة للمغاربة في بناء حضارة قرطجنة، يبرر وجود الاستعمار على أرض المغرب العربي وأن سكان البلاد لم يكن لهم أي مرجع حضاري خاص سواء في العصور القديمة أو الوسطى أو الحديثة. هل يعقل أن مجموعة قليلة من النازحين (الفينيقيين وخاصة القرطجنيين) استطاعت بناء مثل تلك الحضارة التي كانت تتطلب زخما سكانيا كبيرا؟ لتكوين نظرة واضحة يجب العلم أن عدد سكان مدينة قرطجنة وحدها تجاوز 600 ألف في أوجها، هذا الى جانب كثرة المدن الحضرية الاخرى التي ازدهرت أثناء الامبراطورية القرطجنية.

بنى المغاربة والفينيقيين النازحين من مدينة صور مدينة قرطجنة عام 714 ق. م. نزح اليهـا عدد كبـير من سكـان المغرب الأدنى للاستقرار ومزاولة التجارة والفلاحة بالأحـواز المجـاورة. سرعان ما أضحت قرطجنة عاصمة كبيرة للامبراطورية فارضة سلطتهـا على مجمـوع البحـر الأبيض. كما تمّ تشييد عدة مدن شاطئية خاصـة على السواحل المغربية.

بمـوازات ازدهـار التجـارة، اعتنى المغـاربـة بالفلاحة (غرس الزيتون والعنب والبواكر. . . الخ) وتربية المواشي والدواجن وصناعة السفن والأسلحة والأدوات المنزلية.

كان المغاربة ينطلقون من لوكسوس عبر شاطيء المحيط الأطلسي الى حدود مصب وادى درعة حيث تأتي القوافل القادمة من السودان. أما الطريق البرى عبر سجلماسة سيتطور فيما بعد، في العهد الروماني. كان التجار المغاربة يأتون بالقماش وأواني الفخار والقطنيات ويأخذون مكانها الذهب وريش انعام والبخور.

أخذ المغاربة عن الفينيقيين بعض دياناتهم التي مزجوها بعقائدهم وبالمعتقدات التي وصلتهم من مصر كما أن اللغة الفينيقية امتزجت باللغات المحلية وأصبحت لغة التصرف التجاري والاداري الى حدود القرن الثالث الميلادى؛ أي بعد أربعة قرون من هدم قرطجنة والوجود الروماني في بعض المناطق الشاطئية المغربية.

سيعرف المغاربة أيام قرطجنة نظام دولة امبراطورية تسودها الارستقراطية التجارية حيث يتعاقب على الملك أسر من الارستقراطية التجارية. الى جانب هذه الأخيرة كانت هنـاك فئـة رجـال الـدين والقضـاة والبحـارة والجيش الذي سيتقوى دوره مع تطور

الامبراطورية، ثم فئة الحرفيين والفلاحين. ان المجتمع القرطجني كان مقسما الى فئات اجتماعية لكل منها دورها الخاص ومكانتها في الدولة.

4 ـ علاقة المغرب بالاغريق :

قبل 1200 ق.م، هاجرت مجموعات من سكان جزر بحر الايجي الى منطقة الشرق المغربي ـ ليبيا ـ ذلك لقرب جزيرة «كريت» من الشاطىء الليبي، حوالي 3000 كلمتر، وهذا هو السبب الذي يجعلنا نجد أغلبية المهاجمين على مصر من الشعوب البحرية هم من المغاربة عام 1200 ق.م.

العلاقات الحضارية بين المغاربة والاغريق ستتقوى خلال الامبراطورية القرطجنية، ذلك أن العلاقة بين المغاربة والاغريق لم تكن فقط عن طريق الحرب بصقلية كما تردد كتب التاريخ، لان فترات الحرب كانت قليلة مقارنة بمراحل السلم والتبادل التجاري والحضاري. أخذ المغاربة الكثير عن الاغريق خلال التواجد المشترك على أرض صقلية ـ اغريق الكبرى ـ التي عرفت أوج حضارتها سواء فيما يخص المعتقدات والكتابة والمعارف. ان التأثير سيتقوى خلال الفترة الرومانية، حيث كانت النخبة الارستقراطية المغاربية تتكلم وتدرس الاغريقية، وهذا جوبا الثاني يترك كتبا عديدة باليونانية، لم يصلنا عنها سوى الخبر. فالحضارة اليونانية هي حضارة التمدن خلال العهد القديم، على غرار الحضارة الرومانية التي كانت حضارة القانون.

5 ـ علاقة المغاربة بالرومان والبزنطيين :

على خلاف الاختلاط الذى حصل بين المغاربة والفينيقيين وبنائهم امبراطورية تجارية بحرية، مقرها قرطجنة وأحوازها، ظلت علاقة المغاربة بالرومان علاقة صراع ومقاومة. ذلك أن الرومان سلكوا منهج رومنة Romanisation السكان الواقعين تحت نفوذهم ـ فاعتبروا بلاد المغرب الأدنى ـ افريقيا ـ ولاية من امبراطوريتهم ـ واحتلوا المناطق المجاورة مع محاولة وضع مماليك موالية لهم في نوميديا وموريطانيا.

زيادة على استغلال خيرات مناطق نفوذهم الفلاحية بتشكيل مستعمرات فلاحية رومانية، استعمل الرومان المغاربة كقوة عسكرية أساسية في جيشهم. ان أهم الأباطرة حكموا ولاية افريقيا لمواجهة المقاومة الشرسة للمغاربة الذين رفضوا السيطرة الرومانية.

كما أن بعض الأباطرة كانوا مغاربة مثل العائلة السفيرية، والأمر الذي يثير الانتباه هو أمام طول مدة التواجد الروماني والبيزنطي في بعض مناطق المغرب، حوالي العشرة قرون، لم يبق هناك أثر ثقافي يذكر. ولولا بعض الآثار المعمارية لقلنا أن الرومان لم يعمروا قط بلاد المغرب، سبب ذلك : الاضطهاد الذي لاقاه المغاربة من الرومان. أخذ الرومان أنواعا جديدة للفلاحة عن المغاربة مثل تنوع غرس الأشجار (زيتون، عنب، سفرجل، تين، لوز، اجاص ورمان. . .) والقطنيات والخضر (الحمص، الفول، الخرشف، البطيخ، الثوم، البصل. . .) الى جانب القمح والشعير والذرة. خلال القرن الأول الميلادي، نظرا لحاجيات الروم للقمح، فان الامبراطورية ستفرض على فلّاحي المناطق التي كانت تحت نفوذها، التخصّص في زراعة القمح حتى تعول ما يزيد على ثلاثمائة وخمسين ألف ساكن في روما، ومنه تمّ تسمية افريقيا، أي المغرب الأدنى، بخزان روما للقمح. لكن ابتداءا من القرن الثاني سيعود المغاربة لمزاولة الزراعة المتنوعة كذى قبل.

لقد تميز عهد الرومان بخلق ضيعات شاسعة (Saltus) وهي أراضي مصادرة يمتلكها الامبراطور الذي يضعها تحت تصرف المستوطنين الذين يتوارثونها مع آداء الضريبة. الى جانب هذه الضيعات الامبراطورية توجد ضيعات الارستقراطية الرومانية. كان النفوذ الروماني جد محدود ببلاد المغرب الأقصى، الشيء الذي لم يمنع من نشوء ارستقراطية نشيطة بولاية موريتانيا الطنجية، مكونة من المستوطنين الرومان والمغاربة المحليين. كانت هذه الارستقراطية العقارية تستغل الفلاحين الصغار والمعدمين بشكل عبودى. أما المناطق التي لم تكن تعرف النفوذ الروماني، فانها ظلت محافظة على نمط انتاجها الفلاحي المشاعي، حيث الأرض ملك القبائل، تتحرك فيها حسب الأعراف المتداولة. ولقد كان المغاربة يصدرون منتجاتهم الفلاحية (القمح، النبيذ، الجلد، الصوف، الفاكهة اليابسة. . .) الى جانب المنتوجات الطبيعية (الخشب، الأحجار النفيسة، المرمر. .) وكذلك الأعشاب الصيدلية. ابتداءا من القرن الثاني، نشطت التجارة عبر الصحراء مع السودان لجلب الذهب والفضة.

كما تميز العهد الروماني بتعدد المدن وتزويدها بقنوات الماء الصالح للشرب، كما كثر حفر الآبار واستغلال ماء الأنهار عن طريق السدود العديدة وكذلك تعبيد الطرقات وصيانة سلطة المجالس البلدية على حساب القيادات القبلية. ان المغاربة خلال الحقبة الرومانية سيتعودوا على احكام القانون الى جانب العرف الذي اعتمدوه، كما أنهم انخرطوا في التشكيلات الاجتماعية السائدة آنذاك والتي كانت تحت هيمنة الارستقراطية

العسكرية والاقطاع. ان دور الكنيسة لم يتطور الا ابتداءا من القرن الثالث الميلادي حيث أصبحت الأوتوقراطية الكنسية عنصرا قاهرا الى جانب الارستقراطية العسكرية والاقطاع.

لم يتمكن البزنطيون ترميم المستوطنات الرومانية في المغرب الكبير، بقي تواجدهم منحصرا بافريقيا (تونس) وفي بعض الأحياء والمدن الكبرى بنوميديا وموريتانيا، استغلوا فيها الأهالي أشد استغلال، عن طر يق فرض ضرائب باهضة على ما كانت عليه أيام الرومان واستولى وكلاء الامبراطورية البزنطية على المزيد من الأراضي الخصبة، الأمر الذي دفع المغاربة الى تصعيد المقاومة والبحث عن التحالفات للخلاص من قبضة الاحتلال البزنطي.

6 ـ الدول المغربية في العهد القديم :

قياسا لتطور أشكال عيشهم، يبني البشر نوعا من السلطة للحفاض على وحدة تجانسهم ومصالحهم القبلية أو المحلية. نظرا لمستوى نمط العيش القبائلي الذي عرفه المغاربة، فانهم كونوا أنواعا من السلطات القبلية التي ينفرد فيها رئيس القبيلة أو الكنفدرالية القبلية بالسلطة. فهو مسؤول على حماية أرض القبيلة أو الكنفدرالية وعلى سواد العدل بين الأفراد. لكن احتكاك المغاربة مع أقوام أخرى أما عن طريق الامتزاج كما حصل مع الفينيقيين، أو عن طريق الاحتلال كما حصل في عهد الرومان والبزنطيين، جعلهم يطورون أدوات سلطتهم بقيام دول قادرة الدفاع على وحد البلاد. اذا استثنينا الامبراطورية القرطجنية فان دولا عدة عمّرت بلاد المغرب، نذكر منها الدولة المازيلية ببلاد المغرب الأقصى، والدولة الماسلية ببلاد المغرب الأوسط والأقصى. إن نشوء هذه الدول يرجع الى قوة شكيمة الملك المؤسس والذي هو بداية الأمر عبارة عن رئيس قبيلة أو تحالف قبلي، قوى سلطانه على قبائل أخرى لحد تكوين دولة. ان هذه الدول كانت تتراوح بين الاستقلال الذاتي والتحالف مع الامبراطورية المتواجدة بجوارها.

ـ ماسنيسا :

تعود المؤرخون جعل ماسنيسا أول رئيس مغربي يبني مملكة قوية ممتدة من المغرب الأوسط الى المغرب الشرقي ـ طرابلس ـ وذلك ضمن دولة قوية ومستقرة، الشيء الذي لا نوافق عليه طبعا لاننا لا نرى في القرطجنيين مستعمرين لجزء من بلادنا، بل أن

الحضـارة القـرطجنية هي ثرات حضاري مغاربي لا هوادة فيه لانه لا يعقل أن تأتي مجموعة قليلة وتتكاثر لحد أصبحت فيه قرطجنة تناهز النصف مليون نسمة. المعروف في التـاريخ القديم أنه كانت أسر أجنبية تحكم بلد ما كونها تمثل الحكم بين أطراف المجتمع المتصارعة. هكذا نجد عدة أسر أجنبية (مغربية، اثيوبية، فرسية، اغريقية) حكمت مصر بدون أن تنسب حضارة مصر الى اولائك الأسر الحاكمة.

كان الهدف من تحالف ماسينيسا مع الروم ضد قرطجنة القضاء على الارستقراطية القرطجنية وأخذ عاصمتهم مقرا لسلطته، الأمر الذي لم يكن ليقبل به الرومان، لما سيكـون من قوة للمغـاربـة ودولة ماسينيسا. فالرومان لم يكونوا يفرقون بين العنصر القـرطجني وغيره من العناصر المكونة للشعوب المغربية، هذا سبب حرقهم قرطجنة ووقوفهم ضد طموح ماسنيسا [40].

بخصوص تحالفات المغاربة مع سواهم من الأقوام على حساب بعضهم، فانها مسألة عادية خلال التاريخ القديم، حيث لم تكن الحواجز القومية كما هي عليه الآن. لم يكن هناك اعتماد مفهوم الدولة الوطنية أو الأمة في تعامل الأقوام القديمة. كانت المصلحـة الآنية للحاكم هي الأساس. ان تحالف شعوب ذات حضارة مختلفة ضد شعوب من صلب حضارة واحدة لم يكن غريبا، بل أمرا متداولا، هذا هو الذي يفسر تحالف بعض شعوب الاغريق، اسبارتا مثلا مع الفرس ضد أثينا، وتحالف المناذرة مع الفـرس والغسـاسنـة مع الـرومـان وحروب المناذرة العرب مع الغساسنة العرب أمر معروف. لذا فتحالف مغاربة ماسنيسا مع الرومان ضد مغاربة قرطجنة ليس بأمر غريب.

دفع ماسنيسا المغاربة الى الاستقرار ومزاولة الفلاحة مع تشكيل جيش نظامي قوى لحماية الـدولـة. لم تكن الضرائب باهضة على الطريقة الرومانية وكذا علاقة الحاكم بالمحكوم. كان المغاربة أيام ماسنيسا يشعرون بوحدة تدفعهم الى تشييد امبراطورية مكان قرطجنة المنقرضة ؟ الأمر الذي لم تكن تسمح به روما. ان اخفاق ماسينسا في السيطرة على قرطجنة وبناء امبراطوريته مكانها لمضاهات روما يرجع بالأساس إلى :

- أن ماسنيسـا قضى جل عمـره الطويل في توحيد مغاربة موريتانيا الشرقية ونوميديا وجنوب افريقيا وطرابلس.
- ان دولته لم تكن بلغت القوة الهيكلية المستقرة الضرورية للدخول في مواجهة قرطجنة وروما وهو بذا اختار الخصم الأضعف أي قرطجنة للقضاء عليها.

ـ موته المباغت سنتين فقط بعد حرق قرطجنة، لم يسمح له بتحضير نفسه لمواجهة الرومان بيد أن ذلك كان مطروحا عليه لمّا نقضت روما عهدها وحرقت قرطجنة.

فيما يخص السلطة، فان دولة ماسنيسا كانت على شكل قرطجنة حيث القضاة من الأعيان يمارسون السلطة، كما كان هناك جيش نظامي وجباية على المنتوجات الفلاحية والتجارية والصناعية. بنى ماسنيسا معبدا للاله سيفاكس وشرّع تعليم اللغة الاغريقية نظرا لما تمثله من معارف . . . الخ.

بعد وفاة ماسنيسا عام 147 ق.م خلفه ابنه مسيبا الى عام 118 ق.م الذي تابع مشروع والده في تطوير التعمير والفلاحة وسلوك سياسة السلم مع الرومان، نظرا لما لهم من قوة، متعضا بما حصل للقرطجنيين. اكتفى مسيبا بالأراضي التي تركها والده ولم يعمد الى التوسع غربا وضم المغرب الأقصى الى دولته لتوحيد كل بلاد المغرب في امبراطورية تضاهي الرومانية ويحقق بذا حلم والده ماسينسا.

ـ جوغورتا الثائر :

لم يكن جوغورتا ابنا لمسيبا، بل ابن أحد اخواته، لكن لما اتسم به جوغورتا من قوة الجأش والفروسية وسدادة الرأي، أصبح أحد ثلاث ـ أبناء مسيبا وهو ـ ورثة مسيبا. خوفا من استيلاء جوغورتا على السلطة لوحده، فرض الرومان التقسيم بشكل يخصص له منطقة صغيرة شرق العاصمة سيترا. لكن جوغورتا لم يكن بالذي يقبل تجزيء دولة أجداده وتقسيم قوة المغاربة وان أمر بذلك امبراطور روما. اسطورة جوغورتا الثائر معروفة ومقاومته للرومان تصل المستوى الاسطوري. هزمهم في جلّ المعارك وفرض نفوذه على جل المناطق التي كونت دولة ماسنيسا ومسيبا وكان لابد للرومان الاستعانة بملك المغرب الأقصى بوكوس الأول للقضاء عليه، الأمر الذي تم بالحيلة لما لم تنفع المجابهة.

المعطيات التاريخية التي بين أيدينا هي بقلم الرومان الذين واجههم جوغورتا وهي بذلك لا تعطينا معلومات كثيرة عن حياة هذا الملك الثائر الذي استطاع أن يخلق الخلاف داخل الرومان أنفسهم بتكوين حزب محالف له داخل مجلس الشيوخ الروماني.

زيادة على تشبعه بالثقافة الاغريقية، كان جوغورتا على علم كبير بالثقافة الرومانية وطرقهم العسكرية، حيث برز كأحد القواد المرموقين بينهم قبل تنصيبه الملك وثورته على الـرومان. كتب سلوست الحاكم الروماني سبعين عاما بعد وفاة جوغورتا كتابه حول صراع المغـاربة والرومان، وذكر فيه قولة جوغورتا المشهورة في روما حيث نعتها بأنها «مـدينـة للبيع، محكـوم عليها بالفناء، اذا وجدت مشترى». لم يكن جوغورتا يبشر بحقيقة سيكون نيرون فاعلها، انه كان على وعي بالصراعات الداخلية للرومان كما كان يريد الثأر لقرطجنة، عاصمة قومه، التي حرقها وأبادها الرومان عام 146 ق.م، أي سنتـين قبـل وفاة جده ماسنيسا الذي أغاضه حرق قرطجنة. لم يكن من خصائص جوغورتا الثائر التروى مثل جده ودخل لمجابهة الرومان لحد أصبح فيه العدو الرئيسي لهم.

بعد وفاة جوغورتا عام 105 ق.م، لم تأت شخصية بوسعها استرداد قوة المغرب عهد ماسنيسا ومسيبا وجوغورتا، كانت هناك عدة دويلات تتحالف لمصلحتها مع الرومان.

ـ جوبا الثاني أو الملك المتروم :

لقد ترعرع جوبا الثاني بروما وحضي بعناية كبيرة من قبل القيصر الذى ولاه على ملك موريتانيا. ان جوبا الثاني مثل للملك المتروم الذي ظل وفيا لروما. عرف عهده نهضة ثقافية، للأسف الشديد، لم تصلنا منها الا بعض الآثار. أما كتاباته العديدة باليونانية، فانها اندثرت كلها وليس هناك الا بعض المراجع الذي ذكرتها الكتب. نظرا لتكوينه في أحضان الأسرة القيصرية، لم يكن لجوبا الثاني من المغاربة سوى النسب. التربية والشعور كانا رومانيين وهذا هو السبب الذي جعله يمارس الحكم على الطريقة الرومانية وفي إطار امبراطوريتها وان ضرب السكة باسمه.

7 ـ الدين الاسلامي والحضارة الاسلامية بالمغرب :

ان ألوهية الرسالة المحمدية لا تمكن لوحدها أن تفسر احتضان المغاربة الاسلام ونشره خارج منطقتهم. كما رأينا أعلاه، كان للمغاربة معرفة عميقة بأمور الديانات أرضية كانت أو سماوية. زيادة على اليهودية، كان هناك نشاط ملحوظ وكبير للديانة المسيحية لحد أعطى المغاربة بعض كبار علماء هذه الديانة [41] . كما أن الشجاعة

والاستماتة الأسطورية للمبشرين المسلمين القادمين من الشرق لا تفسر السرعة التي انتشر بها الاسلام بين المغاربة، خاصة لما نعلمه منهم من أنفة ورفعة الجأش، الأمر الـذي جعل ابن خلدون يقول بعد الفتوحات الأولى «تطاول البربر الى الفتك بأمر العرب» [42]. ارتد المغاربيون أكثر من 72 مرة، الأمر الذي يؤكد قول عمر بن الخطاب لما خاطب جنـده «أياكم وافريقيا فانها فرقت المسلمين». هكذا دام فتح بلاد الشام ومصر ثلاث سنـوات، بلاد العـراق أربع سنوات، بلاد فارس سبعة سنوات وبلاد المغرب أزيد من ثلاثين سنة، الى أن تأكد المغاربة من صدق الرسالة وأنها لا تأتيهم كايديولوجية دينية لسلطة خارجية تستدلهم.

التشبت الغريزى للمغاربة بحريتهم دفعهم الى اعتناق المذهب الخارجي، كما اعتنقوا فيما قبل المذهب الدوناتي (الخارج عن الكنيسة المركزية)، فهم اعتنقوا الاسلام لما فيه من قيم تتماشى و طبائعهم ومن تم فانه لا يصح القول ـ كما يزعم المستشرقون ـ ان المغاربة اعتنقوا الاسلام طمعا في الغنائم التي تجلبها الغزوات / الفتوحات، وخاصة التنصل من آداء الجزية. ان خطبة طارق تظهر أنه لم يكن الدافع المادى هو المحرك الوحيد لـ 12 ألف مجاهد، الذين تبعوه في فتحه بلاد الأندلس، وهم يعلمون أن جيش الغوت ليس بالجيش الهزيل، الذي كان يعادل المائة ألف.

ان المرحلة التي عقبت الفتح الاسلامي الى حدود قيام الدولة الادريسية وخاصة المرابطية لم تأتينا عليها أخبارا دقيقة، مما جعل كوتيي ينعتها بالعصور المظلمة في تاريخ المغـرب، ذلك أن الذين كتبوا عن هذه الحقبة هم من المتأخرين ومعادون للخوارج وموالين للأمويين والعباسيين، ونحن نعلم تطاول المغاربة على الارستقراطية العسكرية العربية سواء في العهد الأموي أو العباسي. هناك مثلا نصوصا فريدة لكاتب مجهول ضمنها كتاب «أخبار مجموعة في فتح الأندلس»، يزخر بتفصيلات وقائع وأحداث تلك المـرحلة التي عرفت ثورات الخوارج، الا أن الكاتب كان متعصبا للامويين مما يجعل محتوى المخطوط موضع شك [43]. كما كانت هناك كتب قيّمة بسجلماسة تمّ حرقها لما استباح الفاطميون المدينة عام 297 هـ.

من المؤرخـين المـرموقين الذين تعرضوا للقرن الأول والثاني الهجرى بعد الفتح الاسلامي ببلاد المغرب هم عبد الرحمن بن عبد الحكم، كاتب «فتوح مصر والمغرب» والذي توفي سنة 258 هـ، واليعقوبي صاحب «كتاب البلدان» وهو الذي صنف في التاريخ والجغرافية، توفي عام 234 هـ. كلاهما لم يعمرا بلاد المغرب، بل نسخا ما

سمعاه. كما أن هناك كتب عديدة، لكن معظمها لا تقدم معطيات دقيقة عن أحوال الاجتماع والسياسة ببلاد المغرب. من بين هذه الكتب «رياض النفوس» للمالكي، «طبقات علماء افريقيا» لابي العوف تميم و«طبقات الاباضية» للدرجيبني و«معالم الايمان» للدباغ.

يظل كتاب ابن خلدون «العبر» أهم مرجع رغم تأخره عن الفترة التي عقبت الفتح الاسلامي ورغم تعاطفه مع الاشاعرة ورغم انعدام احترامه للمنطق القائم على العلة والمعلول الذي تبناه في مقدمته وتلافاه في العبر.

هذا يعني ضرورة الاجتهاد والاستنباط العلمي حين معالجة الحقبة الأولى للتاريخ العربي الاسلامي ببلاد المغرب، الأمر الذي يجعل الباحثين ينتقدون بشدة ما وصل من كتب التاريخ التي كانت تعتمد النسخ والسرد مثلا «لا يرى البلادري في التاريخ العربي الاسلامي الا تاريخ النبلاء والارستقراطية العربية والماوردى يصف التاريخ كتعاقب الخلفاء والحكام. أما الطبرى فيختزل التاريخ العام في الاديان، وابن خلدون بدوره أخذ الاساس الاخلاقي كمنطق لتفسير التاريخ» (44). لماذا هذه الضرورة ؟ لأن تلك الحقبة لم تدوّن في أوانها ولأن الذين كتبوا عنها فيما بعد كانوا متشبثين بهذا المذهب أو ذاك، ولأن كل حاكم كان حين يغنم بالسلطة يحرق مخطوطات خصومه وينسخ أخرى حسب رغباته.

IV - مقارنة سريعة بين الدولة قبل وبعد الفتح الاسلامي

بفعل اللغة والدين، فرضت الدولة الاسلامية حضارتها الاسلامية على عموم مرافيء الحياة البشرية ببلاد المغرب العربي، لحد يصعب فيه تصور حضارة مغايرة وحية العمران قبل الفتح الاسلامي. اذا كان ظاهريا أن الحضارة العربية الاسلامية قد طبع خاتمها الكيان العقلاني واللاعقلاني للمغاربة، هذا لا يعني ضياع واندثار رواسب ومخلفات الحضارة المغربية لما قبل الاسلام، الأمر الذي يؤكده تواجد أعراف وعادات مغربية محلية الى جانب الشرع الاسلامي، وتعايش كل ما يتولد عنهما من أحوال العيش والعمران. لذا سيكون من المفيد الاحاطة بالعوامل التي جعلت المغاربة يتشبثون بجزء من تراثهم القديم في الحين الذي يتخلون على جزء آخر لصالح اعتناق قوانين وشرائع دنيوية وربانية اسلامية.

ان ضرورة التلخيص تدفعنا الى تناول الجوانب الأساسية التي تسمح بالقبض الموضوعي على ماهية الدولة كديمومة ثقافية وتراثية، كحالة سياسية، كواقع اجتماعي وكنمط اقتصادي، هذا مع العلم أن هناك عوامل أخرى - تاريخية، فلسفية، أنتروبولوجية. . . -. شكل الدولة القائمة خلال مرحلة تاريخية يعكس المجتمع الذي احتضنها، تتعقد بتعقد بنياته الاجتماعية والاقتصادية، ومنه يمكن معالجة الدولة - العمود الفقري للمجتمع - من كل الجوانب التي يتم منها الالمام بالمجتمع.

1 - العامل السياسي :

عادة ما نفهم الدولة بالنظر الى جانبها السياسي، لحد أصبح معه يستحيل فك السياسي عن حياة دولة معينة. بل أن الباحثين حين تناولهم لدولة ما يشخصونها في أحوالها السياسية التي سلكتها. فيما يخص الجانب السياسي للدولة المغربية قبل وبعد الاسلام، فاننا نجد هناك تغييرا جذريا، وذلك راجع إلى كون المغاربة سيجدون أنفسهم ضمن كيان ديني ومحيط قومي يتجاوز البقعة التي تعودوا حصر وجودهم بها. بانتمائهم للأمة الاسلامية، سيصبح منظورهم للسياسة يهتم بكل ما يجرى بأرض الاسلام.

أ - قبل الاسلام :

فيما يخص السلطة داخل المجتمع يمكننا تلخيص ذلك بالعبارة العامة التي جاء بها ابن خلدون «ان البشر لا يمكن حياتهم ووجودهم الا باجتماعهم . . . واذا اجتمعوا دعت الضرورة الى المعاملة واقتضاء الحاجات ومد كل واحد منهم يده الى حاجته يأخذها من صاحبه لما في الطبيعة الحيوانية من الظلم والعدوان بعضهم على بعض ويمانعه الآخر عنها بمقتضى الغضب والانفة ومقتضى القوة البشرية في ذلك فيقع التنازع المفضي الى المقاتلة. . . واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحاكم عليهم وهو بمقتضى الطبيعة البشرية الملك القاهر المتحكم» [45].

ان المغاربة سيعرفون أنماطا متعددة من السلط. الى جانب السلطة القبلية التي تتقوى وتضعف حسب شكيمة رئيس القبيلة وحسب عزة عصبته، فانهم سيقومون بارساء دول لها كل مؤهلات الدول القديمة أي وجود جباية لتطعيم الخزينة وجيش لحماية حوزة الدولة، فاذا استثنينا التطور الذي بلغته الدولة المغربية أيام الامبراطورية

القرطجنية، فاننا نجد دول الماسيل والميزيل ظلت على تشكيلة شبه قبلية، لحد أن الملك كان عبارة على رئيس كنفدرالية قبلية، الأمر الذي كان يفرض عليه مراعاة التوازن السياسي للارستقراطيات القبلية. كما أن الأهداف السياسية المعلنة لهذه الدول تراوح بين الحفاظ على استقلال حوزة البلاد من السيطرة الاجنبية، كل ملك لا يستطيع الاحتفاض باستقلال البلاد، مرفوض، تروم عنه القبائل لتتحالف مع من بمقدوره صيانة الاستقلال. ان هذه الوضعية الدقيقة جعلت من الدول المغربية قبل الاسلام تضبط لباقة التحالفات الخارجية شريطة خدمة مصلحة البلاد. ان حنكة ماسنيسا في ضبط تحالفاته مثال حي على ذلك.

ب ـ بعد الاسلام :

أمام تفرق أمرهم السياسي وتعدد دولهم وخاصة مقاوماتهم المريرة والدائمة للاحتلال الروماني ثم البزنطي في مناطق الشمال، وجد المغاربة في المسلمين حلفاء طبيعيين، يحاربون نفس الاعداء ويبشرون بمشروع الوحدة الذي طالما ناشدوه. لكن السؤال الذي نطرحه مرة أخرى هو لماذا قاوم المغاربة مقاومة شديدة المسلمين الفاتحين مادام هؤلاء يحملون نفس المشروع السياسي الذي طمحوا اليه ؟ ان أنفة المغاربة التي عُرفوا بها عبر التاريخ وحدها تفسر ذلك، كما أن تجربتهم مع الروم والديانة المسيحية جعلتهم يحتاطون من الفاتحين، خاصة وأن الارستقراطية العسكرية الأموية لم تكن على نفس التقوى والسماحة الاسلاميين في عهد الرسول والخلفاء الراشدين وأنها كانت تريد جلب مصلحة دهرية عن طريق الفتح والتبشير. الى جانب المقاومة الشرسة للارستقراطية العسكرية الاموية نجد المغاربة يتعاطفون ويؤيدون الخوارج، الذين احتفظوا بنقاوة المشروع الرباني كما عاشه المسلمون أيام الرسول والخلفاء الراشدين، حيث أن الدولة الاسلامية التي هي ضرورة لا مناطة عنها في دار الدنيا، لابد أن تخدم المصلحة العليا للمسلمين عامة، هذه المصلحة التي لا تتحقق الا في دار الآخرة، التي سيجزى الله فيها الصالحين. فالدولة الاسلامية كمشروع طوبوى هي اذن الزهد في الدهرى لجني الجزاء الرباني يوم القيامة. مع انتشار الاسلام عبر ربوع شاسعة ومع احتواء الدولة الاسلامية لدول أخرى عرفت تطور حضاري رفيع، ستجد الدولة الاسلامية نفسها مسخرة لخدمة المصالح الدهرية للارستقراطيات الدينية والعسكرية سواء العربية أو الشعوبية. وسنشهد قيام امبراطوريات (الاموية، العباسية، الفاطمية، المرابطية. . .) مكان الدولة الاسلامية الطوبوية. ان هذه الظاهرة هي التي ستجعل من كل داعية للاصلاح والتجديد، يرفع دعوة دينية تجعل من الدولة الاسلامية

الطوبوية المثل الاعلى الذي ينبغي تحقيقه، وبما أن المشروع السياسي للداعية لابد له من دراع يحميه وينشره فانه يلجأ الى حامية عصبته التي عكس الداعي سريعا ما تجد في الدعوة هدفا لتحقيق غلبتها السياسية والمصلحية.

ان الجانب السياسي ظل عبر العصور يفعل بشكل عميق في كيان المسلمين، وبتغييب هذا العامل من الحسبان أثناء تناولنا الحضارة العربية الاسلامية، نكون قد تلافينا الاساسي فيها، كما أن تلافي الجانب الروحي يجعلنا لا نفهم التناقضات الاجتماعية والسياسية التي ستعرفها الدول التي اتخذت الاسلام كمشروع سياسي لها. الجانب الروحاني هو الذي يجعلنا نجد نفس المغاربة الذين قاوموا الارستقراطية العسكرية الاموية، يؤيدون الخوارج ويحتضنون كل مبشر مسلم قادم من الشرق، مثل ما حصل لادريس الأول الذي نزل بقبيلة أوربة فأيدوه وناصروه، وبزعامته بنوا دولة مستقلة عن الامبراطورية العباسية.

2 ـ الجانب الاقتصادي :

ان المغاربة عبر تاريخهم ظلوا بالاساس شعوبا فلاحية، تزاول الرعي وخدمة الارض ومنتوجاتها، هذا لا يعني أنه الى جانب هذا التخصص لم يزاولوا أنشطة أخرى، من تجارة وصناعة.

أ ـ قبل الاسلام :

كما رأينا سابقا، ان المغاربة عرفوا الاستقرار منذ أمد بعيد، الى جانب الصيد والرعي، مارسوا الحرث وغرس الأشجار وتربية الحيوانات، كما أنهم استخرجوا من منتوجاتهم الفلاحية مواد عدة كانوا يستعملونها في تبادلهم فيما بينهم وبين الشعوب الأخرى.

أيام الامبراطورية القرطجنية، ستزدهر التجارة بشكل لم تعرفه أي حضارة آنذاك، هذا لا يعني أن دور الفلاحية قد تقلص، بل أنه ظل نشيطا، لكن نظرا للمستوى الذي بلغته التجارة وقوة الارستقراطية التجارية فان التاريخ لم يحتفظ من معالم تلك الحقبة التاريخية سوى بأمور التجارة.

أما أيام الـرومان فاننا نجد الفلاحة تسترجع مكانتها الرئيسية مع تقلص دور التجارة، وهذا راجع إلى نمط قيام الامبراطورية الرومانية التي كانت تعطي الأولوية للارض وأهمالها للتجارة. هذا لا يعني انعدام التبادل التجاري بين المغاربة وباقي الأمم آنذاك، الذي شمل ابتداءا من القرن الثاني الميلادي بلاد السودان عبر الصحراء. كما أن طرق التبادل التجاري ظلت قائمة مع بلاد مصر عبر طرابلس واسبانيا عبر سبتة وطنجة مع بلاد الروم عبر صقلية.

ب ـ بعد الاسلام :

ـ الانتاج الفلاحي :

مع الاسـلام عرف المغـاربة الاستقرار، الأمر الذي ساعدهم على تطوير قوى الانتـاج الفـلاحي والحـرفي : تسريع التمـدن، بنـاء المساجد، تعبيد الطرق، رفع الجسور، ارساء الموانيء، توزيع نظام الري عن طريق القنوات ومخازن الماء، استعمال المحـراث والدولاب والمعول، كما تمّ توسيع عملية غرس الأشجار واستغلال أراضي السهول التي لم تستخدم بعد. مقارنة بما كانت عليه الحالة قبل الاسلام، أمكن القول أن المغاربة سيقومون بثورة زراعية بعد الاستقرار الاسلامي. ان الانتاج الفلاحي كان على مستويين : جماعي وعائلي / فردى. لقد عرف المغاربة ملكية الأرض فترة العهد القـديم لكنهـا لم تكن على نطاق واسـع. هكذا ظلت أراضي كثيرة في حوزة القبيلة تستعمل للرعي والغرس، أو كمناطق غابوية للصيد. الى جانب الانتاج الجماعي وجد منذ العهد القديم الانتاج العائلي والفردي. ذلك أن الأسر داخل القبيلة كانت توزع الأراضي الصالحة للزراعة فيما بينها بشكل دوري وعادل. كما أن على رأس كل عائلة يوجد الشيخ البطريركي الذي يوزع على ذريته كل سنة الأرض التي تحتاج إليها كل وحدة زوجية، الى جانب الأرض العائلية والجماعية.

بخصوص التبادل الفلاحي يحصل اما بشكل مباشر في أسواق البادية أو بأسواق المدينة. فيما يخص أسواق البادية فانها احتلت في حياة الفلاحين مكانة خاصة. فهي مكـان لقـائهم لقضـاء أغراضهم الاجتماعية والاقتصادية وفيها يتبادلون الرأي حول مشاكل معاشهم وسياستهم. ان أهمية القبيلة تقوم على أهمية سوقها الذي هو مكان النفوذ. أما أساس التبادل فقد كان بسيطا يأتي الفلاح بمواد إنتاجه الفلاحي ليبيعها بالسوق ثم يشتري ما يحتاجه وعياله.

فيما يخص التبادل بين البادية والمدينة، فانه كان يحضي بديمومة ونشاط كبيرين، الأمر الذي ينفي انغلاق القبائل على ذاتها، تعيش حسب اكتفاء ذاتي. ان الفلاحين بالمناطق المجاورة للمدن كانوا يتخصصون في منتجات البساتن، التي يبيعونها في أسواق المدينة، كما أن فلاحي المناطق البعيدة كانوا يؤمون بدورهم أسواق المدينة لبيع القمح والذرة والفواكه اليابسة والقطنيات، هذا الى جانب وجود هيكلة تجارية متخصصة في التبادل التجاري بين البادية والمدينة.

ـ الاسلام والتجارة :

ان المستشرقـين الذين انطلقوا من معطيات ظهور الاسلام بمدينة تجارية وبين تجار، قد جعلوا من الحضارة العربية الاسلامية حضارة تجارية. أو بعبارة أخرى دفع بهم هذا الاستنباط الى الخلط بين الاسلام والتجارة. من المؤكد أن الاسلام أعطى اهتـمامـا خاصـا للتجارة وأن فترات ازدهار الحضارة العربية الاسلامية كانت موازية لفترات ازدهار التجارة، لكن هذه ليست ظاهرة خاصة بالحضارة العربية الاسلامية، فكل الحضارات الى يومنا هذا كانت تعرف ازدهارا مرموقا قياسا لتبادلها التجاري، ذلك أن التبادل التجاري هو عبارة عن تطور الانتاج الداخلي. كان للمغاربة دراية بالتجارة في العهـد القـديم، لكنهم مع الاسلام سيعرفون تخصصا دقيقا لأمور التجارة سواء المحلية الناتجة على تعدد وكبر المدن أو التجارة البعيدة.

3 ـ الواقع الاجتماعي

رغم ازدهـار العمران المدني مع مجيء الاسلام، فان الاجتماع البدوي ظل هو السائد كذى قبل، وهذا هو السبب الذي يفسر الدور المحرك للبادية في قيام الدول ببلاد المغرب العربي حيث تنطلق الدعوة للدولة الجديدة من البادية باتجاه المدن الى حين السيطرة على المدينة المركز. ان دور المدينة رئيسي في تطور الحضارة العربية الاسلامية، لكن مقـارنـة الازدهـار الثقافي بين مراكز الحضارة ببلاد المغرب العربي وباقي مراكز التمدن بالبلاد العربية الاسلامية آنذاك، تبرهن أن العامل البدوي ظل ببلاد المغرب يؤثر بثقله على عملية الازدهار الثقافي، وهذا بشكل جلي الى عهد المرينيين حيث كانت بلاد الأندلس تمثل الواجهة الثقافية لمجموع المغرب العربي الاسلامي، في الوقت الذي كانت بلاد المغرب تشكل الواجهة السياسية والعسكرية.

أ ـ التنظيم الاجتماعي بالبادية :

ان الاسلام الذي انتشر تدريجيا بالبادية، ما بين القرن السابع والثاني عشر ميلادي، لم يغير نوعية العلاقات الاجتماعية بالبادية، الى جانب العادات والاعراف المتداولة سيتم اثبات الشرع الاسلامي. هكذا، أمام تعدد العادات والأعراف، سيصبح الشرع الاسلامي زيادة على العقيدة الربانية القاعدة الموحدة والقيم المرجعية، بل أنه للحفاظ على نقاوة هذه القيم المرجعية ستستعمل العصبية البدوية لنصرة الدعوة التصحيحية.

ـ العائلة البطريركية :

ان تعدد الزوجات كان محصورا عند الارستقراطية القبلية وبعض الحالات الخاصة، نظرا لكون الاسلام لا يحرّم تعدد الزوجات وإن كان ينهي عنها. لكن الشيء الشائع كان هو بقاء الأبناء والأحفاد بجوار الشيخ البطريركي، الذي يتصرف في كل أمور ذريته، يمكن اعتبار العائلة البطريركية قبل وبعد الفتح الاسلامي، الوحدة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. داخل هذه الوحدة البطريركية كان للنواة الزوجية (أب، أم وأبناء) بعض الاستقلالية التي لا تتعارض ومصلحة العائلة البطريركية. عندما تكبر العائلة البطريركية بشكل كبير يضطر الأبناء الكبار وسلالتهم بناء دور خاصة بهم وتشكيل عائلة بطريركية تابعة للشيخ الى حين وفاته. بتعدد العائلات البطريركية المنحدرة من نفس العظم، تتكون عشائر عائلية وهي ما نسميه بالفخدة أو الأخس.

ـ الدشر، الدوار، الجماعية :

بعد مرور بضعة أجيال على استقرار العائلة البطريركية بمكان ما ونزوح عائلات أخرى يتم تشكيل دشر أو دوار. عادة يتوفر الدوار على مسجد تقام به الخطبة يوم الجمعة، ويكون مستقرا للفقيه ومكان تدريس القرآن. وجود الفقيه يُضفي على الدوار طابع قرية مدنية، نظرا للدور التثقيفي، الديني والشرعي الذي يقوم به الفقيه. كما أنه بالقرية بعد صلاة يوم الجمعة كانت تجتمع شيوخ أو رؤساء العائلات للتداول في أمور عيشهم : تحديد الحقول الرعوية والزراعية، توزيع المحاصل الجماعية، وضع توارخ الحرث وتوزيع المياه، تنظيم العمل الجماعي (التويزة)، دفع الشرط للفقيه، صيانة

المسجد وأرض الحبوس. . . كما أن الجماعة تفصل في الخصومات عن طريق الصلح بين الأطراف المتنازعة، وكذا الفصل بالرجوع الى مقتضى الشرع والعادة في أمور الارث. كانت الجماعة تفوض عنها مقدما وخلفين له ليسهرا على تطبيق القرارات المتفق عليها. ان هذا الشكل القاعدي للجماعة سيعرف تقلصا تدريجيا مع تطور الدولة المخزنية بالمغرب.

ـ القبيلة :

لقد ظلت القبيلة تشكل المحيط الاقتصادي والاجتماعي العام لسكان البادية، كما كانت عليه قبل الاسلام إلا أن البعد السياسي للزعامات القبائلية سيأخذ حجما يتجاوز الحدود القديمة ليعم كل أرض الاسلام. ينبغي، لفهم مضمون العمران البدوى، وضع تفاوت بين المستويين التاليين في الوعي البدوي : المستوى الاقتصادى / السياسي الذي ظل محصوراً في حدود القبيلة والمستوى الديني / السياسي الذي جعل من القبيلة جزءا لا يتجزأ من أرض الاسلام. للحفاظ على مصالحها الاقتصادية ولصيانة وحدتها الاجتماعية ستدافع القبيلة على محيط بقعتها الأرضية، وللمساهمة في المشروع الحضاري العام ستخرج القبيلة من دائرة عمرانها البدوى لاقتحام مراكز السلطة وبالتالي التمدن ومنه المساهمة في العمران الحضرى. ان قوة المستوى الاقتصادى والاجتماعي وفعالية المستوى الروحي والسياسي يفسران أسباب وجود مرحلة حولية بين قيام وسقوط دول المغرب الى حدود قيام الدولة المرينية.

4 ـ خصوصية الدولة المغربية

نقصد بالخصوصية المناخ الحضارى العام الذى تتحرك بفعله الدولة أو أنه نتاج لها. مفهوم الخصوصية يتجاوز حدود نظرية الدولة، وكذا ايديولوجيتها ليخص كل المكنزمات التي دفعت الى تشكيل الدولة كتجسيد للتمدن، اي الاحاطة بكل العوامل التي تتولد عن الاجتماع البشرى وأشكال تعايشهم.

أ ـ خصوصية الدولة قبل الاسلام :

كانت الغاية من التأكيد على أحوال الطبيعية وأحوال الحياة الاجتماعية للمغاربة القدامى، الوصول الى استنتاجات موضوعية حول نمط عيشهم وطرق حكمهم ونوعية

السلطة التي اعتمدوها نظرا لشساعة بلادهم واعتمادهم الرعي والفلاحة، وأن بوادر التمدن لم تأت الا بعد القرن العاشر قبل الميلاد، لذلك فان طرق السلطة التي انتهجوها، كانت تتماشى ونمط عيشهم أي السلطة القبلية وما ينتج عنها من حكم رئيس القبيلة وعشيرته. حسب الظروف (حرب، سلم، تحالفات. . .) تقوى أو تضعف السلطة القبلية.

بعد استقرار أفواج من الفنيقيين وامتزاجهم بالمغاربة، وقيام الامبراطورية القرطجنية بزعامة الارستقراطية التجارية، ثم بعد احتلال الروم لمنطقة افريقيا - المغرب الأدنى - ومناطق شمال نوميديا وموريتانيا، سيعرف المغاربة أشكالا متنوعة من الدول : الشكل الامبراطوري الممثل في الارستقراطية التجارية القرطجنية والارستقراطية العسكرية أو الاقطاعية الرومانية، شكل الدول ذات الطابع العصبي القبلي، سواء التي كانت على اتصال مع الامبراطورية الرومانية والبيزنطية أو التي كانت مستقلة كدولة ماسنيسا وجوغورتا، الى جانب هذه الأنماط السلطوية تعايشت السلطة القبلية المشاعية. من يقول دولة يقول السياسة التي تقوم عليها، خاصة الشكل الاجتماعي الذي تتحرك فيه، وكما عرف المغرب أشكالا عدة للسلطة، فان المعتقدات نفسها كانت متنوعة، كل سلطة كانت تتبنى لنفسها كيان فكرى يعلل وجودها العقائدى. حسب ما جاء به هيرودوط عن معتقدات شعوب ليبيا - المغرب القديم - فان غالبيتهم كانوا إحيائيين (Animistes) . كانوا يؤلهون الاجداد ورؤساء القبائل والشيوخ الحكماء ويؤمنون بمعتقدات اخترعوها لأنفسهم، تقيهم شر الدهر وعواقب الآخرة. زيادة على المعتقدات المحلية، فإن المغاربة أخذوا على المصريين والفنيقيين وكذا الاغريق والرومان بعض معتقداتهم. كان التأثير العقائدي الشرقي أي النزوع الى وحدانية الاله عندهم أقوى من التأثير الاغريقي أو الروماني.

يمكن تلخيص المعتقدات التي مارسها المغاربة القدامى كالتالي :

- في المناطق المستقلة عن أي نفوذ امبراطورى (قرطجني، روماني / بيزنطي) ظلت الاحيائية هي السائدة،
- في المناطق التي عرفت النفوذ القرطجني كانت المعتقدات الشرقية هي السائدة الى جانب المعتقدات المحلية والديانة اليهودية،
- في المناطق التي عرفت النفوذ الروماني ثم البزنطي كانت هناك مراحل عدة. قبل سيطرة الكنيسة المسيحية على رقاب العباد - عن طريق السلطة الامبراطورية - كانت المعتقدات الهيلينو-رومانية شائعة بين المغاربة، ثم بعد سيطرة الكنيسة المسيحية حصل

شرخ في المجتمع، حيث كانت الارستقراطية العسكرية والاتوقراطية والاقطاعية تمثل الديانة البابوية الرسمية، بينما كانت مجموع الفئات الاجتماعية تزاول معتقدات عدة : إحيائية ويهودية ومذاهب منشقة عن المسيحية مثل الترتليانية والدوناتية اللذان لعبا دورا أساسيا في لحم المقاومة الشعبية للاحتلال الروماني.

● في مناطق الممالك المغاربية (نوميديا وموريتانيا) غالبا ما كانت الزعامات الارستقراطية تدين بعقيدة الامبراطورية الحامية بينما تحتفظ القاعدة الشعبية بمعتقداتها المحلية : الاحيائية، اليهودية، المسيحية الرافضة للكنيسة المركزية.

الاستنتاج الذي يمكن الخروج به هو أن المغاربة كانوا منفتحين على المعتقدات والديانات التي كانت تأتيهم من الخارج دون التفريط في حريتهم. فهم يعتنقون الديانة المسيحية لما كانت مناهضة للسلطة الرومانية، لكن عندما أصبحت المؤسسة الكنيسية آلة لخدمة السيطرة الرومانية انساق المغاربة مع المذاهب المنشقة الرافضة للكنيسة المركزية والسلطة الحامية لها. نفس الشيء سنجده بعد الفتح الاسلامي حيث وجد المذهب الخوارجي رواجا شعبيا ملحوظا لأنه كان رافضا للسلطة المركزية الأموية. فيما يخص أنماط السلطة التي عرفها المغاربة القدامى يمكن تلخيصها في ثلاثة أشكال رئيسية :

ـ **الدولة القبلية**، وهي التي سادت طول العهد القديم حيث عمّت جل المناطق التي بقيت مستقلة عن أي نفوذ سواء الامبراطورى (القرطجني، الروماني والبزنطي) أو الممـاليك النوميدية والموريتانية. في فترات الانحطاط الامبراطوري أو المماليكي تعم السلطة القبلية على شكل كنفدراليات كل بلاد المغرب الكبير. ان السلطة القبلية لم تكن تشخيص للتمزق والتطاحن بين الأجزاء القبلية، بل أنه كان الشكل الطبيعي الذي يتجاوب وعلاقات الانتاج السائدة آنذاك والتي تتمثل في مزاولة الرعي والفلاحة عبر مناطق شاسعة يقل فيها الاستقرار المدني.

ـ **الدولة الامبراطورية**، في المناطق التي عرفت النفوذ والتواجد الروماني / البيزنطي، وهي دولة طبقية تسود فيها ارستقراطيات مستبدة. في الدولة القرطجنية كانت الارستقراطية التجارية هي القابضة على زمام الحكم بالتعاون مع رجال الدين والشيوخ. خلال الدولة الرومانية، كان التنافس في أول الأمر يتراوح بين التحالف

المسيطر للارستقـراطية العسكـرية والاقـطاع، ثـم انطلاقا من القرن الثالث للميلاد ستحتل الارستقراطية الاوتوقراطية مكانة الصدارة في هذا التحالف المسيطر.

ـ الدولة الملكية، وهي التي سادت في نوميديا وموريتانيا وهي ملكية وراثية مكونة في باديء الأمر من الارستقراطية القبلية التي تمكنت من فرض هيمنتها على كنفدرالية قبلية كبيرة. كانت هذه الدول تتراوح بين التحالف والمعارضة للسلطة الامبراطورية خاصة الرومانية التي كانت تتدخل في شؤونها مباشرة. كان هم زعامات هذه الممالك كما رأينا مع ماسنيسا وجوغورتا مثلا هو الحفاض على استقلال دولتهم والطموح لبناء امبراطورية تضاهي الامبراطورية القرطجنية بالنسبة لماسنيسا والرومانية بالنسبة لجوغورتا.

ب ـ خصوصية الدولة بعد اسلام المغاربة :

أمام تضارب المعتقدات والمذاهب التي عرفها المغاربة، آتاهم الاسلام بدين بسيط يتماشى وأشكال عيشهم ويجيب على تطلعاتهم الروحية، وذلك ضمن وحدة متناسقة بين الدهرى والرباني.

بخصوص التوحيد الرباني، فان النظرة لم تكن غريبة عن المغاربة الذين ـ كما قلنا ـ شاعت بينهم فكرة التوحيد المصرية والفينيقية وكذلك بشكل واسع توحيد الديانات السماوية لحد يمكن القـول أن الجـانب الـربـاني وجد قابلية كاملة عند المغاربة في عمومهم. أما فيما يخص الشرع، فان المسألة لم تكن بالأمر السهل لأن التجربة التاريخية للمغاربة في مواجهة كل سلطة خارج بلادهم جعلتهم يتشككون في نزاهة الارستقراطية العسكرية الأموية، التي كانت تريد بدافع سبقها للاسلام أخذ مراتب النفوذ والسلطة، الأمر الذي لم تقبل به الارستقراطيات القبلية أو الحضرية المغربية. هذا يفسر الشدة والقساوة التي واجه بها المغاربة الفاتحين الأمويين واعتناقهم المذهب الخارجي الذي كان يراعي مصالحهم، وينسجم والرسالة الاسلامية سواء كمعطي رباني لاهوتي أو كمعطي تشريعي دهرى. كان الخوارج يبشرون بالاسلام الذي عاشوه عهد الرسول والخلفاء الراشدين أي عهد الخلافة الصحيحة الطوبوية، التي تسخر التشريع لصالح الرباني، الدهرى لخدمة الغيبي، وبذا فالدولة عندهم ماهي إلا ضرورة لخدمة مصلحة جماعة المسلمـين. ومنه قولهم أن يحكم المسلمين أفضلهم خلقا ولو كان عبدا حبشيا. هذا الطرح كان يتماشى وأنفة المغاربة الذين لا يطيب لهم بال وهم تحت سلطة غيرهم.

بعد اسلام بلاد المغرب، نجد دعاة عدة يقومون ويشرعون المذاهب للبلوغ الى بناء سلطة دنيوية تتماشى والمنطلق الروحي الذي طبق في عهد الرسول والخلفاء الراشدين.

في دراسة جامعية حول الدولة والفلاحين وعلاقتهما الى غاية القرن التاسع عشر [46]، انطلقنا من الطرح الخلدوني كمرتكز لمعالجة الدولة المغربية في العهد الوسيط، فصلنا منظوره الى واجهتين : الواجهة الخاصة بالطرح العام حول الدولة كأساس لربط الحاكم بالمحكوم وكأداة لضبط الاجتماع البشرى، ثم الواجهة الخاصة بنشأة وأفول الدولة ضمن حول زمني متكرر. اذا كانت الحولية في تعاقب الدولة المغربية قد وجدت محدوديتها بعد قيام الدولة المرينية التي وضعت الأسس الدائمة للدولة المخزنية ـ وهذا كانعكاس لتطور العلاقات الاجتماعية ـ، فان المفاهيم التي جاء بها الطرح الخلدوني تظل أدوات عمل علمي لا مناصة عنها كلما خص الأمر معالجة الدولة المغربية في العهد الوسيط. أهم هذه المفاهيم هي : العصبية، الدعوة وأحوال العيش أي التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية.

اذا أخذنا العوامل الثلاث : العصبية، الدعوة، أحوال الاجتماع، نجد أنه : لمّا يصبحُ عامل الدعوة هو المحرك الأساسي لدينامية المجتمع، تنتج عنه دولة مثلى، طوبوية، يسود فيها العدل والمساوات الاجتماعية، فدار الدنيا هي دار الزوال وان أعضاء الأمة الاسلامية هم سواسية أمام الله وأمام الشرع. هذا ما تحقق عهد الرسول والخلفاء الراشدين وهذا ما كان ينادي اليه كل داعية للاصلاح الديني، لكن بما أن العصبية ظلت قائمة في عهد الرسول والخلفاء الأربع وأنها لعبت دورا أساسيا في قيام ودوام الامبراطورية الأموية لحد أصبح لزاما لكل داعية ومصلح ديني بعد الخلفاء الراشدين الاعتماد على عصبية أنصاره لحماية نفسه ودعوته. بما أن الدعوة والعصبية عاملان متناقضان ـ الدعوة تغلب الرباني / الاخروى على المادى / الدنيوى بخلاف العصبية التي تغلب المادى / الدنيوى على الربانى / الاخروي ـ فهذا يفسر استحالة استمرارية دولة يقوم مشروعها الاجتماعي على أسس متناقضة لذلك يتم قيام وأفول دول خلال كل ثلاثة أو أربعة أجيال كما أكد ذلك ابن خلدون. ان هذه الظاهرة الحولية في تعاقب الدول ستزول عندما تظهر تشكيلات اجتماعية مستقرة لها دورها الخاص في تطور المجتمع. فبتعقد آليات الدولة وبتجاوز مشروعها مستوى الدعوة الربانية المحضة ومستوى العصبية التي هي انعكاس لسيادة العمران البدوى، أصبحت التشكيلات الاجتماعية القارة هي الشكل الطاغي في دينامية المجتمع وظلت الدعوة بعد هذا

محسورة في الزوايا المتعددة الطرق. ذلك أن الدعوة المحمدية التي يريد الدعاة الملحقين تحقيقها تطورت بتطور المجتمع العربي الاسلامي الذي أفرزته وبالتالي أصبحت ثقافة ثراتية شاملة يضيق حصرها في الوعاء الهزيل الذي يريد الدعاة الأواخر وضعها فيه. ان الثقافة التراثية هي تجميع مركز لمختلف الحضارات التي تفاعلت مع الدعوة المحمدية وأعطت الحضارة العربية الاسلامية، الشيء الذي يفرض دائما مراعاة خصوصيات هذه المجتمعات التي عرفت تشكيلات اجتماعية خاصة بها.

خلاصـــة :

مع سيادة المجتمـع الرأسمالي أصبح نمط الانتاج الرأسمالي والعامل الاقتصادي الناتج عنه المحرك الأساسي لدينامية المجتمع، الشيء الذي لا نجده عند المجتمعات غير الرأسمالية التي تلعب فيها التشكيلات الاجتماعية الدور الاساسي. ان التأكيد على التشكيلات الاجتماعية يبرز دور العوامل الأساسية الأخرى في تطور المجتمع والممثلة في الثقافة، الدين، التجارة... الى جانب الاقتصاد. يمكن القول أن العامل الثقافي ظل يلعب دور الموحد لمكونات المجتمع المغربي القديم. سيكون من المفيد كتعميق لهذا البحث معالجـة الجـوانب الثقـافية والالمام بدورها في التطور التاريخي والاجتماعي، وبـالتالي اظهار نمط التشكيلات الاجتماعية ـ الثقافية الناتجة عنها. ونعني بالجوانب الثقافية مجمل المعطيات والانتاجات والممارسات التراثية التي عرفها المجتمع المغربي منذ القدم. فالالمام بالدوافع الثقافية للعرف والشرع في تراثنا يشكل مدخلا ضروريا لفهم السيرورة الحضارية لتاريخنا المغربي. ان دور العامل الثقافي لم يكن هاما خلال العهد القديم ولم يتطور الا بعد مجيء الاسلام الذي حمل معه مشروعا ثقافيا متكاملا. هكذا نجد :

أ ـ قبل الاسلام :

ـ في المناطق التي عرفت السلطة القبلية ظل عامل العصبية هو المحرك الأساسي للمجتمع، حيث كان دور الزعامة القبلية يكبر ويقل بمدى قوة وضعف عصبيتها التي كانت خاضعة لأعراف تقنن علاقة الزعامة القبلية وأعضاء القبيلة عن طريق الجماعة القبلية التي تقوم بتوزيع عادل للأراضي الفلاحية والرعوية بين العائلات. كلما استبدت زعامة قبلية بالسلطة حصل تزعزع في الهيكلة الاجتماعية ومنه انكسار في الكيان القبلي. لم يكن هناك دور محرك لعامل الدعوة نظرا لحرية الاعتقاد والتدين وشبه مشاعة الأرض،

المورد الأساسي للحياة الاقتصادية. كان دور العامل الاقتصادي ضعيفا بالنسبة لعامل العصبية لان نمط الانتاج كان بدائيا متقلصا في الانتاج الزراعي والرعوى الخاص وفي التبادل السلعوى المحسور.

ـ في المناطق التي عرفت قيام مماليك، كانت العصبية قوية مع قيام بوادر للدعوة التي بقيت جنينية تتلخص في الحفاض على الاستقلال والطموح الى بناء دولة قوية على شكل الامبراطورية المسيطرة. الى جانب الارستقراطية الحاكمة، وهي بالأساس استمرارية للزعامات القبلية، كانت هناك ارستقراطية عسكرية وفئة تجارية وحرفية مستقرة في أماكن التمدن والتي تبنى شبكات للتبادل التجاري عبر الأسواق.

ـ في المناطق التي عرفت النفوذ الامبراطوري تطور العامل الاقتصادي فيها لحد لعب دور المحرك الاساسي مع وجود دعوة ـ أو برنامج اجتماعي ـ التي تمثلت في الديانة الفينيقية عند القرطجنيين وفي القانون أو الكنيسة المسيحية عند الرومان والبيزنطيين.

ب ـ بعد الاسلام :

جاءت الدعوة المحمدية كتجاوز للعصبية القبلية البدائية للمجتمع العربي في الجاهلية ونجحت بشكل خلّاق في فك الشرخ الحاصل بين المجتمع الحضري التجاري بمكة والمجتمع القبلي لاغلب مناطق الجزيرة. لم يكن للارستقراطية التجارية المكية المشروع المجتمعي اللائق لتشريع هيمنتها على مجتمع الجزيرة أيام العرب. ان الفارق الكبير بين مستوى الانتاج التجاري والحرفي الذي بلغه مجتمع مكة ومستوى الانتاج الرعوي للمجتمع القبلي لم يكن له سوى حلين : إما تعميم الاستبداد المكي بزعامة الارستقراطية التجارية أو الدعاية لدولة طوبوية عن طريق التبشير الرباني، الشيء الذي نادت به الدعوة المحمدية ونجحت في تحقيقه. ان الدعوة المحمدية كأساس ديناميكي للمجتمع الاسلامي الرباني تحقق الى حد ما خلال عهد الرسول والخلفاء الراشدين. مع حلول العهد الأموي الذي سيتم فيه فتح المغرب الكبير تحولت دولة العدل الى دولة سيادة الارستقراطية الدينية والعسكرية. فالفاتحين المسلمين لبلاد المغرب لم يكونوا يبشرون بدعوة واحدة، بل كانوا يبشرون بمذاهب ثلاثة، كل واحد منها يعكس مفهوم الدولة التي ينبغي للمسلمين اتخاذها :

- دعـوة الخوارج وهـم الأكثر طوبوية لأنهم ظلوا الأكثر تشبتا بالدعوة المحمدية قلبا وقالبا، عرفت رواجا ملحوظا بين المغاربة،
- الدعوة الشيعية التي تجعل من الخلافة لاهل البيت المبدأ الأولي لاي مشروع مجتمعي وهي بذلك تجعل الحكم بين أيدي الاوتوقراطية وحدها،
- أما الدعوة السنية وهي التي تمثل وجهة نظر السلطة المركزية الأموية، فانها كانت أكثر وعي بتسيير أمور الدولة الدهرية لصالح الارستقراطية الاوتوقراطية والعسكرية.

تعـاطف المغـاربـة مع المـذهب الخارجي بداية الأمر وناصروه الى أن أصبحت الـظروف مواتية ليشكلوا لأنفسهم دولا مستقلة عن المركز العباسي : دولة الادارسة بالمغـرب الأقصى، دولة الأغالبة بالمغرب الأدنى. هكذا أصبحت بلاد المغرب التي اعتنقت الاسـلام فترة - متأخرة - عن بلاد الشام والعراق وفارس ومصر أول منطقة تستقل بسيادتها وتبني لها دولا كاستمرارية لسيرورة تاريخية معينة سلكها المغاربة قبل الاسـلام. فالـدول التي بنـاهـا المغـاربـة قبل وبعد الاسلام تتجاوب والتشكيلات الاجتماعية الناتجة عن تراثهم الحضاري المتميز.

الهوامـــش

1 ـ انظر كتاب «جغرافية الحضارات» لرولان ابروتون وكذا كتاب «الايديولوجيا» لجان سرفي
R. BRETON «Géographie des civilisations». Ed. PUF. Paris 1987
J. SERVIE «L'idéologie». Ed. PUF. 1982

2 ـ لم يطور المغاربـة القدامى فن الكتابة بما فيه الكفاية والمخطوطات التي هي بالحروف الليبية أو بالحروف القرطجنية لا تسمح باستنتاجات كثيرة، خلافا للمخطوطات التي هي بالاغريقية أو اللاتينية والتي هي من وضع أجانب أو مغاربة مترومين. في العصر الحديث وخاصة مرحلة الاحتلال انكبت المدرسة الكولونيالية على صياغة تاريخنا القديم والمعاصر حسب مصلحتها السياسية والاستعمارية.

3 ـ نفس النقـد يخص مصـطلحـا افريقيا الشمالية أو الشمال الافريقي (Afrique du Nord) والافارقة الشماليين (Nords Africains) . فيما يخص افريقيا الشمالية أو الشمال الافريقي فهو ذو دلالة جغرافية وبالتالي يلزم ضم بلاد مصر الى بلاد المغرب العربي حين الحديث عن الشمال الافريقي، الأمر الذي لا يحصل حيث يظل مصطلح شمال افريقيا خاصا ببلاد المغرب العربي. أما الأفارقة الشماليون فهو مصطلح يستعمله غير العرب وهو يتضمن خلفية عنصرية ينفي الترابط العضوي والحضاري الموجود بين المغاربيين والمشرقيين ضمن أمة عربية واحدة الحضارة والمصالح وان اختلفت أنظمتها السياسية.

4 ـ نفضـل استعـمال كلمـة شعب عوض كلمة قبائل كلما خص القول مجموعات بشرية كبيرة لتجاوز حوزة المنظورات الكولونيالية والتجزيئية التي بنت كل هيكلتها النظرية حول القبيلة.

5 ـ R. GALLISSOT «Sociétés segmentaires et violence politique». In Le concept de classe dans l'analyse des sociétés mèditerranèennes. Publications Centre de mèditerranèe Moderne et contemporaine. Nice 1978.

6 ـ عبد الله العروي «تاريخ المغرب» ماسبيرو ـ الطبعة 2 ـ 1982 ـ ص. 25 في الهامش يضيف العروى «يكفي تصفح أعـمال مجتمعات افريقيا الشمالية أو فهرس المجلات كالمجلة الافريقية (الجزائر)، المجلة التونسية (تونس)، هيريرس (الرباط)... الخ للاقتناع بذلك.

7 ـ ضمن هذه السياسة العرقية للاستعمار، جاء الظهير البربري عام 1930 انتفاضة الشعب المغربي كرجل واحد لمواجهته أظهرت مدى وعيه بمصالحه الحضارية والتاريخية لحد دفع هذا الحدث الحركة الوطنية الى إعادة بناء نفسها سياسيا ومتابعة الكفاح التحررى.

8 ـ P. LUCAS - J.C. VAIN «L'Algérie des anthropologies». Ed. Maspéro 1975. p. 129

9 ـ A. POMEL «Des races indigènes de l'Algérie et du rôle que leurs réservent leurs aptitudes». In Revue DOGORN. Oran 1871. p. 5

10 ـ نفس المصدر ـ ص : 7.

11 ـ R. Montagne « Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc» Ed. Alcan. Paris 1930 p. 375

12 - E. GAUTIER «Histoire de l'Afrique du Nord ou les siècles obscures du Maghreb». Ed. Payot. Paris 1927. p. 19

13 - نفس المصدر - ص : 92.

14 - J. BERQUE «Cent vingt-cinq ans de sociologie maghrébine». In Annales ESCX 3 (juil-Sept 1956) pp. 296-335

15 - J. BERQUE «Structure sociales du Haut Atlas». Ed. PUF. Paris 1955. p. 458

16 - نفس المصدر - ص : 48

17 - نفس المصدر - ص : 481

18 - E. GELLNER «Saints of Atlas» Londres 1969. Cf Exposé dans Annales marocaines de Sociologie 1968-1969

19 - E. HERMASSI «Etat et société au Maghreb» Ed. Anthropos. Paris 1975. p. 18

20 - A. LAROUI «Les origines Sociales et Culturelles du nationalisme marocain (1830-1912) Ed. F. Maspero. Paris, 1980.

21 - واتربورى «الملكية والنخبة السياسية في المغرب» - دار الوحدة 1982 - ص : 112

22 - R.LEVAU «Le Fellah marocain défenseur du trône». Ed. Paris 1976

23 - D. RIVET «Lyautey et l'institution du Protectorat français au Maroc 1912-1925» Ed. L'Harmattan. Paris 1988

24 - الهرماسي - مصدر سابق - ص : 21/20.

25 - هذا الجانب من تاريخنا لاتتم دراسته بطريقة كافية في الكتب المدرسية والجامعية، ولا يشكل ميدانا للبحث الجدي.

26 - عبد الله العروى «تاريخ المغرب» مرجع سابق - ص : 27.

27 - الكاربون 14 (C_{14}) يوجد في جميع المخلوقات. عندما يموت الجسد يتوقف انتاجه وتأخذ ذراته في الاندثار بنسبة معينة، يضيع نصفها خلال 5730 سنة وثلثيها في 11460 سنة وتضيع كل الذرات خلال 45 000 سنة. كلما أريد البحث في الأعمار الجد القديمة استخدمت مادة يطول تحطيم ذرتها لحد يمكن ضبط الأعمار

لمدة تتجاوز الملايين بل الملايير من الأعوام. هذا هو السبب الذي يؤكد أن الأرض ظهرت منذ أزيد من أربعة ملايير سنة وأن هذا النوع من الحيوانات أو النبات ظهر واندثر منذ ثلاث أو مليوني سنة مثلا.

28 _ Encyclopédie Illustrée de l'Homme Préhistorique. 2ème Ed. GRUND. Paris 1984

29 _ خلال مراحل الجليد (Glacification)، كان مستوى البحر الأبيض المتوسط ينخفض بـ 200 متر لحد تصبح هناك ممرات أرضية، مضايق ناشفة بين افريقيا واوروبا، مما يسهل النزوح خاصة عن طريق مضيق طارق، صقلية وتونس.

30 _ ان فكرة الدولة ـ الأمة التي تربط الأقوام بالأرض لم تكن موجودة، كان عدد البشر هزيلا قياسا للأراضي الشاسعة الغير المسكونة. زيادة على هذا، لم تكن الأعمار طويلة كما هي عليه اليوم نظرا للأمراض والحروب الضارية بين البشر والحيوانات المفترسة أو بين البشر أنفسهم.

31 _ ان تسمية الانسان البدائي ترجع الى المكان الذي عثر عليه فيه: هكذا نتحدث على إنسان نيادرتال (مكان بألمانيا)، أو الرباط، أو قفصة... الخ. كما أن تسمية العصور هي الأخرى تخضع للأماكن التي عثر بها على الأدوات الحجرية، مثلا العصر الحجرى القديم: أكليان، وهو مكان بفرنسا، ويعادله عندنا الأدوات الحجرية التي وجدت بسيدى عبد الرحمان قرب الدار البيضاء أو بمشطمة قرب بسكر أو بقفصة. العصر الحجرى الوسيط أو المستوريان يعادل ما وجد بالحفريات قرب الدار البيضاء، بطنجة وقسطنطينة والصحراء. العصر الحجرى الحديث وجدت أدواته في كل مناطق المغرب العربي وهو النيوليتيك.

32 _ ان الرماديات التي ترجع الى عهد سيادة انسان قفصة بالمغرب قد وجدت مماثلاتها بكينيا، لكن لحد الآن ليست هناك معطيات كافية للربط بين الانسان الذي عمر بلاد المغرب والذي عاش بكينيا. هل حصل هناك نزوح من مكان الى آخر؟ أيهما نزح؟ هل كان هناك اتصال؟ أم أن أحوال الطبيعة هي التي فرضت نفس التطور المعاشي؟

33 _ C.A. JULIEN «Histoire de l'Afrique du Nord». Ed. Payot. Paris 1966. p. 41

34 _ D'après les résultats du C 14 que donne H. Lamps Faber dans «Un gisement caspien de facès Sétifien-medjez II». CNRS 1975

35 _ R. CORNEVIN «Histoire de l'Afrique». Ed. Payot. Paris 1967. p. 36

36 _ أ. جوليان ـ مصدر سابق ـ ص: 56

37 _ F. ENGELS «L'origine de la famille, de la propiété privée et de l'état» Ed. Sociales. Paris 1974. p. 399

38 _ أ. جوليان ـ مصدر سابق ـ ص: 61

39 _ نفس المصدر ـ ص: 53

40 ـ نفس المصدر ـ ص : 150

41 ـ حذفنا في هذا المقال فقرة خاصة بالديانة المسيحية طرحناها للتأكيد على تطور الديانة السماوية ببلاد المغرب الكبير قبل الاسلام، حيث يعد القصيص سان أغستان المغربي أكبر مفكر الكنيسة المسيحية عبر العصور.

42 ـ ابن خلدون «العبر» ـ المجلد 7 ـ دار الكتاب العلمية ـ ص : 261

43 ـ محمود اسماعيل «قضايا في التاريخ الاسلامي» ـ دار العودة ـ بيروت 1974 ـ ص : 93.

44 ـ طيب تيزيني «مشروع رؤية جديدة للفكر العربي الوسيط» ـ دار ابن خلدون ـ لبنان ـ ص : 133

45 ـ ابن خلدون «المقدمة» ـ ص : 3 / 332 ـ ذكره العروى في كتابه «مفهوم الدولة» ـ دار التنوير للطباعة والنشر ـ الطبعة الثانية ـ لبنان 1983 ـ ص : 95

46 ـ محمد المباركي «بعض المعطيات حول الدولة والفلاحين وعلاقتهما الى حين القرن التاسع عشر» أطروحة السلك الثالث ـ جامعة السوربون 1982.

في سيميائية الاستبداد
أو ابن خلدون أمام الدولة المغاربية

ـ د. سالم حميّش ـ

إذا نظرنا الى التاريخ على أنه نص لا يتشكل ويتعدد إلا بقدر ما يقيم له عُقَدا شائكـة وبـواطن مخزونـة، فإن محاولة ولوجه ملزمة بأن تتقصد قاعة المترسخ أو بنيته العميقة. وقد يتيسر لنا هذا باعمال ما أسماه القدامى عندنا بعلم الشارات وما نسميه حديثا بالسميائية، أي بتركيز الضوء على ما تحفل به تلك البنية العميقة من متخفيات ومضمرات ومن معاني ودلالات تؤدي كلها بأشكالها (أو دالاتها) وفوق أشكالها وظائف تضمينية (أو مدلـولات) لها صلات نسقية بغـايات إيديولـوجية تعلوهـا وتسخرها. فالسيميائية إذن بهذا التعريف مطالبة بمقاربة رجاء فردنان دي سوسيور، أي بأن تقيم في صميم الحياة الاجتماعية لتلتقط فيها الشارات والعلامات المحملة بالدلالات وبالتالي القابلة للتحليل. ولعلنا نجد بوادر تطبيقية قوية لهذا التحليل في الفصل 36 «شارات الملك. . .» في الباب الثالث من مقدمة ابن خلدون، وكذلك في الباب 13 من مسالك الأبصار. . . للعمري.

فلنحاول إذن أن نحلل نموذج الحكم السياسي المتكرر في تاريخ المغرب الوسيط، وذلك من خلال سيميائية تاريخية بمقدور عناصرها أن تبين أكثر مكونات ذلك الحكم، حتى وإن كانت رقيقة وخفية.

من زاوية فلسفة التاريخ التي تستمد قوامها من نظرية ابن خلدون الدائرية، لنا أن نكتفي بصورة تركيبية للتاريخ المريني، كممثل لباقي الدول المغاربية وحتى العربية الأخرى، من حيث إنه يكرر كنهها وأساسها أو يعلن عنها، مستعملين تشبيها مجازيا في نظرية نيتشه حول العود الدائم، تقول، مثلا، إنها دائما ـ مع تفاوت في الاحكام ـ نفس المطرقة التي تصلح لطرق «الرؤوس» وفرض عودة تلك الدول. ماذا عن هذا التطريق وعن وقته القوي ووقته الضعيف ؟ أي ماذا عن استبداد الحكم السياسي وعن انحداره ؟ ولعل الجواب الأكثر ملاءمة هو ذلك الذي يتخلى عن فيض التفاصيل وعن فروق الشكل والأسلوب التي لا تنال في شيء من البنية المهيمنة العامة.

«إن المجتمعات البدائية مجتمعات بلا دولة لأن الدولة فيها مستحيلة. ومع هذا فكل المجتمعات المتحضرة كانت في البداية متوحشة : فما الذي جعل الدولة تكف عن كونها مستحيلة ؟ لماذا انتهت الشعوب من توحشها ؟ أي حدث هائل وأي ثورة أتاحا بروز وجه المستبد، وجه من يحكم الذين يطيعون ؟ من أين أتى الحكم السياسي الحكم السياسي ؟»[1] عن هذه الأسئلة التي يستوعرها فـ ـ كلاسترو يقيم حولها ألغازا، كما فعل باحثون من قبله، حاول ابن خلدون أن يأتي بأجوبة في الاطار المغاربي الذي هو إطاره. ففي تحليل هذا المؤرخ تظهر شروط قيام الدولة كلها تقريبا مجتمعة لا داخل القبيلة بقدر ما تظهر هناك حيث لا يبحث عنه كلاستر وآخرون، أي في الصراع القبائلي من أجل تملك الخيرات والموارد الاقتصادية أولا، ثم من أجل ما يقوي هذا التملك ويلقي «المشروعية» عليه، ألا وهو التحكم السياسي. وتؤكد هذا المنظور نماذج عديدة. فبنو مرين الزناتة، الذين لم يرضخوا أبدا للحكم الموحدي ولا لجباياته، على عكس أبناء عمومتهم من بني عبد الواد في تلمسان، هؤلاء المرينيون لم تكن تشغلهم في حملاتهم الأولى إلا حاجياتهم الضرورية وعقلية الغـزو والنهب لديهم. وفي منتصف القرن السابع هـ (13 م) فقط عرف قائد مريني أبو يحيى أبو بكر كيف يعطي لنضالية قبيلته ولنجاحات تحركاتها صيغة وغاية سياسية. وهكذا نشأ مشروع استيلائهم على الحكم.

حقا، يأخذ كلاستريعين الاعتبار الحرب كظاهرة قد تساعد على بروز القائد ـ الملك كمصدر للقانون ؛ إلا أن الأمر لا يتم أبدا على هذا النحو عند قبائل هنود أمريكا. ويذكر كلاستر كمثال نموذج «جيرونيمو آخر قائد عسكري كبير في الشمال الأمريكي، الذي قضى ثلاثين سنة من عمره ساعيا إلى الزعامة، فلم يتوفق...»[2] أما الأمير الافريقي الشمالي، فقد كان يفلح في ذلك بفضل تمرد عنيف على قبيلته واستبدالها بقبائل موالية وبالمصطنعين. إنه يفعل هذا ضد عصبيته الطبيعية بسبب

احتفاظها وغيرتها على مكونات الشخصية القبلية الأصلية : من تعادلية وغياب الاستبداد وحب الزعامة ومن عمل بالاجماع ، الخ . وإذا كانت هذه المكونات قد حالت دون ظهور السياسة والدولة في المجتمعات البدائية ، ففي المغرب ، على العكس ، كان بمقدور الأمير أن يقوضها مشتريا خدمات قبائل البدو الرحل ومنخرطا في لعبة تحالفات تستنزف قبيلته وتفقدها كل ثقلها السياسي البدئي . غير أن المستبد ، وهو ينقطع عن قبيلته التي أوصلته إلى الحكم ، ليس بإمكانه أن يشكل إلا دولة مكونة من طوائف معزولة عن المجتمع . إن هذا التحالف بين المعزولين أو الصنائع والمصطنعين بالتعبير الخلدوني هو العامل الذي يحمل بذور زوال الحكم وهدمه . ولاتقاء هذا الحدث أو لتأخيره كم من أعمال عنف خالص محسوس يعرفها تاريخ المجتمع وكم من مؤامرات ودسائس دموية معقدة !

يحدثنا فقه التاريخ التقليدى على طول خطه الحكائي عن أحداث وأخبار لا يسعى إلى إبرازها لكونها كثيرة العودة والجريان ، ولا يتسنى أن نسائلها ونفرز دلالاتها القصوى إلا بقراءتها من خلال حساسية تاريخية مغايرة . ويكفينا أن نذكر بالمقاطع التي تسرد النهايات المأسوية لشخصيات سياسية : من أمراء ووزراء وأعيان وقواد جيوش أو قبائل . فيُحكى لنا أن هذا الأمير قد مات مذبوحا ، وذاك رميا بالرماح ، وآخر قد انضاف رأسه إلى الأعداد المتعددة للرؤوس المقطوعة ففي أزمنة القساوة البالغة كالتي تعنينا هنا ، يقف الاختيار أمام وفرة تقنيات الاعدام والتعذيب ، من دبح وتغريق مرورا بالطعن بالخنجر وتقطيع الأعضاء والتسميم وحز الرؤوس . وتظل هذه التقنية الأخيرة الأكثر دلالة ، لا سيما إن كان رأس الضحية مطلوبا أو كان موضوع إرسال الى مقر طالبه . إن أشكال التعذيب وطرق تنفيذ الاعدامات قد تساعد على تصور المجرى السياسي لحكم مّا وتحديد مكونات معاملة الهاربين والمغلوبين .

إذا كان أخذ السلطة ومزاولتها يثيران الصراعات الطاحنة القاسية والتوترات الحادة والمميتة غالبا ، فلأن السلطة جذابة بطبعها ومرغوبة ، ولأن «الملك ، كما يسجل ابن خلدون بعبارات معبرة ، منصب شريف ملذوذ يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملاذ النفسانية ، فيقع فيه التنافس غالبا وقل أن يسلمه أحد لصاحبه إلا إذا غلب عليه ، فيقع المنازعة وتفضي إلى الحرب والقتال والمغالبة . . .» (المقدمة ، ط . وافي ، ا / 154) .

الجدير بالاشارة أن هذه الأفعال العنيفة، مهما كانت خالصة ومحسوسة، لا تكفي وحدها لأن تدعم سير الاستبداد عموما. فلكي يهادن هذا الأخير الأرواح ويخضع الناس، عليه كذلك أن يستعين بأصناف من العنف أكثر تخفيا وتعقيدا، ألا وهي الأصناف الرمزية كما سنأتي على ذكر أهمها وأنجعها.

1 ـ «إشارات الملك».

وهي كما نرسمها في لوحة نستوحي مادتها من المقدمة :

الشـــارات	الـــدّالات	المدلـولات
ـ الآلة (من ألوية وآلات الموسيقى العسكرية)	ـ قطع نسيج حفيف خفاق. ـ القرع في الطبول والنفخ في الأبواق والقرون.	ـ «إرهاب العدو». ـ تجييش المحاربين وتحريضهم على القتال.
ـ السرير (المنبر/التخت/الكرمي)	قطع من عود أو ذهب منضدة أومنصوبة.	ـ تمييز ورفع جلوس الأمير عن جلسائه وعن الرعية.
ـ السكة	ـ قطع من الذهب أو الفضة ينقش على وجهي كل منها كلمات أو رسوم	ـ الدخول في الاقتصاد النقدي ـ التجارة باسم الله والأمير. ـ تحويل الهيمنة الأميرية إلى عملة سيارة
ـ الخاتم	ـ مداف من الطين أو معاد أو شمع يستعمل لوضع الخاتم على صفح القرطاس	ـ حفظ النظام بصقله وختمه. ـ توقيع الحضور الفعال المهيمن
ـ الطراز	ـ رسم أسماء الأمراء أو علاماتهم بخيط الذهب «في طراز أثوابهم المعدة للباسهم من الحرير أو الديباج أو الابريسم».	ـ «التنويه باللابس من السلطان فمن دونه أو التنويه بمن يختصه السلطان بملبوسه إذا قصد تشريفه بذلك أو ولايته لوظيفة من وظائف دولته».
ـ الأخبية والفساطيط والفازات	ـ من ثياب الكتان والصوف والقطن	ـ نشر شارات الرخاء الأميرى في المجال الطلق.

ـ المقصورة	ـ سياج على المحراب وما جاوره.	ـ تمييز شخص الأمير عن كافة المؤمنين وحفظه من الأعين ومخاطر الاعتداءات
ـ منبر الدعاء في الخطبة	قطعة غالبا ما تكون من خشب منقوش	اغتنام الجمع والأعياد لتبريز دور الخليفة كخليفة لله في أرضه وصقل هذا الدور في ذاكرة المصلين بالدعاء المتكرر له من على المنبر.

أكيد أن القائمة لشارات الملك ليست كاملة. فهي ينقصها الرمح والمظلة والخيل، الخ. إلا أن ما ذكرناه يكفي لاعطاء فكرة عن جدية إخراج وتشغيل مظاهر ما يقتضيه، حسب تعبير ابن خلدون، الأبهة والبذخ. ولنا لابراز طابع الاصطناع لهذا الاقتضاء أن نذكر بأن يغمراسن مؤسس الدولة العبد وادية، هذا الرجل المشبع بالحكمة الحسية والمعطل لشارات السيطرة المصطنعة، قد تمكن بحنكته السياسية المعهودة من استرجاع عاصمة ملكه تلمسان من الحفصي أبي زكرياء يحيى، وذلك بتلبية شرطه القاضي بذكر اسمه على المنابر، فقال قولا بليغا يذكرنا حقا بعقلية الرعيل الاسلامي الأول إذ أنه يفرغ الدلالة من مدلولها ويرد إلى عراء وفقر دالها : «تلك أعوادهم هم يذكرون عليها من شاءوا». (المقدمة [م] II، 652).

نشر الخوف وفرض الاحترام بإبراز شارات الرخاء والعظمة : هنا بإيجاز تكمن خفايا الآلية الطنانة التي بفضلها يهجر الحكم أصوله المتواضعة ليرقى إلى الدراية السياسية والهيمنة القائمة على العنف الرمزي... ويظل كرنفال الكسروية والشارات والأبهات يعمل حتى حين يصير الحكم إلى الانحدار، بل ويزداد تكلفا وكثافة كأنها باستطاعته الحيلولة دون التلاشي والزوال.

2 ـ الكتابة

صنف آخر من العنف الرمزي ليس أقل خطورة وانتشارا تمثله الكتابة.

إن شفوية اللسان المتأصلة، التي يمكن التعبير عنها بأكثر من كتابة صوتية واحدة، هي الدليل البين على أن الكتابة المدرسية والاتفاقية ليست وحدها ممكنة ولا حتى الأكثر

توافقا مع تركيب اللغة الطبيعي. ففكرة الفرق بين الكتابة وتقليد اللغة الشفوي ـ التي أخذها من جديد وعمقها علم اللسنيات انطلاقا من دي سوسير ـ هذه الفكرة قديمة حقا، إذ أننا نجدها مثلا في كتابات أرسطو على هذا النحو: «إن الرنات التي يطلقها الصوت هي رموز حالات نفسية، أما الكلمات المكتوبة فهي رموز الكلمات التي يذيعها الصوت». إلا أن دي سوسير يبرز اصطناعية الحرف ويطعن في تسلطه الاستنزافي على بنية اللغة الطبيعية الأولى ونقاوتها السمعية المحايثة.

من هذا المستوى الداخلي، المنبني على الكلمة وتمثيلها الحرفي الخطي ينتقل ليفي ـ ستروس، كعالم أنثروبولوجي يتبنى اتجاها ماديا جدليا، إلى اتهام الكتابة كشكل استغلال الانسان للانسان واعتداء على طبيعة اللغة المنطوقة الخالصة. وهذه المحاكمة الأخلاقية ـ السياسية في شأن المجتمعات التاريخية الكاتبة تقدم كضحايا المجتمعات التي لم تعرف الكتابة ولا التاريخ... إننا لا نتفق تماما مع هذه الأطروحة المغالية التي ترى في الكتابة سلطة عنف واستغلال ذاتية، مادام أنها ليست سوى نتيجة منطقية لسعة الاقامات السكانية، أو، بكلمة جامعة، منتوج الحضارة الذي لا محيد عنه. إنها مخرج اللغة (العملي) ومبدأها الاقتصادي، كما أنها مذكرة ومثبت التراكم الثقافي [3].
وكما يسجل ابن خلدون: «لما جاء الملك للعرب وفتحوا الأمصار وملكوا الممالك ونزلوا البصرة والكوفة، واحتاجت الدولة إلى الكتابة استعملوا الخط وطلبوا صناعته وتعلمه وتداولوه» (المقدمة III، 955).

إذا ما تخلصنا من الاعتبارات حول جوهر الكتابة، أمكننا التأكيد فقط على أنها، وظيفيا، قد تصلح فعلا لتوطيد هيمنة الفئات ذات المواقع المهيمنة وأن التعاضد، كما يكتب دريدا، يظل وثيقا بين الأنسقة الايديلوجية والدينية والعلمية ـ التقنية، الخ. وبين أنظمة الكتابة التي هي إذن أكثر من كونها «وسائل تواصل» وحاملات مدلول، كما أنها شيء آخر غير هذا...» [4].

ففي الأصقاع إذن حيث أثر الكتابة ينعدم أوينذر يغيب الحكم المركزي وإطاراته القانونية والعسكرية أو يختل. والحال كما يؤكد ابن خلدون أنه «نُسي عهد الخط فيما بَعُدَ عن سدة الملك وداره كأنه لم يعرف...» ففي تلك الأصقاع حيث لا تتظاهر أي ذاكرة جمعية للكتابة، ينتج عند الجماعات البشرية انسحاب أو تفكك مضامين المكتوب ومدلولاته، قد يلحق هنا وهناك الكتابة السماوية نفسها، رغم أنها مبدئيا موجهة إلى أن تكون مذكرة وبوصلة الانسان الفقير والأمي وحتى الجماعات المعزولة أو العاصية...

ومن ثمة فالناس، حين يصيبهم نوع من فقدان ذاكرة المكتوب، يفلتون من إكراهاته الذاتية وإكراهات الفئات السياسية والعالمة ؛ هذه الفئات الضاغطة التي تمد الكتابة بموهبة الضغط وتستثمرها في مختلف أعمال الاستنزاف والهيمنة. . . وتبعا لهذا، يجد الناس أنفسهم مرتدين إلى أصناف أخرى من الاكراهات، أولية ومباشرة، تلك التي تقوم في نظام الطبيعة والتربة والثقافة المحلية، الشفوية المعاشة ؛ إكراهات يعملون ويتعاملون مع العالم الخارجي على أساسها، فتنشأ لديهم الأعراف والعادات والتقاليد المترسخة والمتوارثة عبر الزمان.

سرطان هو المجال في لُحَم الهيمنات وحاجز عنيد أمام انتشار الكتابة : إنه يرهق ويستنزف الفرق والطوابير المتحركة، ويكسر أجهزة التواصل والترهيب والحكم. ومن الدلائل على هذا الواقع ذلك السجال العنيف الذي نقرأه في الأدب السياسي حول نظريات إما تناصر أو تعارض جواز حكم خليفتين. إن أصحاب الموقف الأول كانت لهم حساسية حادة بواقع الصعوبات المتزايدة في حكم أراضي شاسعة بقدر ماهي متنوعة متباينة، وذلك من مركز واحد أعلى. فتناثر سلطة هذا المركز في سعة التراب يزكي فعلا نظرية الخلافة المزدوجة التي يؤيدها ابن خلدون وتجد تعبيرها الخصوصي في خلافة الشرق العباسية والخلافة الأموية القائمة مجددا في الأندلس الاسلامية. . .

إن المشكل الأسبق لدى السلطات الطامحة إلى أن تبقى أو تصير مركزية يكمن في قدراتها على استهلاك المسافات : كيف توصل إلى القبائل والمجتمعات الصغيرة المشتتة والمتنقلة في الرحاب أوامر وأخبار الحكم والدين ؟ أما الحل المشهور فهو القائم في التوجه إلى الأصقاع، وخصوصا البعيدة منها والوعرة، ببعثات من فقهاء مكلفين بتعليم الكتابة والفصل في النزاعات باسم المكتوب وبواسطته، ومن كتاب يسهرون على الأمور الجبائية وما شابهها ومن عساكر أيضا عند الامكان. إلا أن هذا الحل كثيرا ما يكون صعب الايجاد وأصعب على المداومة والاستمرار.

وعورة تأمين الناس والمجال التي يلزم على السلطات المركزية التمرس بها إنما هي أيضا وعورة الحكم من مركز القوة والسيطرة، لا سيما وأن ما يعقدها هو موقف الازدواجي بإزاء العلاقة كتابة ـ سكان. فمن جهة، يميل الحكم، بغاية الهيمنة السياسية واستثمار المجال المحتل، إلى إضفاء الايجابية على تلك العلاقة حتى تظهر وتتحقق شفافية ومقروئية منشوراته ومراسيمه وقوانينه وتعديلاته، وذلك على أكبر صعيد من التراب المنتج المحكوم. وهكذا لا أحد يمكنه أن يجهل القانون ويعاند أو يثور،

ولا أحد تعوزه معرفة مقادير وأصناف الضرائب والجبايات، إلخ. لكن بهذا الاجراء هل يُرفع حقا عائق الصلابة والتمرد القوي؟ أما الوجه الآخر لازدواجية الموقف المذكورة فهو أن الحكم باختياره إطلاع السكان على الكتابة، أي على هذا النظام الشاراتي المبجل، خديم انتشاره وسلطانه، فإنه يخشى كذلك أن يضع بين أيديهم سلاحا خطيرا قد يكون بمقدورهم أن يديروه ضده وقت أزماته أو تدهوره. وهذا ما يفسر تعلق النخب الدينية القوي بمصادر الاسلام المكتوبة المقرون بنفورها من هرج وضوضاء «العامة» و«الغوغاء»... وهنا يمكننا أن نسجل نفس ما لاحظه م. رودنسون عن الكتابة اليمنية: «يمكن للكتابة إذن أن تتخصص في دائرة عليا، أي دائرة الموظفين أو رجال الدين عامة وأن تكون موضوع تعليم لا يتوجه إلا إلى طبقة من المجتمع، متعرضا بالتالي إلى إهمال الفقراء والمستضعفين»[5].

أما فكرة كون الكتابة فنا حضريا بالأساس فقد عبر عنها ابن خلدون حين كتب: «وخروجها في الانسان من القوة إلى الفعل إنما يكون بالتعليم. وعلى قدر الاجتماع والعمران والتناغي في الكمالات والطلب. لذلك تكون جودة الخط في المدينة، إذ هو من جملة الصنائع، وقد قدمنا أن هذا شأنها وأنها تابعة للعمران. ولهذا نجد أكثر البدو أميين لا يكتبون ولا يقرأون» (المقدمة III، 949) وهكذا، فحتى أوج الدولة لا يستتبعه عموما إلا انتشار ضيق للتعليم الرسمي، لاسيما وأن هذا الأخير كان ينافسه دوما تعليم خاص موازٍ، أكثر حركية وذيوعا، ألا وهو تعليم «الزوايا»... فالمرينيون، مثلا، رغم كثرة نشاطهم في حقل بناء المدارس، لم يجتازوا فاس العاصمة (حيث بنوا أربعا ما بين 1320 و1351 م) وكبريات المدن لذلك العهد: مراكش وسلا والقصر الكبير ومكناسة وتازة. وخارج هذه المراكز، كل مدرسة مقامة تكون دوما مهددة بالهدم من طرف فريق مناوىء. وهذا ما حدث بالمثال لمسجد سجلماسة ثم لمسجد بني يرزو في 1512 م، الخ.

إن إقامة المدارس في مغرب القرن الثامن هـ (14 م)، من صنف شرقي على غرار نظامية بغداد، لم تكن إذن هي نفسها مدفوعة إلا بإرادة المرينيين في الصراع ضد تعليم «الزوايا». وهذا التعليم الذي كانت له استراتيجيته وغاياته الخاصة ما كان له بالطبع أن يتواطأ (من دون مقابل مفيد على الأقل) مع طلبات التعبئة الايدلوجية والتأمينية، التي تتوخاها الدولة بالضبط من التعليم. وفي هذا المناخ الخصوصي، قد يكون حقا[9] من الساذج اعتبار سياسة بناء المساجد والمدارس التعليمية وسياسة هدمها كأنما الأولى تمثل الخير العمومي والثانية تمثل الشر. فهما معا يتساويان من حيث أساسهما الحقيقي وينجليان في ميدان جدلية الصراع المجتمعي. لنا الآن أن نختتم على هذا النحو:

2 . 1 في فضاء انتشار الخطابات، تلعب الكتابة دور حفاز موجه لضبط ونقل أي تجسيد الكلام المستجيب لمقاييس الجمال والقوة والمنفعة. وهذه المقاييس هي اعتباطية أساسا إذ إنها، بمجرد قيامها، تشير إلى مناطق متوحشة وهامشية، مناطق الخطابات التي تطردها الكتابة، كالأدب الشفوي وكل أصناف الخطابات «الهرطقية» التي حتى وإن عملت بالكتابة تكون معرضة للتشطيب والمحو (وهنا يقوم تاريخ الكتب المحظورة وتحريقها وتاريخ هدم المساجد والمدارس إلخ). الكتابة، كشبكة انتقاء الأحاديث، ليست إذن عملا أو وظيفة شمولية أو مجهولة الانتماء، بل بالعكس، إنها دوما مدجنة من طرف ذوات تاريخية معينة تربط جزئيا مصيرها وامتيازاتها بسلطة الكتابة وتسخيرها. ومن هنا نستطيع نحن، سواء كنا مؤرخين أو مختصين في الاجتماع أو السيميولوجيا، أن نعتبر الكتابة كمؤشر بين مؤشرات أخرى على الانتماء الثقافي والتباين المجتمعي.

2 . 2. بكلمات وظيفية، الكتابة نظام حميم الصلة بتنظيم وسير الدولة، التي تستثمره، كما تفعل بالكتابة المقدسة، في عملية تقوية سلطتها، وخصيصا لتوسع خزينتها ؛ هذه الخزينة التي لا تحيا وتنتعش إلا بقدر نمو إنتاجية المجال وتحول احتلاله إلى مصدر للجبايات. . .

2 . 3. بالتالي، بما أن إحدى وظائف الكتابة الجوهرية هي كما ذكرناها، وحتى نفلت من قبضة كل حكم سلبي أو إيجابي أحادي، لنسجل أن الكتابة، إذا ما تملكتها طبقة مجتمعية شمولية من المنتجين، فستنتهي إلى فقدان طابعها التراتبي القهري لتصير بين أيدي هذه الطبقة وسيلة تحرر ونظاما تستثمر فيه المعنى وتنيط الثقافة بمهمتها التعليمية الأساسية.

2 . 4. في حالة المغرب للعهد الذي ندرسه وبالتماثل تحت مختلف الدول الاولغارشية والثيوقراطية ـ العسكرية في المغرب وفي المشرق، فإن ما يشبه الوضعية المذكورة في الملاحظة الثالثة لم يعرف النور أبدا. ذلك أن التقليد المكرس هو بالأحرى القائم في تسخير الفئات المهيمنة للكتابة كوسيلة عنف وضغط ومبدأ تمايز اجتماعي.

3 ـ صورة المستبد النموذجية :

بعد استيفائها لشروط البيعة «الشرعية» يكون على صورة الأمير النموذجية أن تنعكس في نوع من الجمع بين الكرم الجميل والعنف الطليق، كما يعبر عنه بيت شعري

ينسب للسلطان أبي الحسن : (وأعطي الوفر من مالي اختيارا / وأضرب بالسيوف طلى الرقاب)... طبعا من أكبر مخاطر مهنة الملك فقدان كرسي الحكم أو فقدان الحياة، فيكون على الأمير أن يتجشم هذه المخاطر حتى يحكم الاستيلاء على منصبه ويستحقه، وبالتالي يتنعم بشرف السيادة وملذاتها.

كل اللوحات الوصفية التي خلفها لنا مؤرخو المرينيين وغيرهم عن وجه المستبد تعكس وإن بتفاوت طبائع الاستبداد التي تلتقي كلها في السباق المحموم إلى المماثلة والاقامة الالهيين ؛ هذا السباق الذي يمر عبر الكثير من العوائق والحواجز. التي لا يمكن للأمير أن يجتازها أو يحطمها إلا بتعلم شاق للقساوة والمؤامرة (مما يجعل منه كائنا ذهانيا متأصلا)، وكذلك بمحاولة التمثل بصورة السيادة المتميزة، التي من شأنها أن تسيج المجال الترابي وتسم الايديولوجيا ومجموع حركات الانتاج والتبادل بالترميز المتدفق [6].

ليس أمام الأمير، في باب التدبير الحسن لسياسة الترميز المفرط، إلا تركة من ممارسات وتقاليد العنف المباشر أو العنف الرمزي. وإن معرفة استعمال هذه التركة هي التي تبرهن على فن الحكم وتلبي إيجابيا التمثل بصورة السيادة المتميزة. والمصير السياسي لكل أمير يبدو متعلقا بهذه المعرفة العملية.

صنفان من الأعمال يحددان الحقل الذي على الأمير أن يظهر فيه قدراته ويخلف آثاره، فالأول يتعلق **بالأعمال الاعتيادية**، التي يكون فيها كل أمير جاد وفي أحسن أيام وظيفته خاضعا لبرنامج له، بالرغم من بعض المتغيرات الظرفية، نفس الأركان ونفس الأنشطة، وهي : مجالس العمل مع الوزراء (في شؤون الحرب والمالية) والكتاب وأعيان الدولة، ثم مجالس المشاورة والمؤانسة مع العلماء والأدباء، / رئاسة مجالس العدل / الحركات العسكرية العادية لتفقد التراب أو الدفاع عنه، / مراقبة عمليات جلب الضرائب، / المشاركة في صلاة الجمع والأعياد... أما الصنف الثاني فهو **الأعمال الاستثنائية المتألقة**، التي، نظرا لأهميتها، سنركز عليها مقسمينها إلى ثلاثة ضروب قياسية، وهي :

3 . 1 . الغزو. إن قرار تغيير العاصمة كانت له أهمية كبرى في تاريخ المرينيين. إنه يعبر عن إرادة هؤلاء في تحييد كل إرهاصات المقاومة لدى دولة الموحدين الزائلة وتشتيت قدماء أتباعها بفعل تغيير مكان الحكم والتقرير. فتبديل مراكش بفاس معناه

تأمين الحاضرة السياسية الآمنة بإبعادها عن الصحراء ومخاطر قربها. وكان هذا الفعل من الأفعال الضرورية لكي تضمن الدولة الناشئة قواعدها وتذهب بعد هذا في توسيع حدودها.

إذا كان أوج أي دولة يقاس بمجموع فتوحاتها ومكاسبها الترابية، فمن الأكيد أن المرينيين قد كان لهم هذا الأوج مع أبي الحسن الأكحل (731ـ752/1331ـ1351). فالحلم بأمبراطورية مغربية الذي كان يراود هذا الأمير قد تلقى دفعة أخيرة من فشل حربه في الأندلس، هذه الحرب التي انتهى آخر فصولها في 740 / 1340 بهزيمة طريفة على يد ملك قشتالة ألفونش الحادي عشر وملك البرتغال ألفونش الرابع. وبعد ثمانية أعوام سعى أبو الحسن إلى فتح إفريقية بعد أن استكمل احتلال المغرب الأوسط. غير أن سعيه التوسعي هذا قد باء بفشل تام أنهى عمليا الحنين إلى إحياء المغرب الكبير لعهد الموحدين الأوائل. . . كيف نفسر إذن هزيمة جيوش أبي الحسن في ثاني محرم 749 (3 أبريل 1348) على أبواب القيروان ؟ إن أهم عامل في هذا يعود إلى كون تلك الجيوش المغرورة بتفوق عددها وعتادها كانت تحارب ويقين الانتصار يحدوها، هذا في حين أن قبائل العرب البدو المتآزرة للسراء والضراء قد تحالفت واستفرغت كل طاقاتها بقصد البقاء أو الموت. وبإقدام أبي الحسن على تجريد أولئك العرب من إقطاعاتهم والنيل من دورهم في حياة البلاد السياسية وبالتالي من امتيازاتهم المادية المكتسبة، فقد أثار ضده توا تحالفات البدو المتنوعة الظرفية وتعرض لرغبتهم الرهيبة في الانتقام. وهكذا استطاعت انتفاضات الحيويات المهدّدة أن تغلب في آخر المطاف القوة العسكرية النظامية. وقد استخلص الأمير أبو حمو الزياني من هزيمة أبي الحسن هذه العبرة : «فلا تخش يا بني من عدوك وإن كان قويا» [7].

إن هزيمة المرينيين الخطيرة على يد القبائل العربية في إفريقيا يظهر مرة أخرى ثقل هذه القبائل في التشكل السياسي للمغرب الوسيط، إذ إن كل سياسة دفاعية أو توسعية لا تعول عليهم أو لا تدخلهم في الحسبان كثيرا ما تؤول إلى الفشل. . . وبهم بالتالي كل أمير يحلم بالقوة أن يعرف ملاءمة مشاريعه مع سياسة أعرابية قائمة على حسن تدبير استقلالية الرحل : كأن يحترم قواعد القبائل وعاداتها (فلا يعين مثلا في زعامتها رؤساء أجنبيين) وأن يفرق بعضها عن بعض بواسطة صراع أغراض ومصالح، الخ. ولكون أبي الحسن أساء تصريف هذه السياسة فإنه عانى من تبعاتها السلبية، فولى منهزما على جناح الكارثة نحو مملكته الأصلية، وهنا، منهكا ومطاردا من قبل ابنه أبي عنان، توفي أخيرا في الأطلس الكبير عند قبيلة الهنتاتة المصمودية، وذلك على إثر قصد أجري له

للتخفيف من انهياره العصبي. إن ملابسـات المسـار السياسي لهذا الأمـير المحارب المقدام، الذي لم يكن يتعالى عن إرداف كيس قوته، لتقوي إحساسنا بتعطشه المطلق للسلطة وكذا بإرادته ورغبته العارمة في توحيد المغرب كله وحكمه من مركز واحد موحد.

أما أبو عنان فقد بدأ حكمه (749ـ758/1348ـ1358) بعملية استيلاء على عرش سلفه، بل وبجريمة في حق الأب، كما قد يذهب البعض. . . لهذا كان أمام جثمان أبيه يتصاغر ولا يوفر جهدا في إحاطته بعلامات الاكبار والتشريف؛ وقد ذهب إلى حد تعيين آخـر أتباع وخدام الفقيد في مناصب تليق بوفائهم وإخلاصهم له ولما استتب لابي عنان الحكم حاول تحصينه بإحياء مشروع أبيه التوسعي، وإن بشكل أقل طموحا وأكثر واقعية. وهكذا نظم في 753/1352 فتحه لتلمسان وتمكن من احتلالها. فتأكد بذلك الوضع المتحول والمهزوز لعاصمة المغرب الأوسط.

إن حدث غزو تلمسـان من طرف جيش أبي عنان يؤكد من جديد أهم ثوابت السياسة التوسعية المرينية، وهي :

ـ الاستعانة بالمصطنعين (أي المرتزقة)، عبر توزيع العطيات والترغيب في الغنائم. إلا أن هذا النظام يتعرض لمخاطر التخليات والخيانات، وهذا ما حدث بالذات في حالة الغزو المذكورة.

ـ بسالة الأمير وبطوليته كقائد عسكري، فبعد هروب خيالته الخفيفة، تمكن أبو عنان، ليس بمفرده، كما تقول المحلمة الخرافية على لسان ابن الأحمر وحتى ابن بطوطة وغيرهما، بل مع ما تبقى من أتباعه، من أن يهزم العبد الواديين ويحتل عاصمتهم. وقد فات لقائد المرينيين الروحي عبد الحق صاحب الكرامات أن شخص تلك البطولية في معركته المظفرة ضد العرب رياح حيث سقط قتيلا.

ـ معاملة المهزومين تحت شارة العنف النموذجي. وهنا يمكن التذكير بما حصل للأمير العبد الوادي المخلوع أبي سعيد الذي نزل فيه حكم الفقهاء والمفتين بالسرعة والتصنع اللذين يقتضيهما المعترك السياسي، فلم يفتأ أن قُتل دبحا في زنزانته، أما أبو ثابت، وهو أخ أبي عنان، فبعد مقاومة عنيفة ضد فيلق مريني في وادي شلف مغراوة، فإنه لم يلبث أن ألقي عليه القبض فارا من طرف أمير بجاية وسلم إلى أبي عنان الذي أمر بإعدامه رميا بالرماح.

هكذا، بعد أن وطد الأمير المريني سلطته على تلمسان، تمكن من بسطها إلى بجاية بفضل تعهده لأميرها الحفصي بتوليته على منطقة أخرى من المغرب، لاسيما وأن هذا الأخير كان يشتكي من صعوبة إدارة ولايته. وبعقد هذه الصفقة كان لأبي عنان أن يفتخر بإعادة فتح المغرب الأوسط ويمهد لغزو إفريقية.

إذا كان الحلم بالمغرب الموحد مدفونا في مقبرة شالة وكان أبو الحسن آخر من شقي بحمله، فما الذي حدا بأبي عنان إلى بعث ذلك الحلم ومراودته على الجانب الأدنى من المغرب؟ هل هو جنون العظمة أم نزوع إلى التكفير عن ذنبه في موت أبيه؟ مهما يكن من أمر، فإن فشل الحملة الأولى قد أنذر بمآل الحملة الثانية. ذلك أن الجيش المريني المنهك بطول المسافات وصعوبة العملية، كما بندرة الأقوات ومناوشات القبائل المناوئة، قد هيمنت عليه لسوء حظ أبي عنان مشاعر العصيان والتخلي ورغبات العودة إلى الموطن الأصلي.

3 . 2 ضرب السكة والبناء

فات أن أشرنا إلى مدلول ضرب السكة وأهميته في انبناء الملك «الشاراتي». فالأمير الذي له القدرة على ضرب السكة، أي الذي يتوفر على احتياطي كاف من الذهب والفضة، يعزز سلطته إذ يفرض نفسه كضارب نقود حقيقي ووحيد ويصادق على الدخول في الاقتصاد الرمزي وفي التجارة والتبادل باسم الله وباسمه هو. إن أسباب تميز أبي عنان وتألقه لا تعود فقط إلى كونه أول من تلقب بأمير المؤمنين ودشن عمل ناعورة مائية الخ، وإنما أيضا إلى كون النقود المرينية تحمل اسمه «أبو عنان فارس» بحيث أن ضربها قد تم بالذات خلال فترة حكمه [8].

في سياسة الأمير الدعائية هناك خط ثان يكمن في تشييد المباني والمنشئات ذات نفع ديني أو عسكري أو عمومي، من مساجد ومئذنات وزوايا ورباطات وأضرحة وقناطر وسقايات ومستشفيات، وغيرها. وبالمثال يُسجل في أعمال كبار الأمراء المرينيين بناء فاس الجديد العاصمة من طرف أبي يوسف يعقوب وتتميمها على يد أبي يعقوب مؤسس المنصورة، المدينة التي صلحت لمحاصرة تلمسان لقربها منها والتي شيد أبو الحسن جزءا من جامعها وبالأخص صومعته الهائلة. كما أن هذا الأمير قد رمم مقبرة شالة وبنى مسجد العباد القريب من ضريح سيدي بومدين بتلمسان. أما أبو عنان الذي بدأ الفن المعماري في عهده ينتكس، فقد كان من مآثره بناء مسجد في تلمسان تخليدا لذكرى سيدي الحلوي وتشييد المدرسة البوعنانية بفاس...

إن ما يلزم التأكيد عليه هو أن العوز «الايديولوجي» أو المذهبي عند المرينيين قد خلق لدى كبار أمرائهم ميلا إلى تعويضه بشغف تشييد المباني ذات الطابع الديني أساسا وبالتالي السياسي، وهذا الشغف يظهر جليا في اطراد النشاط الأثري والمعماري والتزييني. . .

3 . 3 . سن السياسة الموازية

أ ـ العطية

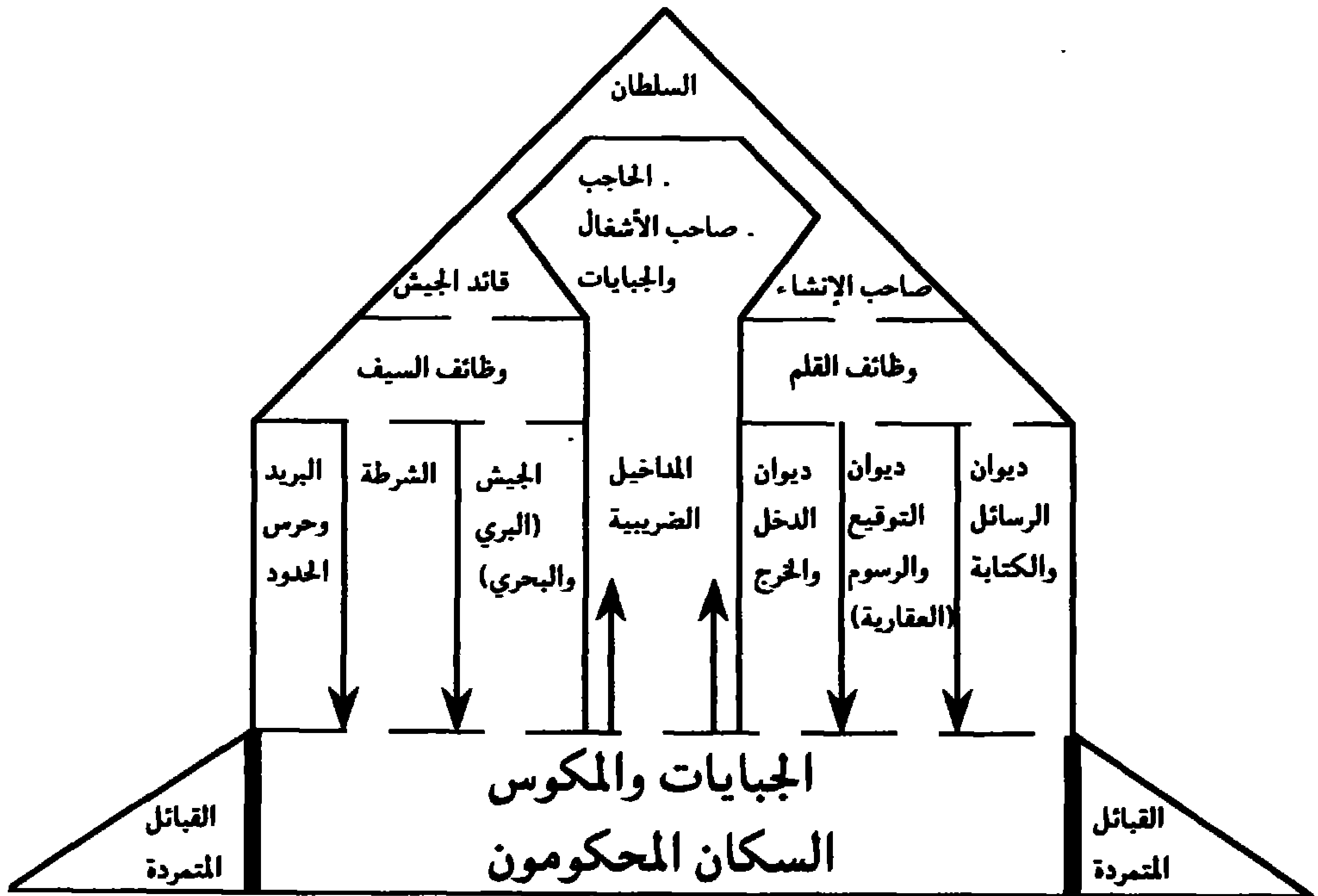
إنعاش ديوان العطاء وتوزيع الهبات والعطيات من الأفعال التي تقوم وظيفتها عند حالة اليسر في تقوية سلطة الأمير أيام الحرب أو السلام، إنها تسبق عامة كل غزوة أو حركة حربية كشروط إخصاب وتيسير. والعطية، كل عطية، إذا ما حللنا مدلولها أدركنا أنها بالرغم من ظاهرها المجاني والتطوعي إنما تقوم على خاصية متمثلة في قدرتها على إخفاء كونها دينا. فحتى مجرد إعطاء الطعام الدال على السخاء والكرم، فإنه يستلزم في المقابل اعترافا بالطاعم بل والخضوع له أحيانا، فلنتذكر مثلا وجبة الغداء (غداء الخوف) التي استدعى إليها تيمور لنك ابن خلدون على أبواب دمشق المحاصرة؛ وفي نفس العهد لنتذكر أن السلطان أبا الحسن عندما كان يجتمع بأشياخ المرينيين والعرب، وحتى بمن يزعجونه ويحلم بحتفهم، فإنه يصر، حسب ابن مرزوق في مسنده، على أن يراهم يأكلون بحضرته المآكل التي هي عادة «جفان من الثريد وحولها طوافير من الأطعمة الملونة المنوعة»، كما يصف العمري. . .

ب ـ المصاهرة ذات النفع السياسي

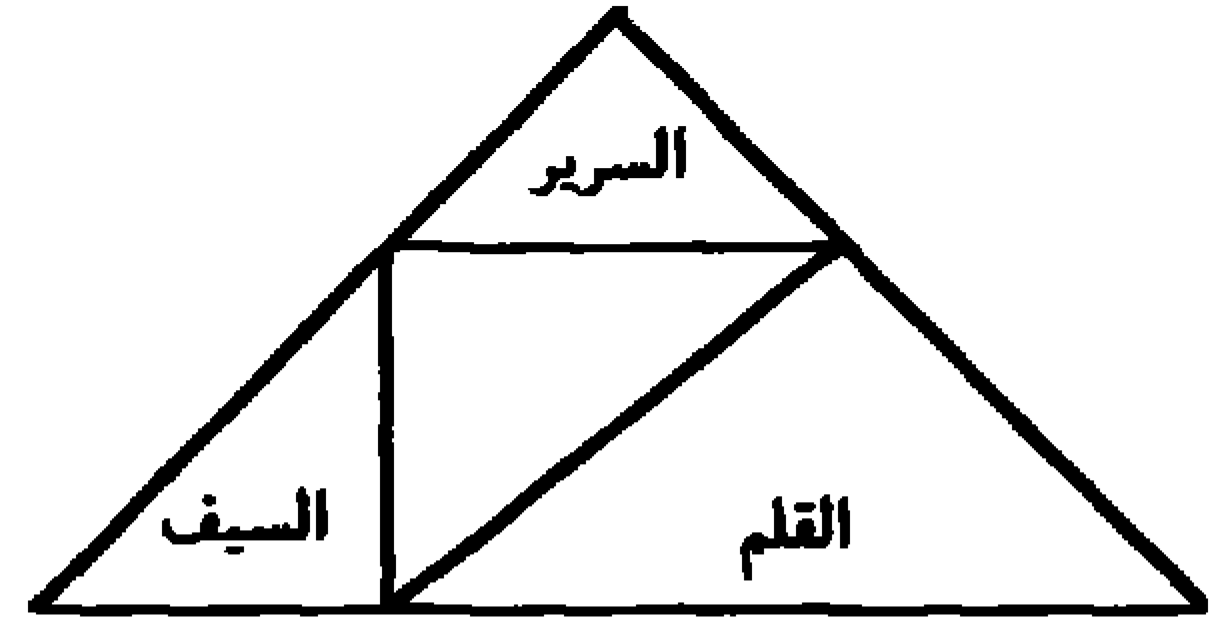
كل المتقصين لأخبار سيرة السلطان أبي الحسن السياسية منها والخاصة قد أبرزوا عفافه وتدينه وتقواه، إلا أن هذه الخصال الحميدة لم تكن تحجب عنه التفكير في ملاذ الزواج بالمرأة المباركة النبيلة التي بمقدورها أن تمنحه سعادتين؛ زوجية وسياسية. فزوجته الأولى، وهي أميرة حفصية بنت أبي يحيى أبي بكر، كانت في الأصل ستكون من نصيب أبيه السلطان أبي سعيد، الذي توفي وهي في طريقها إليه. وبعد أن حلّت بفاس سارع الابن أبو الحسن إلى طلب يدها فتزوجها في ليلة جلوسه على السرير. إلا أن الأقدار شاءت أن تكون لهذا الزواج السعيد نهاية أليمة، ذلك أن تلك الأميرة سقطت قتيلة في هزيمة طريفة، فما كان من أبي الحسن، حفظا لذكراها إلا أن تقدم بطلب يد أختها الصغرى، فتوفق في مسعاه، وإن بشيء من الصعوبة. وبما أن لهذه

المصاهرة مع حفصيي تونس نفعا سياسيا أيضا فقد أمر السلطان ببناء قصر المنصورة لاستقبال الأميرة الجديدة المرغوبة، وكان الأمر ـ حسب ابن مرزوق ـ بأن يتم البناء في ظرف أسبوع، يوما بيوم.

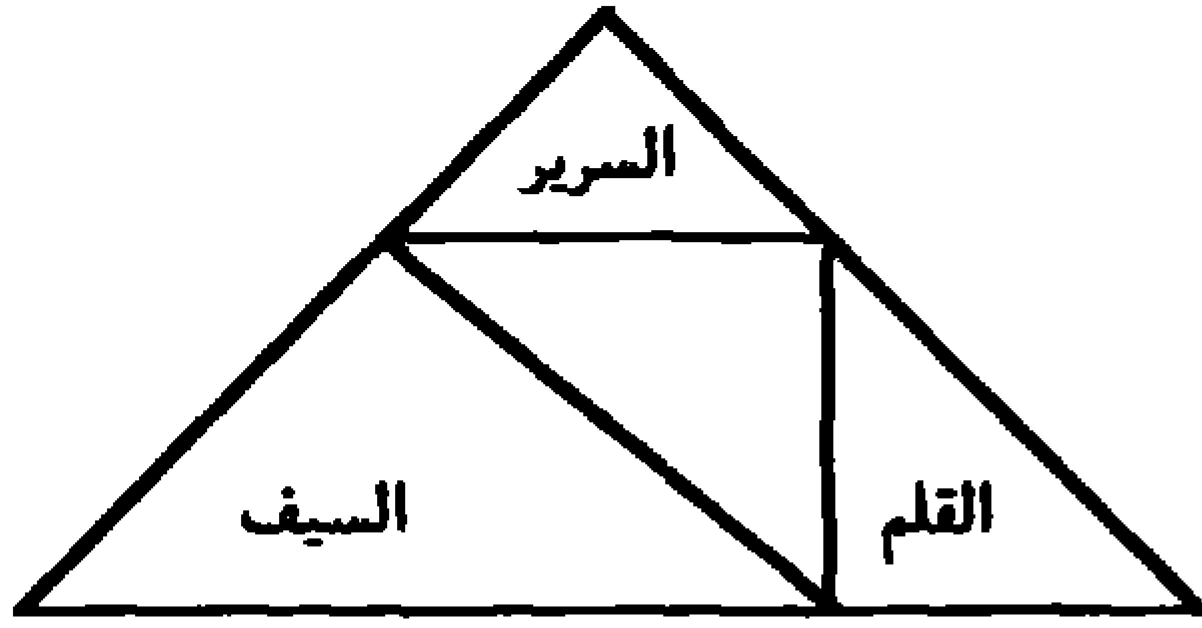
الغزو، ضرب السكة والبناء، سن السياسة الموازية، في هذه الأعمال تكمن شارات السيادة وبراهينها، فالسيادة بالتالي هي القدرة على التعيين والأمر والتشريع والحركة، وكذلك على إقامة الهيمنة كواقع «طبيعي» وشمولي، ومع هذا فالسيادة قبل أن تتقدم كهبة من السماء يكون عليها في البدء أن تفرض نفسها كأمر واقع، مكتسب وضروري، وإذا كانت ممارستها وعرة، فلأنها تقوم على تسخير الموجودات والأشياء وعلى التأثير في الضمائر وصنع «الاجماع». ومع كل أمير يطمح إلى السلطة، لا تكون تلك المهام قابلة للتحقيق إلا إذا استند إلى إدارة فاعلة وجيش قوي، فيكون عليه أن يجمع في شخصه الوظائف الدولوية الأساسية المتمثلة في ما يمكن تسميته مع ابن خلدون بعبارات شاراتية : وظائف السيف ووظائف القلم، التي يمكن رسم بنيتها العامة في اللوحة التالية :



وبالطبع فإن تلك الوظائف تتفاوت من حيث الأهمية والتأثير داخل منحنى حياة الدولة، إذ يمكن تصويرها اختصارا على الشكل التالي :



الدولة في مرحلتي الفتوة والهرم



الدولة في متوسط عمرها

«البيروقراطية، حسب كروزيي، قد تكون إرثا معيقا عن الماضي أكثر منه تهديدا للمستقبل» (9) . ومن شأن هذا الحكم أن يطمئننا على أهمية الدراسة التاريخية للظاهرة «الديوانية» التي كان قيامها في الدول المغربية علامة على تهتك علاقات الدم والقرابة وتلاشيها أمام هيمنة نظام الولاء والاصطناع أو الارتزاق، حسب تعابير ابن خلدون.

إن هذا المؤرخ، وفاءً منه لاتجاهه الواقعي، يهتم بتعيين ما ليس داخلا في دائرة تحليله، ومنه في هذا الباب الخطاب التشريعي الوعظي وما ينجم عنه من تعاليم حول «الكتابة» المثلى : «إن كلامنا في وظائف الملك والسلطان ورتبه، كما يسجل، إنما هو بمقتضى طبيعة العمران ووجود البشر لا بما يخصها من أحكام الشرع، فليس من غرض كتابنا كما علمت. فلا نحتاج إلى تفصيل أحكامها الشرعية مع أنها مستوفاة في كتب الأحكام السلطانية مثل كتاب القاضي أبي الحسن الماوردي وغيره من أعلام الفقهاء» (المقدمة، II / 603).

معالجة هذه المواضيع بمقتضى «طبيعة العمران في الموجود الانساني» تعني أن ننصت للتاريخ الحي عبر الكتابات والدواوين. والحال أن هذا التاريخ يقول في الموضع الأول الخصاصات والغيابات التي تطبع الادارة التقليدية وتحوّلها إلى استبداد يعول على وظائف السيف. وهي، كما أدركها ماكس فيبر في إطار وسيطي عام، تكمن في الغايات التالية : «أ ـ الكفاءة الثابتة المحددة بحسب قاعدة موضوعية ؛ ب ـ ثبوت تراتبية معقلنة ؛ ج ـ التعيين والترقية المحددان بعقد حر ؛ د ـ التكوين المتخصص (كقاعدة) ؛ هـ ـ (في الغالب) التعويض الثابت (وأكثر منه التعويض المؤدى نقودا» (10) .

وفعلا فغياب تراتبية الوظائف المحتلة من طرف عاملين متخصصين هو ما طبع الادارة الاسلامية التقليدية، إذ إن الأفراد فيها يُعَدّون خصيصا للطاعة، كما يُعَدّ

المعتقون لحراسة الحريم بتحويلهم إلى خصيان وأما التعيين والترقية فإن ما يحكمهما هو علاقات القرابة أو الولاء وليس العقود الحرة اللامشخصة. وهكذا رأينا طوال التاريخ الاسلامي تكون أسر مخزنية في المغرب وأسر من كبار الموظفين في الشرق (كان أشهرها، كما نعلم، أسرة البرامكة الفارسية التي عرفت محنتها مع هارون الرشيد).

المعطى الثاني الذي ليس أقل بروزا هو الخصاص المتعلق بالتحديد الموضوعي للكفاءات والسلط، وذلك بفعل التداخل السياسي السائر في الاسلام بين مراتب القلم ومراتب السيف. وكمثال على هذا ما يسجله ابن خلدون قائلا: «وأما دولة بني مرين لهذا العهد فحسبان العطاء والخراج مجموع لواحد له في الدولة» (المقدمة، 245).

وأما غياب التخصص كشرط، وبالتالي غياب المعايير المحددة للكفاءة، فإنه يدفع مؤرخنا إلى الاقرار بوجود أربع فئات من الموظفين متفاوتي الأعداد والقيمة، وهم:
- «فئة المضطلعين الموثوقين»: هذه الفئة، بحكم ندرتها وغلائها، لا تقدم خدماتها إلا للأثرياء الذين يغمرهم حب الجاه والتظاهر، أي الأمراء والأعيان؛
- «فئة من ليسوا بمضطلعين ولا موثوقين»: وهم الذين لا يطلب أي عاقل خدماتهم؛
- «فئة الموثوقين غير المضطلعين»؛
- «فئة المضطلعين غير الموثوقين».

هاتان الفئتان الأخيرتان من المضطلعين هما اللتان تحتلان غالبية المرافق في الدواوين... وابن خلدون الذي وضع هذه اللوحة القاتمة لا يرى حلا إلا في الميل إلى تشغيل رجال الفئة الرابعة، وذلك لأن «المضطلع ولو كان غير موثوق أرجح لأنه يؤمن من تضييعه ويحاول على التحرز من خيانته جهد المستطاع» (المقدمة III، 901).

أما عن مراتب السيف وقد فات أن أشرنا إلى تغلبها في بدية حياة الدولة وآخرها، فإنها هي التي تعطي للدولة العامة بنيتها الأساسية و«مشروعيتها» القوة والاستمرار. إنها تتصدر نشأتها وتشرف على انتقالها من سياسية القرابة والعصبية إلى السياسة الاستبدادية العامة، ثم تعود إلى التصدر حين تكون الدولة معرضة لعلامات الهرم والتلاشي.

إن الدولة لا تقيم مركزيتها إلا إذا توفقت في «ثقافة» التمكن والاستطاعة، سواء تعلق الأمر بوظائف البريد أو بحراسة الحدود أو بالشرطة والجندية، وفي هذه الثقافة التي

هي عنوان السيطرة على القلاقل البرية والمخاطر البحرية يكمن التعلم السياسي ـ العسكري الوعر بقدر ماهو ضروري لتأمين البلاد وإدارة الاستبداد الجبائي، وكذلك لكل سياسة نشيطة وتوسعية.

في كل حرب صغيرة أو كبيرة ليست الغاية المتوخاة عامة هي السلام بل الانتصار. وذلك «لأن مصالحة العدو، كما يوصي أبو حمو الزياني، متى تظفر به مكيدة، وتلك سياسة وكيدة، وإن كانت عند الناس مذمومة، وصفتها بالغدر موسومة، فهي عند الملوك محمودة، وآثارها مشهورة مشهودة، ومع ذلك لا تأمن عدوك في مهادنة، ولا في موالاة ولا محاسنة» (11). وبما أن غاية كل سياسة حربية هي تحقيق الغلب والحفاظ عليه، فإن من اللازم تطوير الأسباب الكفيلة بتحويله إلى واقع ومصدر استثمار، وهي، كما لخصها ابن خلدون : «في الأكثر مجتمعة من أمور ظاهرة وهي الجيوش ووفورها وكمال الأسلحة واستجادتها وكثرة الشجعان وترتيب المصاف ومنه صدق القتال وما جرى مجرى ذلك ومن أمور خفية وهي إما خداع البشر وحيلهم في الارجاف والتشانيع التي يقع بها التخذيل وفي التقدم إلى الأماكن المرتفعة لتكون الحرب من أعلى فيتوهم المنخفض لذلك وفي الكمون في الغياضى ومطمئن الأرض والتواري بالكدى حول العدو حتى يتداولهم العسكر دفعة وقد تورطوا فيتلمّمون إلى النجاة [. . .] وأكثر ما تقع الهزائم عن هذه الأسباب الخفية لكثرة مايعتمل لكل واحد من الفريقين فيها حرصا على الغلب» (المقدمة، II / 664 ـ 665).

غير أن الغلب، مهما تنوعت أسبابه المادية والخفية، يظل يلقى محركه أو نابضه الأساسي في العصبية «الطبيعية» أو، مع غياب هذه، في عصبية الولاء والاصطناع. وبالتالي فإن هذه العصبية هي التي تشكل بصيغة أو بأخرى القاعدة الموضوعية للغلبة والسيطرة.

* *

لقد تعرفنا إلى هذا الحد على الاستبداد طي شاراته البارزة المتكررة، وهي : شارات الملك والسلطان، الكتابة، وأخيرا فن الحكم المتمثل بصورة المستبد النموذجية، أي في أعمال الغزو وضرب السكة والبناء وسن السياسة الموازية وتشغيل الدواوين والعسكر. والآن ماهي العلامات التي تمكننا من ضبط ظاهرة فقدان السيادة وتصدع الاستبداد ؟ وماهي علامات دخول «حضارة» في طور الوهن والهدم ؟

4 ـ في اللوحة الخلدونية

حول منحنى حياة الدولة لايبدو طور الانقراض من نتاج حركات تمرد أو عصيان شعبية، فهذه، وإن حدثت، لا تأتي إلا كعوامل متوجة أو مساعدة، وإذن فالدولة، التي تستفيد من تقاليد الطاعة والخضوع العريقة، لا تتدهور إلا بفعل انكسار مقدّر في هيكلها التأسيسي، فهي، حسب تشبيهات خلدونية، «تتلاشى في ذاتها، شأن الحرارة الغريزية في البدن العادم للغذاء» ؛ «وهي تتلاسي إلى أن تضمحل كالذبال في السراج إذا فني زيته وطفىء» (المقدمة، II / 696 و687). الغذاء، الزيت : إنها صور محسوسة تشير إلى الخزينة التي لا يطبعها في زمن الاقتصاد المنهار إلا البوار والخواء.

إن تشريح أي حكم سياسي في بلدان المغرب الوسيط، وليكن حكم المرينيين بالمثال، يُظهر سببية تبقى دائما هي هي وتجد تعبيرها في العوامل التالية.

4 . 1 . تسلط الوزراء

لم يكن مقتل السلطان أبي يعقوب يوسف على يد عنبر عريف خصيان القصر إلا مجرد حادث عرضي. وأما الأمر الخطير حقا فيتمثل في مقتل أبي عنان خنقا ـ وهو في الثلاثين من عمره ـ على يد وزيره الفودودي الذي سعى بهذا الفعل إلى أن يحكم البلاد واضعا الوريث الشرعي تحت وصايته. وهذه الثورة البلاطية كانت علامة معلنة في تاريخ المرينيين عن بداية تصدعهم ونهايتهم، «لأن القائمين بالدولة، كما يسجل ابن خلدون، يحاولون ذلك بطباعهم عند هرم الدولة وذهاب الاستبداد». (المقدمة، II / 689). وقد ازدادت هذه الحالة استفحالا في عهد السلطان أبي سالم (760 ـ 762 / 1359 ـ 1361) الذي لم يسترجع سريره إلا بفضل دعم بييدرو الطاغية ملك قشتالة. وأبو سالم هذا بالذات هو نموذج من أسميناه بالمستبد الفاشل، ذلك لأنه مارس العنف متعريا خالصا، فرمى إلى البحر إخوانه وأولاد أعمامه وكل من يمت إليه بقرابة من الأمراء والأعضاء البارزين في الأسرة المالكة الكبرى [12]. وبعد هذا خضع لتأثير الفقيه الخطيب ابن مرزوق وتوجيهه، وانصاع له بالرغم من أنه اتخذ له من بين أعيان كتابه ابن خلدون نفسه. ولما طغى عليه القلق والتحير طلب من ابن رضوان أن يؤلف له كتابا مرشدا كان هو **الشهب اللامعة في السياسة النافعة**. وأما الرعايا في عهد أبي سالم فقد «استولت عليها المغارم ونزفها الحلب»، كما يسجل ابن الخطيب. وشاءت الظروف أن يكون هذا السلطان هو من تلقى من ملك مالي منسازاطة هدايا من بينها زرافة بهرت الجمهور وأطربت الشعراء، وقد رأى مؤرخون أن في هذا الحدث شارات رخاء السودان

في مقابل تدهور أحوال المغرب. . . وأخيرا تمكن فودودي آخر من أن ينال رأس أبي سالم في مخلاة بفضل مساعدة قائد المليشيا المسيحية غرسية ابن انطول. ومن 1361 إلى 1367 صار هذا الوزير يحكم البلاد فعلا باسم أمير معتوه هو تاشفين ثم أمير مزيف هو أبو زيان، ولم تتخلص منه الدولة إلا بعد أن قتله السلطان عبد العزيز الذي استطاع أن يعيد للمرينيين سلطتهم، وإن لأجل قصير. ذلك أن بعد موته في 1372 أخذت الصراعات الطاحنة تحتدم بين الأسر الكبرى [13] إلى أن تمكنت أسرة الوطاسيين من فرض وصايتها على الملك ثم لم تلبث أن تحولت إلى دولة جديدة. . .

الوزارة إذن، المستولية أيضا على منصب الحجابة، هي التي تستبد بالحكم حينما تقترب الدولة من نهايتها. فالوزير ـ الحاجب هو هذا القائم الذي يتكفل بحماية الأمير من الأعين ومن مخاطر الاتصالات والصدف المشؤومة. إنه يشخص بهذا ميل الحكم لى التخفي والمناعة واللغز. والحقيقة أن عقدة هذه الوظيفة ذات حدين : وهي تأمين صاحب الدولة ضد أخطار الحياة العمومية وحرمانه كذلك من كل سند شعبي في حالة ما إذا أصبح موضوع أعمال تآمرية.

4 . 2 . العسف الجبائي

الدولة في بلدان المغرب، كما في باقي بلدان العالم الوسيط، تقوم على ركيزتين : مالية وعسكرية، وأهميتهما من الكبر بحيث إن أي خلل يمس الواحدة لا يلبث أن ينتقل إلى الأخرى، وبعبارات مرادفة، فانسجام الجيش وقوته تتعلقان دوما بحالة الخزينة والجبايات. والحال أن طلبات العساكر المادية تنافسها في طور الدعة والفراغ حياة الترف والبذخ في البلاط وحاجات الحضارة الجديدة في الاستهلاك. ومن هنا ينشأ الاعلاء أو الاستحداث اللامشروعين للضرائب والمكوس، فيحل العسف الجبائي بالمعتمرين، أي بالفلاحين والعالم القروي جملة. ومع أن ابن خلدون بخيل بالنصائح الاصلاحية، إلا أنه لا يتمالك أن يعترف بأن «أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين ما أمكن». (المقدمة II ، 669). غير أن هذا يستحيل طالما أن الاحتياج إلى المداخيل الجبائية تقويه تكاليف الحياة المترفة والعادات المنحرفة، مما قد ينجم عنه حتى تدهور العملة وتزييف النقود.

4 . 3 . فساد الآداب

بما أن سشارات الدعة والرخاء في حياة الدولة تحمل أيضا، حسب ابن خلدون، بذور شارات التلاشي والزوال، فإنها ليست إذن، في حقيقة الأمر، سوى مظاهر لازدهار

ضيق ومهزوز، أي لحضارة منحولة. ويشهد على هذا وينطبع به حتى بعض العينات من الأشجار والنباتات. فالقولة التي كانت المثل السائر تقول: «إن المدينة إذا كثر فيها غرس النارنج تأذنت بالخراب». ويفسر ابن خلدون: «إن النارنج والليم والسرو وأمثال ذلك مما لا طعم فيه ولا منفعة [...] ولقد قيل مثل ذلك في الدفلى وهو من هذا الباب، إذ الدفلى لا يقصد بها إلا تلون البساتين بنورها ما بين أحمر وأبيض وهو من مذاهب الترف». (المقدمة III، 878 ـ 879). ومن مذاهب الترف الأخرى التي ليست أقل دلالة على التصدع البذخ المطبخي والملبسي وانحراف الشهوات الجنسية التي تجد، حسب مشاهدة مؤرخنا، تعبيرها الأقصى في الزنى واللواطية...

إذا كان الترف في الحضارة المنحولة يمارس كل ذلك التأثير الانجذابي والاستهوائي فلأنه يحدث سقوط الحماسات المثالية ويطور الأنانية الطبقية على أساس إضعاف المصلحة العامة وتفقير سواد المجتمع الأعظم... وتشكل أندلس ملوك الطوائف في هذا الصدد مثالا دالا وخصبا. وفعلا ففي هذه البلاد كان امحاء كل عصبية وكل دينامية سياسية معبئة قد بات في حكم المحصول، مما تأدى عنه فقدان كل قوة ورجولية، كما يكتب عنه العمري المعاصر للأندلس المنحلة في عهد غرناطة النصرية [14]، وهي آخر معقل إسلامي احتله المسيحيون في 1492.

في نص من بحوثه حول الانشقاقات والقلاقل يرصد فرانسيس بيكون أسبابها ودوافعها: «في البدع الدينية والجبايات وتغيرات القوانين والعادات والمس بالامتيازات والوهن العام وارتقاء سفلة الناس والغرباء، وفي المجاعات وتسريح الأجناد والعصائب المتدمرة، وبكلمة واحدة في كل ما يضر بالأشخاص ويوحدهم من أجل قضية جماعية» [15] ويقترح لعلاج هذه الأمراض إجراءات مخصوصة ووقايات عامة. وإذا كانت جوانب من ذلك الرصد تذكر بشاراتية الانحلال الخلدونية، فإن هذه الأخيرة لا تجد لها عند مؤرخنا أي امتداد علاجي أو إصلاحي، وهذا الغياب، الذي يجد تفسيرا في تشاؤميته المتجذرة وتصوره العضوي والدائري للتاريخ، قد قاده إلى تبني اختيارات تكيفة مع عقلية التصدع والانسحاب، كالقول بتفضيل النظام السلطاني مع انعدام لأحسن، وتقديم الموظفين المصطلعين غير الموثوقين مع انعدام الأحسن، الخ.

لقد سعينا في هذا البحث إلى رصد أهم ثوابت العقل السياسي في المغرب الوسيط، وذلك من خلال تحليل عينة تاريخية متمثلة في تجربة المرينيين. ولعلنا أدركنا من

من خلاله أن دولة هؤلاء، كسابقاتها في المحيط المغاربي والعربي على وجه التحديد قد عاشت في حالة انقطاع عن المجتمع الكلي بفعل ما كرسته من أعمال وتقاليد في حكم الاستبداد بمعنييه الناجح والبئيس، فكان لابد وأن تعيد إنتاج نفس التناقضات والاخفاقات التي تصدرت أسباب تلاشي الدول في تاريخ القطر. . . ولقد كانت الغاية المضمرة من تجريب المنهج الشاراتي أو السيميائي في موضوع بحثنا تفكيك أهم علامات وألغاز العقل السياسي الوسيط «لرفع الحجاب» بالمعنى الخلدوني عن منحولاته وأوهامه التي لا تقوم أساسا إلا على العنف المادي والرمزي وعلى إدارته وتصريفه خارج كل مشروعية معقولة وكل سياسة شفافة من أجل الحياة.

هوامش

1 ـ ف. كلاستر، المجتمع ضد الدولة، ط. مينوي، باريس 1974، ص : 174_175

2 ـ نفس المرجع، ص : 180.

3 ـ لابد من الاشارة إلى أن ليفي ـ ستروس نفسه قد راجع اعتباراته الأولى تلك وتخلي عن طريقة وصف الكتابة بالسلب، انظر كتابه **Anthropologie structurale** ، ط. بلون، باريس 1958، ص : 401.

4 ـ ج. ديريدا De la grammatologie ، ط. مينوي، باريس 1967، ص : 141.

5 ـ انظر رودنسون، «الساميون والأبجدية، الكتابات العربية الجنوبية والأثيوبية» في **L'Ecriture et la psychologie des peuples** ، ط. أرمان كولان، باريس 1963، ص : 139.

6 ـ انظر التحاليل الملهمه لدولوز وجواتري في Capitalisme et Schizophrénie ط. مينوي، باريس 1975، الفصل الثالث «المتوحشون، البرابرة، المتحصرون».

7 ـ انظر أبو حمو موسى الزياني، واسطة السلوك في سياسة الملوك نشر أحجيات، SNED ، الجزائر 1974، ص : 263.

8 ـ انظر مثلا نتائج بحث فان برشم «Titres califiens d'Occident» في **Journal asiatique** ، ج 1، يناير فبراير 1957.

9 ـ راجع مقالته «بيروقراطية» في **Encyclopedia Universalis** .

10 ـ ماكس فيبر، **Economie et Société** ط. بلون 1971، ص : 235.

11 ـ واسطة السلوك في سياسة الملوك، المرجع المذكور، ص : 265.

12 ـ انظر تاريخ ابن خلدون، ط. دار الرشاد الجديدة، بيروت 1981، ج 7، ص : 405.

13 ـ نفس المرجع.

14 ـ انظر العمر، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ص : 234.

15 ـ ف. بيكون **Essais** ، الترجمة الفرنسية، ط. Aubier-Montaigne ، باريس 1940، ص : 75.

بعض قضايا الدولة والمجتمع في أطروحة التعادلية

- عبد القادر الشاوي -

ظلت التعادلية على امتداد أربعة عشر سنة مدار الاهتمام الحزبي، كرؤية اقتصادية واجتماعية شاملة وكمطلب حزبي، لمختلف البرامج السياسية التي أعدها حزب الاستقلال بين 1963 و1977.

ويمكن القول إن السنة التي ظهرت فيها التعادلية (11 يناير 1963) كانت بمثابة قطيعة سياسية معلنة بين منحيين سياسيين تولدا في مرحلة سابقة (على الأقل منذ استقلال 1956) عن مختلف التطورات والتوجهات التي تصارعت لزمن حول مختلف صيغ العمل الوطني وبناء الدولة الوطنية الحديثة. وقد ترافقت هذه القطيعة مع خروج حزب الاستقلال من الحكومة المشكلة قبل ذلك بسنتين، ثم صارت منهجاً معتمداً في نضال حزب الاستقلال في ظل المعارضة، داخل المؤسسة التشريعية لزمن قصير، وفي الساحة السياسية بعد ذلك رغم الظروف الملجمة للعمل السياسي التي تبلورت في أعقاب إعلان حالة الاستثناء بنص دستوري. وبقي هذا النهج ساريا، بل وكان يتأكد باستمرار مع انعقاد مؤتمرات الحزب في كل مرحلة. والأهم من هذا وذاك أنها اقترنت مجدداً بمطلب الديمقراطية الى أن صارت من بين عقائد الحزب قبل أن يقدم على إلغاء القطيعة والمشاركة في أول حكومة أفرزها وضع (بناء الجبهة الداخلية) بعد الانتخابات البلدية والتشريعية في أواخر 1976.

ولأسباب سنعرض لها في هذا المقال اقترنت التعادلية ـ من باب التعارض النظري والعملي ـ مع التبعية، أو لعلها شكلت الوجه الوطني لمشترطات التبعية المستحكمة في بنيات المجتمع المغربي على مختلف أصعدته الحياتية. وكان من الواضح أن القول بالتعادلية لا يعتبر حصراً طعناً في التبعية، لأن وجود هذه بالذات جعل كل موقف يقول بالتعادلية بمثابة مطلب لاعادة توزيع الثروة الوطنية، أو بمثابة تعديل لكفة الرأسمال الوطني في إدارة شؤون البلاد تخصيصاً. وهو ما يتضح أكثر اذا أمعنا النظر في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اكتنفت عمل المرحلة. لأنه كان قد تبين بالملموس أن إلغاء التصميم الخماسي الأول (1959) كان ايذاناً بمرحلة جديدة انكشفت ملامحها فيما بعد، إذ تصرفت الدولة في كل شيء وصار الرأسمال الأجنبي الخاص والعام متنفذاً، فيما لم يعد بوسع شرائح مختلفة من البورجوازية المتوسطة التي تربت في أحضان حزب الاستقلال طوال سنوات النضال الوطني الا أن تعتاش على آمالها العراض في التطور المستقل والمستحيل في نفس الآن.

ولذلك يمكن القول بأن الأصول النظرية والمبررات العملية لفكرة التعادلية تعود الى هذه المرحلة بالذات.

لقد تميز برنامج المؤتمر الخامس (1960) بطرحه الوطني الشامل للقضايا الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تتطلب حلولاً سريعة تقضي على «مخلفات التركة الاستعمارية». وكان هذا هو مضمون الوعي البورجوازي الوطني في المرحلة التي أعقبت الاستقلال، لأنها كانت مرحلة بناء ونهوض، أو كان ذلك هو المفترض في نظر الفئات البورجوازية الاستقلالية. إلا أن انفراد قوى اجتماعية أخرى بزمام المبادرة أوقع حزب الاستقلال في شرك التعاون، ووقعت الفئات البورجوازية معه ـ بحسابات غير مدروسة للتطور من داخل النظام القائم ـ في أوهام شتى عن التحرر الاقتصادي الضامن لتحررها والعدالة الاجتماعية الموجبة لسيطرتها، وما إلى ذلك من أوهام البناء الناقص لأنها كانت بأكثر المعاني دلالة ـ مع شيء من التصرف ـ سنوات الانطلاق التام للبورجوازية الكومبرادورية.

التعادلية أقل من رأسمالية :

قبل أن يختتم علال الفاسي تقريره المذهبي الذي قدمه للمؤتمر السادس (يناير 1962) [1]، أعلن قائلاً «إن حزب الاستقلال يسير على ضوء الواقع الذي لا مناص

لأحد من الاعتراف به وهو أن نهوض المغرب وبناء استقلاله لا يتم الا بتعاون كامل بين الملك والشعب». (التشديد مني). ولا يجب أن يذهب الظن بالقارىء إلى أن حزب الاستقلال، في هذا الوقت، لم يكن مشاركاً في الحكومة أو كان على خلاف مع ملك البلاد، فذلك ليس هو الواقع. إلا أن الربط بين نهوض المغرب وبناء استقلاله وبين ما يحمله التعاون من مضامين، كان فيه أكثر من معنى على نقد خفي يوجهه الحزب، بطريقة دبلوماسية تماماً، إلى مركز القرار ورمز السلطة. ومن الراجح أن هذا النقد الخفي كان يضمر بعض التعارضات التي لمسها الحزب في تجربة الممارسة السياسية مع ما كانت تطبقه سياسة النظام في الميدان الاقتصادي وفي غيره من الميادين. وفي تقرير علال الفاسي المذكور أعلاه إشارات واضحة إلى أكثر من قضية لم يرض الحزب عن تطبيقها أو تأسف لتأخر تطبيقها أو اعترض على ما كان يطبق منها، أو وجّه الاهتمام إلى ضرورة تطبيقها. حقاً لقد كانت هناك «مناورة» واسعة ضد حزب الاستقلال بوشر بالأعداد لها منذ السنوات الأولى لاستقلال 1956 (دون أن يعني هذا أن الحزب نفسه لم يوفر لها من الأسباب ما زاد في حدتها)، وأصبحت مع ظهور (الحركة الشعبية) في أواخر الخمسينات عنصراً من عناصر مضايقة الحزب وتحطيم وحدته والتقليل من شأنه ولما تغلب الحزب على مترتبات الانشقاق وانسجم داخلياً، صارت التطورات السياسية تعمل ضد تمكن الحزب من تنفيذ برنامجه وهو في الحكم، وكذا ضد ازدياد نفوذ الفئات البورجوازية في صفوفه للتحكم في بعض الأجهزة التي كانت تحت تصرفها، وخصوصاً في الميدان الاقتصادي ـ التجاري . . . الخ. فلما دعا علال الفاسي لحفظ التعاون بين الملك والشعب ودعمه، فهو إنما كان يراهن بالأساس ـ وهذا هو الاستنتاج الطبيعي مما قلناه ـ على الفوز بثقة القصر والوقوف في وجه خصومه، وخصوصاً ضد السيد (رضا اكديرة) أكثرهم عناداً وأكثرهم قرباً في نفس الوقت من صانعي القرار الخاص بالتعاون وغيره. وهذا الاستنتاج يعني أيضا أن حزب الاستقلال، إلى هذا الوقت (1963) كان يعتبر نفسه كحزب وطني، معنياً بصورة رئيسية بتصفية مخلفات الاستعمار على الاقتصاد الوطني وحاملاً في ذات الآن لمطالب وطنية كفيلة بضمان تحرره، ولو في أفق رأسمالي محلي، وفوق هذا، على ثقة كبيرة بأنه يؤدي رسالة وطنية ترتبط بوجوده كحزب كافح من أجل الاستقلال كفاح الصابرين، ثم إن الانتخابات القروية والبلدية كانت قد كشفت من قبل عن حجمه ومنحته ثقة بقوته السياسية والاجتماعية، وكان بهذا وبغيره على يقين ثابت، رغم تحالف أعدائه ضده، من قدرته على الظهور بقوة أكبر في الانتخابات التشريعية التي جرت، اتفاقاً أو صدفة بعد خروجه من الحكم بقليل.

أوردنا هذا كله لتفسير ظاهرة أثارت كثيراً من اللغط، وكانت مدار تعليقات مختلفة في صفوف الحزب وكذا على لسان المتابعين لنشاطه وتطوره، ونعني ظاهرة انعقاد المؤتمر السادس ((1962)، الذي جدد في الاتجاه العام أهداف المؤتمر السابق (1960) واكتفى ـ من موقع الحكم ـ بالتنبيه إلى ما لم يتحقق منها بعد، ومع هذا ظاهرة خروج الحزب بعد أقل من سنة على انعقاد المؤتمر السادس من فلك التعاون مع النظام، والأهم بصياغة بيان جديد، تواقت هذه المرة مع الذكرى 19 لتقديم وثيقة الاستقلال، طرح على بساط البحث علاقة الحزب بالسلطة وبالسياسة التي كانت تتبعها في الميدان الاقتصادي ـ الاجتماعي تحديداً (التعادلية ـ يناير 1963). وتفسيرنا يتركز في نقطتين :

الأولى ـ تتعلق بوضوح الاختيارات الكومبرادورية. فهذه كما كان من المتوقع منذ بداية الاستقلال، استبدت بأهم المرافق الحيوية في الاقتصاد الوطني، فحدَّت من عملية التوسع الاقتصادي وأوقفت الاستثمارات المنتجة واتبعت سياسة الاستقرار من خلال تجميد الأجور والتعويضات، وكذا بالمحافظة على البنية الضريبية التي كانت تحتل فيها الضرائب غير المباشرة مكانة كبيرة. يضاف إلى هذا أن السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد الوطني لم تتبدل في جوهرها، بل زادت وتائرها بأشكال جديدة عما كان عليه الوضع من قبل، وخصوصاً في ميدان الفلاحة والمعادن والتجارة والصناعة.. وقد ظهر ذلك جليا في إعطاء الأولوية لفلاحة التصدير والسياحة وتصدير اليد العاملة، كما في الحفاظ على البنية الانتاجية المرتبطة بالأسواق الخارجية، ثم بفتح الباب على مصراعيه للمساعدات المالية الأجنبية.. [2]وقد ترتب عن هذه السياسة في مجملها إعادة إنتاج بنية الاقتصاد الاستعماري التبعي في ظل متغيرات جديدة، أهمها سيطرة البورجوازية الكومبرادورية في إطار سيطرة أشمل للاستعمار الجديد.

الثانية ـ وتتعلق بالمقابل ببلوغ حزب الاستقلال درجة من التطور الموضوعي كشفت له، في نطاق سياسة تعاونية مُزكّاة، عن شيئين : 1 ـ أنه لم يستفد كحزب سياسي مما كان يعمل من أجله في الحقل السياسي كإصراره على احتلال مركز القيادة في الشؤون الادارية والسياسية للبلاد وتعلقه بتمثيل (الشعب) وإلحاحه أيضاً على الحديث باسم الشرعية التاريخية للبروز بمظهر المتابع لأماني التحرر الوطني من «مخلفات الاستعمار» وغير ذلك كثير. وقد مر بنا أنه خاض في هذه الواجهات كلها نضالا مريراً، لم يوفق فيه في الغالب إلا بمقدار ما يسمح به التوازن الطبقي، وكان هو، زيادة، من أشد المخلصين دفاعاً عن هذا التوازن. ونقول أيضاً أن الحزب خسر في إطار التعاون الذي انتهجه بعد 1960 بعض قواته الاجتماعية (من غير الفئات التي التحقت بالاتحاد

الوطني للقوات الشعبية) وأساساً بعض الرأسماليين الوطنيين الذين انتفعوا في السابق من التسهيلات التي وفرتها لهم قوة الحزب وسمعته. وسياسة القصر في اجتذاب هذه الفئات وبالتالي في زعزعة أركان تحالفاته الداخلية كانت أذكى من سياسته التعاونية. وعلى هذا فقد كان من المنتظر لحزب الاستقلال أن يشهد تحولات كبيرة إلى هذا الحد أو ذاك تؤثر في هياكله وأبنيته. 2 ـ ثم إن الفئات البورجوازية التي كانت تقف وراء مطالبه الأساسية في القضاء «على مخلفات الاستعمار»، وهي التي بلورت شعارات وطنية كثيرة مثل التأميم والتصنيع وتدخل الدولة. . . ، وجدت نفسها تخوض معركة مجددة ضد الهياكل القديمة في الاقتصاد والادارة وفي المجال السياسي الصرف ذاته. وإذا استثنينا بعض الاجراءات الوطنية التي حاولت أن تضع التحرر الاقتصادي على قَدَمَيْه في بداية الاستقلال ومكنت بعض البورجوازيين المغاربة من تنمية مشروعات اقتصادية مربحة، ولكنها محدودة، فقد ظلت المرافق الأساسية المتحكمة في الاقتصاد وقفاً على الرأسمال الأجنبي الخاص والعام، بدعم من الدولة أحياناً وبفعل تاريخ السيطرة الاستعمارية الطويلة أحياناً أخرى. ومعنى هذا أن المراهنات البورجوازية الوطنية على احتلال المواقع الاقتصادية والاجتماعية في إطار سياسة ليبرالية مفتوحة تكسرٍ موجبات الاحتكار الفرنسي، لم تكن ذات أثر كبير في الواقع، بل وبسبب الضعف البورجوازي الوطني نفسه فقد تحولت تلك المراهنات إلى مطالب يائسة للحد من شروط التبعية وإقامة العدل الاجتماعي وما شاكل ذلك. ومهما بدا لنا أن تلك الفئات ارتاحت كثيراً لتقارب الحزب مع النظام وأنها أيضاً حققت في إطار التعاون الذي تولد عن ذلك بعض المكاسب الرأسمالية إلا أن ذلك كان وقتياً ومطبوعاً بالآمال في عدول النظام عن الارتماء بصورة تامة في مدار التبعية لما ترتبط به هذه من احتكار ومنافسة.

وبمقدار ما كانت سياسة النظام تزيد من وتائر إعادة إنتاج ما سميناه سابقاً بنية الاقتصاد الاستعماري التبعي، بمقدار ما كانت تتحول تلك الفئات البورجوازية إلى مدافع شديد العناية بالتحرر وما يرتبط به، أو بكلام آخر، بمقدار ما كانت تحرص على «إعادة إنتاج» مطامحها السياسية والاقتصادية. وعن هذه العملية، وهي معقدة وتحتاج الى شروح إضافية، نشأ التناقض الذي أخذ بدءاً من 1963 صفة معارضة برلمانية. إن ترسخ التبعية، على هذا الأساس، هو المبرر الأول لبروز التعادلية. وهذه الخلاصة الأساسية هي التي نؤرخ بها لتطور الحزب بعد 1963.

1 ـ التعادلية كوثيقة

حاولت وثيقة التعادلية (11 يناير 1963) أن تبرز للعيان منطلقاً سياسيا منسجماً في المطالبة وأسلوباً مقتصداً في العرض. ولهذا الغرض كشفت مقدمتها عما يمكن تسميته بالأطوار الأساسية التي عمل حزب الاستقلال على بلوغها منذ أمد بعيد ونعني :

أ ـ الاستقلال (1956) ـ وهو المطلب الذي ورد أصلاً في البيان الأول لعام 1944 مقروناً بإقامة الملكية الدستورية. وتسلم وثيقة التعادلية بهذا الصدد بحدوث الاستقلال السياسي في 1956 وتعتبره انتصاراً أولياً لما كان الحزب قد أعلنه قبل هذا الوقت بـ 19 سنة.

ب ـ الملكية الدستورية ـ وهو ما تحقق في نظر الحزب بدستور دجنبر 1962، رغم ما حدث في ذلك من تماطل لظروف المرحلة السابقة، بصرف النظر عن العوامل التي تسببت في ذلك. فالأهم من هذا هو أن الدستور أقر بنظام الملكية الدستورية «الديموقراطية الاجتماعية الذي يضمن الحريات الخاصة والعامة وينشىء المؤسسات التمثيلية الوطنية. . .».

ج ـ الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية ـ وهو ما لم يتحقق بعد، وبه يعلن الحزب مطلباً جديداً، بل ويؤرخ به لمرحلة فاصلة في معرض بناء الاستقلال.

ومن الحق أن يذكر هنا أن هذا الترتيب المنطقي المنسجم لا يصلح إلا لتوصيف بعض المطالب العامة التي تشبث الحزب بها نظرياً قبل الاستقلال وبعده، كما يصلح في ذات الآن لوضع التعادلية في سياق التطور السياسي الذي تعهده الحزب بالرعاية والاهتمام كما بالنضال والدعوة، وبالتالي للاقرار بما لترابط تلك المطالب مجتمعة (الاستقلال، الملكية الدستورية، التعادلية. .) من أهمية حاسمة في الخروج بالمغرب ـ كما كان يحلو للحزب أن يردد ـ من طور التخلف إلى طور التقدم. فهل يمكن القول بأن وثيقة التعادلية جاءت لاستكمال مرحلة طويلة بدأها الحزب مطالباً بالاستقلال ثم لاحقها مطالباً بالملكية الدستورية، أم أن وثيقة التعادلية جاءت لمراجعة خطة الحزب في التعاون مع النظام، وبالنتيجة للاستفهام والتساؤل حول ما تم إنجازه بصفة عامة

إن الوقوف عند منطوق الوثيقة لا يطلعنا في الواقع إلا على الشق الأول من السؤال، وهو الشق الذي علل به حزب الاستقلال تطوره السياسي العام في المطالبة كما قلنا، بل ولم يخرج عن الوعي الوطني العام الذي كان سائداً في مرحلته والداعي لضرورة إحداث تحول اقتصادي يرسخ الاستقلال (1956) وينشر الديموقراطية ((1962). وعموماً فقد كان الوطنيون والتقدميون المغاربة على اهتمام متواصل، ولو من زوايا مختلفة، بالبحث عن الحلول الناجعة للقضاء على التبعية بعد أن تحقق لهم الاستقلال الذي كافحوا من أجله (ومنهم من تفاوض حوله) وبعد أن فرضوا الدستور (وأغلبهم شارك في إعداده). على أن الشق الثاني من السؤال المطروح أعلاه هو الذي يبدو لنا أكثر تعبيراً عن المناخ السياسي الذي طرح فيه حزب الاستقلال وثيقة التعادلية. فإذا ذكرنا أن الحزب كان يعتبر التحرر الاقتصادي هو أساس التحرر الاجتماعي والسياسي، وأن سياسة النظام لم تقم على هذه الأصعدة إلا بما يوطد أركان التبعية، وإذا ذكرنا في نفس السياق أن الحزب كان يعتبر تحرر المواطن من قيود الفقر والحرمان والبطالة هو عنوان تطوره الديموقراطي... أمكننا أن نقول بأن حزب الاستقلال كان من خلال هذا يُسَفِّهُ ضمنيا ما كان قد وقع الاقرار به كتقدم وتطور، ونعني: الاستقلال نفسه (1956)، والدستور (الديموقراطية 1962).

لا نستطيع القيام هنا بتحليل مفصل لأسباب وخلفيات ما سميناه بالتسفيه الضمني، إلا أن القول بأن حزب الاستقلال كان يعتبر الاستقلال ناقصاًما لم يسترد المغرب سيادته على الأراضي التي اقتطعها منه الاستعمار (موريطانيا، الصحراء) وأنه مْحْوَرَ سياسته في بعض الفترات حول هذه المسألة بالذات. هذا من جانب، وأن وثيقة التعادلية طُرحت بعد المصادقة على دستور 1962 بحوالي الشهر فلم يتمكن الحزب من اختبار النتائج المترتبة عن ممارسة الحياة الديموقراطية في ظل الملكية الدستورية سلباً وإيجاباً وهذا من جانب ثانٍ... في هذا القول بجانبيه إذن ما يعني أن الحزب لم يكن على توافق تام مع قناعته النظرية. ويتدعم هذا الرأي لدينا بما صدر عن الحزب من مقررات في المؤتمر السابع (1965)، وكذا بما جاء في التقرير المذهبي لعلال الفاسي من نقد عنيف لمختلف المواقف التي كان فيها على خطأ أو واهماً أو متفائلاً أكثر من اللازم. فهو يقول بعبارات واضحة: «أما الآن فقد أصبح من البين أنه لا يمكن وجود ديموقراطية سياسية وحدها، وأن الشعب لابد من أن يكافح في سبيل المشروعية، ولكن مع علمه أن هذه المشروعية لا تتم إلا حين يتم التحرر الاقتصادي...»[3]. ثم أعلن صراحة قبل اختتام تقريره ببضعة سطور فقط قوله: «وقبل أن أغادر مكاني أعلن أن غايتنا هي تحقيق ملكية دستورية بكل معنى الكلمة، لنتمكن من تحقيق التعادلية

لصالح المجتمع المغربي» [4] فلا يبقى إذن إلا أن نؤكد صراحة أن المراجعة تطعن هنا بدون تحفظ في «مسلمتين» هامتين، نعني (الاستقلال، الدستور)، وردتا في وثيقة التعادلية كمبررين رئيسيين لاقتراح برنامج مفصل في ميدان التحرر الاقتصادي.

ذكرنا هذا التحليل للكشف عن خلاصة هامة مفادها أن التطورات السياسية بما كان فيها من تناقض وصراع، في المجال الذي يعنينا هنا (أي بين سياسة النظام من جانب وسياسة حزب الاستقلال من جانب آخر)، هي التي كانت تحدد طبيعة التوجه الاستقلالي فتحمله على التعاون أو على المعارضة، وقد ترغمه على مراجعة ما تعاون فيه أو على انتقاد نفسه، أحياناً، فيما عارض فيه. والمواقف النظرية العامة مهما بدا انسجامها منطقيا لا دور لها في تقنين الطابع البورجوازي للعمل، فهي تصلح للتوصيف ولكنها لا تحدد مجال التناقض.

من هنا تبدو لنا وثيقة التعادلية بما اشتملت عليه من مطالب، بمثابة أساس حيوي وشامل وموضوعي أيضاً تفصح عن التعارضات التي راكمتها التطورات السياسية في البلاد بعد 1960 بين النظام وبين حزب الاستقلال، وهي تعارضات لها دوافعها الطبقية والسياسية. ولا يبدو، زيادة على ذلك، أن تعاون الحزب مع النظام قد حدّ من اتساعها أو أن قبول النظام بإحداث بعض الاصلاحات قد خفف منها. ولما كنا قد انتهينا في السابق إلى القول بأن ترسخ التبعية هو المبرر الأول لبروز التعادلية، فمن المناسب أن نتمم ذلك بالقول إن التعادلية هي النقد الوطني البورجوازي للتبعية.

تنبني وثيقة التعادلية على أربعة أهداف وثلاثة شروط وسبعة تدابير، وفي الجدول التالي ما يوضح ذلك :

وثيقة التعادلية

الأهداف	الشروط	التدابير
التعادلية الاقتصادية - واجب الدولة هو رفع مستويات المعيشة للمواطنين بتوزيع عادل للدخل القومي - تمكين المواطنين من الفرص المتكافئة - تحرير الفرد من جميع أنواع الاستغلال - الهدف هو الخروج من التخلف وتشييد مجتمع بلا طبقات. **الاستقلال الاقتصادي** تحقيق الاستقلال الاقتصادي بتحرير الاقتصاد من السيطرة الأجنبية ومن مخلفات الاستعمار ومن جميع أشكال الاستعمار الجديد. **بناء المغرب العربي** - على المغرب أن يشارك في مجموعة اقتصادية أوسع - الشروع عاجلاً في تنسيق ثم دمج جميع مظاهر النشاط في المغرب العربي. **التعاون الدولي** - التعاون في الميدان الاقتصادي مع جميع الدول والهيئات الدولية في نطاق احترام السيادة - مساهمة المغرب في مقاومة التخلف في الأقطار الأخرى وخصوصاً في البلدان الافريقية.	- تقدم البلاد يتوقف على تطور البادية ولهذا يجب إعطاء الأسبقية للفلاحين. - الشغل هو رأسمال الأمة الأساسي وهو واجب على الجميع وحق من حقوقهم وللعامل حق في أجر يتفق ومستوى المعيشة والانتاج. - من الواجب على الدولة أن تتدخل في الميدان الاقتصادي في إطار تخطيط يوضع بطريقة ديموقراطية، وعليها أن تؤمم وتراقب القطاعات الاقتصادية (القروض، التأمين، الطاقة، النقل) وتحترم الملكية الخاصة. - ضرورة توسيع وتنمية نظام التعاونيات وذلك برفع الدخل والقدرة الشرائية للمواطنين، وتنظيم الأمة داخل وحدات اقتصادية واجتماعية.	- على الدولة أن تكون الاطارات الوطنية تمشيا مع حاجة المصالح العمومية، وتعميم التكوين المهني وإعطاء التعليم الابتدائي توجيها مطابقاً للضرورات الاقتصادية. - تطوير الوضع في البادية عن طريق الاصلاح الزراعي وتمكين الفلاحين من الشغل. - التصنيع ضروري لضمان الشغل للجميع والزيادة في الدخل القومي وإنماء القدرة الشرائية وعلى الدولة أن تساعد القطاع الخاص وتساهم في القطاع المزدوج وتنمي القطاع الخاص للدولة. - التعاون مع الدول المتخلفة في الميدان الصناعي لحل مشكلة أثمان المواد الخام. - تقوية التعاونيات وتبسيط الطرق التجارية ومراقبة أسعار البضائع، توجيه وتنظيم التجارة الخارجية وحماية الملاحة. التجارية وتوسيع الأسواق والتقليل من الواردات. - تحقيق نمو البلاد بتعبئة الامكانيات الطبيعية وتشجيع وتعبئة الوفر الوطني. - ضمان اللامركزية والتوزيع الاقليمي للمشاريع الاقتصادية وإحداث تخطيط إقليمي بطريقة ديموقراطية وإعطاء الأسبقية للقطاعات المنتجة.

2 ـ التعادلية كنقد

يمكن أن نرى في وثيقة التعادلية بحسب الأهداف والشروط والتدابير الواردة فيها، بياناً قوياً موجهاً لنقد سياسة النظام في المجال الاقتصادي. وهذا هو الانطباع الذي يخرج به القارىء. إلا أن الوثيقة تحمل، بجانب ذلك، نقداً آخر غير مكتوب، لا مفر من اعتباره نقداً ذاتياً يخص سياسة الحزب ذاته، لنَقُلْ، في تعاونه مع النظام. على أننا سنكتفي بالدرجة الأولى من النقد، لظاهر معانيه في رسم الفوارق بين منهجين متعارضين، وهو الأهم في هذا المجال.

ومما تجدر ملاحظته أن وثيقة التعادلية أعادت التذكير مجدداً بما ورد في مقررات المؤتمرين الخامس والسادس (1960 ـ 1962) في الميدان الاقتصادي. فكأنما أريد لها من هذه الزاوية أن تنتخب أعمق المطالب الهادية لنشاط الحزب والمؤثرة في توجيه وأن تعيد صياغتها على ضوء التطورات السياسية الحادثة. . وتتعدى هذه المحاولة ما يمكن وصفه بالتناور التاكتيكي الذي لجأ إليه الحزب في الوثيقة بغية إحراج النظام بمطالبه الوطنية في فترة مطبوعة بأجواء التجربة الدستورية الأولى. . الخ، لأن الحزب كان يتوخى قبل كل شيء وضع حد فاصل بين شروط التعاون ومهام المعارضة، وهذا بعد أن لم يَنَلْ شيئاً ذا بال من سيره في ركب النظام أزيد من ثلاث سنوات. والدليل على هذا أن الوثيقة ناقضت سياسة النظام فيما كان الاعتقاد تماماً بأن الحزب لا يبدي أي خلاف معه إلى أواخر العام 1962 على الأقل، ونعني في المجال الخاص الذي دعا الحزب لتدخل الدولة فيه وألقى عليها تبعات تنظيمه وتوجيهه (القروض، التأمين، الطاقة، النقل. . .)، وعلى نحو ما في الميدان الفلاحي. وبعبارة أخرى فقد ركزت الوثيقة على نقد ما تحصل تطبيقه أو ظهر كتوجيه في أربعة ميادين هي على التوالي : المسألة الفلاحية (البادية) الشغل، تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي، نظام التعاونيات، أما ما عداها فكان لتوسيع مدار النقد وتبيان دواعيه لا غير.

ولتقدير أهمية هذا لنقد نورد حول سياسة النظام ما أجمله (فتح الله ولعلو) في حديثه عن «حدود سياسة التبعية الاستعمارية الجديدة وانعكاساتها على الوضعية الاجتماعية».[5]، فهو يذكر في الميدان الاقتصادي بصورة خاصة ما يسميه بتجميد الاستثمارات ونسبة النمو، وتقهقر فلاحة المعاش، والتخلي عن مشاريع التصنيع إلا فيما يرجع للصناعات الخفيفة (كالنسيج) وضيق السوق الداخلي، وانخفاض أثمان المواد الأولية المصدرة (كالفوسفاط). أضف إلى ذلك ما ترتب عن هذا كله من منعكسات

اجتماعية تجلت في استقرار وتجميد الدخول (الأجور بصفة خاصة) وتفاقم المشاكل الاجتماعية بسبب الفرق الحاصل بين تزايد الحاجيات (كنتيجة للنمو الديموغرافي والهجرة القروية) وانخفاض الاستثمارات الاجتماعية في ميادين الصحة والتعليم والسكن وكل هذا بطبيعة الحال كان بإشراف من الدولة وتدخلها المباشر في كثير من ميادين الاقتصاد وتشجيعها، زيادة، للرأسمال الأجنبي الخاص والعام، انسجاماً مع اختياراتها الرأسمالية التبعية.

قد لا يكفي هذا لوضع مقارنة تامة بين التعادلية وما انتقدته، ونحن لا نهتم بذلك إلا بمقدار، غير أن محتوى النقد، وهو ما نريد التأكيد عليه، أحاط بكل ما كان لسياسة النظام فيه من نقائص وانحرافات ظاهرة في تصور حزب الاستقلال. وسنجد بهذا الصدد، على مستوى الأهداف، ما ينبيء بوجود تخالف لا مزيد بعده، لأنه يركز النقد في أبلغ صوره، بل ويعكس مضمون الاختيار البورجوازي الوطني من جهة، ومن الجهة المقابلة أوليات الاختيار الرأسمالي التبعي، على نحو ما يلي:

	حزب الاستقلال (التعادلية)		سياسة النظام (التبعية)
الأهداف	ـ التعادلية الاقتصادية ـ تحقيق الاستقلال الاقتصادي ـ بناء المغرب العربي ـ التعاون في الميدان الاقتصادي مع جميع البلدان. الرأسمالية.	الأهداف	ـ تركيز الفوارق الطبقية تعميق التبعية ـ الاتجاه نحو السوق الأوروبية المشتركة ـ توثيق العلاقة بالدول

فإذا كانت الأهداف هي التي توضح طبيعة الاختيار وفحواه، فسيكون من قبيل التأكيد على حقيقة عامة الاقرار ها هنا بالمحتوى الطبقي ـ الايديولوجي الذي بثه النقد التعادلي بطريقة حصرية، وهو ما جعل الحزب يقبل على المعارضة السياسية بإيمان راسخ في النضال الوطني ضد ما اعتبره مجسداً بحق «للسيطرة الأجنبية ومخلفات الاستعمار . . وأشكال الاستعمار الجديد . . . » [6]. وليس في هذا ما يثير الاستغراب، لأنه ظل على هذا الايمان ثابتاً إلى أن انعقد مؤتمر التاسع (صيف 1974)، وفيه صرح محمد بوستة قائلاً : واليوم أيها الاخوة الكرام نعقد مؤتمرنا التاسع تحت شعار : تحرير التراب وتحقيق الديموقراطية والتعادلية مؤكدين تشبتنا بمبادىء الحزب وأهدافه كما تضمنتها وثيقة 11 يناير 1944 التي قدمناها للمغفور له جلالة الملك محمد الخامس للمطالبة بتحرير البلاد وإقامة نظام الملكية الدستورية، ووثيقة 11 يناير 1963 قدمناها لجلالة الملك الحسن الثاني للمطالبة بتحقيق التعادلية الاقتصادية والاجتماعية . . ».

3 ـ التعادلية كمشروع اقتصادي.

قلنا بالمحتوى الطبقي ـ الايديولوجي (انظر الفقرة أعلاه) لاعتقادنا بأن النقد التعادلي حمل في معناه تصوراً متكاملاً عن مشروع التطور الاقتصادي الذي ارتضاه «للخروج من التخلف وتشييد مجتمع بلا طبقات». وعندما تعرض **علال الفاسي**، إبان انعقاد المؤتمر السابع (1965) لهذه النقطة، لم يتردد كثيراً في وصف التعادلية بأنها «أكثر من اشتراكية» لأنها تعمل من أجل «قيام توازن دقيق بين مختلف القطاعات من جهة، وبين أفراد الشعب من جهة أخرى» [7].

وموضوع البحث هنا يفرض معالجة هذا الوجه من وجوه التعادلية.

فلا يستطيع الدارس أن ينكر ما أولاه حزب الاستقلال للميدان الاقتصادي من عناية، وهذا منذ ظهوره كحزب. إلا أن الاهتمام بهذا الميدان في مرحلة ما قبل 1956 كان يندرج في سياق إعداد برنامج مفصل للنضال الوطني وكان إلى جانب ذلك عاماً وفي حاجة إلى وضوح نظري يكشف عن جوانبه. زد على ذلك أنه (أي الحزب) كان يتطور في الأعداد والمطالبة بتطور المشاكل المرتبطة بالاقتصاد الاستعماري وانعكاساته على الأوضاع العامة للجماهير، وعلى أوضاع الفئات البورجوازية المرتبطة بالحزب ذاتها. أما بعد 1956 فقد انجذب الحزب لزمن غير قصير إلى معترك العمل السياسي المباشر، ولم تأخذ المطالب الاقتصادية من اهتمامه وقتاً كبيراً. فالمرحلة، باعتراف الحزب، كانت مرحلة بناء الاستقلال وما يرتبط به قبل كل شيء. إلا أن المؤتمر الخامس (1960)

كشف عن نية الحزب في إعداد المشروع الاقتصادي ضمن مشاريعه العامة بل واعتبر إنجاز ذلك هدفاً أساسياً لنضاله. والواضح هنا أن الحزب حاول القيام بذلك في شروط جديدة، انطرحت فيها مشاريع اقتصادية أخرى، نظرية وعملية، وتميزت بالاضافة إلى ذلك، وخصوصاً بعد 1960، بانفراد البورجوازية الكومبرادورية بالتخطيط والتوجيه، وفي معرض ذلك «بتطوير الرأسمالية التبعية..».

نقول هذا لوضع المشروع الاقتصادي للتعادلية في مجاله التاريخي أولاً، وهو المجال الذي يفصح عن دوافعه بدون ريب، وفي نطاق التجربة الذاتية لتطور الحزب بعد 1960، وهو ما سيجلو لنا مستوى المشروع وآفاقه.

لقد انطلق الحزب في صياغة التعادلية، حسبما ذكر علال، من فكرة أساسية ومحورية تفترض «أن خيرات المواطنين يجب أن تكون للمواطنين، وهذا يعني قبل كل شيء التحرر من جميع ضروب السيطرة الأجنبية على الاقتصاد وإنهاء كون اقتصادنا كما ظل منذ فجر الحماية متمماً للاقتصاد الفرنسي، ووقايتنا من الوقوع في استعمار جديد يقوم على شكل قروض أو مساعدات تفرض علينا أن ننحاز في تخطيطاتنا إلى مخطط الشرق أو الغرب، لأن ذلك أولاً لن يراعي مصلحة رفع مستويات المعيشة للمواطنين، ولأن ذلك ثانياً يجعلنا تحت رحمة الدولة التي ننحاز لها، وثالثاً لأن ذلك سيجعلنا نقوم بدور المساعد للصناعات المهددة للسلام في أوروبا وأمريكا..»[8]. وفي هذه الفكرة ما يخبرنا بوجود عدة محاور نظرية تقدم مفهوم التعادلية على درجة كبيرة من الانسجام، وفي نفس المستوى على درجة واضحة من التعارض مع ما كانت تطبقه سياسة النظام في المجال الاقتصادي.

فالمحاور التي نعني تجعل من التعادلية دعوة:

- للتحرر من جميع ضروب السيطرة الأجنبية على الاقتصاد.
- لتجنب الوقوع في استعمار جديد.
- لعدم الانحياز في التخطيط لا للشرق ولا للغرب.

أو ما يعني بتفسيرنا: 1 ـ التحرر الاقتصادي. 2 ـ الاعتماد على الذات. 3 ـ عدم الانحياز. ومن يعود الى وثيقة التعادلية يجد هذه المحاور النظرية مبثوثة هنا وهناك، ويجدها بنفس المعنى تقريباً في البرنامج الاقتصادي الذي صدر عن المؤتمر الخامس من قبل. إلا أن السياق الذي وردت فيه هنا وهناك، سياق المطالبة، حجب مداليلها

النـظرية فبـدت بدون أسـاس يمنطقها. أما هنا فالميل النظري يحمل في ذاته صفة التقعيد، أي يشكل ما سميناه في السابق بالمحتوى الطبقي - الايديولوجي للبرنامج التعادلي، ويضفي عليه بالمعنى الخاص طابع المشروع المتكامل.

وغـير خاف أن بلوغ هذا المسـتـوى نتـج عن مقتضيات الصراع السياسي والايديولوجي داخل الحزب، وهو ما نجهل عنه الكثير، كما نتج عن وجود تناقضات أثرت كثيراً في صياغة مواقف الحزوب تجاه سياسة النظام القائم. ويمكن الاستدلال على هذه التناقضات، وهو ما نبحث عنه، من خلال ما برر به الحزب المحاور النظرية نفسها للتعادلية، فهو يأخذ على «الحكومات التي تعاقبت على المغرب» :

- إبقاء البناء الاقتصادي الذي خلفه الاستعمار على ماهو عليه.
- استمرار السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المغربي فيما يخص التمويل والتصنيع والتجارة.
- وجود تبعية اقتصادية خطيرة.

أو ما يعني بتفسيرنا أيضاً : 1 - الاستعمار. 2 - السيطرة. 3 - التبعية.

وبصـورة عامة، فإذا كانت التعادلية قد انطلقت من اعتبار «حجر الزاوية» في تصـورهـا النـظري هو أن «خيرات المواطنين يجب أن تكون للمواطنين»، فلم يكن انطلاقها هذا إلا لتأكيد (حقيقة موضوعية) استدلت عليه بكثير من الأرقام والدراسات والتحقيقات على ما يبدو، تقول كلها «إن الطبقة الكادحة في المغرب ولاسيما الفلاحون والصناع لم يعمل لهم شيء يغير حالتهم السيئة ويرفع مستواهم ويضمن مستقبلهم». فهناك على ضوء هذا ما يمثل فارقاً جوهريا، على المستوى النظري الذي نهتم به هنا، صدر عن أهداف متعارضة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في التحليل الأخير. فهل يسمح هذا بالقول إن التعادلية تمثل دعوة اشتراكية ؟. أو هي بمعنى آخر محاولة لبسط مشروع اقتصادي اشتراكي يعمل من أجل هدف أسمى هو بالتحديد «بناء مجتمع بدون طبقات» ؟.

ما كان لنا أن نطرح هذا السؤال لو لم يقل علال الفاسي في تقريره الأدبي للمؤتمر السابع (1965) أن «استعمال كلمة تعادلية أوحت بها مناقشات كبيرة جرت بين أعضاء اللجنـة التنفيذية أثناء صياغة هذا البيان [يعني بيان التعادلية] فقد أحببنا **أن تكون الغاية أكثر من اشتراكية**» [9] (التشديد مني). وهذا قول يثير الازعاج حقاً لصعوبة

تفكيك المعنى الدلالي الذي يعنيه علال «بأكثر من اشتراكية» أولاً، ثم لأن وثيقة التعادلية أقرت صراحة بضرورة الحفاظ على الملكية الخاصة (ودافعت عن التنافس الحر) مع تقييد شكلي لا يفيد في أي شيء ثانياً. ومن المناسب تماماً أن نطرح سؤالاً تقليدياً بالصيغة التالية : كيف يتيسر «بناء مجتمع بدون طبقات» وإقامة «توازن دقيق بين مختلف القطاعات من جهة وبين أفراد الشعب من جهة أخرى». على فرض أن هذا هو الذي يحقق ما دعاه علال الفاسي «بأكثر من اشتراكية» والملكية الخاصة [لوسائل الانتاج] مباحة ومشرعة ؟. سؤال تقليدي كما أسلفنا الذكر، ولكنه يترك ما جاء في الحديث عن التعادلية كاشتراكية (وأكثر) ملتبساً في تناقضه الجوهري الحاسم.

سوف لن نهتم بتحديد معنى الاشتراكية فليس ذلك هو الموضوع، كما أننا لن نتوسع كثيراً في إظهار (المميزات) الرأسمالية في التعادلية، ذلك لأن بحثنا يهدف أولاً وقبل كل شيء إلى تحليل نمط من التفكير الاقتصادي أوحت به، كما أسلفنا القول مراراً، مصالح الفئات والطبقات المرتبطة بالحزب كإطار على ضوء التطورات الاجتماعية والسياسية التي عرفها المجتمع وكذا مراحل تعاون الحزب مع النظام بعد 1960. وطمعاً في تحقيق هذا الغرض سنحلل ثلاثة مفاهيم خاصة به :

أ ـ الدولة.

نصت التعادلية بصورة واضحة على تحرير الاقتصاد الوطني من السيطرة الأجنبية، ونصت بنفس الوضوح على تحرير الفرد من هيمنة الرأسمال، وطالبت في إطار هذا وذاك بتأميم القطاعات الاقتصادية الأساسية وتوفير الشغل وتنظيم التعاونيات وتوزيع الدخل الوطني بطريقة عادلة، وكل هذا بين ولا غبار عليه من الناحية النظرية. إلا أن الفكرة الجوهرية التي استند عليها التنصيص وبنيت عليها المطالبة هي الدولة. فإليها يرجع كل شيء وهي الحاضن لمشروع التطور في المجتمع والراعي الأمين لحقوق الأفراد والجماعات، وليس يخصصها في نظر التعادلية (حزب الاستقلال) إلا أن تكون دولة الجميع، لا الأقلية، دولة وطنية لا فئوية، قيمة على الحقوق والواجبات، مالكة لوسائل الانتاج وتتصرف في قوة العمل لفائدة الصالح العام. ويذكر القارىء أننا حللنا باقتضاب مبررات هذا الطرح في نظر الفئات البورجوازية الموجهة لحزب الاستقلال وبالنسبة للبورجوازية المتوسطة عموماً، إلا أننا لم نبين أن «التفكير» في الدولة بهذا المنطق يتغافل عن طبيعة النظام الحارس لجهاز الدولة أو القائم على شؤونها. فهذا في التحديد النظري كان من «المقدسات» التي يحرم الخوض في أساس تكونها واستمرارها ووجودها

أصلاً. فإذا أبرزنا ما لمكانة وجود الدولة بيد التحالف الطبقي الذي يكون أساس النظام القائم من آثار كبرى وربما حاسمة في توجيه الحياة العامة على مختلف الأصعدة، أمكننا أن نقول أن الدولة كجهاز لا تستقل في حقيقة الأمر عن النظام كبنية وهما معاً لا يستقلان عن الاختيارات السياسية والايديولوجية وغيرها التي تلبسها لبوس المصلحة الذاتية والتوجه الخاص. ويستتبع هذا أن نقول بأن الالحاح على تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي والعمل فيه بمقتضى التحرر من السيطرة الأجنبية الخ يحتم في المقام الأول أن تكون الدولة بيد الطبقات الوطنية التي تجعل ذلك من أوليات عملها في التحرر العام، وإلا صارت في غير مصلحتها، وبالنتيجة في غير مصلحة موجبات التحرر الوطني.

قد يكون من الأمر البديهي أن نستخلص من هذا أن الدولة ليست جهازاً حيادياً ووظيفتها ليست اقتصادية محضة وطبيعتها بالضرورة طبقية. إلا أن التعادلية تعالج الدولة كمفهوم حقوقي وتعامله كضرب من ضروب التعاقد بين الأفراد على شيء له صفة قانونية يستحقها من الوظيفة المتفق عليها بشأنه. وهي وظيفة شاملة وتكاملية، أي يتداخل فيها الاجتماعي بالاقتصادي وبالسياسي.. ضماناً للتوازن وحرصاً على سلطته في إملاء الاخاء والتفاهم وايقاظ الوعي بالمصلحة الجماعية وما إلى ذلك. وعلى هذا فتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي، كما يراد له، ليس اختياراً نابعاً من مصلحة هذا الطرف أو ذاك في العمل، بل إنه واجب تنظمه أوفاق تشريعية ما. وهو ما جاء من قول عبد الكريم غلاب بأن «الدولة تنبعث من الشعب، ولذلك فهي تقوم على مصالح الشعب وتنفذ رغباته، فهي خادمة للشعب وليس الشعب خادماً للدولة...» وهو الذي دفعه إلى القول أيضاً بأن «التعادلية تحدد وظيفة الدولة في إحداث تقارب بين فئات الشعب ورفع مستويات المعيشة للمواطنين وتحرير الفرد من كل ضروب الهيمنة والاستغلال وبالأخص من سيطرة رأس المال. فكل عمل وكل مبادرة تقوم بها الدولة يجب أن تتوخى مصلحة الشعب...» [10]. فالظاهر من هذا أن الدولة تتقيد بالمصلحة العمومية، أو بما يجعل هذه فوق كل مصلحة أخرى، ولا يمكن لها بصفتها الحقوقية المجردة، إلا أن تقوم بذلك وإلا ضيعت شرعيتها ونقضت ميثاقها.

إلا أن التعادلية رغم صدورها عن هذا المفهوم الحقوقي في فهم الدولة، لم تبيّن حتى في الحالة التي تتدخل فيها هذه الدولة في الميدان الاقتصادي، كيف يمكن لها ـ مع وجود دعوة أخرى تناقض «المصلحة الشعبية» وهي الدعوة للحفاظ على الملكية الخاصة ـ أن تحدث التقارب بين الأفراد والملكية تلك تكرس الفوارق بينهم. أفلا تجعل

من هذا الجهاز ـ إذا ما افترضنا علويته ـ راعياً للتناقض ؟ ثم ألا يتغلب هذا التناقض، بقانون شهوة المالك، على التعادل ؟ ولماذا لا يصبح هذا التعادل مفهوماً آخر للغلبة . . ؟

والواقع أن إغفال الطابع الاجتماعي للدولة وتحييد جهازها بتعليل حقوقي مجرد وغامض، يحرم التعادلية من أهم أركانها النظرية في دعوتها «لبناء مجتمع بدون طبقات».

ب ـ الملكية.

ورد الحديث عن الملكية الخاصة في وثيقة التعادلية ضمن الشروط الاقتصادية المفترضة لتطبيق أهداف حزب الاستقلال. وجاء ذكرها بالتحديد بعد إبراز ما للدولة من واجب للتدخل في «الميدان الاقتصادي في إطار تخطيط عام يوضع بطريقة ديموقراطية»، وتأميم القطاعات الاقتصادية الحيوية. وصيغت على نحو ما يلي : «وتحترم الملكية الخاصة والابتكار الفردي ما لم يؤديا إلى تجميد الأموال أو عرقلة نمو الانتاج أو يكونا سبباً في البطالة والكسل. . ».

وقد تحدثنا عن هذه القضية في السابق وألمحنا إلى أن التقييد الذي ارتبط باحترام الملكية الخاصة لا يعدو أن يكون شكلياً، وهو لا يؤثر في المضمون الذي تحمله كمطالبة بالتملك من جهة وكإقرار بظاهرة (وقع تعليلها بغريزة طبيعية في الفرد[11]) تعني فيما تعنيه وجوب الحفاظ لبعض الأفراد على حقهم في التصرف الحر نحو ملكية وسائل الانتاج، على شرط أن يكون هذا التصرف دافعا للتطور الاجتماعي لا سبباً رئيسياً في عرقلته من جهة أخرى.

والقول بأن الدعوة لاحترام الملكية الخاصة «وما يتبعها» شكلت باستمرار بنداً رئيسياً ـ بين بنود رئيسية أخرى ـ في مطالب حزب الاستقلال منذ أمد بعيد، يمثل في اعتقادنا اعترافاً ضرورياً للحزب بهويته الوطنية البورجوازية وبسلطة الفئات البورجوازية على مقاليد الأمور السياسية وغيرها فيه، لأن الدعوة لاحترام الملكية الخاصة كانت من بين العناصر الضامنة لتحالفاته والموجهة لسلوك بعض فئاته. غير أن القضية تكتسي بعداً آخر يبدو لنا على نحو كبير من التناقض، عندما تعالج الملكية الخاصة (وما يتبعها) في إطار التعادلية كما طرحت في 1963 . فمشروع التعادلية هذا أريد به، كما

قدمنا، (بناء مجتمع بدون طبقات) أو تقريب الفوارق الاجتماعية بين المواطنين بأقل تقدير، وأريد به فوق ذلك بناء اشتراكية (زائدة). هذا بعد أن طرح في مرحلة تميزت بهجوم البورجوازية الكومبرادورية على معظم مرافق الاقتصاد الوطني، وجاء في تحديداته الرئيسية علامة على اتساع شقة الخلاف بين حزب الاستقلال والنظام.

فالبعد الآخر الذي نعنيه يظهر ساطعاً من النظرة الأولى في تناقض المفاهيم الايديولوجية ذاتها المبثوثة في وثيقة التعادلية، مفاهيم تتفرع عن التعادلية كمرجع نظري مثل التوزيع العادل للدخل، احداث التقارب، تمكين المواطنين من الفرص المتكافئة ؛ إعطاء الأسبقية لجماهير الفلاحين.. الخ، أي تلك التي أشادت بفضائل الحلول الوسطى المتساوية دون تمييز كبير لا على مستوى الانسان كنوع ولا على المستوى الجغرافي كأقاليم ولا على المستوى المنطقي (بادية، حاضرة..) فإذا وضعنا هذه المفاهيم الايديولوجية أمام مبدأ احترام الملكية الخاصة على سبيل المقارنة، فمن المرجح أننا سنعثر على تعارض يتحدد بمستويات متعددة، بين العام والخاص، بين الذاتي والموضوعي. تعارض يحدث خللاً بيِّناً في المفاهيم أو يجعلها تتناقض من تلقاء ذاتها في تحديد ما يعود للمجموع كتعادلية وما يعود للأفراد كملكية خاصة.

وهذا يدل أيضا على أن تناقض المفاهيم الايديولوجية ينسحب على المحمول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الملتبسة به، فيصير التناقض نظرياً بين دعوتين غير منسجمتين : دعوة التعادلية نفسها (كأكثر من اشتراكية) ودعوة الملكية الخاصة (كرأسمالية) لا يمكن الجمع بينها أو لا يستطيع الجمع بينهما إلا وَاهِمٌ. أما إذا وضعنا التناقض النظري هذا في الميدان الاقتصادي الذي اهتمت به وثيقة التعادلية، فسيكون من الطبيعي أن نرى في دعوتها لاحترام الملكية الخاصة دعوة صريحة لتنشيط البورجوازية وتحفيزها لتملك وسائل الانتاج. وهو ما يتعارض بداهة مع قبول هذه البورجوازية بتنشيط مجموع أعضاء المجتمع أو أغلبيتهم لنفس الغاية أو لغايات أخرى تكون سبباً للحد من طموحها الرأسمالي. والواقع أن وثيقة التعادلية انبنت في جوهرها على تصور رأسمالي للتطور الاجتماعي. ومن باب تلطيف الدوافع الرأسمالية التي احتضنتها التعادلية أن نسميها وطنية.

ج ـ الشعب :

وهنـاك أخـيراً مفهوم الشعب الذي يؤطر وثيقة التعادلية ويشرح مراميها القريبة والبعيدة ونحب أن نذكر هنا أن كافة القضايا التي صيغت في التعادلية كمطالب وتمنيات إنما بنيت على هذا المفهوم (الشعب) وأعدت للنهوض بمستواه وتطوير قدراته وتمليكه خيراته. وقد جعل حزب الاستقلال من هذا المفهوم درعه في المواجهة وسنده في التطور منذ تأسيسه، وكثيراً ما إعتنى به وفاخر خصومه بتمثيله. وقد لمسنا من قبل وخصوصاً في الفـترة التي أعقبت حصـول البلاد على استقلال 1956 كيف أن مختلف مطالب الحزب ارتبطت بالشعب وتعلقت باسمه في كل معركة، حتى صار من المألوف أن يلقب الحزب نفسه بحزب الشعب المغربي.

ويبين التطور التاريخي الذي مر به الحزب أن استعمال المفهوم كان يتناسب في كل مرحلة مع حجم التمثيل الجـماهـيري، فسـاد الشعـور لذلك أن في اتساع القاعدة الاجتماعية للحزب ما يسوغ من الناحية السياسية والايديولوجية تعبئة المطالب الحزبية، ولو كانت ضيقة وخاصة، بمحمول شعبي لا تخفى أهميته الدعائية. ولما طرح الحزب وثيقة التعادلية حرص ملياً عن تأطير الرغبات الشعبية كما تصورها، فجعل من التعادلية خاتمة رغباته بعد أن حقق واستمتع بنصر الاستقلال (1956) وتنظّم فظهر حقه من واجبه بمنطوق الدستور (1962)، ولذلك قالت وثيقة التعادلية : «وبعد ارساء هذا الاطار القابل للتطور والذي يساعد على تحقيق الرغبات العميقة للجماهير الشعبية، يرى حزب الاستقلال أنه قد جاء الوقت لتحديد الأهداف والضرورات والوسائل التي سيحقق بها الشعب الـديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية التي ينشدها. .» فالشاهد عندنا أن حزب الاستقلال تمنطق بالشعب وجعله في التعادلية أساس مطالبه. وليس في هذا ما يجعلنا نشك في أنه قام بذلك لدوافع سياسية مرحلية أو لتاكتيك خاص أو حتى للتحايل على مفهوم لا يتطابق مع أهدافه. فالباحث لا يستطيع أن ينكر على الحزب وفي مرحلة 1963 بالذات درجة من التمثيل الشعبي مكنته في البرلمان عهدئذ ـ رغم التزوير وشراء الذمم والعنف [12] ـ من الحصول على 41 مقعداً (من مجموع 144)، وهو شيء كثير منذ عشرين سنة خلت. إلا أن المناقشة تتجه بنا إلى التساؤل عن معنى الشعب في حد ذاته، وعن معناه الايديولوجي في وثيقة التعادلية، وفي ارتباط مع هذه، عن تعارضه أو تطابقه، مع ما سماه علال «بأكثر من إشتراكية» أو ما سماه الحزب «ببناء مجتمع بدون طبقات».

قد يفهم القارىء من هذا أننا نستدرجه لمناقشة فكرة شائعة تخص طبيعة التمثيل الشعبي الذي يعلنه الحزب وأثر ذلك في صوغ أهدافه، والواقع غير ذلك. فنحن بصدد عرض مفهوم له صفة ايديولوجية قبل كل شيء واستعمل في إطار التعادلية لغاية سياسية معينة.

فإذا عدنا إلى ما اعتبره علال حجر الزاوية في التعادلية، ونقصد «أن خيرات المواطنين يجب أن تكون للمواطنين»، أمكننا أن نجد في هذا محتوى المفهوم :
1 ـ إن التعادلية تهدف إلى تمكين المواطنين من خيرات البلاد بالتساوي، لا فرق في ذلك بين كبير أو صغير، فقير أو موسر. . الخ. 2 ـ إنها تعمل على تذويب الفوارق «المصطنعة» بين الفئات والطبقات والأفراد. 3 ـ ان الخيرات الاقتصادية هي من تراث المواطنين جميعهم، وأن تدخل الدولة في الاقتصاد كواجب وطني يجب أن يهدف إلى توزيع تلك الخيرات. . ويحرص على جعل منافعها شاملة. .

ومع أن التعادلية اهتمت في إطار الدفاع عن الشعب (كمفهوم عام وشامل) ببعض الفئات والطبقات الاجتماعية المحرومة كالفلاحين والعمال. . الخ. إلا أن دفاعها هذا لا يمثل إنحيازاً لها ولا تعلقاً بالأهداف التي تتطلع إليها. إنه دفاع خاص نتج بالأساس عن الأوضاع الذاتية التي تعاني منها تلك الفئات والطبقات، أو هو دفاع مرحلي نتج بالأساس عن التفاوت الذي ركزته التبعية الاقتصادية السائدة بمضمونها وتوجهها الرأسمالي، وهو دفاع عارض في نفس الوقت لأن التفاوت في منظور التعادلية سينتهي إلى زوال إذا ما طبقت الأهداف التي تدعو إليها، فلا يعود بعدئذ أي مجال للتمييز بين هذه الطبقة أو تلك، وهذا هو المعنى المقصود من وراء ما دعي «بأكثر من اشتراكية» أيضاً. فمن الواضح إذن أن التعادلية تركز مفهوم الشعب ايديولوجياً في المساواة، وتعامله كجسم اجتماعي مسطح لا أثر فيه للتمايز. ويقوم العامل الاقتصادي في هذا الاطار بدور الناظم لمجموع الترابطات التي يمكن أن توجد بين أفراده «دون إضرار بأحد أو بطبقة ودون إخلال بالتوازن الاجتماعي والروحي ودون قهر أو سلطة متحكمة»[13] ومعنى هذا أن التعادلية «هي مذهب يحقق كل المنافع الاقتصادية والاجتماعية للاشتراكية أو يزيد. .».

لقد ذكرنا هذه المفاهيم الثلاثة : الدولة، الملكية، الشعب، في تحليل موجز لكي نقترب ما أمكن من المأزق النظري الذي ارتبط بطرح التعادلية في إبانه، إنه مأزق النظر الوصفي التجريدي لأوضاع الصراع الطبقي ولأوضاع السياسة التي صادقت التعادلية عن حق على تبعيتها وخطورتها على اقتصاد البلاد وحياة المواطنين. وسيكون من قبيل إيراد مفارقة صارخة أن نذكر بهذا الصدد أن جذرية المطالب التعادلية في النظرية، تتعادل، على نفس المستوى، مع استحالة تحققها في الواقع. ولقد كانت من هذه الوجهة تعادلية مستحيلة.

هوامش

1 ـ منهج الاستقلالية، علال الفاسي، مطبعة الرسالة بدون تاريخ، الرباط

2 ـ انظر لمزيد من التفصيل ت: F. OUALALOU : Propos d'économie marocaine, SMER 1980 Rabat
ص : 132 وما بعدها

3 ـ معركة اليوم والغد، م. الرسالة، بدون تاريخ الرباط ص : 89.

4 ـ نفسه ص : 128.

5 ـ مصدر مذكور سابقا ص : 134 وما بعدها

6 ـ المؤتمر التاسع لحزب الاستقلال، لجنة الثقافة والنشر 1974، ص : 29.

7 ـ انظر معركة اليوم والغد م.م، ص : 90

8 ـ نفسه ص : 91.

9 ـ نفسه ص : 90

10 ـ انظر الفكر التقدمي في الايديولوجية التعادلية: عبد الكريم غلاب. مطبعة الرسالة 1979، الرباط ص : 41.

11 ـ نفسه ص : 41.

12 ـ ذكر علال الفاسي : «إن السلطة أحبت أن تعوض ما فاتها وتقوم هذه المرة بتزييف واضح، وفعلا بدأ القمع يأخذ أشده، فوقع اعتقال خمسة آلاف من أعضاء حزب الاستقلال اصدرنا أسماءهم في روزنامة القمع أي الكتاب الأبيض، ووقع الاعتداء بالقتل والأحراق أحيانا على بعض الاشخاص..»
انظر : معركة اليوم والغد م.م ص : 60

13 ـ الفكر التقدمي، غلاب م.م ص : 51.

الدولة وعملية إعادة الإنتاج الاجتماعية بالمغرب (حالة القطاع العمومي)

- ادريس بنعلي -

إن المغرب بلاد المفارقات الذي نجا لمدة طويلة من التعميمات الرائجة حول بلدان العالم الثالث، يعد حالة استثنائية، نظرا لشكل دولته وطبيعتها. حقا، إن هذه البنية الفوقية الخصوصية والتقليدية ظاهريا، المسماة بالمخزن، لا تعد فحسب رمزا للاستمرارية التاريخية بإدامة التقليد، بل إنها تدمج الحداثة بقبولها لبعض التغييرات.

من هذه الزاوية، يحاول المخزن - الذي يستمد مراجعة من الماضي - أن يتملك صفة الضامن الدنيوي للمجتمع بإلحاقه البنية الاقتصادية به، معتبرا إياها كإشكالية اجتماعية جديدة ومشروعة. على هذا المنوال فإنه يلعب الآن دور موقظ المجتمع المدني. آخذا في نفس الوقت الوسائل لهضم التحولات التي يولدها. ويبدو أن هذه الأخيرة، عوض أن تحدث اضطرابات في الجهاز السياسي - الايديولوجي، فإنها على العكس تدعمه

ذلك أن عملية إعادة الانتاج الاجتماعية. في شموليتها، تظل - رغم التحولات التي تحدث فيها والتي تشهد في بعض المجالات (الهجرة القروية، التمدن، التصنيع، نمو الطبقة الوسطى. . . الخ) وثيرة سريعة - تحت تحكم الدولة أو على الأقل تحت مراقبتها. وتعمل الدولة على بسط استراتيجيتها لاحتلال المجال السياسي بكامله،

باحتكارها المبادرة، وعدم تركها سوى مجالا محددا حسب حاجياتها هي للطبقة السياسية في غالبيتها العظمى.

هكذا يبدو المخزن، العنصر الوحيد القادر على بلورة أهداف شمولية، وعلى تنسيق وسائل عمله.

ولم تبلغ إرادة المخزن هاته، الرامية إلى ضمان مراقبة عملية إعادة الانتاج الاجتماعية، هدفها إلا لأن الاقتصاد يتبع بصورة موازية اقتصاداً مشكلا عضويا حول الطابع المادي للدولة ومطبوعا بالخصوصيات النابعة من تاريخانيته. إذ بوقوفه أمام حلول وضعيات اقتصادية سيصعب عليه ضبطها، وبتفاديه لأي اضطراب أو أي خلل من شأنه أن يعيد النظر في الهيكل السياسي، تمكن المخزن من الحفاظ على مكانته وعلى استمراريته.

بهذه الطريقة، نجح المخزن ـ الذي لم يستطع حصر التحولات ـ في تفادي التغييرات التي تفرضها. فالتشكيلة الاجتماعية المغربية تعيد إنتاج ذاتها، إذن، عبر اقتران جد دقيق لتغيرات (لا استمرارية) اقتصادية، بثوابت (استمرارية) سياسية.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا يتعلق بمعرفة كيفية نجاح الدولة في ضمان هذا الاستقلال الذاتي عن المجتمع المدني. وهنا تبرز حتما سلسلة من الأسئلة تتمفصل حول تساؤل مركزي ألا وهو: من أين تأتي قدرة المخزن على هضم التحولات الاجتماعية وتجديد قواعده؟

للاجابة على هذا السؤال ننطلق من الفرضية التالية: إن كون التحولات الاقتصادية والاجتماعية لم تؤثر على طبيعة السلطة السياسية التي ظلت قائمة الذات دون أي إصلاح، فذلك راجع إلى أنها عرفت ـ عن طريق مراقبة عملية إعادة الانتاج الاجتماعية ـ كيف تجنب المجتمع اختلالات جد كبيرة.

سنحاول عبر دراسة القطاع العمومي أن نقدم بعض عناصر الاجابة عن تلك التساؤلات.

وقبل ذلك، ماهو التعريف الذي يمكن أن نعطيه للمخزن؟

١ ـ المخزن : بنية فوقية خصوصية

إذا كان أغلب البـاحثـين يقرون بأن الدولة في المغرب تشكل بنية فوقية خاصة تتـطلب مقـاربة متفردة تلغي أي تماثل مع الدولة الأوروبية، فإننا نجد عند معظم منظري الدولة هذا التساؤل، الذي أصبح تقليديا، ألا وهو : من الذي تمثله الدولة المغربية ؟ والأجوبة التقليدية كذلك، لهذا السؤال تتركز في ثلاثة :
ـ بالنسبة للبعض، الدولة المغربية دولة رأسمالية تابعة تعمل على فرض منطق الرأسمال وعلى مواجهة تمرد الطبقات المستغلة (بالفتحة).
ـ فيما يرى آخرون أن الدولة المغربية هي تعبير عن مصالح طبقة سائدة منسجمة، هي البورجوازية، مظيفين أنها تعابعة، طرفية كمبرادورية، بل وغير بورجوازية.
ـ وبالنسبة للاتجاه الثالث (خاصة الذين يتبنون نظرية التبعية) لا تعد الدولة المغربية سوى حلقة وصل محلية للمنظومة الرأسمالية العالمية التي تستغل دول العالم الثالث.

وفي جميع الأحوال يظل النقاش منحصرا في الحقل التاريخي الغربي، معتبرا الدولة مجرد مشتق للمجال الاقتصادي. ويبدو بديهيا من هنا، أن نوعا من النظرة المركزية الأوروبية ـ التي ينـاهضهـا العديد من المنظرين ـ لازالت تشكل قاعدة خلفية لهذه النظريات كلها.

لذا يبدو من الضروري أن نتساءل عن منفعة هذه النظريات : ماذا يتبقى من قدرتها التفسيرية إذا غادرنا الحقل التاريخي الأوروبي وانتقلنا الى تشكيلة اجتماعية لم تحظ بالامكانية التاريخية للتحول الى مجتمع مدني سابق وخارج عن الدولة ؟

وفيما يخص المغرب، سيكون من المجازفة القول بأن الدولة تستمد جوهرها فحسب من تناقضات المجتمع الاقتصادي ومن هيمنة طبقة اجتماعية على طبقات أخرى أو من المنظومة الرأسمالية العالمية.

ان التفرد السياسي للمغرب يعبر عن ذاته كليا في المخزن كبنية فوقية سياسية ـ ايديولوجية تمتد جذورها الى ماض بعيد وتستمر الى يومنا هذا في شكلها التاريخي. لذا من الوهم ومن غير الملائم أن يزعم المرء تحليل الدولة في المغرب دون أن يأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى الأساسي للواقع المغربي.

ماهو المخزن ؟

يقول (ليفي ستروس) : «إن الكلمات أدوات، كل واحد منا حرٌّ في تطبيقها على الاستعمال الذي يرغبه، شريطة أن يوضح نواياه». لذا، من الضروري القيام بهذا التوضيح من الآن.

لماذا نستعمل كلمة «المخزن» وماهو المعنى الذي نعطيه لهذا المصطلح ؟

سيكون أمرا لطيفا أن نحدد كلمة المخزن بدقة وبساطة ما أمكن. كما نحدد شيئا ما، أو مادة كيميائية، وفي الواقع، يبدو هذا المصطلح مركبا وصعب التحديد. فالمخزن يظل كموضوع دراسة يتحدى التحليل والتفكير، لكونه غير قابل للحجز مثل ثعبان البحر.

- أولا، لأنه ينفذ للمجتمع في جوانبه الأكثر عمقا وحميمية. إنه في ذات الوقت داخله وفوقه. فهو يعمل على تمثيل المجتمع عضويا ويرغب في أن يظل فوق الانفلاقات والتناقضات التي تخترقه. هذا ما يعبر عنه بوضوح وزير الداخلية، السيد ادريس البصري بقوله : «في بلد يظل فيه مفهوم المخزن مُعاشا بعمق ومنتشرا عامة، فكون الحكومة تمثل جلالة الملك، رمز الوحدة الوطنية وحامي حقوق وحريات المواطنين، مجموعات اجتماعية وجماعات، فان ذلك يضع رجل السلطة فوق الانفلاقات والخصوصيات، ويمنحه على الأقل احتراما معقولا يسمح له بتحقيق تدخله على أحسن ما يرام، إن لم يكن يوفر له تقديرا من طرف المواطنين، فالرعية لا يترددون في الوقوف به لحل مشاكلهم الشخصية أو الجماعية، وهم على دراية واضحة بأن قراراته مطبوعة بمادة الحياد والشرعية». (1)

- ثم لأن مفهوم المخزن لا يمكن مقاربته عبر الجهاز المفاهيمي للعلوم الاجتماعية، فهو ليس لا مقولة اقتصادية يمكن اختزالها الى اشتقاق، انطلاقا من السوق أو الرأسمال، ولا بمقولة اجتماعية أو سياسية يمكن الاحاطة بها عبر الدولة والسلطة والطبقة السائدة... الخ

(1) ادريس البصري : «الادارة الترابية بالمغرب : نظام وتنمية» دكتوراه دولة في القانون العام جامعة العلوم الاجتماعية غرونوبل 1987 ص : 44

إن ما يميز المخزن هو أنه ليس وليد (ex-nihilo) الاستقلال السياسي، أي أنه ليس النتاج المتناقض للاستعمار والكفاح الذي ولده، كما هو الشأن بالنسبة لعدة بلدان من العالم الثالث. بل له على العكس، تاريخ يشمل عدة قرون يستمد منه مشروعيته ومبرر وجوده. ويفسر أصله التاريخي ـ السياسي جزءا كبيرا من تجذره في واقع البلاد. فلكونه خرج من أحشاء المجتمع المغربي في لحظة من تاريخه، أصبح المخزن يحضى بمشروعية مسجلة عبر التاريخ وراسخة في مخيلة الجماهير المغربية، التي تعترف له بقدرته على تجسيد وحدة الجماعة الوطنية وعلى استعمال بعض الرموز الدينية باسمه (الملك هو في نفس الوقت أمير المؤمنين)

هذا التاريخ الطويل، سمح للمخزن بأن يراكم طريقة ومعرفة معينة حول المجال الاجتماعي، الأمر الذي يمكنه من الاحراز على فعالية كبيرة في الحياة السياسية.

ولم ينل الاستعمار من هذا الرصيد العريق، بل دعمه. بالفعل، اذا كانت السيرورة الاستعمارية قد أدت إلى انهيار النظام الاجتماعي القديم، فإنها لم تحصر الانتقال التاريخي للجماعة الى المجتمع المدني. على عكس هذا، خلق الاستعمار شروط ولادة المجتمع المدني بتطور الاقتصاد السلعي، وخاصة بتحطيم السلطات النابذة للقبائل والزوايا. لقد نجحت الدولة الاستعمارية حيث فشل المخزن، أي بإستيعاب ما سمي ببلاد السيبة من طرف بلاد المخزن. وبتحويله المركز الى منظم رئيسي للمجتمع حقق الاستعمار تغييراً ذا نتائج يوازي امتدادها حلول الدولة ـ الوطن في أوروبا. ونظرا لقوته التكنولوجية والعسكرية ووسائله للمواصلات والاعلام وإدارته، تمكن الاستعمار من جعل الدولة مركزا لكافة السلط ونجح حتى في تحقيق اندماج وطني. منذ ذلك الوقت، نجد الدولة في كل مكان، اذ اكتسحت المجال الاجتماعي وحاولت مراقبة عملية إعادة انتاج المجتمع. فقد أعطت الدولة الاستعمارية، للهيمنة الايديولوجية والمشروعية التقليدية، الوسائل التكنولوجية والادارية الضرورية للدعم المؤسساتي للمخزن.

بهذا وجد المخزن ذاته، عشية الاستقلال مدعما على ثلاثة أصعدة، بكون السلطة بيد التقليد وبتمركز الدولة وبالمطلب الوطني [2]

---

(2) ع. الخطيبي : «الدولة والطبقات الاجتماعية بالمغرب».
«دراسات سوسيولوجية حول المغرب» المنشورات المغربية والدولية طنجة، 1978

وسيسمح الاستقلال للمخزن أن ينمي حقل تدخله، ويوسع نشاطه الى مجالات جديدة. لم يعد دوره منحصرا في إصدار العملة، بل أصبح هو منشط الاقتصاد وموقظ المجتمع المدني.

أ ـ منشط الاقتصاد

اذا كان المخزن يبدو اليوم متجدرا بصلابة في المنظومة الاجتماعية المغربية واذا تمكن من الدوام، فإن ذلك لا يعود فحسب إلى كونه يغوص في المجتمع، ويتحمل تناقضاته، بل أيضا لأنه عرف كيف لا يتجاهل المشاكل اللحظية ومفارقاتها، وقد لعب ولازال يلعب دور المنشط لمسألة غريبة عنه : البنية الاقتصادية. وإن كون هذه البنية يعتبرها المجتمع برمته كوعد للتقدم، فإن ذلك يؤدي بالدولة الى لعب دور المنتج والناشر للعلاقات السلعية. وفي نفس الوقت ضامنها. فالاقتصاد تتكفل به إذن إدارة ممركزة، وينظر إليه كمورد سياسي، وموكولة له أيضا وظيفة إضفاء المشروعية

ب ـ موقظ المجتمع

إن هشاشة المجتمع المدني ذو الطابع الهولي (holiste) والذي لم يضع بعد علامة واضحة للانتماء من الأسفل، تفرض على الدولة قيادة سيرورة الاشتراك (socialisation) التي تضمن الانتقال نحو مجتمع مدني عصري. ولما أصبح المخزن العنصر الفاعل في بلورة عقلنة مرتكزة على المصلحة والبحث عن الربح، والعائلة النواتية والفردانية، فإنه أعطى للمجتمع المدني بنية مزدوجة : بنية المجتمع الأصلي التي لم تنمح ـ رغم محاولة محوها ـ وتقاوم ؛ وبنية الاشراك الجديد الجاري. يؤدي هذا الازدواج في البنية الى علاقة مزدوجة في انخراط الأفراد، كأفراد أحرار ومتساوون متمتعون بصفة مواطنين، وأيضا كعناصر مؤسِّسة للمجتمع المدني الجديد. ويوضح وزير الداخلية السيد ادريس البصري في اطروحته المذكورة سابقا، دور الدولة هذا مؤكدا ما يلي : «المطروح اذن في مرحلة النمو هذه التي يشهدها المغرب، التوفيق بين ضرورتين ملحتين بنفس الدرجة : ترقية الفرد والحفاظ على مصالح الدولة. بهذه الغاية تنشط إدارة التراب ترقية الفرد وتبعث فيها الدينامية. فهي تسهر في ذات الوقت على المصالح العليا للجماعة الوطنية وعلى ضمان احترام القوانين» [3]

---

(3) إ. البصري، نفس المرجع السابق ص : 47

هذا يعني أن المخزن يلعب دور موقظ المجتمع المدني، الأمر الذي يعني أيضا أن الـدولـة المغربية لا تكتفي بتقنين الحياة الاجتماعية، بل تعمل على تحقيق انتظامها، وذلك :

- بإخضاع الاقتصاد للسياسة
- بتفادي أي تحجر مذهبي
- بحصر الاستقلال الذاتي للمجتمع المدني

1 ـ بإخضاع الاقتصاد للسياسة :

إن كون الاقتصـاد يحمـل في نظر المخزن، قدرة كامنة لقوى نابذة مخلة بالسير والانتشار، يؤدي به الى نوع من الحذر. واذا كان يرغب في أن يكون من أنصار التنمية، فإنه لا يفعل ذلك دون خشية ولا مقاومة.

من بين ما يخشاه، ما يتعلق بحدوث قطيعة في النسيج الاجتماعي لن يتمكن من مراقبتها ببنياته التقليدية. الأمر الذي يؤدي به أحيانا الى ممارسة نشاطه في اتجاه معاكس للتنمية. الهـدف المنشود ليس هو إقاقة التطور، بل تكييف وثيرة النماء مع متطلبات عملية إعادة الانتاج الاجتماعية، ويوضح هذا جيدا، وزير الداخلية السيد البصري في أطروحته : «إن مجمل هذه التدخلات تجعل الادارة الترابية تسعى جاهدة الى تفادي الخلل والتفكك، والى ترقب غضب المواطنين، والى تقليص الفوارق وإلغاء كل ما من شأنـه المس بمصالح المواطنين والدولة معا». بهذا التصور والتجسيد، يهدف نشاط الـدولة الى ضمان انتظام حصري للجانب الاجتماعي برمته، آخذاً على عاتقه تنمية المجتمع وتحديثه.

كيف ذلك ؟

- بتكييف وثيرة النماء مع متطلبات عملية إعادة الانتاج السياسية
- بإخضـاع الاختيارات الاستراتيجية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لمستلزمات عملية إعادة الانتاج السياسي وحدها.

2 ـ بتفادي أي تحجر مذهبي :

في المجال الاقتصادي، يعطي المخزن لنفسه ليونة استراتيجية في تطبيق سياسته. إنه لا يختار مجالات لتواجده حصرية وقارة. فنظرا لتجريبيته، يمكن له أن يغير بسهولة

المجال مع المحافظة على استمرارية عبر رجال الدولة، وأن ينمي كما وكيفا تواجده أو يقلصه، وأن يظهر في آن واحد كمنشىء لمقاولات عمومية ومناصر لخوصصتها، كمناصر للتخطيط وللتبادل الحر. كمبادر لسياسة اجتماعية ومشجع للامساواة.

بدون أن تتجاهل قوانين الاقتصاد السياسي، ومع سماحها لتبلور آليات السوق، تهدف ممارسات المخزن الاقتصادية الى مراقبة القوى النابذة المحررة من طرف السوق. في هذا المنظار، تبلور الدولة تقنينات تتماشى من جهة مع اتجاه السوق، ومن جهة أخرى تعيق انعكاساته على الانسجام الاجتماعي. فهي تشجع من جهة، توسع القطاع الخاص بمنحه فرص أرباح مرتفعة (قانون الاستثمارات، المغربة، الخوصصة. . . الخ) وبامتناعها عن التأثير على أثمان البضائع المنتجة من طرف هذا القطاع، ومن جهة ثانية، تحاول التخفيف من المفعولات السلبية لهذه الحرية، عبر سياسة تثبيت أسعار المواد الأساسية (صندوق الموازنة) أو بمكافحة البطالة (الانعاش الوطني). والهدف الأساسي هو عدم ترك السوق ينظم لوحده المجتمع ويضمن ضبطه. من هذه الزاوية، تقدم ملاحظة وزير الداخلية السيد ادريس البصري، إيضاحا جليا : «وجّه المغرب بحكم تقاليده التاريخية وقواه الكامنة الخاصة، سياسته الاقتصادية والاجتماعية نحو نوع من الليبيرالية، يصححها على الصعيد الاقتصادي تواجد فعلي للدولة في المجالات الحيوية، خاصة في المجالات التي تستلزم فيها فعليا الضرورة ذلك أو التي بها فوارق واضحة. فتدخل الدولة إذن مهم، أي أن الدور المعطى للادارة الترابية في التنشيط والجذب والتربية والانعاش، لا يمكنه إلا أن يكون مهيمنا خاصة على الصعيد المحلي». (4)

فليس للمخزن إذن أهداف متناقضة مع أهداف الدولة الليبرالية، شريطة، طبعا، الا تحدث هذه الأخيرة اضطرابا في أشكال إعادة إنتاج المخزن. بعبارة أخرى، نجد الليبيرالية منخرطة في مجال محدد من طرف المخزن ولفائدته. في هذه الحالة، اذا نزعنا عن الخطاب الليبيرالي الرسمي الستار الذي يغطي التجليات الخارجية، فإنه لا يتجسد بتصرف منسجم. فإذا كانت الدولة تدعي الليبيرالية، فإنها من زاوية ثانية، قليلة الاستعداد لوضع حد لدورها كمحافظة على ممتلكات الجماعة وكممثل عضوي للمجتمع. فالدولة المخزنية لا يمكنها إذن أن تكون «دولة متواضعة» كما تريدها النظرية الليبيرالية الجديدة التي تلهم مقترحات صندوق النقد الدولي، إنها لا يمكنها أن تكتفي بدور إصدار العملة، بل تسعى الى ضمان انتظام حصري للانتاج الاجتماعي.

---

(4) إ. البصري : المرجع السابق ص : 49.

3 ـ حصر الاستقلال الذاتي للمجتمع المدني :

بقبوله تحمل مسؤولية المشروع الاقتصادي الرامي الى مطابقة الخطاب السياسي بممارسات الدولة، أعطى المخزن لنفسه الوسائل لمراقبة الأنشطة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية. في هذا الأفق وعكس العديد من دول العالم الثالث، لم تقض الدولة على السلط المضادة (الأحزاب، النقابات. . . الخ) وقبلت التعددية الحزبية.

غير أن قواعد اللعبة السياسية محصورة في مجال معين ومحددة بطريقة لا تسمح لهذه «السلط المضادة» بإمكانية تشكيل إطارات حيث تلتجىء إليها تعبيرات سياسية بإمكانها منافسة المخزن.

هذا التصور، نجد طبعا تجسيدا له في تواجد الدولة المباشر في الاقتصاد، لاسيما في الأنشطة التي تهم جزءا كبيرا من السكان. الأمر الذي يسمح لها بالحيلولة دون تشكل مجتمع مدني مستقل عنها، والذي سيطمح في النهاية الى إعادة النظر في نوعية العلاقات التي تربطه بها والتي ستؤدي بالنتيجة الى أشكال جديدة للانتظام السياسي.

وبرغبته في الحفاظ على وظيفته الأصلية، أي كمحافظ على ممتلكات الجماعة، لا يقبل المخزن أن تتشكل على ترابه السياسي بوادر استقلال نسبي ممكن، ولو أنه يؤسس من جهة ثانية عبر القانون أفرادا احرارا ومتساوين. وفي الواقع، الدولة متواجدة في كل مكان، وتتدخل في كل شيء، إنها تكتسح عمليا لمجال السياسي بكامله. والغاية تكمن في إبقاء المجتمع المدني في استقلال ذاتي نسبي، والسلط المضادة في ضعف مزمن للحفاظ على مراقبة عملية إعادة الانتاج الاجتماعية.

يمكن تقدير استراتيجية المخزن هذه على صعيد القطاع العمومي.

II ـ القطاع العمومي : مجال إعادة الإنتاج الإجتماعية.

تصف معظم الدراسات حول القطاع العمومي ؛ هذا الأخير كوسيلة تسمح للدولة بأن تلعب دور قائد التنمية الاقتصادية، وذلك نظرا لغياب عنصر اجتماعي قادرا على أن يلعب هذا الدور من جهة، ومن جهة ثانية، نظرا لدرجة تطور قوى الانتاج الناتجة عن تأخر تكنولوجي وعن التبعية الاقتصادية في ذات الآن.

وتكمن الخلفية العامة لهذه المقاربات في التأكيد على أن : «إحدى الأسباب التاريخية لضعف التصنيع في المغرب ناتجة عن غياب مطول للبورجوازية الوطنية» (5). فيتموضع إذ ذاك تدخل الدولة عبر القطاع العمومي ضمن رغبة في إحداث دينامية في المجتمع حول معايير اقتصادية معترف بها على أنها متفوقة والتي هي مفروضة من طرف المحيط الوطني والدولي.

لذا يحصل القطاع العمومي على أهمية استراتيجية كوسيلة تمكن الدولة من تحقيق انتظام وثيرة التنمية الاقتصادية. هذا ما يتجلى في تصريحات المسؤولين السامين مثل وزير الداخلية، السيد إ. البصري الذي يقول : «نظرا لمستوى التطور السياسي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي، المحصًل خلال الحقبة الحالية، لا يمكن للبلاد أن تتبنى أياً من نموذجي التنمية الليبرالي أو التوجيهي، بل هناك بحث عن تنمية منسجمة ومتوازنة تعتمد على معايرة دقيقة تمزج المبادرة الحرة والمقاولة الخاصة مع التدخل الضروري في القطاع العمومي التابع للدولة والجماعات اللامركزية» (6).

بعبارة أخرى، يبدو القطاع العمومي أساسا كوسيلة للانتظام الاجتماعي، تحاول الدولة عبره أن تحقق انتظام السياسة والتراضي والنزاع الاجتماعي، «الطبيعة مثلها مثل الثقافة»

كيف ذلك ؟

بإعطاء مهمتين للمقاولات العمومية : الأولى معلنة ومدعمة من طرف المجتمع ككل، وتقضي بإنعاش دينامية تنموية، والثانية ضمنية لا تظهر إلا عند مستوى ثاني، ويوظفها المخزن لغاياته الخاصة : استغلال هذا التواجد الانتاجي لتوسيع مجال مراقبته الاجتماعية. بهذه الطريقة، تمنح المقاولات العمومية للمخزن الامكانية المزدوجة التالية : البقاء على حاله (أي تفادي التغيير) وفي نفس الوقت الاستجابة لروح العصر التي تجعل من المجال الاقتصادي جوهر كل حداثة.

---

(5) ج. لاموضيير : « تطور قانون الاستثمارات الأجنبية بالمغرب» دفاتر مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية الماركسية (CRESM)، منشورات «المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS) »

(6) إ. البصري : المرجع السابق ص : 6

أ ـ القطاع العمومي : مجال التقاء الدولة ومتطلبات الاقتصاد

يضم القطاع العمومي المغربي مجموعة من المقاولات ذات أشكال قانونية مختلفة، تشكل طاقة كامنة اقتصادية ومالية واجتماعية هائلة، تعد جزءا لا يتجزأ من الحقل الاجتماعي ـ الاقتصادي الوطني. ومنذ الاستقلال، لم ينفك وزنه وحجمه الاقتصادي والمالي يتزايدان ويتسعان ليشملا كافة فروع النشاط الاقتصادي. فالدولة المغربية متواجدة مباشرة أو عن طريق المساهمة المتشعبة الى هذا الحد أو ذاك، في حوالي ألف مقاولة (962 مقاولة حسب التعداد المعدل لنهاية 1987، دون احتساب الادارات العمومية).

يمكن معاينة أهمية المقاولات العمومية هذه على عدة مستويات :
ـ على مستوى إنتاج هذه المقاولات : يتبين من الدراسات والتحقيقات التي انجزت خلال السنوات العشر الأخيرة أن المقاولات العمومية تساهم بما يزيد عن 25 ٪ في الانتاج الداخلي الخام.
ـ على مستوى الادخار : بلغت حصة المقاولات العمومية 9، 40 ٪ في 1982
ـ فيما يخص الاستثمار : تساهم تلك المقاولات ب 5، 24 ٪ من الاستثمار الاجمالي وبـ 40 ٪ من المجهود الكامل للاستثمارات العمومية. أما الأجور الموزعة فتبلغ حوالي 30 ٪ من القطاع العمومي الاجمالي.
ـ وأخيرا يبلغ إجمالي الضرائب (المباشرة وغير المباشرة). المؤداة من طرف المقاولات العمومية ما يزيد عن 9، 19 ٪ من إجمالي ضرائب الدولة.

إضافة الى هذا، إن نشاط المقاولات العمومية جد متنوع ويشمل عدة قطاعات، وتفوق نسبة مساهمة الدولة المباشرة وغير المباشرة في رأسمال المقاولات ـ الشركات (entre-prises sociétaires) 60 ٪ في الفروع السبعة التالية : الفلاحة، صناعة استخراج المعادن، تكرير النفط، الماء، الكهرباء، النقل والمواصلات، الصناعة، ومصالح أخرى [7]

(7) ن. بلفريج : «القطاع العمومي في الاقتصاد المغربي ودوره في التنمية». أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. كلية الحقوق، الرباط، ص : 302
ـ الورديغي بنعيسى : «الدولة، القطاع العمومي والعقلنة الاقتصادية بالمغرب» اطروحة السلك الثالث. باريس X نونبر 1986. ص : 382

فالـدولـة منـدمجـة إذن في عدة أنشـطة اقتصـادية، نتسـاءل اليوم عن رهـانها الاستراتيجي. بالفعل اذا كان القطاع العمومي قد تطور بسرعة، واذا كان يلعب دورا أساسيا في اقتصاد البلاد فإن فعاليته الاقتصادية والمالية لا تحظى بالاجماع، فالمساعدات التي يتمتع بها هذا القطاع والتي تمثل 10 ٪ من مصاريف ميزانية الدولة (أي 400 مليون درهم) تجعل منه عبئا حقيقيا على الدولة. ومن جهة أخرى فإن التدبير المفلس الذي يميز المقاولات العمومية، وضعف مردوديتها والتبدير الذي تتسبب فيه، كل هذا يجعلها مصدر خسارة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

بعبارة أخرى، يجب البحث اذن على تبرير لهذا القطاع خارج المنطق الاقتصادي والمالي.

من أين تأتي اذن عدم فعالية القطاع العمومي ؟ هل يجب أن نعتبر ذلك عجزا بنيويا لهذا القطاع على أن يكون ذا مردودية، أو هل يجب البحث عن الأسباب في مجال آخر ؟

وفرضيتنا هو أنه ماعدا منطق الزمن الذي يجعل المغرب لا ينفلت من الحركة العامة الكـبرى لانسحـاب الـدولـة من الاقتصـاد فمن الـلازم البحث عن مصدر ضعف المقاولات العمومية ضمن غاية عمل الدولة. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال مراحل التطور المختلفة للمقاولات العمومية. ففي كل مرحلة من هذه المراحل، كانت توكل للمقـاولات العمـومية مهـام استراتيجية وظرفية مرتبطة بالمناخ الاجتماعي - السياسي والاقتصادي الوطني والدولي.

1 ـ مرحلة 1960 ـ 1970، تشمل تقريبا مخطط 65 ـ 1967 ومخطط 68 ـ 1972 الخماسي. إنها تتميز بالتـأكيد على الاختيار الليبراي والتخلي عن استراتيجية التحرير الوطني.

عدة تصريحات رسمية تبين هذا الاختيار، من بينها ما قاله، وزير المالية سنة 1967 : «لقد اختار المغرب الطريق الليبرالي وسيكون مثالا في هذا المجال لافريقيا» [8]

النقط الأسـاسية التي علينـا أن نستخلصهـا من خلال هذه الفترة تتعلق بإرادة المسؤولين طبع الاقتصاد المغربي بمنعطف حاسم في إطار استراتيجية تهدف إلى إضعاف الحركة الوطنية و«النخبة» الحضرية.

(8) ب. حمدوش : «المغرب والشركات المتعددة الجنسية»، «النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب»، عدد ، / 137. ص : 107

هكذا كان تدخل الدولة يرمي، كما أشار إلى ذلك نور الدين بلفريج [9] الى ثلاثة أهداف :
- التعويض عن عجز القطاع الخاص.
- خلق شروط النماء
- لعب دور الوسيط بالنسبة للرساميل الخاصة.

لذا، لم يظل التصنيع محدودا ونسبة النماء معتدلة فحسب، بل بقيت عملية إنشاء المقاولات العمومية محصورة في بداية الستينات بسبب عدم استقرار الوضع السياسي. فالقطاع العمومي الذي كان «محصورا في «نواة صلبة» شهدت حدوده تحجرا بفعل جمود قوته وسلبية تدخلاته».

إنها الفترة التي لم تتأكد فيها إرادة المسؤولين بإعطاء دفعة للتنمية، وحيث قصّر المخزن وظيفته الاصلاحية وركن الى الجمود الاجتماعي. [10]

2 ـ مرحلة 70 ـ 1976 : تتميز باتساع القطاع العمومي وتسارع ظاهرة تنامي الفروع المستقلة نسبيا (Filialisation) . إذ انتقل عدد المقاولات العمومية من 156 إلى 230 مابين 1969 و1976، أي بزيادة 47 ٪ تقريبا، فيما تضاعفت قيمة المساهمات منتقلة من 1، 136 . 221 . 1 ألف درهم الى 4، 359 . 512 . 2 ألف درهم [11] . تجلى هذا التوسع بتواجد متعاظم الأهمية للرأسمال العمومي عمليا في كافة فروع النشاط الاقتصادي. وهذا راجع الى أسباب ثلاثة :
- توفر امكانيات مالية لدى الدولة إثر ارتفاع سعر الفوسفاط وإرادة إعطاء نسبة نماء مرتفعة للاقتصاد (7 ٪)، قد أدى بالدولة الى جعل القطاع العمومي رأس حربة هذه السياسة.
- ضرورة تقوية الرأسمال الخاص وتدعيمه.
- منطق المنظومة ذاته يدفع باتجاه توسيع مساهمات الدولة، إذ بفعل الامتيازات التي يعطيها للذين يستفيدون منه، وبفعل غياب المسؤولية في التدبير وضمانة الحماية من أية عقوبة، فإنه يشجع على توسيع القطاع العمومي. غير أنه، بتجاوز هذا الاقرار، ما يجب معاينته هو منطق المنظومة نفسه.

---

(9) ن. بلفريج : المرجع السابق ص : 425
(10) ب. بدى : «الدولتان» فاير 1986، ص : 204
(11) ـ ن. بلفريج : المرجع السابق ص : 302

ب ـ القطاع العمومي : وسيلة لانتظام عملية إعادة الانتاج الاجتماعية.

إذا كان معظم الباحثين متفقين على القول بأن تواجد الدولة المباشر في الاقتصاد يعني إرادة وضع بورجوازية، فإن تحاليلهم المتعلقة حصرا بفشل هذه الاستراتيجية أو نجاحها، نادرا ما تخرج عن المجال الاقتصادي. ويجب القول أن الدولة تساهم بشكل واسع في تغذية هذه الأطروحة عبر تصريحات ممثليه أو في نصوصه الداخلية. إذ تقدم دائما عمليات تشجيع المبادرة الخاصة ودعم المقاولين، كمسألة نابعة من إرادة الدولة. ومن جهة أخرى، يبرر تزايد الاستثمار العمومي بانتظام بقصور الرأسمال الخاص.

ويؤدي هذا الاشتقاق بواسطة الرأسمال العمومي الى وضع بورجوازية مُسندة. وقد لاحظ بحق م. كامو «بأنه بالنسبة لبورجوازية الدول ـ القومية للرأسمالية التنافسية، لا تستطيع الفئات السائدة في التشكيلات التبعية، أن تنظم ذاتها بذاتها بهدف إعادة إنتاج موسعة لشروط سيطرتها، نظرا لطابعها المزيج وغير المكتمل والمرتبط بطبيعة وهشاشة مرتكزاتها الاقتصادية» (12)

ونجد نفس الملاحظة عند ح. المالكي الذي يقول : «بأن رأسمالية الدولة التابعة تسير بدون طبقة رأسمالية، أي بدون بورجوازية بالمعنى الماركسي»، وهذا راجع الى «سيطرة ملكية الدولة والى غياب الطابع البنيوي للبورجوازية الوطنية والى فشل الانتقال الرأسمالي».

حقا يمكن القول، في مستوى أول، أن ميزة البورجوازية المغربية كبورجوازية مسندة والصفة المتبقية للقطاع الخاص، لا تزالان هما الصفتان المميزتان لها.

فالمقاول بالتعريف الذي يعطيه إياه شومبيتر، لا يزال نادرا نسبيا خلال سيرورة التنمية الماضية، فعلا، الى حدود 1980 كان معظم المقاولين خاضعين للأسواق العمومية، ومستفيدين من الحماية الجمركية ومن قروض بنسب للفوائد ايجابية . . . الخ هكذا كانت البورجوازية تطالب باستمرار بقيادة الدولة، حتى حين تعلن عن تشبتها بالليبيرالية. هذا الموقف المتناقض لا يعكس سوى تبعية هذه الطبقة للمخزن.

---

(12) م. كامو : «السلط والمؤسسات بالمغرب العربي»، انتاج مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية. (CERES)

والواقع أن هذه البورجوازية لا يمكن لها أن تتصور ذاتها الا عبر الدولة، شأنها في ذلك شأن المجتمع برمته.

بطبيعة الحال، يعرف كل من الطابع المميز للبورجوازية (أي أنها مسندة) والصفة المتبقية للقطاع الخاص، تغيرات داخلية في سيرهما. وكما أشار الى ذلك ع. القدميري : «إن الواقع الاقتصادي والاجتماعي جد معقد حقا. واذا اتفقنا على اعتبار أن عدم تنظيم البورجوازية المغربية أو إفلاسها لايسمحان لها بتحقيق تملك خصوصي واسع النطاق لوسائل الانتاج، يمكن لنا ملاحظة أن بداية السيرورة التصنيعية التي ولدها اتساع القطاع العمومي والقروض والمساعدات الممنوحة للرأسمال الخاص والمغربة، كلها ساهمت في بروز شرائح جديدة من البورجوازية : البورجوازية الصناعية والبورجوازية المالية» (13)

غير أنه لا يمكن تحليل قيادة الدولة حصرا كإرادة لدعم وتقوية البورجوازية، فالمخزن يسعى أيضا للحفاظ على استقلاله النسبي، والى جلب تحت وصايته كل نشاط اقتصادي يمس القطاعات التي يريد أن يحتفظ فيها بالمبادرة.

هذا التصرف، يجعل طبعا تعريف «دور الدولة صعب التدقيق، نظرا للتراجعات والاختيارات المتناقضة للسياسة الاقتصادية. فبربطها القطاع العمومي باستراتيجيتها لاعادة الانتاج، تعطي الدولة لعملها مضمونا يتجاوز الاقتصاد، ويحدد بشكل تضافري الجانب السياسي. بواسطة هذا المنطق، تخضع الدولة نشاط القطاع العمومي لضوابط لا تستمد أصلها لامن السوق ولامن منظومة الأسعار. لا يتم التفكير عبر عبارات التأويج (Maximisation) وبلوغ أقصى (Optimisation) انتاج، فديمومة المخزن ذاته تخلق أفقا زمنيا مغاير لأفق التأويج وبلوغ أقصى النتائج.

ما يمكن ملاحظته هو أن المخزن يدبر الاقتصاد وفق منطق إرثي جديد، بمعنى أن الغاية هنا لا تتمثل فحسب في تنمية الرأسمال بل في نقل الأملاك. ويجب بالتالي ايجاد الدعائم الزبونية، توزيع امتيازات، مراعاة مصالح معينة، إنشاء وضعيات ريعية التي تولد التفكك واللا توازن. في هذا الاطار يُنظر للقطاع العمومي كوسيلة قابلة

---

(13) ا. القدميري : «البنيات الصناعية والمالية للاقتصاد المغربي». اطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، باريس شمال، 1983، ص : 101

للتعبئة بهدف هيكلة وإعادة هيكلة اقتصاد البلاد وفق التناقضات الظرفية والضغوطات الاقتصادية الخارجية، وستتكلف المقاولات العمومية بإقامة علاقات جديدة مطابقة للتنظيم الحديث للنشاط الاقتصادي، وتطبيع هذه العلاقات بادماج طبقات جديدة في طور التكوين (التقنوقراطية مثلا).

تتكلف المقاولة العمومية منذ نشأتها بانعاش هذه الفئة الاجتماعية الجديدة وبإدماجها، واضعة رهن إشارتها امتيازات مادية، بحيث ستصبح أغلبيتها بسرعة في صف المخزن. فبالاضافة للوسائل المادية (أجور عالية، سكن، سيارات، خدم.. الخ) فانها ستتوفر على السلطة الادارية، وهي مورد مالي مهم في بلد مثل المغرب. ففيما يخص الأجور مثلا، يتبين أن مدراء المقاولات المختلطة والمقاولات العمومية هم الذين يتمتعون بأفضل الأجور. إذ نلاحظ من خلال دراسة قام بها ب. حمدوش ويذكرها ي. السلاوي، أن المقاولات التي تتواجد بها الدولة هي التي توزع أعلى الرواتب لفئة المدراء :

- يتقاضى مدير في مقاولة مختلطة راتبا يفوق ب 50 ٪ ما يحصل عليه مدير مقاولة مغربية.
- يتقاضى مدير في مقاولة عمومية راتبا يفوق ب 15 ٪ ما يحصل عليه مدير مقاولة مختلطة.
- يتقاضى مدير مقاولة شبه عمومية راتبا يفوق ب 5 ٪ ما يحصل عليه مدير مقاولة مختلطة.

بالاضافة الى هذا، تخضع المقاولات العمومية لعدة ابتزازات من طرف التقنوقراطيين. اذ تأتي عدة ريعات التي يحصلون عليها من اقتطاعات بواسطة :
- اختلاس الأموال (الحصول على عمولات خلال مفاوضات الصفقات مع المقاولات الخاصة الوطنية أو الأجنبية)
- رواتب وتحويلات تتجاوز المعدل.
- «سلطته سياسية واقتصادية تتمتع بها هذه المقاولات التي تذهب الى حدود تشكيل دول ضمن الدولة».
- اقتطاع مجاملة على الانتاج

هكذا بالرغم من عدم توفرهم على ملكية الرأسمال العمومي، يشكل هؤلاء التقنوقراطيون «اقطاعات» حقيقية، فتعيينهم على رأس المقاولات غالبا ما يتماثل مع توزيع «اقطاعات» وفضلا عن هذا، فهم يتحكمون فعلا في رأسمال الدولة ويستعملونه حسب رغباتهم.

غير أن هذه الفئة تظل خاضعة بشكل واسع للدولة. فرغم وعيها الحاد بمصالحها المهنية ومع تشبثها القوي بالامتيازات التي تتمتع بها على رأس القطاع العمومي، فإنها لا تبلغ إنسجام مجموعة اجتماعية التي بإمكانها أن تحصل على استقلال ذاتي نسبي إزاء المخزن. فتبعيتها حيال الدولة تامة. اذ لا يُعين هؤلاء المدراء في مناصبهم ويُعفون منها إلا بضهير، بل إن تعيينهم بذاته ليس ناتج فحسب عن كفاءتهم بل هو مترتب أولا وأساسا عن ولائهم. وترتبط مدة بقائهم على رأس المقاولة العمومية بالدعم الذي يحضون به من طرف السلطة.

بهذا يظل هؤلاء التقنوقراطيين، الذين هم من إنشاء الدولة، خاضعين لها كلية. فوجودهم كمجموعة مستقلة ذاتيا لا يمكن تصوره في الظرف الحالي. وبسماحه لهم إقامة وضعيات ريعية وتوسيع الرشوة وسهولة الربح فإن المخزن يضبطهم.

وخلاصة القول، إن تدخل المخزن في المجال الاقتصادي بواسطة القطاع العمومي، سمحت له بإقامة علاقات متطابقة مع التنظيم العصري للنشاط الاقتصادي، وبتطبيع هذه العلاقات بإدماج طبقات جديدة في طور التكوين.

وإذا كان المنطق الارثي ـ الجديد الذي يحكم العلاقات بين القطاع العمومي والدولة يعوق مردوديته، ويضعف فعاليته الاقتصادية، فإنه يضمن له، على عكس ذلك، فعالية سياسية بتقليص الاستقلال الذاتي للمجتمع المدني، وبإخضاع نخبته الاقتصادية.

من هذه الزاوية، تندرج التحاليل التي تتم حصرا بمفهوم المردودية (كلفة، سعر... الخ) ضمن نظرة اقتصادوية، وتترك جانبا كافة المظاهر الأخرى التي تجعل من المخزن واقعا دولتيا متفردا. والحال أن إحدى الرهانات الحاسمة لمراقبة عملية إعادة الانتاج الاجتماعية هي بالضبط إقامة معيار إرثي ـ جديد في شكل تصرف اقتصادي.

والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو التالي : كيف يمكن للمخزن أن يتلاءم مع سياسة التصحيح البنيوي المرتكزة أساسا على انسحاب الدولة détatisation ؟ فبالنسبة لصندوق النقد الدولي، يجب البحث عن مصدر التفككات والاختلالات الملاحظة في المغرب (وفي معظم الدول المتخلفة) في مختلف التدخلات التي تحول دون سير آليات السوق والتي لا تسمح للأسعار الفعلية أن تكون مرآة للنشاط الاقتصادي.

والدليل الذي غالبا ما يقدمه الخبراء الدوليون، ينص على أنه من أجل رفع قابلية الاقتصاد على التنافس وضمان نمائها، يجب إزالة بعض المعوقات عنها وأهمها مرتبطة «بتدخلات الدولة القليلة الفعالية» فالدولة المتواجدة في كل مكان، هي أيضا دولة عاجزة، لأنها لا تعرف سوى إعطاء الأوامر انطلاقا من مبادىء مجردة ومن رؤى عامة.

من هذه الزاوية يعتبر نشاط الدولة مخلا بالتوازن بامتياز. والاستراتيجية الواجب اتباعها واضحة : إن انسحاب الدولة كعنصر مخل بالتوازن وغير ناجع، هو الذي سيسمح بقيام الآليات المحققة للتوازن الذاتي (وللقوى الاجتماعية «التي كانت الى حدود الآن ممتحنة، أن تلعب دوراً في النمط الليبيرالي» الموصى به). ماذا يمكن لنا أن نقوله حول هذه الاستراتيجية وحول تطبيقها على حالة المغرب ؟

إن ما نلاحظه في المثال المغربي هو أن الدولة لا يمكن لها أن تكون «دولة متواضعة» كما ترغب في ذلك النظرية الليبيرالية الجديدة التي نجدها كخلفية لاقتراحات صندوق النقد الدولي، فهي لا يمكن لها أن تحصر دورها الاجتماعي في إصدار العملة، بل إنها تسعى الى التمكن من تحقيق انتظام حصري لعملية إعادة الانتاج الاجتماعي فالقول بأنه يكفي أن تنسحب الدولة لكي تتمكن آليات التصحيح التلقائية للسوق من لعب دورها كاملا، يعني تجاهل الواقع الاقتصادي والاجتماعي السائد بالبلاد. فكما أشار إلى ذلك ميشال كروزيي : «فعلا، ليس السوق حالة طبيعية، تأتي تدخلات خارجية تجاوزية لتخل به من هنا أو هناك، بل إنه بناء إنساني جد دقيق يحتاج لمجهودات جماعية ضخمة لكي يبرز ويستقيم ويتطور» [14].

هكذا، إذن، فاذا كان انسحاب الدولة من الاقتصاد يبدو ممكن التطبيق على المجال الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي ومطابق لتاريخه، ففي حالة المغرب لا شيء يضمن ذلك.

ترجمة : نور الدين سعودي

---

(14) م. كروزيي. : «دولة متواضعة، دولة عصرية» فايار 1987. ص : 123

المراجـع

1 ـ ب. بادي «الدولتان». فايار 1987

2 ـ ن. بلفريج : «القطاع العمومي ضمن الاقتصاد المغربي ودوره في التنمية» اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. كلية الحقوق . الرباط، 1987

3 ـ إ. البصري : «الادارة الترابية للمغرب : نظام وتنمية». دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة العلوم الاجتماعية، كرونوبل، 1987.

4 ـ بنسالم وحيروف : «القطاع العمومي والتنمية الاقتصادية». بحث لدبلوم الدراسات العليا. كلية الحقوق، الدار البيضاء، 1978.

5 ـ م. الشيكر : «القطاع العمومي المالي المغربي من 1904 الى 1980» بحث لدبلوم الدراسات العليا. كلية الحقوق . الرباط. 1980

6 ـ م. كامو : «السلط والمؤسسات بالمغرب العربي» انتاج مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية. تونس 1978

7 ـ أ. كليس : «المقاولات العمومية بالمغرب». «المجلة الفرنسية للادارة العمومية» 1977

8 ـ ب. الورديغي : «الدولة، القطاع العمومي والعقلنة الاقتصادية». اطروحة السلك الثالث. جامعة نانتير، نونبر 1987.

9 ـ ب. حمدوش : «المغرب والشركات المتعددة الجنسية». «النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب» عدد 136 / 137

10 ـ ا. القدميري : «البنيات الصناعية والمالية للاقتصاد المغربي» اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة باريس شمال. نونبر 1983.

11 ـ ج. لاموديير : «تطور قانون الاستثمارات الاجنبية بالمغرب» دفاتر مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية الماركسية، منشورات «المركز الوطني للبحث العلمي» باريس 1977

12 ـ ح. المالكي : «راسمالية الدولة، تطور البورجوازية وإشكالية الانتقال» مداخلة في مناظرة حول : «التبعية وإشكالية الانتقال» 10 ـ 12 أبريل 1980

13 ـ ريمي لوفو : «السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية في مغرب الحسن الثاني» مجلة «دفاتر الشرق» (لي كايي دولوريان) الدورة الثانية 1987.

تحولات الصراع السياسي في المغرب

- خالدة عليوة -

مدخل :

منذ بداية الثمانينات، وابتداءا من 1983 بالضبط، دخل المغرب مرحلة انفتاح اقتصادي. فقد شرع المغرب بإيعاز من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تطبيق برنامج واسع لاعادة هيكلة الاقتصاد في عدة ميادين، برنامج يوصي بإدخال تحولات هامة في الوظائف الاقتصادية للدولة. وهكذا فبعد تحرير الأسعار وتقليص النفقات الاجتماعية العمومية وتجميد استثمارات الدولة يجري الاعداد حاليا لخطة تتحرر بمقتضاها الدولة من التزاماتها في بعض القطاعات الصناعية والتجارية. [1]

وتأكيدا لهذا الاتجاه في إعادة توجيه الدور الاقتصادي للدولة، أعلن الملك إبان افتتاح دورة أكتوبر 1987 البرلمانية عن عرض نص حول القطاع العام، موحيا بأمله في حصول تراضي حول هذه المسألة.

كما اتخذت إجراءات أخرى تمس وظائف الدولة :

- على الصعيد الاقتصادي : يتعلق الأمر برفع الحماية الجمركية التي يستفيد منها الرأسمال الخاص (أي فتح الحدود)، وإعادة تحديد الاطار القانوني - الوظيفي للنظام

المالي في اتجاه يمكن الأبناك الخصوصية من أن تلعب دورا نشيطا في إعادة توزيع المداخيل (وهي وظيفة لازالت تحتكرها الدولة الى حد الآن).

- على الصعيد الاجتماعي، تجري تغييرات في الدور الذي تلعبه الدولة في مجال الصحة العمومية، والتعليم، والمساعدات الاجتماعية، والتشغيل (إصلاح سلم الأجور في الوظيفة العمومية) [2]

من المؤكد أن الاتجاه بطيء وينطوي بالاضافة الى الاعتبارات الاقتصادية على اعتبارات سياسية أيضا تجعل الانفتاح يبدو قليل الشفافية. مع ذلك لابد أن نلاحظ أن المجال الاقتصادي المغربي يعرف تحولات عضوية ووظيفية عميقة بعد تجربة ثلاثين سنة قوامها مزيج فريد من رأسمالية الدولة والليبيرالية الموجهة.

وعلاوة على هذه الدينامية الاقتصادية الجديدة التي تمس الدور الاداري لسلطة الدولة، فإن تحولات اجتماعية هامة تعتمل في المجتمع المغربي. فالفلاحة والمدن والبوادي ومؤسسات الادماج الاجتماعي، وباختصار مختلف مستويات المجتمع تتغير مورفولوجيتها، وتتمخض عن تفاعلاتها تغيرات في المنظومة العلائقية المنظمة للعلاقات بين مختلف المجالات الاجتماعية والمناطق، ومختلف مصادر الانتاج الثقافي، والطبقات الاجتماعية والدولة والمجتمع المدني. لكن وإن كانت عناصر ثابتة هامة لازالت مستمرة، فقد برزت تجديدات كبرى تدل على أن الدورة المطابقة لنهاية جيل منذ الاستقلال قد أنهت ثورتها تحت تأثير حركية النمو الطبيعي للمجتمع، وتحت تأثير الاختيارات والطرق المتبعة في تدبيره وقيادته.

الدينامية التكرارية للسياسي

إنه لما يدعو للاستغراب أن نلاحظ أنه كلما تبين التحليل الاقتصادي والسوسيولوجي حركية قوية في تطور المجال الاقتصادي والنظام السوسيو- ثقافي، كلما استغرقت نظرة العالم السياسي في ابراز ثبات وجمود النظام السياسي المغربي. إن الانطباع الذي تخلفه مراقبة الحياة السياسية المغربية هو أن هذه الأخيرة تحركها على الخصوص سلوكات وأفعال ظرفية خالية من كل استمرارية تراكمية، وتكاد لا تمت بأية صلة للسلوكات الاستراتيجية.

اذا كانت المقاربة الشمولية تفكك المجتمع الى مجالات، فإنها لا تلغي مع ذلك أنه كل لا يتجزأ في الواقع الفعلي، لا انقطاع فيه بين السياسي والاقتصادي والثقافي. ويبرر تحليل الواقع المغربي، ككل موحد، أن للنظام السياسي، كجزء ضمن النظام الكلي، وظيفة عليا على باقي الأنظمة الجزئية الأخرى. وإن هذه السيادة الوظيفية تثقل سلطاته وصلاحياته وتحتم إيقاعا بطيئا على نشاطه.

إن تباطؤات النظام السياسي تخلق آثارا فاسدة إذا صادفت، كما هو حال المغرب، نظاما مؤسسيا يشتغل بشكل مركب (Composite) . فالأحداث تفقد حيويتها، والعتامة والكثافة التي تحيط بعملية اتخاد القرار من طرف كل فاعل سياسي بسبب هذه التباطؤت، ترمي بظلال من الضبابية والغموض على الحقل السياسي، الذي لا يبدو كنظام كامل التكوين Constitué (بالمعنى السيبرنيطيقي للكلمة : imput - out put) بل سديما.

إن الطفرات السياسية الأكثر بروزا تضيع في تباطؤات النظام السياسي، ومن ثمة تضعف فعالية سلوكات الفاعلين السياسيين وقدرتها على البناء والهيكلة. فتبدو الحياة السياسية المغربية عندئذ حبيسة حركة وسير تكراري على شكل حلقة، أي أن الحركية السياسية التي تطلقها العلاقة سلطة ـ سلطة مضادة تفضي الى عملية تكرار مستمر للرهانات وللاستراتيجيات والتعاقدات الضمنية أو الصريحة. فقواعد السوق السياسية (شروط ولوج السوق، شكل، محتوى ومخرج المفاوضات) وإن اختلف عملها حسب الظرفية، فهي تبدو ثابتة لا تتغير صياغتها. ومن البديهي أن هذه السيرورة التكرارية تحجب الدينامية السياسية وتخفف من حدتها الى حد عزلها عن التحولات التي تمس المجتمع بكامله.

إن ذلك التفاوت بين السوسيوثقافي والسياسي في المغرب لا يجد له تفسيرا فيما تسميه النظرية الماركسية «الاستقلالية النسبية للبناء الفوقي» فحسب، بل يرتبط أيضا وعلى الخصوص بعلاقة التفاعل المتبادل بين النظام السياسي والمكونات الأخرى للمنظومة المجتمعية الشاملة.

وبالفعل، فالمخزون المجتمعي الثري، معززا بتعدد المنابع الملهمة والمغذية للسلوكات ـ تقليدية، علمانية، دينية، حديثة. . . ـ إذ يمر عبر النظام السياسي، يمده بعقلانية متعددة (multi-rationalité) ومتحفزة. فمن المرجعيات المتنوعة لهذه العقلانية

المتعـددة ـ التقليد، العلمانية، المعتقـدات الـدينية، الحـداثـة. . . ـ يستمد النظام السياسي قدراته على التكيف والضبط، قدرات لها ما يكفي من الاتساع والقوة لشله والقضاء على حيويته.

وضعية مفارقة غريبة هاته، حيث تزرع قوى نشيطة ـ مادية وفكرية ـ المحافظة والجمود في الحياة السياسية. غير أنه، وبالنظر الى ما تعرفه موازين القوى بين الفعلة السياسيين من تطورات، لا ينبغي اعتبار ظاهرة الجمود ظاهرة مطلقة. ألم يكن يوضع النظام المغربي طوال السبعينات في خانة الأنظمة الأكثر اضطرابا وعرضة لعدم الاستقرار في المغـرب العـربي رغم تصـديه لضربـات عنيفـة جدا (حـركات اجتماعية وأخرى انقلابية) ؟ (3)

خفاء وإطناب

إن الميزة البارزة في الحركية السياسية المغربية هي بطء حركة التجديد السياسي. واليوم يتخذ هذا البط هيأة اختلال وظيفي في النظام السياسي، بسبب ما تمارسه عليه وتـيرة التجـديد الاقتصادي والاجتماعي من ضغط قوي. وباللموس، يكشف هذا الاختـلال الـوظيفي عن حالـة من « الـلاحكـومة» (non-gouvernement) تستدعي التحليل باعتبارها حاصل التجربة السياسية للسنوات الثلاثين المنصرمة.

إن وضعية اللاحكومة في المغرب مخالفة تماما لماهي عليه في لبنان أو تونس مثلا. ففي هذين البلدين تكرس اللاحكومة أزمة الدولة باعتبارها [أي الدولة] بنية السلطة الموحدة كليا للمجتمع. أما في المغرب فوضعية اللاحكومة ناجمة عن حالة اشباع في النـظام السيـاسي (Saturation). ومن ثمـة فهي أزمة في سياسة الدولة لا في سلطة الدولة. ونعني بسياسة الدولة ذلك الحضور الوظيفي الفائق الذي يصنع ويحرك النظام العلائقي دولة ـ مجتمع.

كيـف نفسر هذا الاشبـاع ؟ يتعلق الأمـر في الـواقع بإطناب وحشو في النشاط السياسي، أي بحالة ينعدم فيها كل تجديد في الحقل السياسي. إن وضعا كهذا يسمح بإدارة وتدبير المجتمع بواسطة أجهزة لا استقلالية لها عن مركز القرار. فالمؤسسات يوكل اليها أداء وظيفة أدواتية، نشاطها إجرائي أساسا، غير استراتيجي، ومنحصر في قطاع معين دون غيره. فلا البرلمان ولا الحكومة يتوفران على سلطة القرار، فضلا عن أن

قرارات الدولة تقحم في إطار التهليل والهتاف، عبر التوسل المنهجي للسلطة الملكية، كلما كانت هذه القرارات مرتبطة بمجالات ذات حساسية أمنية.

الاطناب هو أيضا ثمرة تذرير النظام السياسي بفعل نمو شبكة من الولاءات المصغرة، لكنها خاضعة لسيطرة ولاء أكبر يجددها تجديدا تظافريا، أي البيعة. فالأحزاب السياسية والمؤسسات التمثيلية والجهاز الحكومي تحرك هذا النظام دون أن تقوى أبدا على تغييره إذ تعمل منفصلة ومنقطعة عن بعضها البعض كهيئات صغرى تشكل دعامة للولاءات الصغرى. فطاقة الفاعلين السياسيين تجتذبها أساسا متطلبات إعادة إنتاج الذات L'auto-reproduction . لكن تحقيق هذه الغاية، أي إعادة إنتاج الذات تصطدم هي نفسها باشتغال النظام العلائقي ـ المنظّم لعلاقات التفاعل بين السلطة التشريعية من جهة والحكومة والأحزاب السياسية من جهة أخرى، بطريقة تحد من مجال حركتهما معا [أي طرفي التفاعل]

الخفاء Latence ، الاطناب والاشباع، ثلاثة ظواهر افرزتها طريقة الأطراف السياسية الفاعلة منذ الستينات في إدارة رهانات السلطة. إنها نتاج تفاعل عاملين مترابطين :

- استقطاب العمل السياسي حول رهانات المشروعية.
- الاخلال بالسير المؤسسي من طرف الجهاز الحكومي لقصوره وعجزه.

رهانات المشروعية وممارسة التراضي

بينما تحدد بناء الدولة في الجزائر وتونس بالصراع الداخلي بين مكونات السلطة : البيروقراطية والجيش في الجزائر، الحزب والنقابة في تونس، انفتحت على العكس من ذلك الرهانات السياسية في المغرب على مسلسل إضفاء المشروعية من جراء الحاجة الى تحديد إطار علائقي مؤسسي لتنظيم العلاقات بين القصر والحركة الوطنية. سياسيا، كان على هذا الاطار أن يضع قواعد محددة لأساليب حيازة سلطة الدولة ويعين طرق مراقبة أجهزة الدولة.

بسبب الثنائية التي تحكمت في إنتاج المشروعية ونزعها، في الحقل السياسي، فإن عملية إنشاء وإرساء نظام علائقي بين الطرفين السياسيين الرئيسيين عبرت عن نفسها منذ السنوات الأولى للاستقلال بصيغة إعادة تحديد أركان التراضي الذي ضم القصر

والحركة الوطنية معا في الكفاح من أجل إعادة استرجاع السيادة. وكان على أركان التراضي الجديدة أن تضبط الأساس الجديد للنشاط السياسي، أي بناء الدولة الوطنية.

لقد توجب على التراضي في طور تشكله أن ينتقل من حقل إثبات السيادة الوطنية الى حقل تحديد الاختيارات وسياسات تسيير المجتمع. وبهذا المعنى شكلت المسألة الدستورية التي أثيرت منذ أولى اللقاءات بين محمد الخامس وبعض القادة الوطنيين في 1956 في «سان جيرمان أونلي»، الأرضية الأولى التي أرست معالم حقل المشروعية وخطّت نطاق الاطار العلائقي الجديد بين القصر والحركة الوطنية.

لقد كان النظام العلائقي المطروح للنقاش يتمفصل حول إعادة تنشيط ممارسة التراضي عبر تحديد علاقات ثلاثة أقطاب في السلطة : السلطة الملكية، السلطة التشريعية (المجالس التمثيلية) وسلطة تسيير جهاز الدولة (الحكومة). إلا أنه خلال حقبة استتباب السيادة (1956 ـ 1960) كشف قيام ذلك النظام عن وجود استراتيجيات متنافسة بين القصر والحركة الوطنية. كان من الطبيعي أن تحرك المنافسة عوامل انشقاق (Dissensus) حول محتوى البناء الدستوري الذي شكل فيه تقدير حجم صلاحيات كل قطب من الأقطاب الثلاثة الجانب الأكثر إثارة.

لقد كان النظام السياسي يتعرض لضغط قوي في وقت لم يكن فيه مطواعا ومروّضا على إدارة الشقاق. وقد كشفت التجربة التشريعية الأولى عن ذلك بوضوح (1963 ـ 1965). فلما كان الشقاق متمركزا حول الخلاف على طرق مراقبة سير نشاط الدولة، زادت عوامل الضغط تفاقما الى درجة خلق سيرورة من النزاعات أمست في نظر القصر مزعزعة للاستقرار.

إن أهمية مشكلة المراقبة تنبع في الواقع من المعضلة الحرجة التي وقعت فيها السلطة الملكية. فكرمز للوحدة والسيادة حدد الملك وضعه فوق الأحزاب [4]. والحالة أن دستور 1962 إذا كان قد أعطى للملك صلاحيات واسعة، فإنه كان يعترف للمؤسسة التشريعية بسلطة لا يستهان بها في مراقبة العمل الحكومي. لكن نمط توزيع السلطة الذي يقدمه الدستور كان في نظر القصر غير مناسب لادارة اضطرابات عملية التراضي التي طبعت الحياة السياسية منذ إقالة الحكومة اليسارية في 1960. فنموذج كهذا كان يلقي بظلال من الارتياب والقلق على السلطة الملكية التي حرمت نفسها من كل وساطة حزبية، وبالتالي من كل تمثيلية في مؤسسة برلمانية اتضح أنها الموضع المتميز للتعبير عن

الشقاق. وهكذا فاذا كان الدستور يعترف لكل سلطة بصلاحياتها وبمداها، فإن تطبيقه في برلمان 1963 كان مثار قلق خصوصا في بعض الجوانب المتعلقة بميزان القوى بين السلطة الملكية من جهة، والسلطة الحكومية والتشريعية من جهة أخرى، وهذا ما يفسر تمحور الشقاق خلال تلك الفترة حول مفهوم المراقبة السياسية

أما المعارضة فقد محورت الجهود من جهتها حول تنمية واستثمار المراقبة البرلمانية. وفي ضوء ذلك ينبغي مقاربة سلوك نواب المعارضة في برلمان 1963، بدءا بالمناقشة التي دارت حول البيان الحكومي في يناير 1964 الى عرض ملتمس الرقابة في يونيو من نفس السنة من طرف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد يكون هذا السلوك نوعا من استراتيجية إعادة التوازن للقوى، أي أن المعارضة كانت ترمي عبر حضور برلماني حاد وعنيف الى تشديد وتدعيم المراقبة البرلمانية كي تحفظ للعبة السياسية مظهرها الثنائي : ملكية / حركة وطنية.

أما من جهة القصر، فقد كانت المراقبة السياسية تعني تدعيم صلاحيتين من صلاحيات السلطة الملكية : السلطة العليا La prééminence والتحكيم، ونجد عرضا مسهبا لهذه المقاربة في الخطاب الملكي لـ 18 نونبر 1962. وهو يوضح أن للملك باعتباره ضامن الدستور، أن يتدخل لمراقبة ومتابعة شؤون الدولة كلما ارتأى ذلك، فهو يجمع بين المراقبة والتحكيم (5)

مع تجربة 1963 البرلمانية لن يصير رهان الشرعية متمركزا حول المنافسة بين مشروعيتين تاريخيتين : المشروعية السلالية / الفعلية للملكية والمشروعية الفعلية / الوظيفية للحركة الوطنية. بل تحددت عناصر صياغته بتعريف الدور الوظيفي (Fonc-tionnalité) لكل مكون من مكونات السلطة.

فبالنسبة للمعارضة، ينبغي أن يتحدد هذا الدور الوظيفي بفعالية المراقبة البرلمانية، أي يجب على الحكومة ألا تكون مسؤولة أمام الملك فحسب، بل أمام المجلس النيابي أيضا.

أما القصر فقد كان يرى في الممارسة البرلمانية لسنوات 1963 ـ 1965 باعثا على القلق، إذ من شأن سير وظيفي حاد للسلطة التشريعية أن يعني أن السلطة الملكية تتركز في وظيفة التحكيم المؤسسي فقط. ففي خطاب يونيو 1965 الذي أعلن فيه الملك حالة

الاستثناء، اعتبر وظيفية المؤسسة التشريعية ضعيفة، معللا ذلك بعجزها عن فرز أغلبية تشكل «الدعامة البرلمانية الضرورية لتكوين حكومة مستقرة»، وقد الح مذكرا بأن النظام لا يمكن أن يأخذ سيره إلا على قاعدة الاستمرارية بين السلطة التشريعية والسلطة الحكومية، على هذه الفكرة الأساس في فلسفة الحكم : (La philosophie du pouvoir) وهي أن الدور الوظيفي المؤسسي (fonctionnalité, institutionnelle) هو أولا وقبل كل شيء الدور ذاته الذي تلعبه السلطة الملكية. ولا سلطة للمجلس النيابي إلا بتفويض [6]. وبعد خمس سنوات، في 17 فبراير 1972، في سياق عرضه للدستور الجديد (المنظم حاليا للنظام) أوضح الملك بدقة أكثر هذه الفلسفة لما أكد أن «سلطة الحكم أي بعبارة أخرى القدرة على التحكيم، هي بلا منازع من اختصاص الشعب يوكلها لمن يشاء. وانطلاقا من هذه المسلمة فان سلطة الحكم تتطابق وتتفق مع الارادة الشعبية التي هي أمانة على عاتقنا، وإن هذه لمهمة عُهد بها الينا»

وما أن غدا نقل رهان المشروعية من مجال الاعتراف والقبول بنظام الحكم نحو مجال تحديد الدور الوظيفي لكل مكون من مكونات السلطة مقترنا بهدف تحقيق استقرار النظام، حتى صار محكوما على الديناميكية السياسية أن تتخذ سيرا تكراريا، أي أن كل توتر، وكل أزمة، كل فعل وتأثير على النظام يتم احتواؤه للحد من الشقاق من أجل تدعيم مركزية السلطة الملكية.

«ابتلاع» الأزمات وآثاره الفاسدة.

إن اللااستمرارية التي تطبع التجربة الدستورية والتي توجد في أصل أهم التواترات السياسية خلال العشرين سنة الماضية، تكشف عن وجود حلقة : أزمة - تفاوض - تعاقد - حل الأزمة - توتر - أزمة. إن تجدد هذه الحلقة بارز وواضح عند قراءة لحظات الأزمة السياسية الرئيسية : 1963، 1965، 1970، 1972، 1981. إن هذا التكرار في عملية سير هذه الحلقة يحركه الهدف المركزي الذي قرره الفعلة الرئيسيون للدينامية السياسية، الا وهو تحديد الدور الوظيفي للسلطات. وقد أمكن احتواء ما تولده هذه الدينامية من طاقة من طرف السلطة الملكية بفضل تلك الاستراتيجية التي تبسِّط الأزمات السياسية الكبرى، اذ لا تدمجها وتستوعبها في رهان بناء الدولة بل في عملية إرساء ممارسة علائقية بين الفاعلين السياسيين.

إن تلك اللا استمرارية في العمل الدستوري غير معترف بها، ولا هي معاشة كلا استمرارية في بناء الدولة. وإن هذا الادراك الفريد من نوعه للحظات الانقطاع في الممارسة الدستورية يرتبط هو نفسه باستراتيجية تأكيد السيادة العليا للسلطة الملكية. وبالفعل، فدستورية عمل الدولة يظل خاضعا، نصا وممارسة، بالدرجة الأولى للطابع المركزي للسلطة الملكية ولاستمراريتها وعدم قابلية التصرف فيها باعتبارها (أي السلطة الملكية) تحمي دستورية عمل الدولة (7)

اذا كان سير الدينامية السياسية ذا الطابع التكراري قد أتاح لوظيفية السلطة الملكية أن تستقر في مركزية لاجدال فيها اليوم، فإنه على العكس من ذلك خلق آثارا فاسدة، وما حالة اللاحكومة سوى امتداد لها. وبالفعل يبدو المجال العمومي اليوم قابلا للحكم بدون أداة حكومية وظيفية تماما، وبمؤسسة تشريعية. تعوزها القدرة على المراقبة البرلمانية ولا ارتباط فعلي فيها بين التنفيدي والتشريعي. إن هذا النظام يدين ببقائه واستمراريته الى اللجوء المكثف للسلطة الملكية، التي لا يتوسلها في قضايا السيادة فحسب بل أيضا وبشكل متزايد في القضايا المتعلقة بالتسيير، في التربية، الشغل، الفلاحة، الأسعار، الاصلاحات الاقتصادية، الماء، المشكلات الحضرية... الخ.

فلا الحكومة ولا مجلس النواب يبدوان قادرين على الاضطلاع بوظائف تدبر المجال العمومي دون المخاطرة بالتعرض لأعمال تنازع في مشروعيتها صادرة عن المجتمع المدني. فأحداث يونيو 1981 ويناير 1984 لها دلالات كبرى على مدى تعرض الأجهزة الحكومية والتشريعية المفرط للحركات الاجتماعية المنازعة في مشروعية أبسط الاجراءات التدبيرية (كسياسة الأسعار، أو رسوم التسجيل في المدارس العمومية). إن الدينامية السياسية التكرارية قد أفرغت مكونتي السلطة أي الحكومة ـ مجلس النواب من كل فعالية، وهي التي تنقصها شرعية فعلية.

الاجماعية والنظام الاستفتائي (Système plebiscitaire)

إن هذا النقص في فعالية الحكومة والمجلس النيابي يرتبط ارتباطا جوهريا بنوعية الممارسة السياسية المترتبة عن السيادة العليا للسلطة الملكية، فالممارسة السياسية دأبت على البحث الدائم عن وضع القرارات الكبرى للدولة في إطار من الاجماع.

لقد كشفت السلطة الملكية باستمرار، وهي الوريثة الشرعية صقلتها الممارسة الاجماعية في غمرة الكفاح الوطني، عن ميل واضح الى إثبات مركزية مقبولة، موافق عليها وغير مفروضة. وقد وجد هذا التصور الارادوي لممارسة السلطة ترجمته الفعلية منذ الستينات، خصوصا منذ التجربة البرلمانية الأولى، في إنتاج ايديولوجية إجماعية النزعة نلمحها في الممارسة السياسية على شكل بحث جامع عن الوحدة الوطنية.

من تم، فمن إجراء قبْلي في مرحلة الكفاح الوطني، صار التراضي بعد ذلك، وخصوصا ابتداءا من الستينات، إجراءا بعديا تبرره ضرورة استقرار النظام، ومنذئذ صار الاستقرار المؤسساتي يرتبط بانبثاق وحدة وطنية تكرسها حكومة ائتلافية. وفي غياب وحدة كتلك تعبر عن الارادة في تقليص أهمية الرهانات السياسية عبر نقل التناقضات الى الجهاز الحكومي، لا ينظر الى الاستقرار الا كمحصلة لانصهار السلطة الملكية والصلاحيات الحكومية.

الى حدود منتصف السبعينات، كانت المعارضة ترفض لعبة الاجماع وتتمسك برهان تحديد وظائف السلطات المكونة للنظام السياسي. فامتنعت عن الرد على مختلف المقترحات الملكية الداعية الى المشاركة (في 1965، 1972، 1975 و1984) باعتبار أن العودة الى تحمل مسؤولية تسيير الشؤون العامة يجب أن تترتب عن منطق التمثيلية لا عن منطق التعيين.

غير أن تغيرا هاما سوف يفتتح ابتداء من 1974 ـ 1975 تجربة تشكل منعطفا هاما من تطور النظام السياسي المغربي. اذ سوف تعطي هذه التجربة مع اندلاع قضية الصحراء نفسا آخر لممارسة التراضي، نفسا ينهل من الماضي الوطني.

إن الملك، وهو المجسد الكلي للسيادة، قد وجد في الكفاح من أجل استرجاع الصحراء رافعة قوية لنزعة إجماعية تتعالى على الرهانات السياسية المطروحة وتهمشها. فالملكية نزعت في القضية الوطنية نزعة إجماعية غير خطابية فحسب بل إجرائية من الناحية السياسية، نزعة إجماعية سوف توجهها، عبر استثمارها وتسييرها بعناية محكمة، نحو تأكيد نزعة احادية وظيفية تتكثف في السلطة الملكية. بالنسبة للعالم السياسي يطرح هذا التطور سؤالا تحليليا هاما : ألم تتح قضية الصحراء للنظام المخزني فرصة الانبعاث بفضل ما تمده به المركزية المتعاظمة للسلطة الملكية من حيوية ؟ [8]

من غير المستبعد أن تقاطع القضية الوطنية مع التناقضات السياسية عمل بدوره على إذكاء دعائم نظام المخزن لما مكنه من مشروعية تاريخية متجددة ايديولوجيا، قائمة على مبدإ الامامة سياسيا [9] . وإذا كانت الطبقة السياسية تحيا هذا التطور كافتتاح لـ «صفحة جديدة» في الممارسة السياسية في المغرب المستقل، فإن المسألة الوطنية في واقع الأمر إن لم تكن قد ساهمت في الحد من التناقضات والنزاعات، فهي قد عملت على الأقل على إعادة صياغتها في إطار مقاربة تقبل بالسيادة العليا للسلطة الملكية.

من المؤكد أن تجربة جديدة كانت على الأبواب، تجربة بدا أنها تأخذ طريقها الى الدفع بالمشاركة السياسية الى الأمام. وقد كان الميثاق المنظم لعمل الجماعات المحلية لسنة 1976 المؤشر الاول على هذه الدفعة الجديدة بما تضمنه من صلاحيات واسعة لفائدتها.

مع ذلك كانت الانتخابات التشريعية سنة 1977 مناسبة لتأجيج التوتر السياسي والكشف عن ضعف بنيوي في النظام، وهو أن غياب قنوات حزبية قادرة على ترجمة السيادة العليا للسلطة الملكية في البرلمان يقف حاجزا أمام التطور المأمول.

إن الفترة التشريعية الأولى (دستور 1972) قد تعرضت لضغطين : ضغط أثارته تعقيدات ملف الصحراء (الى حدود 1981 ـ 82) وآخر كشف عن عجز الجهاز الحكومي الذي كان من المتوقع أن يخوض تجربة أكثر فعالية بفضل الائتلاف الحكومي : حزب الاستقلال ـ التجمع الوطني للأحرار ـ الحركة الشعبية. لكن عجزه عن ضبط الحركات الاجتماعية (إضرابات الوظيفة العمومية في 1978، قضية الباكالوريا في 1980، الاضراب العام في يونيو 1981) وعجزه عن المساهمة في تدعيم التراضي الوطني (الفشل الديبلوماسي في منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز وفي الأمم المتحدة) أظهر عدم قدرته على إعطاء الأداة الحكومية وظيفية متميزة عن تلك التي تمنحها إياها السلطة الملكية.

المشاركة والتناوب :

مع افتتاح الفترة التشريعية الثانية (1984)، لاحت بوادر دفعة من نوع جديد، لعل ذلك لأنها جاءت عقب هزة سياسية من أكثر الهزات خطورة بعد المحاولات الانقلابية [10] ، اذ اغتنم الملك فرصة حالة الأزمة للحسم النهائي في مشكلة تحديد

نسبة صلاحيات كل مكون من مكونات السلطة، لما أكد عند افتتاح برلمان 1981 : «بالنسبة لنا لا يوجد فصل بين السلطات». وقد استتبع هذا التوضيح بعد بضعة أشهر بانفتاح على المعارضة. فالأول مرة بعد الاستقلال جرى الحديث عن التناوب على الحكم [11] وبدت طريق المشاركة مفتوحة هذه المرة بها لا يدع مجالا للشك.

في مناخ من التعبئة الوطنية، وفي أفق انتهاء آجال خطوات والتزامات دبلوماسية صعبة، وجه الملك في الخامس من نونبر 1983 بمناسبة الذكرى السادسة للمسيرة الخضراء نداء الى قادة مختلف التشكيلات السياسية لتكوين هيئة وزارية فوق العادة تنحصر مهمتها في معالجة ملفين : قضية الصحراء والاعداد للانتخابات التشريعية. بعد بعضة أسابيع تشكلت حكومة انتقالية تضم قادة ستة أحزاب سياسية، من بينها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المنظمة اليسارية التي استجابت للنداء وأبانت عن استعدادها للاندماج في العمل الحكومي بنشاط أوفر. اقترح الاتحاد الاشتراكي المشاركة فيها بخمس مناصب وزارية. وبلباقة استبعد هذا الاقتراح، وكان استبعاده ورفضه مؤشرا على أن منعطف التناوب قد ساءت مفاوضته.

ولما حدد الملك في يونيو 1984 تاريخ إجراء الاقتراع البرلماني، كان مناخ نونبر التعبوي قد طواه النسيان. وقبيل ذلك ببضع أسابيع، عشية المؤتمر الرابع لحزبه، كان عبد الرحيم بوعبيد زعيم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، قد قدم للملك استقالته من الحكومة الانتقالية، وعلى الرغم من تنديده الشديد بفتور وقصور الأداة الحكومية انطلق اليسار لخوض المعركة الانتخابية.

إن النهاية غير المشرفة الى حد ما، التي آلت اليها الحكومة الانتقالية تبدو بالأحرى لغزا غامضا لما تثيره من تساؤلات. ألم تكن الحكومة الانتقالية الفرصة المثلى للقصر كي يُخرج الى حيز التنفيذ أحد أهدافه التي طالما سعى وراءها، أي الحكم في الوسط، عن طريق حكومة ائتلاف وطني ؟ لماذا انهارت بسرعة في وقت اتضحت فيه عدم فعالية تدبير المجال العمومي خارج المؤسسات (الندوات الوطنية، ندوة إفران 1980 مثلا) ؟

إن تجربة الحكومة الانتقالية لم يتم تحليلها بما فيه الكفاية، انها تبدو ومن زاوية النظر الى عواقبها المؤسساتية دليلا على بلوغ النظام ذروة استقراره. لكنها أيضا بداية ذات دلالة بالغة لممارسة سياسة توطد حالة اللاحكومة كنموذج مؤسسي وبناء نظام سياسي استثنائي يحول دون تطور فعالية بنيات الوساطة السياسية.

صراع من نوع جديد

إن اتباع النظام السياسي لسير استفتائي ادى الى شل قدرة المؤسسات على التدبير الاستراتيجي. ومن ثمة جعلها مجرد أدوات تشتغل دواليبها بطريقة شبه ـ ميكانيكية، وتكرس بالتالي غياب روح المبادرة، وغلبة القرارات الاجرائية وغياب ممارسات برنامجية. ومرد هذه الوضعية الخلط بين ممارسة التراضي، والممارسة التهليلية والاستفتائية.

وبتحويل المؤسسات الى مجرد أدوات وبحصر قرارات الدولة في إطار تهليلي، قلص النظام الاستفتائي حقل نشاط الفاعلين السياسيين وأضعف فعاليتهم الاجرائية. ونظرا لضيق هامش التحرك لا يستطيعون استخدام ممارسة التراضي وخصوصا الاقتراع العام كوسيلة لتحقيق توازن السلط، ذلك أن الانتخاب يحرف عن غاياته لتحل محله التعيينات التي تعبر عن احدى مظاهر تحويل المؤسسات الى مجرد أدوات.

ظاهريا يبدو النظام الاستفتائي فعالا، لكنه يكشف تحت ضغط الحركات الاجتماعية ووتيرة تحول المجتمع عن مواطن ضعف بنيوية قد تؤدي الى عدم الاستقرار. إن إطلالة على فترات الأزمة تظهر أهمية مواطن الضعف تلك (1965، 1981، 1984). وفيما يخص التحولات الاجتماعية، فإن القلق المتزايد في أوساط الشباب والمهمشين يدفع الى التساؤل حول مدى قدرات النظام الفعلية على الاستجابة لما يسميا السوسيولوجي الأمريكي : P. Lapsha : «ثورة التطلعات الصاعدة»[12].

الى حدود 1980، كان المغرب لا يعتبر في نظر الاختصاصيين في الأمن من ضمن العشرين بلدا المصنفة أقل استقرارا في العالم، ولا مدرجا في لائحة البلدان الأكثر إثارة لقلق المستثمرين[13] غير أن احدى معايير تصنيف البلدان في المنطقة ذات المخاطر الكبرى المحتملة على الاستقرار هي الفقر، والحالة أن الفقر والتفاوت الاجتماعي والجهوي في المغرب يتفاقمان باستمرار.

إن النظام السياسي كما هي عليه حال سيره منذ 1975 قد بلغ حالة من الاشباع Saturation. فالضغط الذي يتعرض له من أجل التغيير سوف يتعاظم وقد يصبح دون مستوى متطلبات التكيف مع التحولات المرتقبة.

وهاهو اليوم أمام مشكلة شائكة، وهي مواصفات التوظيف في أعلى مراتب الدولة. فلقد أبانت الممارسة الباتريمونيالية المتبعة لحد الآن على محدوديتها أيضا، فهي نفسها التي تقتضي إضفاء طابع شخصي على العلاقات السياسية وروابط الولاء. مشكلة قد يسهل التغلب عليها في نظر البعض، فكلما كان المخزن إزاء وضع مماثل اتجه صوب البنية التقنوقراطية، والشاهد على ذلك الحكومة الحالية [حكومة عز الدين العراقي]، والادهى، أن منطق اللاحكومة يجد في البنية التقنوقراطية مرتعا خصبا للانتعاش بالقدر الذي ينفر معه التقنوقراطي من العمل السياسي.

في سياق ظرفية السبعينات لن تكون هذه الملاحظات عديمة المعنى. بينما وعلى العكس من ذلك، اذا تم تحليلها في ضوء التحولات المرتقبة في الحقل السياسي، فقد تثبت وتتأكد حتميتها الى حد ما.

بعد تجربة الحكومة الانتقالية في 1983 ـ 1984 وسنوات المجلس التشريعي الثاني الثلاثة (1984 ـ 1987) أبان النظام الاستفتائي بشكل متزايد عما يطبعه من إطناب وحشو، يترتب عن تفاقمه انخفاض فعالية المراقبة السياسية في نظام اعتاد في الماضي على استقرار معين في الحقل الاقتصادي والاجتماعي. ولا شك أن التمادي في تكريس فاعلية هذا النظام لازال اختيارا ممكنا، لكن بأي ثمن ؟ وهل قدراته على الضبط لا تنضب ؟ إن الجواب على هذين السؤالين رهين بالطريقة المتبعة في تحليل حقل الصراع السياسي.

لقد تغير الصراع السياسي منذ أصبحت الرهانات السياسية لا تقوم على تحديد وظيفة السلطة الملكية، إن هذا التغير لا يعني أن المواقف والأفعال الرامية الى نزع المشروعية قد أقصيت نهائيا. إنها لم تختف بل اتخذت لها اليوم موقعا في حقل اعتبر في الستينات حقلا ضعيفا من الناحية السياسية، أي حقل التدبير الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، فقضايا التربية والسكن، والشغل. والصحة والماء والترفيه عند الشباب... الخ سوف تحتل أكثر فأكثر حقل الصراع السياسي. والحالة هذه، فمن أجل تدبير حقل كهذا من الصعب إرساء وتوطيد الاجماعية (L'unanimisme)

علاوة على ذلك، ففي ظرفية يغلب فيها خطاب الاصلاح الاقتصادي والتجديد والتحديث يُرجى بإلحاح من النظام السياسي أن يؤمن الانتقال الى نظام آخر يعيد، على الأقل، صياغة العلاقة دولة ـ مجتمع أما التغيرات الحاصلة الآن فهي تتم بشكل

براغماتي أكثر منه برنامجي، وبغض النظر عن عنصر الفعالية. إن نظام اتخاذ القرار، حيث يجري نظريا تحليل كل مقترح وتوجيهه نحو الأمثل والأفضل، لم يطرأ عليه أي تغيير، مكرسا بذلك تفاوتا واختلالا بين تطورات السياسة الاقتصادية وطرق التسيير المتبعة.

إن تظافر التحولات الاجتماعية وإرادة الاصلاح تشكل عناصر تجديد من شأنها أن تحد من الحركية أو السير التكراري للنظام السياسي، إنها تحبل بثلاث تطورات محتملة في الأفق :

- اتباع نظام ليبرالي سلطوي (14)
- إعادة توجيه نظام التراضي من سيره الاستفتائي الى سير تعاقدي
- انعاش نظام شبه - تنافسي قادر على إعطاء قيمه للاقتراع العام.

إن نهاية المدة التشريعية الحالية (1992) سوف تكشف عن الوجهة التي ستتخذها التطورات السياسية المغربية، وجهة قد تؤكد ثانية أن التحالف بين القصر ومكونات الحركة الوطنية إن لم يكن حلا لا محيد عنه، فهو على الأقل الحل المأمول أكثر من أجل تطور مضبوط.

يونيو 1987

ترجمة : إدريس بعقيل

إحالات :

1 ـ منح البنك الدولي للمغرب سنة 1987 قرضا قيمته 240 مليون دولار من أجل تمويل برنامج P.E.R.L لاعادة هيكلة القطاع العمومي، وقد شرع في إجراء الدراسات منذ مارس 1987 من أجل L'auditing وإعادة تنظيم بعض القطاعات (مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية مثلا).

2 ـ صادق مجلس النواب في أبريل 1987 على قانون الاستثمارات في التعليم الخصوصي.

3 ـ انظر الجدول الذي وضعه

Arabs politics, the search : Michel Hudson of legitiming. New Haven, Yale University. 1977

4 ـ في خطابه بتاريخ 13 دجنبر 1962، معلقا على قرار استبعاد نظام الحزب الوحيد، أكد الملك أن «على الملك أن يكون فوق الأحزاب».

5 ـ «إن الدستور يجعل منا حَكَماً. أنا موقن بأن الكثير يقولون : آه، ان سلطات الملك كبيرة! لكن ليعلم هؤلاء بكل بساطة أن الملك لم يأخذ إلا ما يكفيه للتدخل اذا ساءت الأحوال، أو للعمل على أن تسير على أحسن ما يرام. أقول لهم أخيرا، ولنأخذ مثلا سيطا : تصوروا فريقين لكرة القدم في ملعب، انزعوا عن الحكم سلطة الصفير وطرد اللاعبين والعبوا أيها السادة!» خطاب 18 نونبر 1962.

6 ـ «إن في الدستور ثغرات والتباسات تعيق تطبيقه تطبيقا حسنا لذا يجب علينا مراجعة بعض بنوده articles لاستكماله في ضوء التجربة المعيشة، حتى نجنب البلاد أزمة الحكم ومخاطر عدم الاستقرار» خطاب 5 نونبر 1964 المعلن عن حالة، الاستثناء.

7 ـ تلك هي الحجة المقدمة لتبرير وتعطيل سير البرلمان وتأخير تنظيم انتخابات تشريعية جديدة في نهاية السنة التشريعية 1977 ـ 1983

8 ـ «ورغم أننا لسنا إزاء «مجتمع بلاط» مضبوط الى أقصى الحدود يشبه المجتمع الفرنسي في القرن السابع عشر، يبدو أن المخزن يشكل منظومة من النزاعات يضبطها الملك...»

Remy Leveau : Le Fellah, le trône et les autre, p. 30, communication du 18e congrés de la Middle East Studies Association of North Africa, Sanfrancisco, 1984.

9 ـ حول المبدإ الامامي : انظر :

Chifford Geertz : Islam Observed pp. 74-81. Yale University Press. 1968

10 ـ خطاب 9 أكتوبر 1981 في :

Renaissance d'une nation : TOME 26, pp. 358 - 364. Rabat. 1981

11 ـ انظر الاستجواب مع رضا اكديرة في الاسبوعية Jeune Afrique juin 1983

12 ـ P. Lapsha : Explanation of political violence some psychological théories versus indignation in «Politics and society» n 3 Fall 1971

13 ـ انظر Daniel Frei et Dieter Ruloff :

«Handbuch der welt politischen analyse Methoden für praxis, beratung, forschung». Verlag E. Rüegger, Diessenhofen.

14 ـ انظر Le monde diplomatique : Octobre 1987

اضطرابات الدولة
حول العلاقة بين الدولة «البنيوية» والدولة «المتغيرة»

- عبد الله ساعف -

اذا كنا الى زمن غير بعيد نلاحظ ونشكو من ضعف الأبحاث حول الدولة [1]، وإذا كانت عوائق موضوعية وذاتية تفسر ذلك [2]، يجدر بنا أن نسجل أن جهدا لمعرفة ظاهرة الدولة قد بذل على المستوى الكمي، على الأقل، بشكل متزايد، ففي السنوات الأخيرة مكنت أبحاث متعددة الأنواع والمجالات، والاختصاصات من تحقيق تراكم بارز حول الدولة المغربية [3]. إلا أنه من غير المؤكد أن معرفة لطبيعة الدولة، ومكوناتها وفحواها وأزماتها، هي اليوم أكثر تقدما من العقد السالف، وأن وعيا أرقى برهاناتها قد تأكد، وأن تملكا أهم لشكلها قد تحقق اليوم على المستوى المفاهيمي والتجريبي. وبصفة خاصة، لا ندري ما تقدمه من اسهامات تلك الدراسات المتعلقة بالدولة في مجال العلوم السياسية، والدراسات ذات النزعة الثقافية [4]، وتلك المرتبطة بالاقتصاد السياسي [5] التي سادت في مجرى هذا العقد. وبالفعل، يبدو أن هذه المقاربات الجامعية قد أثرت في أطروحات محددة وإجرائية بشكل مباشر [6].

بالاضافة الى ذلك، فإن برامج سياسية حزبية لقوى سياسية شرعية وسرية قد تأثرت بالأدبيات الغزيرة حول موضوع خصوصية الاطار الثقافي السياسي الاسلامي وحول عدم صلاحية نقل المفاهيم من مجال ثقافي الى آخر مغاير، ونقل المؤسسات أيضا: هكذا يطرح بأن مفاهيم «السيادة»، «المشروعية»، «الأمة» (Nation)،

التراب (Territoire) ، وبالتالي «الدولة» مفاهيم غربية محضة لا يمكن نقلها الى هذا الحيز الغريب والفريد الذي تمثله السياسة الاسلامية [7]

لكن علاوة على الطابع التجريدي والميتافيزيقي لهذه المقاربات التي لا تميز فيها الدولة المغاربية ذاتها بسهولة، فانها تفرز شمولية منهجية تؤدي إلى جمود في التحليل، واختزاله الى صيغ جاهزة مكرورة، حيث يجعل مفهوم الدولة الاسلامية، في تحليل المجتمع المغربي، من الثقافة بنية تحتية جديدة. بغض النظر عن كون الثقافة تتعرض باستمرار لضغوط تدفعها نحو التغيير. وعلى الخصوص، فهذه المقاربة تُعرِّض اضطرابات دولة إسلامية أكثر إشكالية لضغط مجريات أحداث «لا منازع فيها» [8]

وبطريقة أقل بداهة بحث العلم السياسي الذي يولي أهمية للاقتصاد السياسي في الحقل المغربي، لكن الدراسات التي تستلهمه لازالت جد متفرقة وجزئية، بل واستكشافية أيضا مما لا يسمح الآن بتقويمها تقويما متماسكا ومتينا. [9]

خلال العقد السالف [السبعينات] بدت الدراسات القليلة المتوفرة مطبوعة بنزوعات نظرية قوية لا أثر لها على التطورات العملية والتاريخية، ولا على المواقف العملية، كانت الدولة تبدو كتكثيف لكل ما يمس السياسي، كلحظة للتأمل، وتعطيل الفعل، كذات منفصلة نسبيا عن الرهانات الجارية [10] . والجدير بالملاحظة أن الاتجاه المعاكس قد تغلب في مجرى هذا العقد [الثمانينات]، فقد أصبح ينظر الى الدولة انطلاقا من التغيرات السياسية الملموسة في الاقتصاد، الادارة، الدفاع . . . وتم ربط نزع طابع التقديس عن الدولة مباشرة بمسألة الخاص ـ العمومي، المركزي / المحلي، الوطني / الدولي / فوق ـ القومي . . .

من المؤكد أن مشكلة الدولة لا تصاغ بعبارات تعرِّفها وتحدِّدها، أو بمعرفة نظرية خالصة، بل تصاغ كمشكلة تندرج في قلب الرهانات، رهانات تمثل الحيز المناسب لدراسة السلوكات الجارية. تبدو الابستمولوجيا اليوم في هذا الاطار غير ذي جدوى، قلَّت زيادة على ذلك ممارسته.

إن انتقال موقع النظر والتفكير ملحوظ على عدة مستويات. فهكذا لا يجري الحديث بقوة عن المستقبل الزاهر والأكثر عدلا ضد الماضي المتخلف والمتأخر، بل يجري التشديد على الدفاع عن تقليد ديموقراطي، مستعاد، مطهر لصالح الحركة الوطنية ضد

الانحـرافات. ماهي إلابضع سنوات كان يكثر فيها تداول معارضة الدولة الرجعية بالـدولة الشعبية [11]. رغم تراجع الحركة الوطنية على المستوى السياسي، والاختفاء الجسدي لرموزها، وامحاء ممثليها، لا زالت قيمها قوية، والآن ترفع الدولة الوطنية ضد الدولة التابعة والمتقهقرة.

هناك انعطاف ثان يبدو أنه يكتسي اليوم أهمية بالغة :
فموضوع الدولة لم يعد مقصورا على القوى المسماة تقدمية، لوحدها. هناك فكر محافظ يولي الدولة تقديسا عميقا : ربما لا يتعلق الأمر سوى بتجسيد جديد للدولة الأتاوية Tributaire . فاليمين التحديثي، الأكثر وظيفية، ليست لديه أية عقدة بالنسبة لهذه المسألة [11]. لكن هذا الموضوع طبع بشكل كبير مناقشات ونصوص ومواقف القوى المنحدرة من الحركة الوطنية. غير أنه كان لابد من الاخفاقات السياسية لليسار، ومن عوائق الواقع الموضوعية، أي ما يسمى باختلال «ميزان القوى» كي تتزايد من جديد الاهتمامات حول مسألة الدولة، بخصوصياتها (أي الاهتمامات) البديهية وتكتسي طابعا حادا. في السـابق كلما تعلق الأمـر بمقـاربـة الـدولة المغربية احتلت مسألة الشكل الأولـوية. فالمـظاهـر المؤسساتية كانت تفرض نفسها قبل المحتوى الواقعي، الفعلي للسلطة. واليوم استعـاد الجـوهـر، ومـطلب الـديموقراطية، الأولوية : هكذا فهل استكانت المعارضة المغربية أخيرا الى القبول الشكلي على الأقل بمماثلة الأمة ـ الدولة ـ النظام السياسي ؟ [12]

زيادة على ذلك، فهذا المظهر لا يقل أهمية، فالشكل الحالي للسلطة يرتبط بالفكرة الهيجلية لتقـدم الـدولة كعامل يتيح الحرية عبر مضاعفة تدخل الدولة، وعبر الدور التقـدمي للسلطة المـركـزية : هكـذا يتم فهم تلك التحليلات حول الدور المحرك للملكية في تكـون الأمـة المغـربية. إن فقهاء القانون الجدد يزعمون، سواء بطريقة ملتبسة [13] أو واضحة تدعي الانسجام [14] التذكير ببديهيات التاريخ . . .

إن الأسئلة الأولى التي يطرحها التطور الحالي للدولة تتصل بطبيعة الأنماط التي تتحكم في تقلباتها. ماهي العوامل المحددة لتغيراتها المتعددة دولة قوية / دولة ضعيفة، دولـة سلطوية / دولة ليبيرالية، دولة ملتزمة engagé / دولة غير ملتزمة désengagé . . . ؟ هل من الممكن انتقال ديمقراطي حقيقي وفعلي ؟.

من المفارقة أن أزمة الدولة تبدو أكثر بديهية في وقت تبدو فيه أكثر قوة. إن طرح مسألة طبيعة الأزمة قد يعني أولا محاولة تعريفها : هل تتصل بطبيعتها العميقة ؟ أم بظرفياتها ؟ أم على الأصح ببنياتها وعلاقاتها الدولية ؟ أم بطبيعة تطور المجتمع المدني ؟ يبدو أن هذه الأزمة تكثف كل هذه التساؤلات وتبرز في مستوى أعلى تساؤلا أكثر مركزية : من أين تأتي للدولة في كل حركةٍ من حركاتها أن تدخل مسرح الأحداث بأوجهها (أي الدولة) المتعددة وأبعادها وتتهم بذلك مباشرة الطبيعة العميقة للدولة المخزنية، بنياتها القديمة والعريقة، الدواليب التاريخية، أسلوب وسلوك معينين، ومهارة قوية الجذور في الثقافة السياسية ؟ هل للقدرة على احتواء الظرفيات، المتغيرات والملابسات الخاصة من القوة والحنكة ما يجعل الحركة تنكشف كحركة كاذبة Faux-mouvement .

يبدو أن الدولة «العميقة» تواكب وتتراكب بدون انقطاع مع الدولة «الظرفية»، مع المحافظة على تميزها. لكن التداخلات تبعث على الحيرة، فاقترانهما حميمي جدا، وطلاقهما حاسم جدا الى حد يجعلهما قادرين إما على التعارض العنيف أو انحلال الواحدة في الأخرى. إن على كل تأمل في الدولة المغربية اليوم أن يكشف طبيعة هذا الالتقاء بين العميق والمتغير، بين البنيات الدائمة والتقلبات على المدى القصير والمتوسط، وأن لا يكتفي فقط بالاحالة الى القدرات الخفية والغامضة للدولة المغربية على الاحتواء... (15)

مرة أخرى تطرح مسألة إمكانيات تغير الدولة المغربية، ويبدو أنها لازالت بعيدة عن الحسم : ربما سوف نهتدي مرة أخرى الى سبيل إذا سجلنا أن أمورا كثيرة لا تتغير، وأنها تتغير مع ذلك. هذا التساؤل يتصل خصوصا بمستقبل الدولة المغربية ويطرح مسألة الانتقال الديموقراطي.

I - أعماق الدولة

إن السمة الأكثر بروزا في مسار الدولة المغربية حسب عديد من الكتاب هي استمراريتها، وثقل المدى الزمني الطويل، كدولة قديمة، ورثت موارد دائمة من الماضي.

لكن ماهي الدولة القديمة، تمييزا لها عن الدولة الجديدة ؟
ماهي الدولة التي انوجدت باستمرار أو التي تكونت من جديد بالنسبة لدولة جديدة ؟ إن إعادة التكوين ليست هنا ذات معنى أحاديا : فهي قد تتحقق على إثر سيرورة تجزئة، وانحلال، وتفكك، إنها إذن تأسيس جديد، إعادة تكوُّن وإعادة انتشار. إن الدولة المغربية لم تعرف قط الانحلال التام، وحتى بعد استعمارها، بسبب الأزمات الاجتماعية ـ السياسية الكبرى [والاستعمار من إحدى مكوناتها الجوهرية] سوف تستمر. خلال الفترة الاستعمارية سوف تحتفظ بإيقاعها، بمجالها الخاص، بآلياتها : أي بنسخة لها أكثر ألفة وأكثر حميمية.

إن العمق وهو الذاكرة الوظيفية للدولة وخلفياتها الفعالة، يخترق الانقطاعات الأكثر بروزا. لكنه يتشكل (هو نفسه) من عدة مستويات : الطبقة التي يلف فيها التاريخ الاسلام، ويقاس فيها الاستعمار بالكيان الدولتي ما قبل الاستعماري أولا، وبعد الاستعمار فيما بعد ؛ تلك المجالات التي تتراكب فيها الحداثة والتقليد، الدولة الوطنية وما فوق ـ قوميتها. إن عمق الدولة يتشكل من تقاطع واختلاط مجموع هذه الاشكاليات، آفاقها الحالية، امتداداتها الكامنة والمناهج التي تبحثها.

1 ـ الدولة الاسلامية والدولة التاريخية

كيف نفسر تنامي وتوسع المسألة الاسلامية على الصعيد النظري، لا بين المراقبين الاجانب المسيحيين والملحدين فقط، بل أيضا بين المنظرين المحليين، في وقت يتأكد فيه فوز الدولة التاريخية في كل مكان، واستعمالها لكل الوسائل، بما فيها التلويح بالخطر الأصولي، كي تعزز وتدعم قوتها أكثر ؟

إن المغرب، طبقا لمزاعم علم سياسي ذي مغزى، هو أولا وقبل كل شيء دولة اسلامية [16]. وتلك هي هويته الأولى. فهل هذا التمييز قاطع ومقنع، وماذا يغطي ويشمل بالضبط ؟

لقد تم التشديد بقوة على خصوصية الثقافي السياسي الاسلامي ومحدداتها على مختلف المستويات. لكن الاصغاء المتنبه والحذر لهذه المقاربات لا يكشف عن شيء مقنع حول الموضوع. إن بعض الأبحاث والتأملات ترتكز على الروحي بالمعنى الضيق جداً، تضخم أهميته التاريخية وتعتبره أكثر فعالية مما هو عليه في الواقع، كما لو أن الواقع

في البلاد الاسلامية يجب إدراكه بالضرورة من خلال الدين [17].

إن تعدد المسالك المؤدية الى القداسة في المغرب أمر واقع : استعمال وتوظيف الذاكرة المتعلقة بالنص المقدس، القانون، العقل، الخطاب، والتمثيل الذاتي. . . لا يتعلق الأمر مع ذلك بقداسة قد تؤدي إلى عبادة : بل بقداسة تعين بكل بساطة المكانة المناسبة للفاعلين السياسيين في تراتبية المعايير، وتمنح إحدى مكونات النظام القدرة على أن تكون المرجع المركزي الذي بمقتضاه تتشكل وتنحل القوانين، السيادة العليا والاجلال، والموجب للاحترام والخضوع [18]. إن هذه المقاربة لا تفترض مسبقا مركزية المقدس، أو العكس، بل ولا حتى طابعه المحدِّد تضافريا. ماهو مصير المقدس بدوون سياسة طبيعية، فعلية ونشيطة ؟ فهل ينبغي أن نستنتج مع ذلك أن الدولة المغربية دولة «دنيوية» كما هو حال كل الدول العربية [19]، وأن القانون الطبيعي هو مآلها الحتمي ؟ إن الدولة ليست في العمق، ودون انقطاع، سوى امتدادا للتملك المطلق للمخزون الثراتي عبر استخدام القوة. وفي تصورات أكثر انتقائية، الدولة عبارة عن تمفصل لمختلف مستويات إضفاء المشروعية - الذاتية وهي حيز تداخلها وتشابكها الطبيعي في تراتبية الجماعات والسلطات التي أنجبها التاريخ (العائلة، القبيلة، السلطان، الامبراطورية العربية، الاسلام). إن البنيات القاعدية تتمفصل بمجموع العلاقات بين الأشخاص مع ثقافة ذات طابع قروي، ونظام إضفاء المشروعية - الذاتي للجماعات المحدودة، ومهما كانت تنتمي إلى مجموعة أكثر اتساعا، طواعية أو خضوعا، فإن ذلك لا يضع موضع خلاف الأسس الداخلية للتنظيم. . . [20] لكن في هذه الكتلة، يبقى الهيكل الاجتماعي هو المحدِّد.

يمكن الاتفاق بسهولة على أهمية مبادىء الاسلام في التناسق القانوني كمصادر أساسية لكل البناء السياسي. غير أن مصير السلطة المركزية والاسلام مترابطان. حتى عندما يعمل المنظرون الكبار، فإن الملكية المطلقة تتوطد بالحق الالهي، فالخليفة بقي تاريخيا شكليا والملكية الخالصة تكتسب مشروعيتها بشكل مضاعف. وحق الخلافة يتجدر في استمرارية التاريخ السلالي المغربي [21].

حقا، هذا الشيء، تتم البرهنة عليه بصورة أفضل على مستوى التاريخ. لكن نقاشات حديثة تشير إلى الحدود الفاصلة التي لا يجب تجاوزها. ينطلق الجابري من فكرة أن الاسلام «دين ودنيا» وأنه تم قيام الدولة منذ ضهور الاسلام، منذ الرسول، أبو بكر وعمر. ويذكر بذلك الرابط المشترك الذي بمؤداه لم يحدد الاسلام شكل الدولة.

قضية تم تركها للاختيار «الحر» للمسلمين. وبسبب ذلك ظهرت الخلافات، التعارضات والخلافات.

بعد معركة صفين، لما أكد الشيعيون على ضرورة إبقاء الخلافة لذرية علي بن أبي طالب، ساند الخوارج حق كل عربي حر، وفيما بعد «كل مسلم عادل» لكي يحكم. ويرجع إلى معاوية كونه أقام الدولة السياسية. هكذا، فبعد ثلاثون سنة من الخلافة، ستأخذ ملكية بمدلول السلطة السياسية مكانها، متسببة في انفصال الدين عن السلطة، العلماء عن الأمراء، وفي تأسيس معايير الفائدة والمنفعة كمبادىء للحكم [22].

النقاش قديم وجد معروف، ويذكر الجابري بعباراته الثابتة، ليستنتج أن العلمانية لا تتطابق مع الحاجيات الأولية للأمة العربية. ولا يمكن أن تكون اليوم في جدول الأعمال. فضلا عن ذلك فإن الديمقراطية والعقلانية أكثر إلحاحاً.

نفس المنهجية التي يتغذى خطها الرئيسي البرهاني من التأكيد على الطابع التاريخي العلماني للدولة، يمكن أن تؤدي إلى الأطروحة المعاكسة. إن الغموض في البرهنة بين الدولة الواقعية (réel) والدولة المعيارية (normatif) يعبر عن نفسه بانعدام الجواب حول الدور الحقيقي للاسلام. فالاشارة بأن الاسلام يؤدي وظائف إلى حد ما مهمة لاضفاء المشروعية في لحظات الأزمة، أو في مرحلة السير العادي للدولة، غير مقنع وفضفاض، وقليل المنفعة. إن السؤال حول النصيب المحدد بدقة للاسلام في اشتغال الدولة التاريخية لم يلقى الجواب الواضح والقاطع.

على أن التجربة المغربية توضح كذلك أن مفهوم الدولة الاسلامية، تعبير غامض، ولا يوضح بالضبط ماذا يعني بالنسبة لدولة الانتهاء للاسلام. هل اشتغال دولة ما لا يتم كما هو الشأن بالنسبة للدولة التي يوجد بها الدين، بل أيضا كجميع الدول التي تخضع للقوانين الصارمة للسياسة الكونية؟ إن الاسلمة (Islamité) لا تحصن الدولة الاسلامية من قوانين القُلزُّ (Airain)، الضرورية والكونية لانتشار الأشياء السياسية.

إن الدولة الاسلامية، نسخة تكاد معدلة للدولة الكونية، يضهر أنها قد شرعت في التشكل ثانية، ربما بإيقاع متعثر لما كانت موضوع العملية الاستعمارية.

2 ـ الدولة الاستعمارية والدولة الوطنية.

هل ساهم الاستعمار قبل كل شيء، في لا توازن وعدم تباث وإضعاف جهاز الدولة أم في تقويته ؟ سيكون من المبالغ فيه بعض الشيء التأكيد أن الدولة الاستعمارية لم تحقق في آخر المطاف سوى «نقل التكنولوجيا» [23] وذلك من خلال وضع ما أسماه ج، بلانديي «جهاز مميز ومختص ودائم للعمل السياسي والاداري. . . يتطلب جهازاً حكوميا قادراً على تأمين الأمن في الداخل وعلى الحدود. يهتم بالبلاد وينظم الفضاء السياسي بشكل يجعل هذا التنظيم يتلاءم وتراتبية الحكم والسلطة، ويضمن تنفيد القرارات السياسية في مجموع البلد الخاضع لسلطته القضائية. وباعتباره وسيلة لسيطرة أقلية تملك احتكار القرار السياسي، يتموضع هذا الجهاز ـ كما هو ـ فوق المجتمع الذي عليه رغم ذلك حماية المصالح العامة» [24].

وقد يكون إخفاءاً للطبيعة العميقة للدولة الاستعمارية إذا تم تعريفها كمساعد تقني لدولة متخلفة سياسيا ومؤسستيا. أو مقاولة للانقاد تسعى إلى ترميم الدولة المخزنية بواسطة مقولات فيبرية (نسبة إلى ماكس فيبر). قد يكون ذلك من باب محو، وبجرة قلم، ابعاد الدولة المتعلقة بالابتزاز، والاستغلال، والسيطرة والعنف، والأزمة الكبرى التي تنتج عن إقامتها (أي الدولة)، والمتعلقة بنشر الصدمات والهزات التي لا زالت تفعل فعلها إلى اليوم. والاضعاف ونزع السلاح الذي مارسته على الجماعات المحلية التي أحدثتها بمراسيم [25]. إن الاستعمار على المستوى السياسي، قبل أن يشكل نقلا للتكنولوجيا، فهو وقبل كل شيء، تقوية لسلطة أصبحت المتحكم الحقيقي في الحكم والمسير الفعلي للدول ولسياساتها.

من جراء اختبار القوة المستمر، مرت الدولة الاستعمارية من سيطرة غير مباشرة تجلت في التطابق مع الفئات المخزنية القائمة إلى الالتصاق بها : إذ حققت منظومة ثنائية تتحرك وفق دينامية يغلب فيها التعاون على التنافس في الفترة المسماة بالتوافقية [26]. ولن يتم الوقوف هنا عند «ضربات القوائم» التي وسمت نهاية هذه المرحلة الأولى والتي كانت تدشينا واضحا لفشلها، وكان عليها أن تعرف كل التطورات الممكنة [27].

عندما أصبحت الحماية صورية وقابلة بأن تسمح بالهروب من المراقبة السياسية والبرلمانية الفرنسية، تمّ تطوير الأدوات المخزنية التي اعتبرت نافعة، كما أن المحافظة عليها أصبحت أمراً ضروريا بالنسبة للسياسة المحلية. لقد أصبح النظام الاستعماري الحصن الحقيقي لسلطة الحكم، وقد انطلقت عن ذلك سيرورة التحول المتبادل، وكأن

جهاز الدولة ذا الأصل الغربي يتمشرق حتى يستطيع التحكم أحسن في مجموع المكونات المختلفة والمتفرقة. هكذا يتم لقاء بين نوعين من البنيات والمؤسسات والعقلانيات المنتمية إلى عهود وأزمنة ثقافية مختلفة. في النهاية، تتمكن البنية القوية، أي الاستعمارية من ادماج البنية الأضعف، لكن بدون إزالتها، ذلك أن هذه الأخيرة تستمر في الاشتغال على مستوى إضفاء المشروعية الداخلية، كما تسمح بالانفلات من المراقبة السياسية والبرلمانية الفرنسية للمتروبول. وقد نتج عن هذا التفاعل والتأثير المتبادل نوع من تكيف الدولة الاستعمارية مع موروث الأمة، في حين حدث العكس بالنسبة للحكم السلطاني. إن الاختلالات المتنامية التي أفرزتها هذه السيرورة قد أفضت إلى وضعية أصبح فيها الحكم الناتج عن هذا الترسب مظلة لثلاثة أنواع من السيطرة : القانونية، التقليدية، والكريزماتية.

تشكلت ميثولوجيا بكاملها حول الدولة الاستعمارية : وقد لن تكون البنية الحالية سوى امتداداً لها. إن علاقة القرابة المزعومة هذه قد تسمح لبعض الملاحظين أن يقدموا، وبكل طمأنينة، أهمية عناصر فكرة «نقل التكنولوجيا» (28) . فدولة الاستقلال الحالية لا تعمل سوى على مواصلة قيادة بنياتها وركائزها وإطارها واستراتيجياتها، وثقافتها العميقة.

ويتم تعريف الدولة الحالية بانتظام كإعادة امتلاك سعيدة لما قبل الاستعماري، وللاستعماري ولارتباطهما بالوظائف الجديدة المرتبطة بطبيعة دولة في مجتمع متخلف. في هذا المنظور، قد تكون البنية الاستعمارية الأقوى دائما، كما يفسر فعالية «الأمن الداخلي» على الأقل، للجهاز الحالي. وتنحو هذه البرهنة، غالبا، إلى اعتبار مختلف القطاعات امتداداً للسياسات العمومية التي دشنت وتطورت خلال المرحلة الاستعمارية (29) .

غير أن التحليل يُظهر بجلاء أن الدولة الاستعمارية لم تكن يوما، تلك القوة (الغول) الخفية التي لا تقهر والتي تتضمنها مؤلفات العلوم السياسية ـ الغرائبية في مجملها ـ والمتعلقة بمعرفة الدولة المغربية (30) . فعندما دخلت في أزمة بفعل ضربات الحركة الوطنية، لم تنقذها قوتها من الانحناء أمام هذه الضربات، وقد تم انهيار الآلة الاستعمارية رغم سلطة الادارة المركزية، من رؤساء مصالح المنطقة، والمراقبين المدنيين وصولا إلى ضباط شؤون الاهالي، ورغم التطهيرات الادارية المتوالية، وتفاحش القمع، والتعبئة المتواصلة للادارة والجيش، والبوليس، والتجمعات الفرنسية، وتغيير

المسؤولين الكبار : لقد أبان كل ذلك عن لا فعالية مرتبكة تجاه التمردات الشعبية، وتجاه الضربات المنظمة للحركة الوطنية المغربية [31] . وتبين السنوات التي تلت الفترة الاستعمارية إلى أي مدى تعود قوة الجهاز الاستعماري الى اعتبارات اسطورية.

أكيد أن الدولة الاستعمارية قد لعبت دوراً هاما لا يمكن معه أن نعتبرها وببساطة قد فنت وقبرت [32] ، بل بالعكس، فإن عدداً من بنياتها تمت إعادة تنشيطها وكثيراً من نصوصها القانونية، ومن كل الأصناف، تم إما مواصلة التعامل بها أو تحيينها لتستمر في بنية الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الحالية، إلى حد أنها شملت تفاصيل تسيير وإدارة الحياة اليومية.

ومع ذلك، لم يكن فعل الحركة الوطنية دون تأثير، إذ توجت معارك هذه الأخيرة بتفوقات أكيدة.

هناك مستويات تتسم فيها الدولة الوطنية المستقلة حاليا بالتجديد والتجاوز : لقد غذتها الحركة الوطنية بقواعد قانونية جديدة، بأسس ومبادىء عمل، ومؤسسات جديدة، كما أخضعتها لضغوطات مقنعة في الغالب بهدف تحديثها وديمقرطتها أكثر، وذلك من خلال تنشيط مرجعياتها إلى الثقافة المسماة وطنية. . . لقد أغنت الدولة الوطنية بسياسة عمومية جديدة ـ مهما كانت حدود التحرر التي حققت ـ صُهرت ولمدة طويلة في نار الصراع من أجل الاستقلال، ضد الدولة الاستعمارية.

ويجب أن نضيف إلى الطابع الذي طبعت به الحركة الوطنية مصير الدولة المستقلة، الدينامية الخاصة للدولة المستقلة في إطار التخلف، والوظائف التي أناطت بها نفسها في إطار أسطورة الدولة المُطوِّرة، والنتائج المتعالية التي أفرزتها سيرورة الدولنة المرتبطة بهذا الواقع.

والتفسير الأحادي للدولة بالطبيعة الاسلامية شأنه شأن التفسير الذي يضع الدولة الاستعمارية كنواة وحقيقة الفاعلية التاريخية للدولة الحالية، لا يمكن قبوله دون بعض التحفظات.

3 ـ الدولة التقليدية / الدولة العصرية

حول حداثة الدولة المغربية تتقابل على الأقل أطروحتان.

الاطـروحة الأولى تعتبر أنه بدون أن تكون قد وقعت في السياق المغربي قطيعة عنيفة، على الطريقة التركية، لكانت جوانب التغريب (نسبة الى الغرب) للدولة الحالية أكثر بديهية، بل أكثر حسما من تلك التي ترتبط بالنظام السياسي القديم [33]. ولكانت قد حققت اليوم تجاوزا نسبيا لهذا الأخير. إن الدولة الجديدة تستبدل عناصر قديمة بعنـاصر جديدة. وبقـدر ما يبدو الاستلهام من الغرب قويا، بقدر ما يتأكد تراجع الموروث التاريخي المغربي والموروث المرتبط بالسياق العربي ـ الاسلامي. إن المؤثرات المؤسستية، بل وكذلك الأحداث الجارية، تذكر باستمرار أن الواجهة المؤسستية، والتي هي متنافرة، ومتناقضة لا تستطيع محو الواجهة غير المكتوبة للتاريخ القديم.

الأطروحة الثانية تؤكد الطابع الوهمي للحداثة التي يحتوي عليها النظام السياسي المغربي، الذي ينحو إلى الحفاظ والابقاء على البنيات القائمة. ومظاهر الحركة ليست سوى أوهـام في إطار بنيات الجمود. بيد أن هذه الأطروحة الثانية لا تستطيع، مع ذلك، إخفاء أهمية عناصر التحديث سواء عل مستوى الخطاب أو على مستوى الواقع المغربي الحالي.

ليس هنا، مكان تعميق معالجة المنطق والبراهين والخلفيات النظرية والعملية التي تتضمنهـا النظرتان. بيد أن الصورة التي يبدو أنها أصبحت غالبة هي صورة الدولة الممـزوجـة (mixte) ، نوع من غول بارد، يتكـون في نفس الآن من مكونات حديثة ومكـونـات تقليدية، من الغرب والاسلام، من سياسة هي في نفس الوقت تعاقدية وخليفية (نسبة إلى الخليفة)، رئيس الدولة فيها هو أمير المؤمنين ورئيس الجهاز التنفيذي، والرعايا فيها يمكن أن يصبحوا مواطنين، والثقافة السياسية تستمد جذورها من الدستور المكتوب ومن أعماق الثقافة المدنية. هكذا تبدو عناصر الحداثة لصيقة بالتقليد، كما أن مختلف التطورات تبدو ممكنة.

ويبدو أن أحد المتغيرات التي يتم الاعتماد عليها لتأكيد الطبيعة الممزوجة للدولة المغربية تكمن في تعريفها ككيان وراثي، ووراثي ـ جديد، وزبونية، الخ . . . ويبدو أن هذا التعريف ينطوي على مغالطة تاريخية قياسا إلى المرحلة الحقيقية التي بلغتها

التطورات الجارية. إنه يبالغ في التشديد على العتاقة، والبعد المتأخر والمتخلف للنظام السياسي المغربي. إن سمات التخفيف من الموروث لا تقدر حق قدرها بالقياس إلى الدلائل المزعومة على سيادة الحقائق الموروثة. ويبدو «الامتزاج» اليوم أكثر قوة مما عبرت عنه المفاهيم التي تستند إلى علم سياسة تجاوزته الوقائع، فأن يكون الامتزاج قد تم تسجيله في البداية في مشروع دولنة المجتمع في علاقة مع البنية الطبقية، ومع درجة التعبئة الاجتماعية والسياسية، ومع استعداد النخنة للاصلاح. . . ، وأن تكون هذه الأخيرة لم تفض إلا إلى سيرورة مؤثرة لخوصصة الدولة، فإن ذلك لا يتعلق سوى بظواهر عارضة ثانوية قياسا إلى دلالة الميولات الضخمة التي تعتمل في المحتوى المركب للدولة المغربية.

ويكمن العنصر الأساسي في درجة نضج امتزاج الدولة المغربية ؛ وفي تنوع مكوناتها المتناقضة، إن لم تكن متضادة، في اختلاف المناطق (جمع منطق) السياسية، المؤسستية، والمعيارية والقانونية التي تحركها ؛ وفي اختلاف سيرورات إضفاء الطابع الاجتماعي والتثاقف التي تتقاطع فيها : فإلى أي حد، في هذا السياق يأخذ العقل، والقانون اليوم أهمية متنامية مقارنة مع التقليد، وشخصنة العلاقات، والاستقامة والاخلاص ؟ وإلى أي حد لازالت اليوم، المحسوبية، والزبونية والاقليمية أكثر تأثيراً في التعاقب والارتقاء بدل الكفاءات ؟ وفي الوقت الذي تنحدر فيه النخبة من أصول متنوعة، ماهو العامل الذي يحدِّد بقوة أكثر تمفصل الأدوار في هذه المرحلة من التطور المكثف ؟ [34] . . .

لقد غلف نوع من التشاؤم، أغلب الأبحاث التي حاولت الاجابة عن هذه التساؤلات. وتعتبر خيبة أمل الفاعلين السياسيين مؤشراً آخر ذا دلالة. وعندما نؤكد، أنه على الرغم من بطء التطورات، فإن ديناميكية العقلنة قد انطلقت في العمق، وأن مؤشراتها كثيرة، وتفعل على مدى بعيد غير محدد، فاننا لا نستطيع أن نخلط ذلك في الحالة الراهنة مع تشكك أولئك الذين يحكمون على الوقائع المتفرقة هنا والآن.

4 ـ الدولة الوطنية، وما فوق القومية

في المغرب، توصف الحياة السياسية للسنوات الأولى من الاستقلال باعتبارها فترة موازين القوى، فترة الصراع بين عدة أجزاء متصارعة ومتوازنة عبر توترات ونزاعات. لكن، في سياق دولي يطبعه المنطق الرأسمالي العالمي، لم يكن احتدام النزاعات ليمس

المجال الداخلي وحده، بل يشمل المجال الخارجي. إذا تفحصنا الدولة العصرية من زاوية موقعها الدولي، يبدو أنها لم تعرف تغيرا أساسيا في بنياتها، ولا في توجهاتها الأساسية. مع انتقال السلطة لصالح النخب فإن هذه الأخيرة تفتقد للوسائل الكافية وخاصة للسيادة الحقيقية [35]. إن الملاحظة القائلة بأن دول العالم الثالث أدوات تتلاعب بها القوى العظمى في استراتيجياتها الكونية [36] تنطبق أكثر على الحالة المغربية، حيث انعدم كما هو الحال بالنسبة لمجموع المغرب العربي، الثقل الموازن للايديولوجية القومية العربية. في ظروف تميزت باندماج عالمي متقدم جدا، وبوفرة الريع النفطي ضَعُف الأفق الوحدوي العربي في المشرق أكثر من أي وقت مضى، وازداد ضعفاً في المغرب العربي كذلك.

لقد تم غير ما مرة ابراز كيف أن انتصار الثورة الجزائرية في 1961 سجل تراجعا للهيمنة الفرنسية في المنطقة، وفتح افقا محسوسا للنظام القومي العربي الجديد وأغنى هذا الأخير بحساسيات سياسية وايديولوجية متعددة، من افريقيا، آسيا وامريكا اللاتينية... [37] لكن ضعف الايديولوجية الوحدوية العربية ظل أمرا ثابتا في عموم المغرب العربي، وشكل ذلك عائقا أمام انتشار موضوعات الايديولوجية التقدمية، وحال دون نمو سياسات معادية للامبريالية، مثبطا كل إرادات التحديث والتغيير على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

بعد الحرب العالمية الثانية شكل انتصار الايديولوجية الوحدوية الحدث البارز في المشرق العربي وقد قابله في المغرب العربي انتصار الدولة الوطنية والوطنية القطرية. إن موقف المغاربيين من الدولة ـ الأمة ليس سلبيا بالمرة، فهي ليست في نظرهم ذلك الكيان الاستعماري المصطنع ولا دليلا على التجزئة القومية، فرغم أزماتها لم توضع قط موضع سؤال.

غير أن ما لم يسمح غياب الايديولوجية القومية العربية بانجازه لم يكن في استطاعة الدولة ـ الأمة تحقيقه. لذلك فإن خصائص الدولة المغربية كدولة محيطية أكثر بروزا هنا منه في أي مكان آخر [38]: فالواقع أنها لا تتحكم في التراكم المحلي، وأنها بداهة أداة ضبط وتكييف المجتمع المحلي واقتصاده مع متطلبات التراكم العالمي المحدد في اتجاهات تطوره من طرف المركز. أما المجتمع المدني فيبدو ضعيفا وجنينيا. وإذا كانت الحياة الاقتصادية ضعيفة، ديلية لنشاط ووظائف الدولة، التي تحتل المقدمة بشكل مباشر وظاهر للعيان، فإن احتلالها للمواقع الأمامية لا يقيم الدليل على قوتها، بل يبدو مجرد

وهم خادع. والحقيقة أن الدولة المحيطية أكثر ضعفا من أي وقت مضى - فهي تنتقل إلى دائرة القطاع الخاص لتصير نشاطا مثله مثل باقي الأنشطة المربحة (lucratif) [39]. فمختلف المجموعات الاجتماعية ترتبط بالخارج مؤدية الى تفكك الدولة واضعافها [40]. إن سيرورات ما فوق - القومية (Transnationalisation) توجد في قلب مختلف أزمات الدولة المستقلة : أي أن هذه الأزمات تنشأ كانحلال، تفكك وتقويض للعناصر المكونة لسيادة الدول. ونحن نعلم إلى أي حد لا تنحصر ما فوق القومية في الاقتصاد والسياسة فقط، بل تمس أبعد الزوايا الخفية في الايديولوجيا والثقافة.

إن الواقع ما فوق القومي صار الحالة الأكثر بداهة في العديد من مجالات تطور الدولة : تشييد وترميق منطقة للتضامن الجهوي [41] في تلك العوالم الغربية، الوطنية - الدولية، التي تمثلها دبلوماسية المدن والعلاقات الدولية للجماعات الحضرية والقروية [42]. وعبر أوضاع الهوامش المنعزلة بمختلف أنماط تعبيرها : الأنظمة المتمايزة للمناطق الحدودية، مراكز تجري المطالبة باسترجاعها (سبتة ومليلية) [43]، مناطق مفتوحة (zones franches)، مشاريع تقطيع التراب الوطني إلى جهات. . . أو أيضا عبر المشاريع المتعلقة بوسائل الاعلام، مواقع المستمعين، بنيات واستراتيجيات التقاط مواطن الخيال (الراديو، التلفزة. . .) [44]. أو من خلال عبور الثقافات ما فوق - قومية (المنظمات غير الحكومية، الجمعيات الدولية. . .). أو أيضا مفهوم الزمان (الزمن الكوني / الزمن المحلي). أو المسألة العالمية للثرات الوطني (الموارد الطبيعية، الثقافية. . .)

على أن دراسة عامة أو مركزة حول حالات خاصة، يسمح بتناول الوطني كواقع دائم. إنه يبين علامات نهاية مرحلة ومسارها، كما بشكل مفارق التجديدات، المقدمات، وتقوية الدولة. إذا كانت الجهة (المنطقة) تعرف اليوم دينامية مؤكدة أكثر، فماهي التوسطات الجديدة التي تدخلها بين الوطني والعالمي ؟ إلى أي حد تشكل محاولات بناء التجمعات الجهوية أقل المشاريع لتجاوز الوطني من آثار العوائق العالمية ؟ [45].

II - تغيرات الدولة

تتضمن الدولة المغربية بوضوح أوجها متعددة، وتتعرض لسيولات من التغيرات ذات وثائر متغيرة باستمرار : في الواقع إن توالي «الطبائع» هذا، الذي يمثل غلبة السلطوية أو الانفتاحات أو الليبرالية الأكثر أو الأقل حدة إحدى أشكاله التعبيرية

الرئيسية لا الوحيدة، إن ذلك التوالي يجعل القبض على قوانين حركة الدولة عسيرا. إنه يجعل القراءات الاحادية لمضامين الدولة غير مجدي، لقد أوحت الدولة المغربية في غالب الأحيان أنها تتحدد بخصائص متميزة لا تتقاسمها مع أية دولة أخرى، فهي تارة هنا، تعتبر قمعية في الجوهر بمقولاتها الدائمة للسيطرة، والاضطهاد والاخضاع [46]، وتارة هناك، تعتبر في جوهرها دولة قمعية بمقولاتها الاسلامية قبل غيرها، وبغرائبها المذهبية والزمنية المتصلة بالعلاقة أمير المؤمنين / حشود اسلامية متحمسة [47]، وتلك صور «إيرانية» بامتياز أرادت النزعة الثقافية أن تجعل منها غطاءاً لكل الوقائع السياسية الاسلامية دون تمييز. وهي في نظر البعض الآخر دولة وطنية على الأخص، بالمعنى القديم (المرتبط بحركة النضال من أجل الاستقلال في السنوات 50) وبالمعنى الجديد (استكمال الوحدة الترابية في ظروف نزاع الصحراء في السنوات 70 و80) [48]. إن سيرورات إضفاء المشروعية تستمد طوراً من الترهيب والمقدس والملكية الطبيعية، وطورا آخر من الاجماعية. . . لكن مختلف الطبقات العميقة للدولة قد تصعد إلى السطح لتحتل الموقع الأمامي أو تظل في الأعماق، حسب الظرفيات، متمفصلة مع هذه الأخيرة، إن قوة البنيات العميقة، والميكانيزمات الثابتة، والجذور العميقة، لا تنتزع الدولة المغربية من قبطة حركة مجرى الأحداث في الحياة السياسية والاجتماعية، من قبضة الظرفية. فماهو تقل ماضيها، وثقل جاذبياته؟ إذا كان من البديهي أن تطورات الدولة طبعت مراحل متمايزة، فهل يمكن تحديد ملامح تطورات دالة، وتقدير كثافتها، والامساك بميولات نموها؟

1 ـ أزمنة الدولة

يبدو أن مختلف التغيرات الفجائية للحياة السياسية في المغرب المستقل تنتظم عبر ثلاثة مراحل :

تبتدىء المرحلة الأولى مع الاستقلال ـ بغض النظر عما إذا كان الاستقلال يشكل قطيعة نوعية أم لا، وعما إذا كان يمثل منعطفا له مغزى ـ وينتهي في 1965. وتشكل مختلف الحكومات التي مرت بها مقداراً من التبدلات طرأت في المجرى العام المرسوم خلال هذه الحقبة. وتتميز هذه الفترة اجمالا بكونها فترة اختبار للقوى، فترة صراع من أجل احتكار السلطة الفعلية، تجابهت فيها مختلف القوى المركزية المنبثقة من الكفاح من أجل الاستقلال، وحسم فيها الصراع لصالح السلطة المركزية [49].

أما الفترة الثانية فهي تمتد من الاعلان عن حالة الاستثناء (من 1965 الى 1971) إلى بداية السنوات 70. فالمحاولات الانقلابية لسنتي 70 و71 تشكل هزات لها ما يكفي من الدلالات لتسجل نهاية حقبة. يبدو أن هذه الفترة تميزت على الأخص بتعبئة جميع امكانيات السلطة ومواردها لبناء الدولة المخزنية المغربية، وتدعيم ركائزها الاجتماعية [50]. ويبدو أن هذا العمل قد تحقق عبر مسلك يتضمن في آن واحد نزعة إرادية وفلسفة تزعم النجاعة انطلاقا من تقدير عمق الأشياء.

وأخيراً هناك فترة ثالثة تبدو بوضوح ابتداء من 1972 الى حدود اليوم. هذه الفترة يطبعها جهد يسعى إلى إعادة ترتيب السياسة، ويحرص على المؤسساتية والانفتاح السياسي والليبرالية النسبية للاخلاق، كما أنها تتميز استطرادا بإرادة يشغلها التوازن الاجتماعي. خلال هذه الفترة تغلبت بداهة فكرة «المسلسل الديمقراطي» على فكرة «العدالة الاجتماعية» [51].

إن هذه المراحل الكبرى تفصلها عن بعضها البعض فترات انتقالية ؛ فترات الاعداد لانطلاقات جديدة، وتركيز الجهود قبل الشروع في العمليات الجديدة المرتقبة (هكذا الأمر في السنوات 63 ـ 65 بين المرحلة الأولى والثانية، سنوات 71 ـ 74 بين الثانية والثالثة). وداخل كل واحدة من هذه المراحل تنتظم موجات كبيرة من الأحداث (الحكومات المتعاقبة لكل من البكاي، بلافريج، عبد الله ابراهيم. . . الخ، وبلغت هذه الأحداث أوجها في تجربة حكومة عبد الله ابراهيم، وفترة تصفية عواقبها خلال السنوات التي أعقبتها حتى 1963). أما خلال الفترة المسماة بالحالة الاستثنائية، فقد تم فيها بناء الدولة المخزنية عبر موجات كبرى [52]. وسوف تعرف المرحلة الثالثة تغيرات ذات وتيرة مسندة (1974، «البحث عن الاجماع الوطني» ؛ 1976، الوحدة الوطنية والليبرالية السياسية ؛ 1977، ديمقراطية النظام : عمليات انتخابية وتعديلات في مؤسسات السلطة ؛ 1981، قطيعة سياسية، انهيارات وأزمة اقتصاديتين [53]).

لقد اتسمت مختلف هذه المراحل باشكال متنوعة من الاستمرارية والانقطاع (تقوية / تدعيم / تقويض / تخفيف / تعديل / ولوج الأزمة / تسويات مؤقتة) وتميزت باشكال متنوعة من السلوكات (تراوحت بين القمع والاصلاحية، بين التأطير الأمني الاحتياطي وانتاج معايير مستقبلية، بين تراجعات، ترددات ومراجعات لمشاريع اقتصادية. . .)، منحت المخزن أشكالا وملامح مرنة (تتنوع من دولة سلطوية كلاسيكية، إلى دولة ديمقراطية جنينية protodémocratique ، بل دولة ديمقراطية

بل دولة ديمقراطية متقدمة في بعض الأحيان . . .) وذلك ضمن لعبة أكثر تنوعا وحركية تغلب عليها تارة تعددية نسبية في المؤسسات، لكنها تتمركز أيضا في كثير من المناسبات حول ما تسميه بعض القوى السياسية ـ الاستقلال، الشورى والاستقلال، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الاتحاد الاشتراكي . . . ـ الحكم الشخصي.

إن المرحلية والتنوع المُغال للدولة المغربية يدعو إلى الذهول. إنه يدل على أن الظرفية لا تضيع ولا تذوب بالضرورة في البنيات القديمة بل قد يحدث العكس تماما. فالأمور تحصل مراراً كما لو كانت البنيات العميقة والطبائع الأساسية تتوارى وتتراجع الى الخلف بينما تتحدد هوية الدولة قبل كل شيء بافعالها الآنية في المدى القصير والمباشر جداً.

بين المدى الطويل، دولة الاعماق من جهة، والمدى القصير، دولة الظرف، الأزمة أو المرحلة من جهة أخرى، هل من متسع أو مجال لتماسك وسطي، لمدى زمني مختلف ؟ إن الاقتصاد السياسي للدولة ينتج زمنها. فالمتغيرات من نوع الالتزام / عدم التزام الدولة تشكل أنماطا بارزة لهذا الزمن المتوسط.

2 ـ الدولة المتوسطة

لقد افتتح الاستقلال مرحلة بناء الدولة، مرحلة غداها اكتشاف الدولة ـ الأمة الجديدة، لاحتكار القهر، لتوسيع البيروقراطية، للتسيير المركزي، وللتنمية عبر إقامة أنظمة من التضامنات مرتبطة بلون خاص من الدولة ـ المعيلة، يؤكد على تنمية القطاع العام، وعلى دعم المواد الضرورية الاساسية [54] . . .

بهذا المعنى، تحددت استراتيجية التنمية في مخطط 1960 ـ 1964 باعتبارها استراتيجية التحرر الوطني، المتمركزة حول الذات، والرامية الى التعبئة الداخلية لموارد تراكم رأس المال وبناء نموذج من التراكم ذاتي ـ المركز، حيث يلعب الرأسمال الاجنبي دوراً هامشيا. وكانت الدولة مدعوة الى أن تلعب دوراً محركا في التنمية الاقتصادية بفضل إنشاء أدوات للتدخل والتوجيه (كالبنك الوطني للتنمية الاقتصادية، مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية، المكتب الوطني للري . . .)، والعمل على توفير فرص الاستثمار لدفع الفائض الداخلي والخارجي نحو القطاعات التي حددها المخطط. في هذا المنظور بدا الهدف هو إنشاء قطاع مختلط، عبر اختيار تصنيعي، عبر عنه سن

عدة مشاريع (صوماكا، المركب الكيماوي لآسفي، سامير. . . الخ) وكان عليه أن يلعب دور القطاع القاطرة لمجموع الاقتصاد الوطني [55].

آلت الغلبة لتصور مختلف، يؤكد على تصور خطي وعفوي [عشوائي] للتنمية، مشيراً إلى اتباع طريق أوروبا، باحترام المراحل الضرورية للنماء. إضافة إلى ذلك كانت هذه الاستراتيجية تقر بضرورة احترام «قانون تناسب العوامل» مشددة على وفرة عامل الشغل وندرة عامل الرأسمال ؛ اقترحت الطريقة الجديدة التشجيع على إنشاء صناعات مستهلكة [مشغلة] لليد العاملة وتحقيق فائض ضعيف لكل شغل واستثمارات جديدة أكثر ارتفاعا؛ مما كان يفترض لجوءاً كثيفا إلى الرأسمال الأجنبي. وهكذا يقول وزير تلك الفترة شارحا أن المغرب قد اختار «التنمية طبقا لتقاليده الليبرالية العريقة في إطار نظام ليبرالي صريح. . . إن الدولة لا يمكن أن تحل محل [. . .] إلا بقدر ضعيف نسبيا، ومن ثم فإن تحقيق توقعات مخطط 1973 ـ 1977، الذي يقتضيه التوسع الاقتصادي، رهين في الجزء الأكبر منه بالدفع بوثيرة نظام استثمارات الرساميل الخاصة» [56]. لقد طبع هذا التوجه المخطط الثلاثي 1965 ـ 1967 والمخططات الخماسية 1968 ـ 1972 و73ـ77.

إن موضوع عدم الالتزام قد بدأ يفرض نفسه في النقاشات حول مصير الأمة في بداية السبعينات. بل إن فكرة انفتاح في المغرب، بمعنى انفتاح نظام السوق واتباع سياسة انعاش الاستثمارات الخاصة لم تشق طريقها إلا بعد حين من الزمن. فقد كانت كل أطراف المعارضة المنبثقة عن الحركة الوطنية، بل السلطة الحاكمة أيضا متفقة على الاعتراض على هذه الاشكالية : فالقوى السياسية وريثة الحركة الوطنية (أحزاب اليسار، والاستقلال)، بل وزارة الداخلية أيضا، بدافع من هاجس الحفاظ على الأمن العام، انتصبت حينئذ مدافعة عن الفئات المحرومة.

إن المنطق المؤسس لهذا التوجه نحو عدم الالتزام واضح جداً : فلأن تدخل الدولة كان في أصل خسارات كثيرة من حيث الفعالية، وجب منذئذ على الدولة أن تختار مجالات وميادين تدخلها [57] فالضغوطات السياسية والاجتماعية التي تتزايد خطورتها أكثر فاكثر تدفع بها دوما إلى القيام بأكثر مما يمكن أن تقوم به بفعالية، لذا توجب تعديل دورها بالقدر الذي تسمح به الموارد البشرية والمالية المتوفرة. إذ تخضع هذه الأخيرة في أكثر من ميدان لامتحان عسير. لا مناص إذن من اللجوء الى ميكانيزمات السوق. وفي الاقتصاد سوف يتكامل دور السوق ودور الدولة. ففي استطاعة السوق أن يواجه

التعقيد المتعاظم للاقتصاد الناجم عن التصنيع، لكنه غير كاف في حد ذاته، لذا على الدولة أن تقوم بتدابير معينة عبر إرساء قواعد اللعبة لضمان سير جيد وسليم للاسواق، عبر توفير نسيج أمني يتيح لها القيام بدورها الاجتماعي وتدعيم التراضي لصالح النماء الاقتصادي.

إن هذا التصـــور الادواتي للدولـة يرتبط بالبحث عن التـوازن عبر سلسلة من الضغوطات تقتضيها الآثار السلبية الناجمة عن الادارة الدولتية للاقتصاد والمجتمع : فالنزعة الدولتية تحول دون توسيع قواعد وأركان الرأسمال الخاص، وتعيق نماء الانتاج الداخلي الخام، وتكرس جمود المداخيل وتقلص الاستهلاك الخصوصي وتزيد البطالة حدة، والاستثمارات ضعفا، والتبعية المالية تزايداً. . . (58)

يبدو من الآن فصاعداً أنه سوف يكون من العسير تجاوز هذه الحالة من غلبة ثقافة الدولة وغلبة القطاع العمومي : فلازال هذا الاخير مسيطراً في الفروع التي تتطلب استثمارات أكثر فاكثر ارتفاعا من أجل نفس النسبة من النمو الانتاجي. كما أن كل المؤشرات تدل على أن الانفتـاح لن يزيد التزام الدولة سوى عمقا على وثيرة سيرورة عملية التفويت للقطاع الخاص. فدينامية هذا الأخير لا يمكن أن تكون سوى نتاج التدخل الدولتي. إذ تبدو المظلة الحمائية للدولة ضرورية ولو عبر سياسة نظام الحصص والتقنين التي تضمن ريعا لمصلحة المقاولات التي تنتج للسوق المحلي، وتضعها بذلك في مأمن من المنـافسة. يبدو التفويت للقطاع الخاص اليوم كإحدى المظاهر الكبرى لزبونية الدولة ؛ أي أن تكوين طبقة جديدة من الرأسماليين محمية، والمؤدي إلى تسوية زبونية، يظهر إلى أي حد تخضع هذه السيرورة [عملية التفويت] لارادة الدولة.

إن عدم الالتـزام لا يدل بعـد، على قطيعـة حاسمـة. ولمَّا يصل قط إلى نقطة اللاعودة. إنه يترك المجال مفتوحا لعودة قوية للدولة. أما الآن، فهو يمر عبر تدعيم الدولة وتقويتها، إنه يثمنها، ويشهد أخيراً على قدرة الدولة على تجديد أجهزتها الرمزية، خاصة وأن نوعا من ثقافة الدولة استطاع أن يتغلب في الساحة المغربية : فهي في قلب كل مبادرة، ولا تتصور مختلف النخب بدّا من ذلك.

تؤشر تغيرات الالتزام / عدم الالتزام منذ الاستقلال على زمن الاصلاح : أي المرحلة اللازمة للقيام باصلاحات هامة، والعقلنة والتنسيق، وضمان مردودية الانشطة الاقتصادية والاجتماعية. إنها تنتسب إل تلك الفترات الانتقالية التي كان يتوسل فيها

سلاطين المغرب في القرن XIX مرور العواصف الآتية من الغرب، وتقوية الدولة القديمة لما قبل الاستعمار [59].

إن زمن الاقتصاد السياسي الاجرائي لا يتقاطع مع زمن المناورات السياسية الكبرى، فأوجه الدولة الاصلاحية تستطيع اختراق تقلبات سياستها الماكيافيلية السريعة.

3 ـ الدولة وكثافتها.

إن علاقة الدولة بالمجتمع المدني لا يتصل بالبنيات، ولا يحيل إلى أعماق الدولة، بل إلى مستوياتها الاكثر عرضة لعدم الاستقرار خلال تقلباتها الكبرى [60]. فاذا كان ميلاد المجتمع المدني يتم في ظروف صعبة ومؤلمة، من البديهي أن ترتبط مجالاته ـ خصوصا علاقاته بالدولة ـ بالنظام المتغير، المتحرك والمتقلب، الخاص بالسيرورات غير المكتملة.

إن هذه التطورات تحتمل عدة قراءات : يمكن اعتبارها اضعافا للدولة ـ الأمة، أو على العكس من ذلك وسيلة لتدعيم مشروعيتها. ويمكن أن تُدرك كتداخلات وتشابكات تدل تارة على قدرة الدولة، وتارة على عجزها على مواجهة المطالب الاجتماعية. قد تبدو الاختلالات بين الدولة والمجتمع واضحة للعيان، وتجد لها تفسيرا في هشاشة الاقتصاد أكثر منه في قوة وجبروت الدولة. ويبدو أن المجتمع المدني، الضعيف، يلتصق بالدولة لينتزع منها ثروات يراكمها أو موارد للعيش، بينما تسعى الدولة، وهي تعبر عن العلاقات السائدة إلى تقوية أركانها لتلبية المجتمع المدني، كي يظل تابعاً لها.

كذلك الشأن بالنسبة للقراءات الماهوية (essentialistes)، إذ يمكن رفضها باعتبار أن الدولة وعلى العكس مما تذهب إليه بعض التحليلات المشتركة بين ايديولوجي اليسار ومشاريع البنك العالمي، ليست إدارة محايدة، بل هي موضع السلطة الذي يمنح مجتمعا ما التماسك السياسي، معبرة عن الوجه السياسي للعلاقات الاجتماعية التي تشمل من بين ما تشمل العلاقات الاقتصادية. فالدولة لا تنفصم عن المجتمع والعكس بالعكس. ويضبط النظام الاجتماعي منطق شمولي، يخترق الدولة كما يخترق المجتمع المدني. فهل من معنى لمطالبة الواحد أو الآخر بالتخلي عن دوره إذا لم يتغير

النظام الاجتماعي ككل ؟ ألا ينبغي للتطور أن يكون محصلة التناقضات الداخلية للمجتمع المدني ؟ وهل يمكن تجاوز الاختلال بين الدولة والمجتمع إن لم تتعاظم القدرات الانتاجية للاقتصاد ؟

لاشك أن كثيرا من المؤشرات تشهد اليوم على بطء المخاض في المجتمع المدني : بدءاً بنمو الرأسمال وتكثيف دائرة الخاص، وانتهاءاً بالتحولات المحسوسة جداً في تخوم الحقل السياسي، كما في المشهد الخلفي الذي تشكله البنيات الاجتماعية المنفجرة. من الجوانب الدالة على ذلك، نمو الحركة الجمعوية على عدة مستويات ؛ الاندفاعات الفردانية المتعددة، لدى الطبقات الوسطى خاصة، المتضايقة أكثر فاكثر من طبيعة بناء الدولة على الطريقة اليعقوبية غداة الاستقلال، مختلف الاشكال السياسية للخوصصة، الحركات الاجتماعية، الحركات «العفوية» (الانتفضات) في العقد الاخير [الثمانينات]، والظواهر الاجتماعية المرتبطة بالمتغيرات السياسية الجارية، كتلك الظواهر المرتبطة بنزاع الصحراء على سبيل المثال. .

مهما كان حجم ما تراكم من وقائع الغليان الاجتماعي فإن اتجاه التطور يظل في معظمه غير محدد : فإلى أي حد في الواقع تدل مختلف الوقائع المجتمعية، والحوادث السياسية المتعددة الاكثر دلالة في العقد الاخير على قدرة المجتمع على تمثل ذاته كمجموعة من الافراد الاحرار ؟ (61)

ما من شيء حاسم حصل في هذا المجال المركزي في حياة الدولة. فكل المؤشرات تدل على أن التناقضات التي تطبع الميلاد البطيء للمجتمع المدني مطالبة باثبات ذاتها أكثر فاكثر، عبر مضاعفة تظاهراتها في اشكال معلومة أحيانا وبالتالي قابلة للضبط، واحيانا في أشكال جديدة وقادرة على الانفلات من كل ضبط ومراقبة من لدن آليات التسيير القائمة.

4 ـ الدولة وصيرورتها

يندهش بعض المؤلفين من آثار التجاور التي خلقتها وسائل البث المباشر عبر الاقمار الاصطناعية، والتفتح القسري على الأفكار والثقافات المختلفة الناتجة عنها. تخضع الكائنات العتيقة والبنيات القديمة جداً، في التشكيلات الاجتماعية المشوهة بالمغرب العربي، لضغوطات قوية من طرف مجتمع استهلاكي أروبي زاحف. إن تفتت المونوبول

[الاحتكار] الايديولوجي في الاطار المغاربي، وكذا تأثيرات العدوى في مجال المجتمع الاستهلاكي وفي ميدان الافكار، أمور مفهومة، وبالضبط، بسبب التقارب الجغرافي، وموجات الهجرة، والروابط التاريخية.

ويمكن أن نتساءل إن كانت العلاقة الاقتصادية مع أوروبا تثير هذا القدر من الدهشة اليوم. وهذه الصيغة من الخضوع لمنطق الرأسمالية العالمية، هل أصبحت أمراً مبتدلا وعاديا، ويعتبر ضروريا ولا مفر منه أم يجري إخفاؤها عن عمد ؟ [62] إذا كان خضوع العلاقات الخارجية في جميع المجالات لمنطق الاختيارات في معاني تؤخد بدون اعتبار لمعايير العقلانية الرأسمالية العالمية لم يصبح في الحقيقة في جدول أعمال برامج عمل القوى السياسية الأكثر تأثيراً، فإن ذلك ليس من باب الصدفة في شيء. فقبل حتى القدرة على فك الارتباط [مع الرأسمالية العالمية]، فإن مشروع فك الارتباط نفسه، بات يصاغ بمصداقية تقل أكثر فاكثر. إذ أصبح من باب الطوباويات في السياق الحالي. كما تبدو غير أكيدة، القدرة السياسية لممارسة اصلاحات اجتماعية عميقة وتعادلية إلى هذا الحد أو ذاك. [63] وتبدو غير أكيدة بشكل أكبر القدرة على استيعاب التكنولوجيا والابداع في مجالها، ومن ثمة التفتح الايديولوجي الذي بدونه ستبقى استقلالية القرار، إذا تم بلوغها يوما، لن يمكن تجسيدها.

إن أفق فك الارتباط، والذي يستتبع نقل الهيمنة السياسية ليبدو صعب التحقيق بقدر عدم استعداد الطبقات المهيمنة على تحقيقه، ولا شيء على المدى المتوسط، قادر على اقناعها بفعل ذلك.

ويبدو من المغامرة صياغة فرضية أن المغرب قادر على التوجه نحو تحول ديمقراطي حقيقي، على الاقل في حدود يمكن مقارنتها في بعض الجوانب مع ديموقراطية أوروبا المتوسطية [64]. إن تقدما ديمقراطيا على الطريقة الاسبانية يبدو هنا من الأمور المشكوك فيها بشكل أكبر.

رغم أن قضية الصحراء، إضافة إلى إدارة بارعة للصراعات الاجتماعية مكنتا لحد الآن من الحفاظ على تعددية لا تمس سوى جزء كبير من النخبة، وعلى نظام سياسي يسيطر عليه الملك، فإن الاستمرارية في كل ذلك غير مضمونة. و«التنبؤات» الاكثر تفاؤلا لا تستطيع إلا ترجيح تطور نحو صيغة جديدة للمشاركة السياسية، تعبيء المنظمات والجماهير من أعلى بدون أن تقلص من سيطرة رئيس الدولة على السلطة المركزية [65].

يمكن للديمقراطية أن تشكل حلقة أساسية في مشاريع فك الارتباط : فحسب الخطابات السياسية السائدة، فانها قد تقلص شرخ المجتمعات الهشة من خلال تقوية الوحدة الشعبية المضمونة في اتجاه تعادلي [66] . إن فك الارتباط، وثيق الصلة بتقدم نوعي للديمقراطية (احترام الطبقات الشعبية، الحقوق الجماعية، الاقليات. . .). ويبدو أن لا هذه، ولا تلك سُبل يمكن سلوكها في المستقبل القريب

ومن بين التجسيدات المتعددة لأزمة الدولة تظهر الآن النزعات الاقليمية [الجهوية]، الاثباتات اللغوية والثقافية، النعرات القبلية والعرقية، الوفاء للجماعات الدينية، والارتباط بالجماعة المحلية. لقد استطاعت النظرية الاقتصادية تبيان كيف أن هذه الازمة تبدون كتعبير متنام بين ما فوق قومية [تدويل] الرأسمال واستمرار نظام الدول كنظام سياسي مانع في العالم الحديث [67] . إن الرأسمال يتدولن أكثر فأكثر، في حين أن الشعوب لازالت بعيدة عن الرد عن ذلك من خلال أمميتها، وانتمائها الطبقي، تُعدِّد من هوياتها اعتمادا على العرق والجنس والديانة. ومواجهة للعنف الذي يمارسه الرأسمال المسيطر على مجموع النظام العالمي، ولمختلف الأوجه التي يتقمصها، لم يبد يوما أكثر ضروريا من اليوم تشكيل دول كبرى متعددة الجنسيات، ديمقراطية وتحترم الاختلافات في أشكالها المكتسبة.

إن ضرورة تشكيل فضاءات اقتصادية وسياسية وعسكرية واسعة، كالمغرب العربي، تبدو من خلال حتى خطابات الدولة المعنية، كوسيلة للتدخل بفعالية في العالم المعاصر، وكوسيلة لفرض احترامها كشريك فعلي. وفي الوقت الذي تبدو فيه وحدة المغرب العربي، بسبب طبيعة الرهانات القائمة. كمنطقة صغيرة نسبيا قياسا للوحدة العربية أو للتضامن الضروري للعالم الثالث، فانها لم تصاحب بالتخلي عن الايديولوجية الضيقة للوطن الموروثة من القرن التاسع عشر الاروبي، وتبين حدود الوعي الوحدوي في المنطقة.

لم يصل بعد زمن الصراعات التي تسودها الآفاق الوحدوية، الديمقراطية، المتوجهة صوب فك الارتباط عن السيطرة الرأسمالية العالمية.

إن الكل يعمل في اتجاه الزعزعة المستمرة للدولة ووضعها في نطاق الظرفيات المتواصلة. إن المجال الفعلي للدولة اليوم أكثر من أي وقت مضى هو المجال المتحرك، سواء على مستوى التسيير السياسي اليومي أو على صعيد إدارتها الاقتصادية على المدى

المتوسط، أو على مستوى بنينتها الاجتماعية، وتدبدب إرادتها في الاصلاح. إن هذا المتحرك يتفوق على العميق. فعمق الدولة أصبح في الواقع مرجعية ثقافية تفقد فاعليتها أكثر فاكثر على الصعيد التاريخي. بيد أنها تكتسي نجومية، بفعل قوة الاشياء على المستوى الرمزي.

ترجمة : إدريس بعقيل

المراجع والهوامش

1 ـ Ouvrage collectif : Espace de l'Etat, Edino, Rabat 1985, p : 208
même Collectif, l'Etat marocaine dans la durée (1850 - 1985) Codesria - Edino - Publisud, 1987, P : 172

2 ـ انظر SAAF (A), de la science politique au Maroc, «communication) au Congrès de l'Association internationale de sciences politiques, Washington, août - septembre 1988 ; publié dans AL ASSAS, 1989

3 ـ انظر البيليوغرافيا الملحقة بالمقال في ouvrage collectif, l'espace de l'Etat, précité, pp 161-167

4 ـ يتم الاستشهاد بـ : Gellner (E), «Pouvoir politique et fonction religieuse dans l'Islam maghrébin», Annales Economies, Sociétés, civilisation, mai - juin 1970. géertz, «Islam observed : Religions development» in Morocco and Indonesie New Haven, Londres ; Yale Univ. Press, 1968.

5 ـ انظر على سبيل المثال :
Leveau (R), Pouvoir politique et pouvoir économique dans le Maroc de Hassan II, cahiers de l'Orient, n 6, 2 trim, 1987, pp : 31-41.
لنفس المؤلف «Stabilité du pouvoir monarchique et financement de la dette», Maghreb Machrek, 1987

6 ـ لقد حل النقاش حول اسلامية المجال السياسي والفاعلين محل النقاش السائد منذ بضع سنوات حول نمط الانتاج الفيودالي / الخراجي / المخزني الخ . . .

7 ـ انظر :
Badie (Bertraud), «Islam et politique. Approches methodologiques» dans «Le grand Maghreb», collectif, economica, Paris, 1988, pp 202 - 206.

8 ـ Badie (Bertrand), «Les deux Etats, Pouvoir et société en Occident et en terre d'Islam», Paris, Fayard, 1986.

9 ـ مقال سبق ذكره في الهامش (5)

10 ـ SAAF (A) «Notes pour une recherche sur l'Etat marocain», dans
مرجع سبق ذكره «l'Espace de l'Etat», collectif, p 145

11 ـ Bouaziz (M), «Contribution à l'étude de l'histoire du mouvement national marocain», thèse de 3 cycle en histoire, Paris I, 1988.

12 ـ Claisse (A), «Les systèmes de légitimité à l'épreuve, le cas des pays du Maghreb, économica, Paris, 1988, p. 135

13 ـ Ayache (girmain), «Etudes d'histoire marocaine», la SMER, Rabat 1979

14 ـ Laroui (A), in «Edification d'un Etat moderne. Le Maroc de Hassan II, Collectif, Albin Michel, Paris, 1986, pp. 39-43

15 ـ Santucci (J - c), «Chronique politiques marocaines (1971 - 1982)», Editions du CNRS, Paris, 1985.

16 ـ مرجع سابق Tozy (M), in «Edification d'un Etat moderne» pp. 51-69

17 ـ يتعلق الأمر كذلك بابحاث Eisenstadt (S.N) et de Badie (B)

18 ـ مرجع سابق Tozy (M), in «Edification d'un Etat moderne», pp. 52 et s

19 ـ Laroui (A), «Islam et modernité», La Découverte, Paris, 1986, p : 19

20 ـ مرجع سابق Claisse (A), «Les systèmes de légitimité ...», p. 120

21 ـ Aguenouch (Abdellatif) ; Histoire politique du Maroc, Casablanca, Editions Afrique - Orient, 1988, p. 368.

22 ـ النقاش بين محمد عابد الجابري وحسن حنفي في اليوم السابع رقم 256، ص : 20 ـ 21 ورد جورج طرابيشي في نفس المجلة رقم 277 (ص : 18 ـ 19) ورقم 278 (ص : 22ـ23)، مفيد جداً من خلال هذه النظرة.

23 ـ Leveau (R). «Eléments de refléxions sur l'Etat au Maghreb» Table-ronde sur les trajectoires du politique en Afrique et en Asie. Bordeaux, 5-8 octobre 1988. Communication au 3 congrès national de l'Association française de sciences politiques

24 ـ Balandier (g), Anthropologie politique, Paris, P.U.F, 1979, pp 175-176

25 ـ Ghalioune (Borhane), Etat et société au sud de la Méditerranée la fin de l'Etat national. Forum du Tiers-Monde. inédit. Voir du même auteur, «le malaise arabe. L'Etat contre la nation.», La Découverte, Essais, Paris, 1991, 186 p

26 ـ Benmlih (Abdellah), Structures politiques du Maroc colonial : d'un «Etat» sultanien à un «Etat» sédimental, collec. histoire et perspec tives Méditerannénnes, l'Harmattan, Paris, 1990, pp 157 et s

27 ـ Julien (C.A), Le Maroc face aux imperialismes 1415 - 1956, Paris, Editions Jeune Afrique, 1978, pp. 95 et s.

28 ـ مرجع سابق Leveau (R), «Eléments de reflexion sur l'Etat au Maghreb» p. 2

29 ـ Suearingen (W), Moroccan mirages : agrarian dreams and deceptions, 1912-1986», Princeton University Press, Princeton, 218 p.

30 ـ Thèse dominante de l'ouvrage de leveau (R), «Le fellah marocain, défenseur du trône», Preface Maurice Duverger, Fondation nationale des sciences politiques, 1976, 218 p.

31 ـ مرجع سابق

Julien (C.A), ouvrage précité, pp. 359 et s

32 ـ De même SAAF (A), «De la politique constitutionnelle au Maroc», communication au colloque de l'Association des politologues et publicistes africains, Rabat, 1988, ACTES DU Collogue publié dans la revue juridique, politique et économique du Maroc n 22 1989, pp. 209 - 216.
dans l'ouvrage collectif : «Droit et environnement social au Maghreb» coédit du CNRS - Paris / Fondation pour les études islamiques et les sciences humaines - Casablanca, pp. 257-266.
SAAF (A), «De la politique juridique au Maroc»

33 ـ انظر مرجع سابق «De la politique constitutionnelle au Maroc» pp. 210 - 212

34 ـ SAAF (A) « Les limites du néo-patrimonialisme au Maroc» communication à la table ronde d'Aix- En-Provence 5-6-7 Octobre 1989 consacrée aux «Changements politiques en Afrique du Nord : transformations sociales et regulation des conflits» CRESM, paraitra dans l'Annuaire de l'Afrique du Nord de 1989. et du même auteur, «Droit et Etat au Maroc» in Images politiques du Maroc, Editions OKAD, Rabat, 1988, pp. 93 - 101

35 مرجع سابق Ghalioune, p. 3

36 ـ Amin (samir), «Etat, nation, ethnie et minorité dans la crise. Quelques aspects de la critique de l'idéologie de la nation et de l'éthnie» in Bulletin du Forum du Tiers - Monde, Dakar, n 6, pp. 16-29.

37 ـ Ghalionne (B), précité, p. 7 et SAAF (A) ; «L'idée de l'unité arabe dans le discours politique maghrebin», Annuaire de l'Afrique du Nord, Tome XXIV, 1985, pp. 53-63

38 ـ مرجع سابق Amin (Samir), ibid, pp. 17-26

39 ـ مرجع سابق Ghalioune (B), ibid, p. 10

40 ـ نفس المرجع، ص : 9

41 ـ عرض البرتغاليون على المغرب منطقة «أطلسية» واقترح عليه آخرون أفقاً متوسطيا (مشروع البحر الابيض المتوسط الغربي)، دون الحديث عن المحاور التي يعدّ فيها نقطة ارتكاز (باريس ـ الرباط ـ دكار. . . أو خطوط «لتسهيل» المرور رسمتها الاستراتيجية الأميريكية في اتجاه الشرق ـ الادنى) الخ , , ,

42 ـ مرجع سابق
BASRI (D), dans «l'edification d'un Etat moderne».

43 ـ انظر
SAAF (A), Sebta et Melillia et les relations hispano-marocaines «communication au culloque de l'Institut d'Etudes stratégiques de lisbonne, Université des Açores septembre 1986 (public dans les Annales d'études stratégiques de Rabat - Faculté de Droit de Rabat n 3, 1991 - 1992.

44 ـ Voir le numéro de la recue signes du Présent, Yeux et enyeux inédiatiques février, avril 1988, n 1, B.E.S.M(Rabat)

45 ـ El Malki (H), «Le Maghreb économique entre le possible et la réalisable», dans «Le grand Maghreb» ouvrage précité, pp.211 - 219.

46 ـ Baroudi (A), «Maroc : l'Etat maghzen et la repression», les temps modernes, les temps Modernes, 1976.

47 ـ مرجع سابق «Badie (B), «Les deux Etats...

48 ـ عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، الجزء 1 (الطبعة الثانية)، الرباط، مطبعة الرسالة، 1987، 462 ص : والجزء 2، مطبعة الرسالة، 1987، ص. ص. 467 ـ 935.

49 ـ موضوع ميزان القوى بين السلطة المركزية والحركة الوطنية، هيمن على أدبيات علم السياسة حول المغرب من وارتيربوري (Warterbury) مروراً بـ ريمي لوفو (Leveau) إلى بلازولي (Palazolli) .

50 ـ مرجع سابق SAAF (A), «De la politique juridique au Maroc», pp 263 et s.

51 ـ انظر على سبيل المثال في : Sanucci (J-c), «Chronique politique...» ouvrage précité, pp. 211 et s.

52 ـ مرجع سابق SAAF (A), «De la politique juridique au Maroc», pp. 262-263

53 ـ Sanucci (J-c), précité.

54 ـ El Malki (H), «Reflexions sur les fondements théoriques des stratégies économiques au Maroc», La-malif, n 70, avril - mai 1975, pp. 22-28

55 ـ نفس المرجع

56 ـ مقتطف من خطاب وزير المالية أمام الغرفة الاقتصادية الشابة للدار البيضاء يوم 3 فبراير 1973 .

57 ـ Banque mondiale, «Rapport sur le developpement dans le monde de 1983», p. 144

58 ـ Camau (M), «Taraju ya dawla ou la force de l'espérance. Propos sur le desengagement de l'Etat en Tunisie», Bulletin du CEDEJ 23, 1er sem. 1988, PP. 81 - 108.

59 _ Colloque sur Reformisme et société marocaine au XIX eme siècle, journées d'études du 20 au 23 avril 1983. Publications de la Faculté des Lettres et des sciences humaines, Rabat. Serie colloques et seminaires, n 7, 500 p. En particulier la communication de Doumou (A) et El Malki (H), Reflexions méthodologique sur la problématique des réformes au Maroc du XIX eme siècle Esquisse des causes permissives d'un echec», in les mêmes Actes, pp. 447-473.

60 _ انظر، مرجع سابق Claisse, le grand Maghreb,

61 _ Lahouari (Addi), « De la démocratie en Algerie. Réformes politiques et crise actuelle». Le Monde diplomatique, octobre 1989, p. 9

62 _ مرجع سابق، وخاصة ص ص 19 _ 20 Amin (Samir)

63 _ نفس المرجع، ص 25

64 _ Hermet (Gay), «Aux frontières de la démocratie», Paris, P.U.F., 198. Du même auteur, «L'Espagne au XXeme siècle», Paris, P.U.F., 1986

65 _ يقترح ريمي لوفو (Leveau) ، في افق الاصلاحات، غرفة أولى منتخبة بدون تدخل السلطات، بالاضافة الى غرفة ثانية لها سلطات فعلية، مرجع سابق،

66 _ Voir par exemple concernant la representation de l'USFP, le travail de El Benna (Abdelkader), «Naissance et developpement de la gauche marocaine issue du Mouvement National. Le cas de l'USFP», Thèse de doctorat d'Etat de droit public, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Rabat, 1989, pp. 39 et s. et 220 et s.

67 _ مرجع سابق Amin (Samir), pp. 25 - 26

المحتويات

تـــم التـــصفـيف الإلكـــتـــروني والطـبـع
بـــ مطابع إفريقيا الشرق
159 مكرر، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء -
الهاتف : 13- 98 - 25 / 04 - 95 - 25

تعتبر إشكالية الـدولة في علاقتها بالمجتمع معضلـة نظرية وسياسية بـالغة الأهمية في المجتمعات المعـاصرة. ويصبح هذا الهم مضـاعفا في المجتمعات التـابعة بفعل عـدة عوامل داخليـة وخارجيـة سـواء تعلق الأمـر بتاريخ البنيـات الـداخليـة المركبة لهذه المجتمعـات أو بمضمونها المعاصر الناتج عن التدخل الكولـونيالي في شكليه القديم والجديد. وبالنظر لهذا التداخـل وهذا التعقيـد الذي يميـز البنية السياسيـة في المجتمعات ذات الـرأسمالية المتـأخرة والتـابعة، فيمكن الجزم بغيـاب دراسات جـادة في هذا المجـال، هذا على الـرغم من بعض المحاولات القليلـة التي لم ترتق إلى المستـوى النظري المطلـوب، كما أنها لم تجابه بشكل صريح الواقع الملموس بهدف إثارة نقاش واسع حوال متطلباته الراهنة.

ولعل حجم التحدي النظري والعملي الذي تطرحه هذه الاشكالية يتبدى جليا بالنظر إلى الحضور المتصاعد والكاسح للدولة بآلياتها وأجهزتها المتنوعة الاشكال في المجتمع المغربي، مقـابل تنـامي المطالـب من أجل العدالـة الاجتماعيـة والتحـديث والـدمقرطـة، إلى جـانب «الضغط» الذي يبـدو من أن النظام الدولي يمارسـه على هذه المستويات. من هنـا تبرز أهمية التملك النظـري لاشكاليـة الـدولة في عـلاقتهـا بالمجتمـع، وذلك في إطار فهم التحـولات العميقة التي تعيشها مجتمعاتنا المعاصرة.

أفريقيا الشرق

159 مكرر، شارع يعقوب المنصور
الدار البيضاء

25.95.04
25.98.13